مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السابع عشر - العدد الأول - ربيع 1989

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهمّ، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، العراق (-,1) دينار، الاردن (750) فلس، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريال، المغرب (15) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الأخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين 2,1 من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السابع عشر - العدد الأول - ربيع 1989

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص. ب 5486 صفاة - الكويت 13055
هاتف: 2549387 - 2549421 تلكس: 22616 KUNIVER

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة :

1 - تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

2 - تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية : الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

3 - ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

4 - ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

5 - ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

6 - يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن 200 كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 - يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث :

1 - يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر . يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 - تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا.

3 - يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 - تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش :

1 - يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و(القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، 1980)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثان لكاتبين مختلفين (القوصي، 1973 ؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) . أما إذا كان هناك بحثان لكاتب في سنة واحدة (الفارابي[أ] 1964 ، 1964[ب]) و(Smith, 1962[a], 1962[b]) . وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، 1970 : 164) و (Jones, 1977: 58 - 59) .

٢ـ توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17 ـ 36 في هـ . شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية ـ 13 (شتاء): 169 ـ 223 .

أبوزهرة، م

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١ـ تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

☐ عدد 1 ، 1973

شكري، الأمم المتحدة في الميزان - الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية - النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- حريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر - النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث - عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

☐ عدد 1 ، 1974

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري - ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - النجار، أزمة نظام النقد الدولي - أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الابراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية - عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين - خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق - السالم، نظريات متداولة في تطور الادارة - سليمان، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف - الفرا، بعض خصائص سكان الكويت.

☐ عدد 2 ، 1974

الجميلي، التشرد في العراق - سامي/ بازرعه/ رمضان، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت - بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام 1970.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الرشيد، البيئة الثورية - منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي - صقر، نموذج مهلانوبس للتخطيط - أبولغد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية - عليش، العلاقات الانسانية في الصناعة.

☐ عدد 1 ، 1975

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - زحلان/ ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع - السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري - عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت - خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية - زحلان، تخطيط القوى البشرية.

☐ عدد 2 ، 1975

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير - الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- منصور، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء - القدسي/ المصري، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال - مرار، الاغتراب التنظيمي.

☐ عدد 1 ، 1976

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية ـ الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل ـ فرح/ السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ـ النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ـ عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صقري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي ـ كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان ـ فرح، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة ـ عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم ـ شركس، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.

☐ عدد 2 ، 1976

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ـ عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ـ أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت ـ الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ـ الثاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ خيرالدين، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم ـ القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.

☐ عدد 3 ، 1976

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ـ اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ـ عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

ـ حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة ـ بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية.

☐ عدد 4 ، 1977/1976

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج ـ حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها ـ بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي ـ تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ـ مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ شارون/ أبولبن، تعليم الاناث في الوطن العربي ـ السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.

☐ عدد 1 ، 1977

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ـ القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ـ جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الغزاوي، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي ـ إيرلي، ظهور زعيم حضري: تحليل اجتماعي ـ فارس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.

☐ عدد 2 ، 1977

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ـ السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية ـ عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

☐ عدد 3 ، 1977

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية ـ السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ـ عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الحسيني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين ـ فيرلي/كيفجين، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد 4 ، 1977

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري ـ خير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ـ القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية ـ خدوري، يهود العراق في القرن التاسع عشر ـ حداد، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي ـ النقيب، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

☐ عدد 1 ، 1978

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية ـ رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي ـ النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ بريجر، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ـ غربال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد 2 ، 1978

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ عبدالباقي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي ـ ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد 3 ، 1978

النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام ـ فرج، الابداع والفصام ـ ياغي، العراق والقضية الفلسطينية ـ علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ـ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة ـ قوراني، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث ـ سزروفي/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد 4 ، 1978

المتوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ الفقي/ ناصر/ عبده، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت ـ أبو لبده، مص الأصابع ـ الليبي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الأمين، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي ـ اسماعيل، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل ـ غربال، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد 1 ، 1979

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي ـ خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية ـ الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ اسماعيل، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو ـ شريدي، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان ـ بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: 1950 ـ 1976.

☐ عدد 2 ، 1979

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صقري، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون ـ خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (1960-1974) ـ ناجي، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد 3 ، 1979

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ مرار، مشاركة العاملين في الادارة ـ أبو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الكبيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية ـ غربال، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية ـ فالسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد 4 ، 1980/1979

المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ـ عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ـ عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الحداد، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي ـ الوظيفي ـ محمود، المساعدات الأمريكية لاسرائيل ـ بوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد 1 ، 1980

رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين ـ بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، تطور السوق المالية في الأردن ـ الصايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد ـ البعلي/ برايس، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد 2 ، 1980

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ الأحمد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت ـ تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ العابد، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية ـ عيد، سوق رأس المال في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

☐ عدد 3 ، 1980

الشاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية ـ أحمد، علم الاجتماع : التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

القدسي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج ـ بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل.

☐ عدد 4 ، 1981/1980

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ منصور، علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ هاريس/ حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات ـ الموسى، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية ـ صقري، مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية.

☐ عدد 1 ، 1981

التميمي، مفهوم التسوية السياسية ـ مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ الرمحي، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية ـ اليابانية ـ ظاهر، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

☐ عدد 2 ، 1981

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ الفرا، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ـ النجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله ـ العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

الأمين، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طاقة العراق الاستيعابية 1951-1980 ـ منصور، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ الميداني، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.

☐ عدد 3 ، 1981

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية ـ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ توق/ عباس، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صالح، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ البعلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

☐ عدد 4، 1981

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ رجب، الاطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ بشاي، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

☐ عدد 1، 1982

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ الحمود/ رفاعي، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

☐ عدد 2، 1982

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ الحترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو١٩٣٢) ـ أبو إسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ نعيم، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية.

☐ عدد 3، 1982

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ـ الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

☐ عدد 4، 1982

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الإقتصادي ـ الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ الطحيح، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ عدد 1، 1983

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ عدد 2، 1983

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ ساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ الفرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ عدد 3، 1983

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد 4، 1983

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ نعيم، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ عدد 1، 1984

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ جيل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ رفاعي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ عدد 2، 1984

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الإستقلال وبعد الاستقلال ـ سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ الشربيني، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد 3، 1984

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ اسماعيل، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ هدية، السلطة والشرعية ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

☐ عدد 4 ، 1984

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ ـ رشاد، النتائج السياسية للرأي العام ـ سهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ 1961 ، 1976 .

☐ عدد 1 ، 1985

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية ـ سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

☐ عدد 2 ، 1985

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ـ مرسي، سيكولوجية العدوان ـ حسين/ السلمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ الريحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ غبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد 3 ، 1985

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة .

☐ عدد 4 ، 1985

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/ حالة المرأة العربية الخليجية ـ الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ الريحاني/ الخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين .

☐ عدد 1 ، 1986

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين ـ علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ـ أسيري/ المنوفي، الانتخابات النيابية السادسة

(1985) في الكويت (تحليل سياسي) ـ الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ الفيل، الأمن الغذائي في الكويت ـ بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

☐ عدد 2 ، 1986

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ عبدالجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات ـ رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ـ رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني ـ شاهين، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية ـ عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

☐ عدد 3 ، 1986

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ـ ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ـ باشا/ الطويجي، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق ـ سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (48 - 1980) ـ عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ حسين، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة

☐ عدد 4 ، 1986

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، عبدالخالق، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ المطوع/عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ الشيخ/ الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ حبيب/ قاسم، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

☐ عدد 1 ، 1987

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر ـ عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي ـ منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج ـ علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ـ عيسى/ حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب ـ ناجي، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي ـ البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها ـ الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

☐ عدد 2 ، 1987

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية ـ سليمان، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام ـ مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي ـ بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية ـ طاهر/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية ـ

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال ـ ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ـ رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر ـ عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية ـ شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

☐ عدد 3 ، 1987

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ـ عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ـ حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ـ الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت ـ حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي ـ رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا ـ العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ـ الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

☐ عدد 4 ، 1987

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت ـ الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية ـ العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات ـ مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة ـ سعادة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية ـ التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين ـ يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) ـ عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (1860 ـ 1963) ـ محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

☐ عدد 1 ، 1988

حنورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل ـ عجوبة، ايديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي ـ نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات ـ الروسان، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على عينة أردنية ـ الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت ـ أبو عياش، توجهات التخطيط الاقليمي في الاردن ـ عساف، الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية ـ الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية ـ أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية ـ الباش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

☐ عدد 2 ، 1988

ناجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت ـ شلتوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية ـ ابراهيم، تقييم الاثار الناتجة عن تدفق معونات الغذاء في مصر، حزاوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية ـ محمود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متلقيها ـ شعيب، تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين من المجتمع السعودي، تركي، الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة ـ المرسي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة ـ قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم ـ المنصوري، نظام الانذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين: نموذج كمي ـ جبر، مدى رضاء عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار الشراء.

☐ عدد 3 ، 1988

الخضراوي، نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود ـ الغبرا، الاثنية المسيسة: الادبيات والمفاهيم ـ عشوي، لوصيف، انماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي ـ كرم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية ـ أباظة، بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة ـ عبداللطيف، اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري ـ القرشي، الفروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيوس ـ العظمة، اثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية ـ عبدالخالق، حافظ، حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية ـ رمضان، واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات.

عدد 4 ، 1988

المانع، الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية : دراسة مقارنة ـ العبيدي ، التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد ـ عسكر / عبد الله، مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية ـ منسي ، عمل الأم والسلوك الاجتماعي للابناء: دراسة مقارنة ـ أبو صبحة، البيئة الاجتماعية لمدينة عمان ـ التويجري ، القيم الادارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية ـ محمد ، آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا ـ علوي ، نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد وبيئتي العمل والتنظيم ـ الورياشي ، التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية : حالة المغرب ـ موسى ، الثقافة الاعلامية العربية : مشاكل ومقترحات.

الأبحاث

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

أسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام
تجربة الريال السعودي

ماجد عبدالله المنيف
قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك سعود

مقدمة

من السمات الأساسية لنظام النقد العالمي الحالي أن أسعار الصرف بين عملات الدول الصناعية الرئيسية معومة وتتعرض للتقلبات انعكاسا للظروف والسياسات الاقتصادية لتلك الدول أو ظروف أسواق النقد العالمية المتأثرة بدورها بكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية. وفي ظل نظام النقد الحالي تواجه الدولة النامية خيارين: إما تعويم عملتها في مواجهة العملات الاخرى أو تثبيت قيمة عملتها الى عملة رئيسية أو الى سلة من العملات. ويرتبط بكلا الخيارين شروط ونتائج وسياسات معينة. وتختلف أنظمة وسياسات الصرف للدول النامية باختلاف الظروف لكل منها. فللدول النامية النفطية مثلا ظروف تختلف عن ظروف الدول النامية الاخرى. اذ تمتعت تلك الدول خلال السنوات الاولى لنظام الصرف المعوم بفائض في ميزانها التجاري نتيجة زيادة ايراداتها من النفط بمعدلات مرتفعة. كما أن ضعف الهياكل الانتاجية لبعض تلك الدول قد حد من تطور قطاع بدائل الواردات، وأدت زيادة الايرادات النفطية الى زيادة الواردات من جهة وزيادة حركة رؤوس الاموال من والى تلك الدول من جهة أخرى. كما أن عدم الاستقرار في أسواق النفط وتذبذب العملات الرئيسية قد أثر على العوائد النفطية لتلك الدول والقوة الشرائية لتلك العوائد. وأثرت تلك الظروف مجتمعة على أنظمة وسياسات الصرف للدول النفطية واختلف التأثير من دولة الى أخرى. ويهدف هذا البحث الى تحليل خيارات الصرف المتاحة للدول النامية عموما وللدول النفطية بشكل خاص من خلال دراسة تجربة الريال السعودي. وفي هذا المجال سيتم تحليل المحددات الهيكلية التي تؤثر على نظام

الصرف المتبع ونتائج وضوابط الربط الى عملة أو سلة من العملات ومدى فاعلية سياسة سعر الصرف في اقتصاد نام يعتبر فيه النفط المكون الرئيسي للصادرات ولايرادات الدولة.

أولا : نظم الصرف والدول النامية

انهار نظام بريتون وودز القائم على معدلات الصرف الثابتة Fixed Exchange Rates عام 1971 وجرى تبني ترتيبات صرف اكثر مرونة. وقد أقر صندوق النقد الدولي التعديل الثاني على اتفاقيته عام 1978 التي سمح بموجبها للدول أن تختار أنظمة الصرف التي تناسبها فتستطيع أن تجعله مرنا أو ترتبط بعملة معينة أو بسلة من العملات على أن لايكون الارتباط بالذهب[1]. وعلى الرغم من أن عملات الدول الصناعية الرئيسية معومة وتتحدد أسعار صرفها بعوامل العرض والطلب الا أن السلطات النقدية في معظم تلك الدول تعمد الى التدخل للحد من التقلبات غير المرغوبة في أسعار الصرف مما يجعل النظام النقدي أقرب الى التعويم الموجة Managed Floating منه الى التعويم الحر Free Floating. ومع أن كثيرا من الدول النامية، في ظل النظام القديم، كانت تقوم بتعديل أسعار صرف عملاتها وتتبع بشكل أو بآخر أنظمة مرنه، الا أن النظام الجديد يضيف مشكلة أخرى وهي كيفية التكيف مع اسعار صرف مرنة للعملات الرئيسية آخذين بعين الاعتبار أن حوالي 80 بالمئة من التجارة الدولية تتم بعملات معومة. فعلى سبيل المثال كان ارتباط عملة الدولة النامية في ظل نظام الصرف الثابت بأي عملة من العملات الرئيسية يعني ضمنا ثباتها في مواجهة العملات الاخرى. ولكن في ظل أنظمة الصرف المرنة السائدة حاليا فان ارتباط عملة أي دولة باحدى العملات الرئيسية يعني ضمنا تعويمها في مواجهة العملات الاخرى.

وبانتقال نظام النقد الدولي الى وضعه الجديد أصبحت قضية نظام الصرف الملائم للدول النامية من القضايا التي تلقى اهتماما متزايدا[2]. وينصب الاهتمام على شروط ونتائج تبني نظام صرف مرن أو مرتبط بعملة أو بسلة من العملات، وتؤثر الخصائص الرئيسية للدول النامية على نوعية نظام الصرف الملائم لها وسياسات الصرف الواجب اتباعها لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة. فأغلبية الدول النامية تتخصص بانتاج سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الزراعية أو التعدينية، ونتيجة لذلك التخصص فان تلك الدول أكثرا اعتمادا على القطاع الخارجي من الدول المتقدمة مما يجعل اقتصادها اكثر انفتاحا. فقطاع التصدير والمساعدات الخارجية وتدفق رؤوس الاموال تشكل الدعامة الرئيسية للتكوين الرأسمالي. كما أن هناك درجة قليلة من التنافس بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة مما يجعل مرونة الطلب على الواردات منخفضة بالاضافة الى انخفاض مرونة الطلب على الصادرات. فاذا أضفنا الى ذلك أن تلك الدول متلقية للسعر في جانب الواردات والصادرات فان الميزان التجاري قد يكون أقل استجابة للتغيرات في أسعار

الصرف في الاجل القصير. ان انفتاح الاقتصاد يجعل تبني نظام الصرف المرن مكلفا للاقتصاد بما يضيفه من آثار تضخمية وسوء في توزيع الموارد، هذا بالاضافة الى أن اتباع نظام مرن للصرف وفي ظل اقتصاد أكثر انفتاحا سيؤدي في نهاية الامر الى أن تصبح العقود مقومة بالعملة الاجنبية مما يفقد العملة المحلية أهميتها (McKinnon, 1963: 719).

والخاصية الاخرى للدول النامية التي تؤثر على اختيار سعر الصرف تتمثل بضعف تطور الاسواق المالية لاغلب تلك الدول مقارنة بالدول المتقدمة. اذ يلاحظ أن الوساطة المالية لاتزال في طور النمو وحركة رؤوس الاموال وقروض البنوك تتأثر بعوامل مؤسسية خلاف أسعار الفائدة. يضاف الى ذلك أن أسواق الصرف الاجنبي في معظم تلك الدول تجري عبر البنك المركزي وتنعدم الاسواق الآجلة للعملة مما يقلل من امكانيات تجنب المخاطرة Hedging. كما أن مستوى المشاركة بسوق الصرف الاجنبي ضئيل ويتركز بأيادي قليلة، وتعتبر البنوك المصدر الرئيسي للوساطة المالية وحجم تلك البنوك والأدوات المالية التي تعرضها وهيكلها محدود مقارنة بالدول المتقدمة. فاذا كانت الاسواق المالية للدولة متطورة ومتكاملة مع الاسواق المالية العالمية فان سعر صرف عملتها في الاجل القصير يتحدد بالعرض والطلب من الارصدة ويعتمد استقرار سوق الصرف الاجنبي على الاستقرار العام في الاسواق المالية. ولكن في حالة ضعف درجة تطور الاسواق المالية وضعف تكاملها مع الاسواق العالمية فان سعر الصرف يتحدد بتدفقات الحساب الجاري أي بالعرض والطلب من الصرف الاجنبي الناتج عن سوق السلع والخدمات. أي أن استقرار سوق الصرف الاجنبي في الاجل القصير يعتمد على شروط مارشال وليرنر Marshal - Lerner للمرونات [3]. وقد سبق الاشارة الى انخفاض مرونة الطلب على واردات وصادرات الدول النامية مما يعنى عدم انطباق شروط المرونات في الأجل القصير (Branson & Katseli, 1981 : 395).

لذلك، فالى الدرجة التي يكون فيها اقتصاد الدولة النامية أحادي الجانب وأكثر انفتاحا والاسواق المالية فيه غير متطورة فان نظام الصرف المرن ينطوي على تكاليف باهظة. اذ أن من شأن تبني نظام الصرف المرن أن يؤثر على حركة التجارة والاستثمار نتيجة المخاطره وعدم توفر أسواق الصرف الاجلة للعملة المحلية. هذا بالاضافة الى أن أسعار الصرف التوازنية المتحققة في الاجل القصير والمتأثرة بعوامل العرض والطلب والمضاربات يمكن أن لاتنسجم مع أهداف نمو وتنمية الاقتصاد للأجل الطويل. وقد اختلفت ترتيبات الصرف التي اتخذتها الدول النامية باختلاف الظروف لكل منها وتطورت ترتيبات الصرف بتطور اقتصاديات تلك الدول وتطور النظام النقدي العالمي. ويبين الجدول (1) تطور أعداد الدول وترتيبات الصرف التي تتخذها. ويلاحظ تناقص أعداد الدول التي تربط

عملاتها الى عملة واحدة (وخصوصا العملات المرتبطة بالدولار الامريكي) واتجاهها للارتباط إما الى سلة من العملات أو اتخاذ ترتيبات صرف أكثر مرونة.

جدول رقم (1)

تطور أعداد الدول النامية وترتيبات الصرف التي تتخذها

ترتيبات الصرف	1977	1980	1983	1986
- الارتباط بعملة واحدة	67	58	54	51
الدولار الامريكي	44	40	36	32
الفرنك الفرنسي	14	14	13	14
عملات اخرى[1]	9	4	5	5
- الارتباط بسلة عملات	26	32	35	33
حقوق السحب الخاصة	12	15	14	10
سلة عملات اخرى	14	17	21	23
- ترتيبات مرنة	17	28	31	37
مرونة معدلة تبعا لمجموعة من المحددات	7	3	5	5
مرونة محددة مقارنة بالدولار[2]			9	5
مرونة موجهة	10	25	15	17
مرونة مستقلة			2	10

1) وتشمل الجنيه الاسترليني والدولار الاسترالي والراند عملة جنوب افريقيا.

2) ويتحدد سعر الصرف على اساس علاقة ثابتة مع حقوق السحب الخاصة مع وجود هامش ناقصا او زائدا ٧,٢٥ بالمئة، ولكن تحافظ تلك الدول على علاقة مستقرة مع الدولار الامريكي.

المصدر: International Monetary Fund, Annual Report, 1983: 54

International Monetary Fund, Exchange Arrangements and Exchange Restrictions Yearbook, 1986: 8

أن نظام سعر الصرف مهم للدول النامية بسبب دوره في التأثير على أسعار الواردات محليا مقارنة بأسعار البدائل وتأثيرها على أسعار السلع الدولية مقارنة بالسلع غير الدولية بالاضافة الى تأثيره على صادرات الدولة بالعملة الاجنبية مقارنة بأسعار منافسيها. لذلك،

ففي مجال اختيار نوعية الربط تبرز عدة قضايا متعلقة بمزايا وعيوب الربط الى عملة واحدة أو الربط الى سلة من العملات وبالتكوين الامثل لتلك السلة ومقاييس المفاضلة بين نوع وآخر من أنواع الربط والاهداف التي تتوخاها السلطات المعنية عند تغيير قيمة الربط وغير ذلك من قضايا (Krueger, 1983 : 186) . فاذا كانت معاملات الدولة الخارجية تتركز بشكل رئيسي مع دولة واحدة فان ربط عملة الدولة النامية الى عملة الشريك التجاري الرئيسي لها يمكن أن يخفض من التقلبات التي يمكن أن تحدث للسلع الدولية . وقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات التجارة المركزة تتجه للربط الى عملة واحدة أو التعويم المشترك Joint Float فيما بينها (Branson & Katseli, 1981: 397) . فالربط الى عملة واحدة بالاضافة الى تطويره للتجارة بين الدولة النامية ودولة الربط وذلك بتقليص المخاطر الناتجة عن تغير قيم العملات يساعد على حركة رأس المال بين الدولتين . والى المدى الذي يكون فيه سعر صرف عملة الربط في مواجهة العملات الاخرى أكثر استقرارا فان التجارة والاستثمار مع الدول الاخرى يمكن أن تحفز . كما يعطي الربط الى عملة واحدة معياراً واضحاً للسلطات للتدخل في سوق الصرف الاجنبي متى دعت الحاجة .

وبالنظر الى الدول ذات الارتباط بعملة واحدة لعام 1986 يلاحظ أن الدول الافريقية التي تتعامل بشكل رئيسي مع فرنسا (لاسباب تاريخية لها علاقة بالاستعمار الفرنسي لتلك الدول) قد ربطت عملتها الى الفرنك الفرنسي . أما الدول التي ربطت عملتها الى الدولار فبالاضافة الى كبر حجم تجارتها مع الولايات المتحدة فان كثيرا من صادراتها من السلع يقوّم ويدفع بالدولار ، هذا مع ملاحظة أن كثيرا من الدول اتجهت الى التخلي عن الدولار بسبب تدهور قيمته في أسواق الصرف .

ولكن للربط الى عملة واحدة عدة عيوب لعل أهمها حقيقة أن الربط الى عملة واحدة يعني التعويم تجاه العملات الاخرى ، مما يؤثر على التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات ويضعف المقدرة التنافسية للدولة . فاذا كانت صادرات الدولة تقوّم بالدولار وهو عملة الربط ، بينما واردات الدولة متنوعة جغرافيا فان انخفاض قيمة الدولار (في مواجهة العملات الاخرى) سيزيد السعر المحلي للواردات . فاذا لم تتغير قيمة الربط فان معدلات التبادل للدولة ستتدهور . يضاف الى ذلك ان التغيرات في عملة الدولة في مواجهة العملات الاخرى قد لايكون سببه تغيرات في ميزان مدفوعات الدولة ولكن تلك التغيرات في أسعار الصرف يمكن أن يكون سببها تغيرات في مدفوعات دولة الربط . ان المصدر الخارجي والمستقل لتغيرات أسعار الصرف يمكن أن يتداخل مع الاهداف والسياسات المحلية للدولة ، فيؤثر على برامج وخطط التنمية فيها . كما أن الربط الى عملة

واحدة يمكن أن يؤدي الى تثبيط التجارة البينية بين الدول النامية وخصوصا اذا كانت كل منها ترتبط بمعيار مختلف.

ومادام الربط الى عملة يعني التغير في مواجهة العملات الاخرى فان مؤشر سعر الصرف الفعلي للعملة Effective Exchange Rate يستخدم لقياس التقلب في قيمة العملة في مواجهة العملات الاخرى. وهو يقيس سعر صرف عملة الدولة في مواجهة عملات شركائها التجاريين باعطاء أوزان معينة لتلك العملات. واختيار تلك الاوزان يعتمد على ظروف كل دولة والسياسة المستهدفة. فاذا كانت صادرات الدولة متنوعة وتصل الى دول مختلفة فان اوزان الصادرات تستخدم لغرض قياس درجة منافسة سلع الدولة في أسواق الدول المستوردة منها. أما اذا كانت الصادرات تتركز بسلعة واحدة أو عدد قليل من السلع وتقوَّم باحدى العملات الرئيسية فان أوزان الواردات تستخدم لقياس أثر تغيرات أسعار الصرف على القوة الشرائية للصادرات، وتستخدم أيضا لقياس أثر التضخم ذا المصدر الخارجي على معدلات التضخم المحلية. ان سعر الصرف الفعلي يهدف الى قياس التغير الافتراضي لقيمة العملة (مع اعطاء أوزان للعملات الاخرى) وهذا التغير يكون مساويا في تأثيره على ميزان المدفوعات لاتجاه التغيرات التي حدثت في أسعار الصرف فعلا. واذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف الاسعار النسبية بين الدولة وشركائها التجاريين (بافتراض الاوزان المناسبة) فان سعر الصرف الفعلي الحقيقي Real Effective Exchange Rate يستخدم لدراسة أثر التغيرات الحقيقية في أسعار صرف عملات الشركاء التجاريين في مواجهة عملة الدولة.

وقد درست آثار تقلبات أسعار الصرف في الأجل القصير على سعر الصرف الفعلي (موزون بحصص الواردات) لتقويم تجارب الربط المختلفة [4]. واستنتجت كثير من الدراسات بأن درجة التغير Variability في سعر الصرف الفعلي للدول النامية المرتبطة بالدولار قد ازدادت بشكل كبير بعد تطبيق نظام الصرف المرن بين الدول الصناعية، أما درجة تغير سعر الصرف الفعلي للدول النامية المرتبطة بالفرنك الفرنسي فقد ازداد ولكن بشكل أقل ويعود السبب الى أن معظم تجارة الدول المرتبطة بالفرنك تتم مع فرنسا أو الدول المرتبطة بالفرنك، مما يجعل درجة التغير الافتراضية (سعر الصرف الفعلي فيها اذا أبقت الدولة على ربطها خلال الفترة محل الدراسة) قريبة من درجة التغير التي حدثت فعلا [5].
هذا وقد تكون درجة التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي أكبر أو أقل من درجة التغير في سعر الصرف الفعلي اعتمادا على معدلات التضخم النسبية بين الدولة وشركائها التجاريين. لذلك، ولتجنب الآثار الضارة الناتجة عن تغيرات أسعار العملات فان اختيار الربط يكون واضحا: تربط الدولة عملتها الى سلة تتخذ أوزانا لها مشابهة للاوزان

المحتسبة في مؤشر سعر الصرف الفعلي. ومن مزايا الربط الى سلة من العملات أن سعر صرف عملة الدولة لن يتغير بتغير عملة واحدة ولكن سيتغير في المتوسط مع التغيرات المرجحة لعدة عملات. لذلك، واعتمادا على الاوزان المعطاة للعملات المختلفة (والذي يعتمد على تنوع الصادرات أو الشركاء التجاريين للدولة) فان الربط الى سلة يقلل من آثار التغيرات الخارجية في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ويعزل عرض النقد المحلي عن تأثيرات ميزان المدفوعات.

وقد ظهرت عدة دراسات للبحث في التكوين الامثل لسلة الربط. فاقترح Black (1976:16) أوزانا للعملات الداخلة في السلة تقلل من التباين Variance في السعر المحلي للسلع الدولية Traded ومعدلها مع السلع غير الدولية Nontraded والناتج عن تغيرات أسعار الصرف. أما Branson & Katseli (1981 : 391) فقد اقترحا الاوزان التي تقلل أثر تقلبات أسعار الصرف على معدلات التبادل الخارجية ومعدلات التبادل المحلية (أسعار السلع الدولية الى السلع غير الدولية) أو الحساب الجاري. واقترح & Lipschitz Sundararajan (1980: 87) السلة المثلى التي تحتوى الاوزان التي تقلل التباين في أسعار الصرف الحقيقية حول قيمها التوازنية. ولكن من عيوب الربط الى سلة احتمال تزايد عنصر المخاطرة التي يواجهها المتعاملون. ففي ظل الربط الى عملة واحدة يمكن التقليل من المخاطرة عن طريق الاسواق الآجلة لعملة الربط، ولكن في حالة الربط الى سلة من العملات (حيث سعر الصرف الفعلي ثابت) فان أسعار الصرف الثنائية تتقلب دوما مما يعرض المتعاملين للخسارة. ومن عيوبها أيضا تقليص حجم التجارة البينية بين الدول النامية لان كلا منها ستختار سلة خاصة بها تعتمد على نمط معاملاتها، كما أن حركة رأس المال يمكن أن تتقلص لان المستثمرين سيكونون أقل قدره على التنبؤ بقيمة عملة الدولة.

وللاحتفاظ بمزايا الربط الى سلة من العملات وتجنب عيوبها قامت كثير من الدول النامية بالربط الى سلة حقوق السحب الخاصة SDRs اذ أن مزايا الربط الى عملة واحدة يمكن الحصول عليها لان قيمة وحدة SDRs تنشر يوميا من قبل صندوق النقد الدولي ويجري حاليا توسيع استخدامها في التعاملات الرسمية والخاصة [6]. ولكن تبرز المشكلة اذا كانت الاوزان المقترحة في مؤشر سعر الصرف الفعلي للدولة يختلف عن أوزان حقوق السحب الخاصة. ولكن اذا كان الاختلاف بين السلتين ضئيلا فان المزايا الناتجة عن اختيار SDRs للربط يمكن أن تكون أكثر. وقد أظهرت احدى الدراسات على مجموعة من الدول النامية بأنها إذا ماربطت الى سلة حقوق السحب الخاصة فان الانحراف عن السلة المرجحة للواردات قليل جدا (Crockett & Nsouli, 1980: 654) وأثبتت دراسة أخرى أنه من بين 39 دولة مرتبطة بالدولار فان الربط الى حقوق السحب الخاصة بالنسبة لـ 31 دولة منها سيعمل

على تقليل التقلبات في سعر الصرف الفعلي بدرجة أكبر مما يحدث في ظل الربط الى الدولار (Brodsky & Sampson, 1984: 151).

ثانيا : نظام أسعار الصرف في المملكة العربية السعودية

تشترك المملكة العربية السعودية مع الخصائص الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية في هيمنة القطاع الخارجي على الاقتصاد المحلي، وضعف تكامل القطاع النفطي مع القطاعات غير النفطية، وانخفاض نسب مساهمة الاخيرة في الناتج القومي بالاضافة الى ضعف تطور الاسواق المالية مما يؤثر بالتالي على نظام الصرف المتبع. فاذا نظرنا الى دور القطاع الخارجي في الاقتصاد السعودي نلاحظ أن نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1986 كانت حوالي 45 بالمئة، ونسبة الصادرات 36 بالمئة (تقارن بالنسب 10 بالمئة، 7بالمئة للولايات المتحدة، 9 بالمئة، 13 بالمئة لليابان، للعام ذاته). أما نسبة السلع الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي فكانت 54 بالمئة. وفيما يتعلق بحركة عوامل الانتاج للعام 1986 يلاحظ بأن نسب عوائد الاستثمارات الخارجية الى الناتج كانت حوالي 16 بالمئة ونسبة تحويلات الشركات والافراد العاملين بالمملكة الى الناتج كانت حوالي 18 بالمئة. أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي فيلاحظ أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج حوالي 5,4 بالمئة، ونسبة مساهمة الصناعة 6,7 بالمئة، أما النفط فتبلغ نسبة مساهمته 29 بالمئة والانشاءات 12,3 بالمئة، وقطاع الخدمات 44 بالمئة للعام 1407/1406هـ [7]. أى أن الاقتصاد السعودي منفتح نسبيا على الخارج ودرجة تنوعه ضعيفة.

أما الاسواق المالية بجانبيها النقدي وأسواق الاسهم والسندات فهي ضعيفة التطور. فالاسواق النقدية ضعيفة نسبيا إذ أن الانفاق الحكومي بوجوهه المختلفة والى حد ما تغيير متطلبات الاحتياطي يشكلان المحددان الرئيسيان للكتلة النقدية في المملكة، وقد أدى غياب عمليات الخصم وشهادات الايداع أو سندات المديونية الى الحد من تطور تلك الأسواق. ويعود غياب تلك الادوات الى أن الدولة في فترة زيادة ايراداتها من النفط لم تلجأ الى الاستدانة من السوق المحلي لتمويل نفقاتها. وقد تغير الوضع عام 1984 بقيام مؤسسة النقد العربي السعودية بطرح حسابات الودائع المصرفية المضمونة وهي اصدارات غير قابلة للتفاوض تتوفر للبنوك المحلية فقط وتباع بسعر الخصم وتطرح اسبوعيا وتكون بآجال استحقاق مختلفة (شهر، ثلاثة شهور، أو ستة شهور) وتستطيع البنوك بيعها الى المؤسسة عندما تواجه مشكلة سيولة. وجاءت ميزانية الدولة المالية للعام 1409/1408هـ لتعلن عن النية لاصدار سندات حكومية بما لا يتجاوز 30 بليون ريال (أى مانسبته 21 بالمئة من النفقات) وتهدف تلك الادوات الى تنظيم السيولة النقدية والتحكم في سعر الفائدة وتوفير أدوات مالية واستثمارية مما يعمق من السوق المالي[8].

أما أسواق الاسهم فعلى الرغم من ضخامة وامكانات سوق الاسهم بالمملكة (يصل اجمالي رأسمال الشركات المدرجة فيه والبالغ عددها 46 شركة حوالي 55 بليون ريال وتزيد القيمة السوقية لتلك الاسهم عن ذلك بكثير. وتضم الشركات عشر مؤسسات مالية وخمس عشرة شركة صناعية وست عشرة شركة خدمات وخمس شركات زراعية) الا أنه يعاني من عدم وجود سوق رسمي للتعامل، اذ كان التعامل في السوق الى وقت قريب يتم عن طريق السماسرة، هذا بالاضافة الى أن ضعف الاطر القانونية وعدم توفر المعلومات الكافية عن الشركات أو أسعار الاسهم المتداولة قد عمل على الحد من نمو السوق. كما أن تركز ملكية الاسهم يحد من تداولها، اذ يبلغ متوسط حجم المتداول من الاسهم سنويا 3 بلايين ريال وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة بحجم السوق الفعلي. أما بالنسبة للسندات المقومة بالريال فتوجد قيود قانوينة تحد من تطورها، .هذا بالاضافة الى أن ضعف الاسواق النقدية وأسواق الاسهم يشكل عائقا أمام تطور سوق للسندات.

ان ضعف تطور السوق المالي للمملكة يعود الى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مرت بها. فتوفر العوائد النفطية لدى الدولة عمل على الحد من تطوير القنوات اللازمة لحشد المدخرات المحلية. كما أن قيام صناديق الاقراض الحكومية المختلفة بتزويد السوق المحلي بالائتمان حد من الدور الذي يمكن أن تلعبة أسعار الفائدة لحشد المدخرات. يضاف الى ذلك أن الطبيعة العائلية لملكية كثير من الشركات الكبرى وعدم طرحها للاكتتاب العام وتركز الاستثمار في العقارات أو الحسابات المصرفية وعدم توفر المعلومات عن فرص الاستثمار بالاضافة الى ضعف الاطر القانونية قد حد من تطور أسواق رأس المال. لذلك فان الاعتماد على السوق في تحديد أسعار الصرف أو أسعار الفائدة وفي ظل أسواق مالية ضعيفة يمكن أن يكون مكلفا للاقتصاد الوطني، كما أن التقلبات في أسعار النفط تضيف الى عنصر المخاطرة وتؤدي الى تقلبات في أسعار الصرف، يضاف الى ذلك أن محدودية فرص الاستثمار (نتيجة ضعف السوق المالي عموما) يؤدي الى خروج الاموال وزيادة التقلبات في أسعار الصرف. ونظراً لسيطرة الحكومة على صادرات النفط واستلامها لعائداته من الصرف الاجنبي فان لها دورا كبيرا في تخصيص ايرادات النفط بين الانفاق على الاستهلاك أو الاستثمار. ولكي تعمل على تنويع الهيكل الانتاجي بعيدا عن النفط تعمل على توزيع الاستثمارات باتجاه القطاعات الانتاجية الاخرى وذلك بعرض حوافز للمنتجين والمستهلكين، ومن الحوافز المهمة التأثير على ميكانيكية الاسعار من خلال تبني نظام وسياسات صرف ملائمة..

ان أهمية سعر الصرف في مجال تنويع الهيكل الانتاجي تنبع من العلاقة بين سعر الصرف والاسعار المحلية للسلع الدولية (سواء سلع التصدير غير النفطية أو الواردات أو

بدائل الواردات) فالاسعار المحلية للسلع الدولية بالنسبة لاقتصاد صغير متلقي للأسعار هي الاسعار العالمية معدلة بأسعار صرف العملة المحلية، لذا فان تغيير سعر صرف العملة المحلية مثلا يعني تغير أسعار السلع الدولية Traded مقارنة بالسلع غير الدولية Nontraded مما يؤثر على انتقال الموارد بين القطاعات المنتجة للنوعين من السلع ويؤثر بالتالي على نمط واتجاه التنويع. هذا بالاضافة الى أن تغير سعر الصرف يؤثر على تكاليف الانتاج ويؤثر بالتالي على درجة تنافس قطاع السلع الدولية غير النفطية (MacKensie & Schadler, 1980: 22). لذلك فان سعر الصرف المستقر نسبيا يعطي حافزاً للقطاع الخاص لانتاج سلع التصدير أو السلع المنافسة للواردات مما يساعد على تنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد. لذلك فاذا كان الواقع الاقتصادي للمملكة يستبعد اختيار نظام مرن للصرف تبقي التساؤلات الخاصة بنوعية الربط المرغوب، هل هو الى عملة من العملات أو الى سلة من العملات؟ وماهي سياسات الصرف المطلوبة (في ظل الربط المختارة) في الأجلين القصير والطويل لتحقيق الاهداف الاقتصادية؟.

1) الربط الى الدولار: اذا نظرنا الى واقع المعاملات الخارجية للمملكة تتضح أهمية الدولار الامريكي في تلك المعاملات اذ يشكل الدولار الوحدة الحسابية التي يتم فيها تسعير النفط وهو وسيلة دفع قيمة الصادرات النفطية. ونظرا لان ايرادات الدولة المالية تأتي من خلال تحويل الايرادات النفطية المتحققة بالدولار الى العملة المحلية فان محافظة العملة المحلية على علاقة مستقرة مع الدولار يسهل للسلطات المالية اجراء التقديرات اللازمة لايرادات الميزانية السنوية. يضاف الى ذلك أن حوالي 20 بالمئة من واردات المملكة تأتي من الولايات المتحدة، بالاضافة الى ارتفاع نسبة الواردات من الدول المرتبطة بالدولار (كوريا وتايوان حوالي 10 بالمئة) مما يعنى أن محافظة الريال على علاقة مستقرة مع الدولار يعني أن أسعار الواردات (المقومة بالدولار) لن تتأثر بتغيرات اسعار صرف الدولار. ويضاف الى الاهمية السابقة للدولار دوره في حفيظة الاستثمار السعودية بالخارج اذ أن نسبة كبيرة من الارصدة المالية السعودية تستثمر في الولايات المتحدة أو توضع في وسائل مالية مقومة بالدولار. كما أن التحويلات التي تقوم بها العمالة الاجنبية في المملكة وتحويلات الشركات العاملة بالمملكة يتم معظمها بالدولار.

لذلك فأن التغير في قيمة الدولار يؤثر على القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر ويحافظ على القيمة الحقيقية للارصدة الخارجية المقومة بالدولار. ولكن ربط الريال الى الدولار يؤثر على تكلفة الواردات من الشركاء التجاريين الاخرين فاذا انخفضت قيمته ولم يتغير شكل الربط زادت تكلفة واحدة الواردات. والى المدى الذي تكون فيه أسعار الواردات مكوناً رئيسياً لمعادلة الأسعار المحلية فان المستوى العام للأسعار يتأثر. كما ان

الربط الى الدولار يقلل من المخاطرة ويشجع على المضاربة مما يؤدي الى تدفق رؤوس الاموال خارج المملكة نظرا لعدم وجود قيود على حركة رؤوس الاموال واستقرار العلاقة بين الدولار والريال. اذ يلاحظ أن استقرار العلاقة بين الريال والدولار وضعف السوق المالية في المملكة وحرية حركة رؤوس الاموال قد أدت الى نمو سوق الريال السعودي في وحدات المصارف الخارجية في البحرين. اذ بلغت اجمالي ودائع العملات الخليجية (ومعظمها بالريال السعودي) في تلك الوحدات الى نهاية ديسمبر 1986 حوالي 12 بليون دولار وبلغت الموجودات حوالي 8 بلايين دولار.

وقد ارتبط الريال السعودي منذ صدوره بالدولار وكان سعر الصرف بين الدولار والريال 4,5 ريال للدولار وبعد انهيار نظام سعر الصرف الثابت المعدل عام 1971 وانخفاض قيمة الدولار في اسواق الصرف العالمية قامت المملكة برفع قيمة الريال بنسبة 8,57 بالمئة وجرى تعديلان آخران عام 1973 لتصبح قيمة الدولار الواحدة مايعادل 3,55. وفي العام 1975 جرى فك ارتباط الريال بالدولار وارتبط بحقوق السحب الخاصة وأصبحت وحدة السحب الخاص تساوي 4,2855 ريالات (الريال يساوى 0,2333 وحدة سحب خاصة مع ترك هامش 7,25 بالمئة زائداً أو ناقصاً قيمة التعادل مما يعني ان ادنى قيمة لحقوق السحب الخاصة (أعلى قيمة للريال) يمكن أن تصل الى 4,5962 ريالات. وقد استمرت قيمة الريال في التذبذب ضمن تلك الحدود الى مايو 1981 عندما تجاوزت قيمة السحب الخاصة الحد الادنى ووصلت الى 3,9697 ريالات وذلك بسبب تحسن قيمة الدولار في اسواق الصرف. وقد حدا ذلك بالمملكة الى التخلي عن سعر الصرف الرسمي لحقوق السحب الخاصة والربط عمليا بالدولار مما عمل على زيادة قيمة الريال الى أن وصلت في فبراير 1985 الى أعلى حد لها في مواجهة حقوق السحب الخاصة (3,43839 ريالات لوحدة السحب الخاصة) ولكن انخفضت بعد ذلك نتيجة تراجع قيمة الدولار في أسواق الصرف (بنك الخليج الدولي، 1986 :4).

2) الربط الى حقوق السحب الخاصة: ان الربط الى حقوق السحب الخاصة يؤدي الى الحد من تأثير التقلبات في أسعار الصرف الثنائية مما يخفض من الأثر على أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية وبالتالي على معدلات التضخم ويؤدي أيضا الى الحد من تدفقات رؤوس الاموال لاغراض المضاربة نظرا لوجود عنصر المخاطرة نتيجة ارتباط العملة بسلة من العملات. ومادام الريال مرتبطاً رسميا منذ عام 1975 بحقوق السحب الخاصة مع القابلية للتغير بحدود 7,25بالمئة ارتفاعا أو هبوطا فلا يتطلب الامر تعديل قيمة الريال في مواجهة الدولار ما بقي سعر الاخير مقابل حقوق السحب الخاصة ضمن حدود معينة، ولكن اذا انخفض سعر الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة بنسبة كبيرة فانه للمحافظة

على تعادل قيمة الريال مع حقوق السحب الخاصة يجب رفع قيمة الريال في مواجهة الدولار. ولكن اذا بقى سعر النفط ثابتا أو انخفض وهبطت قيمة الدولار في الاسواق العالمية فان رفع قيمة الريال (للمحافظة على تعادل مع حقوق السحب الخاصة) يؤدي الى انخفاض العائدات النفطية مقومة بالريال، مما يؤثر على ميزانية الدولة.

وبملاحظة ان ثلاث دول أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة) تربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة وبترتيبات صرف رسمية مشابهة للمملكة (هامش + أو ـ 7,25 بالمئة) فان امكانات استقرار اسعار الصرف بين تلك الدول تزداد مما يشجع حركة رؤوس الاموال والسلع بين الدول ويسهل عملية التكامل النقدي بينها[9]. ولكن من عيوب الربط الى حقوق السحب الخاصة اختلاف أوزان العملات الداخلة فيها عن أوزان عملات معاملات الدولة. اذ على الرغم من أن حصة الدولار في حقوق السحب الخاصة 42 بالمئة الا ان أهميته في معاملات المملكة تفوق تلك النسبة. هذا بالاضافة الى أن الاوزان المعطاة للين الياباني والفرنك والجنية الاسترليني في حقوق السحب الخاصة هي 13 بالمئة لكل منها بينما حصص اليابان وفرنسا وبريطانيا من واردات المملكة للعام 1986 هي16، 6، 7 بالمئة على التوالي. كما أن اللير الايطالي لايدخل في سلة حقوق السحب الخاصة على الرغم من ارتفاع حصة ايطاليا من الواردات السعودية : 7 بالمئة [10].

ثالثاً : تحليل أثر التغيرات في أسعار صرف الريال

سبقت الاشارة الى أن درجة التقلب في أسعار الصرف تعتمد على نظام الصرف الذي يتم تبنيه. فالربط الى عملة واحدة يعني قبول درجة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملة في مواجهة العملات الاخرى (خلاف عملة الربط) أما الربط الى سلة من العملات فيقلل من حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف اعتمادا على نوعية السلة المختارة للربط . ويستخدم سعر الصرف الفعلي كمؤشر لقياس التقلبات في اسعار صرف العملة في مواجهة العملات الاخرى مع اعطاء أوزان معينة لكل من تلك العملات. ويعتمد اختيار الاوزان على الاهداف التي تسعى اليها السلطات من استقرار اسعار الصرف. فاذا كان الهدف هو قياس أثر التغيرات في أسعار الصرف على الاسعار المحلية فان حصص الدول المختلفة من واردات الدولة محل البحث تستخدم كأوزان ترجيحية. أما اذا كان الهدف هو قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على الدخل فان مؤشر أوزان الصادرات ربما يكون أكثر ملاءمة. أما اذا كان الهدف دراسة أثر التقلبات على الميزان التجاري فان الاوزان المرغوبة هي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار المرونات المختلفة (الصادرات والواردات وبدائلهما) فاذا كان توزيع صادات وواردات الدولة متشابهاً فان

مؤشري أوزان الصادرات واوزان الواردات يؤديان الى النتيجة ذاتها. أما اذا كانت صادرات الدولة تقوَّم وتدفع بعملة واحدة (كما هو الحال بالنسبة للنفط) ووارداتها تأتي من مصادر عدة فان المؤشر المناسب ربما يكون وزن العملات في اجمالي التجارة - Trade Weighted Index .

وقد جرى قياس درجة التقلب في أسعار صرف الريال في مواجهة ست عملات رئيسية (الدولار الامريكي، المارك الالماني، الين الياباني، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي والليرة الايطالي) وحقوق السحب الخاصة وذلك بأخذ الانحراف المعياري للتغيرات المئوية الفصلية لاسعار الصرف الثنائية [11]. ثم استخدمت أوزان حصص الواردات لتقدير التقلب في سعر الصرف الفعلي للريال. وقد أخذت أسعار الصرف من الربع الاول 1975 الى نهاية الربع الثاني 1987، وتم احتساب درجة التقلب طوال الفترة، ثم احتسبت درجة التقلب في الفترة 1975/1 - 1981/1 . وهي الفترة التي شهدت ارتباطا بحقوق السحب الخاصة ضمن الهوامش المحددة. ثم أخذت الفترة 1981/2 - 1987/2 وهي الفترة التي شهدت عدة تعديلات في سعر صرف الريال/ الدولار وتعدى فيها سعر صرف الريال/ حقوق السحب الخاصة الهوامش المحددة. ويبين الجدول (2) التقلبات التي حدثت فعلا فيه أسعار صرف الريال في مواجهة العملات الست وحقوق السحب الخاصة.

جدول رقم (2)

درجة التقلب* التي حدثت فعلا في أسعار صرف عدة عملات في مواجهة الريال

سعر صرف الريال	1987/2-1975/1	1981/1-1975/1	1987/2-1981/2
الدولارالاميركي	0,76	0,79	0,52
المارك الالماني	4,95	3,31	6,11
الين الياباني	5,45	4,67	6,18
الجنيه الاسترليني	5,31	4,44	6,04
الفرنك الفرنسي	4,85	2,75	6,21
الليرة الايطالي	4,86	3,74	5,70
حقوق السحب الخاصة	2,75	2,40	3,06
سعر الصرف الفعلي	2,95	1,59	3,79

* الانحراف المعياري عن متوسط التغيرات المئوية لاسعار الصرف ربع السنوية الواردة في الاحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي.

المصدر: حسابات المؤلف من عدة اعداد من: International Monetary Fund, International Financial Statistics, Monthly Issues , August 1975 - October 1987

ويلاحظ من الجدول أن أعلى درجة استقرار لسعر صرف الريال/ الدولار كانت في الفترة الاخيرة وهي التي شهدت ارتباطا فعليا بالدولار، بل ان درجة التغير في سعر الريال/ الدولار كانت أقل من جميع العملات بما فيها حقوق السحب الخاصة التي يرتبط الريال بها رسميا. ان هذا يعني أن السلطات النقدية السعودية كانت حريصة على اقامة علاقة ثابتة بين الريال والدولار نظرا لأهمية الأخير في المبادلات الخارجية للمملكة من جهة وتأثير سعر صرفه على ايرادات الميزانية العامة للمملكة من جهة أخرى. ويبين الجدول أيضا أن تقلب سعر صرف الريال في مواجهة العملات الاخرى كان أكبر مايكون في الفترة الاخيرة الممتدة الى الوقت الحالي نظرا للارتباط الفعلي بالدولار وتذبذب الاخير في مواجهة العملات الاخرى. ويظهر الجدول أن درجة التغير في معدل الصرف الفعلي كانت أقل ماتكون في فترة الحفاظ على علاقة الربط الى حقوق السحب الخاصة وأعلى ماتكون في فترة الربط الفعلي الى الدولار.

ولتبيان أثر الربط الى سلة من العملات جرى افتراض سلتي ربط الاولى تأخذ بأوزان الواردات والثانية أوزان التجارة (الصادرات زائداً الواردات) وجرى احتساب درجة التقلب في سعر صرف الريال في مواجهة العملات الست وحقوق السحب الخاصة وتظهر النتائج في الجدول (3) ويبدو فيه أن درجة تقلب سعر صرف الريال في مواجهة جميع

جدول رقم(3)

التقلبات في أسعار الصرف بافتراض عدة خيارات للربط

(الفترة 1981/2 - 1987/2)

سعر صرف الريال الى	فعلي	اوزان الواردات	اوزان التجارة
الدولار الاميركي	0,52	3,79	1,24
المارك الالماني	6,11	.5,20	5,33
الين الياباني	6,18	4,98	5,50
الجنيه الاسترليني	6,04	5,84	5,86
الفرنك الفرنسي	6,21	5,20	5,41
اللير الايطالي	5,70	4,19	4,56
حقوق السحب الخاصة	3,06	3,19	2,31

المصدر: حسابات المؤلف من الجدول (1) وبأخذ أوزان الواردات والتجارة من: .
International Monetary Fund, Directions of Trade Yearbook, 1986

العملات، عدا الدولار، فيما اذا ربط الريال الى أي من السلتين تقل عن درجة التقلب التي حدثت فعلا خلال فترة الربط العملي الى الدولار في الفترة 1981/2 - 1987/2. ويلاحظ أن درجة التقلب في سعر صرف الريال/ الدولار تقل في سلة أوزان التجارة نظرا لارتفاع وزن الدولار في تلك السلة. ويلاحظ أن الاوزان أخذت عن الفترة 1981 - 1986 وفيها شهدت أوزان التجارة تقلبا واضحا نتيجة انخفاض الصادرات النفطية لتلك الفترة وبالتالي انخفاض وزن الدولار.

أسعار الصرف ومعدلات التبادل: لان صادرات المملكة النفطية تقوَّم وتدفع بعملة دولية واحدة (الدولار) فان التغير في سعر صرف الريال لن يؤثر على معدل التبادل الدولي للمملكة (سعر وحدة الصادرات الى سعر وحدة الواردات) اذ أن ذلك المعدل يتأثر بأسعار النفط وأسعار الواردات وسعر صرف الدولار في مواجهة عملات الشركاء التجاريين الآخرين للمملكة. ان معدل التبادل الخارجي بالنسبة للمملكة يمكن قياسه كما يلي:

$$(1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad T = \frac{P_o}{\prod_{j=1}^{n} P_{mj}^{W_j}}$$

حيث P_o سعر وحدة صادرات النفط مقومة بالدولار W_j حصة الدولة j من واردات المملكة، أما P_{mj} فترمز الى سعر وحدة الواردات من الدولة j مقومة بعملتها، وهذه تساوي:

$$(2) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad P_{mj} = E_j \; P_j$$

حيث E_j سعر صرف عملة الدولة تجاه الدولار، P_j سعر الوحدة من الواردات من تلك الدولة. فاذا عوضنا ذلك في معادلة التبادل الخارجي وأخذنا معدل التغير نحصل على الصياغة التي توضح مصادر التغير في معدلات التبادل للمملكة وهي سعر النفط وسعر وحدة الواردات وسعر صرف الدولار[12]:

$$(3) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad \dot{T} = \dot{P}_o - \sum_{j=1}^{n} W_j \dot{P}_j - \sum_{j=1}^{n} W_j \dot{E}_j$$

حيث ترمز النقطة فوق المتغير الى التغير المئوى.

أى أن معدل التغير المئوى في معدل التبادل في سنة معينة يساوى المتوسط السنوى لمعدل التغير في سعر صادرات النفط بالدولار ناقصا معدل التغير في سعر الوحدة من الواردات لنفس السنة وتلك تشمل معدل التغير في سعر الواردات من الشريك التجاري

مقوما بعملته ومعدل التغير السنوى في سعر صرف عملة الشريك التجاري مقارنة بالدولار.

وقد جرى تقدير التغير في معدلات تبادل المملكة ومصادره خلال الفترة 1973 - 1987 وذلك بأخذ حصص واردات المملكة من ست دول (الولايات المتحدة، اليابان، المانيا الغربية، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا) تزود المملكة بحوالي ثلثي وارداتها. واتخذت المتوسطات السنوية لاسعار وحدة الصادرات لتلك الدول لتقدير التغير في P_j والمتوسط السنوى لتغير عملاتها في مواجهة الدولار لتقدير التغير في E_j. واتخذ المتوسط السنوي للتغير في سعر البرميل من النفط العربي الخفيف لتقدير التغير في وحدة صادرات المملكة. وتظهر النتائج في الجدول (4).

جدول رقم(4)

التغير في معدلات تبادل المملكة ومصادرها (نسبة مئوية)

السنة	التغير في معدلات التبادل	التغير في سعر الصادرات النفطية	التغير في سعر وحدة الواردات	التغير في سعر صرف الدولار
1974/1973	244,60	252,84	11,61	3,37-
1975/1974	5,61-	0,76-	4,99	0,14-
1976/1975	12,46	6,14	0,19-	6,13-
1977/1976	0,73-	6,91	5,27	2,37
1978/1977	14,91-	3,31	9,46	8,76
1979/1978	24,88	37,45	10,37	2,20
1980/1979	52,30	64,18	11,45	0,43
1981/1980	14,07	13,10	8,7	9,67-
1982/1981	6,21	3,0	6,23	9,44-
1983/1982	14,33-	15,8 -	1,84	3,31-
1984/1983	0,97-	1,8 -	5,22	6,05-
1985/1984	2,69-	1,5 -	3,35	2,16-
1986/1985	67,03-	55,0 -	4,34-	16,37
1987/1986	1,69-	14,8	1,63-	18,12

المصدر: حسابات المؤلف

ويبدو من الجدول أن التأثير الرئيسي على معدلات تبادل المملكة مصدره التغير في أسعار النفط ، أما سعر صرف الدولار فقد مارس تأثيره على معدلات التبادل ايجابا وسلبا اعتمادا على سعر صرفه تجاه العملات الاخرى. ففي فترة ارتفاع قيمة الدولار تجاه العملات الاخرى من 1981 - 1985 طغى في تأثيره على معدلات التبادل على الانخفاض في أسعار النفط أو الزيادة في أسعار الواردات وكان معدل التبادل موجبا، أما بعد انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار تجاه العملات الاخرى بعد عام 1985 فان معدلات التبادل اتجهت للتدهور.

ان تركز صادرات المملكة وتقويمها بالدولار يحد من أي تأثير لسعر صرف الريال أيا كان معيار ربطه على معدلات التبادل الخارجية للمملكة ولكن التغير في سعر صرف الريال يؤثر على بعض معدلات التبادل المحلية: أسعار السلع الدولية الى السلع غير الدولية، الاسعار المحلية للواردات الى أسعار بدائل الواردات، أسعار السلع المنتجة محليا الى تكلفة انتاج تلك السلع. وتؤثر تلك التغيرات في الاسعار النسبية في الاجل الطويل على الاستثمار وتوزيع الموارد بين القطاعات المختلفة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي.

أسعار الصرف واختلال ميزان المدفوعات: من الناحية النظرية يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الى تغيرات في أسعار الصرف أو تغيرات في الطلب الكلي تعيد ميزان المدفوعات الى وضع توازني. وتهتم النظرية الاقتصادية في ما يعرف بأسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب بكيفية وشروط تصحيح الاختلال. ولكن طبيعة المعاملات الخارجية للمملكة وحجم ومسببات الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يحد من استخدام الوسيلتين لتحقيق وضع توازني، أيا كان تعريفه.

فالفائض الذي ظهر في الحساب الجاري للمملكة للفترة 1973 - 1982 كان نتيجة زيادة قيمة الصادرات النفطية (بسبب زيادات الاسعار أو الانتاج) وهو بخلاف فائض الدول الاخرى الناتج عن تيارات تدفق الدخول القومية يمثل تحويل أصل ناضب (النفط) الى أصول سائلة تستثمر في الداخل أو الخارج لتكوين أصول جديدة تعمل على تنويع مصادر الدخل. أي أن طبيعة الفائض وحجمه لاتتطلب اتخاذ سياسات صرف أو توسع في الطلب لتعديله. فاذا قامت السلطات برفع سعر صرف عملتها فان هذا لن يؤثر على حجم الفائض نظرا لان الصادرات تقوَّم بالدولار وسوف يؤثر سلبا على قطاع بدائل الواردات واستراتيجية التنويع. كما ان قيام الحكومة بالتوسع بالانفاق فوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد يوجد ضغوطا تضخمية على الاقتصاد (Amuzegar, 1983: 33). ان الفائض الذي تحقق خلال تلك الفترة كان يعني زيادة في الاحتياطي والموجودات الخارجية. أما العجز في الحساب الجاري الذي ابتدأ بالظهور بعد عام 1983 نتيجة انحسار الصادرات

النفطية فأن تخفيض سعر صرف العملة المحلية لن يؤثر على الصادرات ويمكن ان يؤثر على الواردات الى المدى الذي يشجع فيه قطاع بدائل الواردات أو الصادرات غير النفطية. ولكن يمكن أن تؤدي تلك السياسة الى زيادة تكاليف الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتلك القطاعات. لذلك فان الوسيلة المتوفرة لتمويل العجز الخارجي تكون بالسحب من الاحتياطي أو الارصدة الخارجية وهذا ما يوضحه جدول رقم (5).

جدول رقم(5)

تقديرات ميزان المدفوعات للمملكة والاحتياطي الخارجي والموجودات الخارجية

(ملايين الدولارات)

السنة	الميزان التجاري	الخدمات والتحويلات	الحساب الجاري	التغير في الاحتياطي[1]	التغير في الموجودات الخارجية[2]
1975	21 290	6 905-	14 385	9 040	16 768
1976	25 246	10 886-	14 360	3 707	12 411
1977	25 653	13 663-	11 990	3 003	7 807
1978	16 973	19 185-	2 212-	10 703-	755-
1979	34 569	23 402-	11 167	73	3 089
1980	75 155	32 401-	42 754	4 164	25 401
1981	81 942	40 813-	41 129	8 799	40 943
1982	39 432	31 857-	7 575	2 687-	10 281
1983	12 444	29 397-	16 953-	2 262-	11 179-
1984	8 868	27 263-	18 395-	2 539-	15 471-
1985	7 032	19 963-	12 931-	256-	23 086-
1986	3 404	15 339-	11 953-	6 680-	12 525-

المصادر احتسبت من:

International Monetary Fund, International Financial Statistics Yearbook, 1987: 591,592.

مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 1987 : 215

1) التغير في الاحتياطي من الصرف الاجنبي والذهب والمركز لدى صندوق النقد الدولي.

2) التغير في الموجودات الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي كما تظهر في الاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي مقومة بالمتوسط السنوي لسعر صرف الريال بالدولار.

فعالية سياسة سعر صرف الريال: بخلاف الدول الاخرى فان لسعر الصرف في المملكة تأثيراً مباشراً على ايرادات الدولة وتأثيراً غير مباشر على نفقاتها. فالحكومة هي التي تستلم ايرادات النفط مقومة بالدولار وتقوم بتحويلها الى العملة المحلية. لذلك فان اختيار طريقة الربط وتغييرها من وقت لاخر مهم في تقدير ايرادات الميزانية. كما أن سعر الصرف يؤثر على جانب النفقات وذلك الى المدى الذي تشكل فيه الواردات جزءا من نفقات الدولة.

وبالرغم من ضعف تأثير سعر الصرف على معدلات التبادل الخارجية الا أنه يؤثر على المعاملات المحلية من خلال تأثيره على الاسعار المحلية (سواء لبدائل الواردات أو للسلع غير الدولية أو لسلع التصدير غير البترولية) كما أن عدم وجود قيود على حركة رؤوس الاموال وفي ظل اسواق غير مستقرة للنفط وفي ظل علاقة ثابتة بين الدولار والريال فان المضاربة على الريال تنشط مما يؤدي الى خروج الاموال والتأثير على فرص الاستثمار المحلية. كما أن تطور القطاعات الانتاجية في الاقتصاد تتطلب استخدام سعر الصرف كأداة لتشجيع تلك القطاعات، لذلك اصبح من الاهمية اختيار نظام وسياسات الصرف المناسبة.

لقد أظهر التحليل السابق أنه على الرغم من أن الريال مرتبط رسميا بحقوق السحب الخاصة الا أن دور الدولار في المعاملات النفطية ودوره في حفيظة الاستثمار الخارجي للمملكة وفي تحويلات الشركات والافراد داخل المملكة قد جعل الريال مرتبطاً فعليا بالدولار. وأدى ذلك الربط الى انخفاض سعر الصرف الفعلي للريال نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار في مواجهة العملات الرئيسية الاخرى خلال العامين الماضيين. ان من شأن ذلك أن يؤثر على مستويات الاسعار المحلية سيما أن أسعار الواردات مكون مهم لمعادلة الاسعار المحلية سواء في جانب السلع الاستهلاكية أو السلع الرأسمالية للصناعات الوليدة. لقد كان الربط الى الدولار مبررا في فترة زيادة الايرادات النفطية والاستثمارات المقومة بالدولار، ولكن وفي مرحلة انحسارهما يصبح الربط الى الدولار مكلفا للاقتصاد الوطني.

ان تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني في التنويع واستقرار العائدات من النفط والحد من التأثيرات ذات المصدر الخارجي يتأتي بالربط الى سلة من العملات، اذا استبعدنا السلة الموزونة بحصص الصادرات على اعتبار أنها ربط الى الدولار فان الريال يمكن أن يربط الى سلة على أساس حصص الواردات أو حصص التجارة. أن اختيار السلة الموزونة بحصص الواردات يعمل على الحد من أثر التضخم المستورد الناتج عن تحركات أسعار الصرف ويعزل عرض النقد المحلي عن تأثير ميزان المدفوعات. ولأن وزن الدولار في هذه

السلة سيكون قليلاً نسبيا فان التغير في سعر صرف الدولار سيؤثر على الايرادات الحكومية والانفاق الحكومي وسيؤثر بالتالي على عرض النقد المحلي. أما السلة الموزونة بحصص التجارة فتعطي وزنا أكبر للدولار على اعتبار أن الصادرات مقومة بالدولار. ان ذلك الربط يخفف من حدة تقلبات سعر صرف الريال في مواجهة العملات الاخرى كما يظهر جدول 3 ويوجد درجة من المخاطرة غير موجودة في ظل الربط الكامل الى الدولار مما يقلل من حركة خروج الاموال، كما يوفر درجة أكثر استقرارا في العائدات النفطية لاتتوفر في ظل الربط الى السلة الموزونة بالواردات أو حقوق السحب الخاصة.

وفي حالة الربط الى سلة يمكن ترك هوامش لتغير عملة الدولة في مواجهة عملات رئيسية في السلة اعتمادا على السياسة المستهدفة وتكون الهوامش ضيقة للعملات ذات الاهمية الاكبر في معاملات الدولة. ويمكن أن تقوّم السلطات بتغيير الاوزان المعطاة للعملات من وقت لاخر للحد من المضاربات الضارة التي يمكن ان تحدث نتيجة الربط الى السلة.

الهوامش

1) كان التعديل الاول لاتفاقية الصندوق المبرمة عام 1944 قد جرى عام 1967 بادخال حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights (SDRs) كرصيد للاحتياطي اضافة الى الذهب والدولار والعملات الاخرى القابلة للتحويل.

2) في استعراض شامل للكتابات المتعلقة باختيار انظمة اسعار الصرف للدول النامية أنظر:
Wickham, P. (1985) «The Choice of Exchange Rate Regime in Developing Countries, A Survey of the Literature». IMF Staff Papers 32 (June): 248 - 288

3) في أبسط صورها تنص شروط مارشال ليرنر على أنه لكي يؤدي التغير في سعر الصرف في دولة ما الى تحسين ميزانها التجاري فان القيمة المطلقة لحاصل جمع مرونة الطلب على الواردات في داخل الدولة ومرونة الطلب على صادرات الدولة يساوي واحد صحيح. انظر:
Keinin, M.E. (1986) International Economics (5th ed.). New York: Harcourt, Brace Janovich: 422

4) تقاس درجة تقلب أسعار الصرف على اساس الانحراف المعياري للتغيرات المئوية في أسعار الصرف الشهرية او الفصلية.

5) في دراسة لـ A. Kafka اخذت التغيرات الشهرية في اسعار الصرف الفعلية في ظل سعر الصرف الثابتة 1/1967 - 12/1970 والثانية خلال التقلبات التي اعقبت انهاء قابلية تحويل الدولار بالذهب 1/1971 - 6/1977 والثالثة فترة اسعار الصرف المعوّمة 1/1973 - 6/1977، انظر:
Kafka, A. (1978) «The New Exchange Rate Regime and the Developing Countries». Journal of Finance 33 (June): 795 - 802.

6) قبل عام 1974 كانت قيمة حقوق السحب الخاصة مساوية لقيمة الدولار، وفي عام 1974 اصبحت حقوق السحب الخاصة سلة من العملات تتكون من 16 عملة يشكل الدولار الامريكي فيها اكبر نسبة، 33 بالمئة، ولكن جرى تعديل السلة عام 1981 لتتكون من خمس عملات تتشكل كما يلي: 0,54 دولار، 0,46 مارك، 34 ين، 0,071 جنيه استرليني، 0,74 فرنك فرنسي، وقد استهدفت ان تعطي دعما للدولار بنسبة 42 بالمئة والمارك 19 بالمئة والاسترليني والين والفرنك بنسبة 13 بالمئة لكل منها. وفي يناير 1986 جرى تعديل اخر اصبح وزن الين 15 بالمئة، الفرنك والاسترليني 12 بالمئة، وبقيت اوزان الدولار والمارك كما هي. (يجري اعادة النظر في اوزان حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات). ان النسب الفعلية تتبدل مع تبدل اسعار الصرف في سوق تبادل العملات. فعلى سبيل المثال كانت وحدة السحب الخاصة في شهر يناير 1987 تعادل 1,25112 دولار وفي شهر ديسمبر من العام نفسه 1,34934 دولار.

7) احتسبت النسب من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، لعام 1987.

8) بلغت قيمة الودائع المصرفية المضمونة التي تصدرها مؤسسة النقد للبنوك المحلية بنهاية عام 1986 حوالي 7 بلايين ريال تشكل 4,1 بالمئة من موجودات البنوك التجارية السعودية. انظر نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، بنك الخليج الدولي، المنامة، فبراير 1987، وايضا Middle East Economic Survey في 11 يناير، 1988

9) حول التكامل النقدي لدول الخليج ودور انظمة الصرف، انظر: ريتشارد اميل الحايك، الانظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 51، السنة 13 (يوليو) 1987 : 141 - 188

10) احتسبت من احصائيات اتجاهات التجارة لصندوق الدول الدولي :
International Monetary Fund, Directions of Trade Statistics 1987 Yearbook.

11) استخدمت هذه الطريقة في عدة دراسات مثل دراسة Kafka (1978) السابق الاشارة اليها، وفي تقارير صندوق النقد الدولي عن تغيرات اسعار الصرف. وقد استخدم (Brodsky & Sampson, 1984)، الخطأ المعياري للانحرافات من معادلة الانحدار الاسية كمقياس للتقلبات في اسعار الصرف. حول الطرق المختلفة لقياس التغيرات في أسعار الصرف انظر:
Lanyi, A. & Suss, E.C. (1982) «Exchange Rate Variability: Alternative Measures and Interpretations». IMF Staff Papers 29 (December): 527-560.

12) بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) وأخذ لوغاريتم الطرفين نحصل على:

$$\ln T = \ln Po - \sum_{j=1}^{N} W_j \ln P_j - \sum_{j=1}^{N} W_j E_j$$

ويأخذ تفاضل الطرفين مقارنة بالزمن (t) نحصل على:

$$\frac{d}{dt}\ln T = \frac{d}{dt}\ln Po - \sum_{j=1}^{N}\left[W_j \frac{d}{dt}\ln Pj - \sum_{j=1}^{N}\right] W_j \frac{d}{dt}\ln E_j$$

$$\dot{T} = \dot{P}_o - \sum_{j=1}^{N} W_j \dot{P}_j - \sum_{j=1}^{N} W_j \dot{E}_j$$

وهي المعادلة (3)

المصادر العربية

بنك الخليج الدولي

1987 تطور اسواق رأس المال في منطقة الخليج ، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ، (فبراير)، البحرين.

______

1986 سوق الريال السعودي، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية (ابريل)، البحرين.

ريتشارد اميل الحايك

1987 «الانظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 13، 51 (يوليو): 141 - 188.

مؤسسة النقد العربي السعودي

1987 التقرير السنوي، ادارة الابحاث الاقتصادية والاحصاء، الرياض.

المصادر الاجنبية

Amuzegar, J.

1983 "Oil Exporters' Economic Development in an Independent World." Occasional Paper 18, International Monetary Fund: 1-99.

Black, S.W.

1976 "Exchange Policies for Less Developed Countries in a World of Floating Rates." Essays in International Finance No. 119, Dept. of Economics, Princeton University, Princeton: 1-48.

Branson, W. & Katseli, L.

1981 "Exchange Rate Policies for Developing Countries." pp. 391-422 in S. Grassman & E. Lundberg (Eds.), The World Economic Order: Past and Prospects. London: Macmillan.

Brodsky, D.A. & Sampson, G.

1984 "The Sources of Exchange Rate Instability in Developing Countries: Dollar, French Franc and SDR Pegging Countries." Weltwirtschaflitches Archiv., Review of World Economics, Band 120, Heft 1: 133-154.

Crockett, A.B. & Nsouli, S.M.

1980 "Exchange Rate Policies for Developing Countries." pp. 643-661 in W.L. Coates & D.R. Khatkhate (Eds.), Monetary Policy in Less Developed Countries. New York: Pergamon Press.

International Monetary Fund

1983 Annual Report

International Monetary Fund

1982-87 Directions of Trade Statistics Yearbook

1986 Exchange Arrangement and Restrictions Yearbook

1975-87 International Financial Statistics (Monthly)

1987 International Financial Statistics Yearbook

Kreuger, A.
1983 Exchange Rate Determination. Cambridge: Cambridge University Press.

Lipschitz, L. & Sundararajan, V.
1980 "The Optional Basket in a World of Generalized Floating." IMF Staff Papers 27 (March): 80-100.

MacKenzie, G. & Schadler, S.M.
1980 "Exchange Rate Policies and Diversification in Oil Exporting Countries." Unpublished paper for International Monetary Fund.

McKinnon, R.A.
1963 "Optimum Currency Areas." American Economic Review 63 (September): 717-725.

Middle East Petroleum and Economic Publications
1988 Middle East Economic Survey, Nicosia, Cyprus, January 11th.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي:

أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.

ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.

جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ

هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٩٤
٤٨١٤٢٩٥

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد -١٢ د.ك للمؤسسات.

ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات

جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

نحو نظرية لسلوك المستهلك المسلم

بوعلام بن جيلالي فرِيد بشير طاهر
كلية الاقتصاد والادارة ـ جامعة الملك سعود ـ القصيم

مقـدمـة

لقد كان هناك اجماع بين الاقتصاديين الاسلاميين منذ سنوات عديدة على وجود بعض القصور في النظرية الغربية لسلوك المستهلك وعدم ملاءمتها لتفسير سلوك المستهلك المسلم. ذلك أن بعض المسلمات التي وضعت لتفسير سلوك المستهلك في هذه النظرية لا تتفق والقيم والمعايير التي تحكم سلوك المستهلك المسلم. لذا، فقد كان سلوك المستهلك المسلم من الموضوعات الرئيسية التي حظيت باهتمام الباحثين في الاقتصاد الاسلامي في السنوات الاخيرة. وقد تركزت جهود الباحثين في هذا المجال على محاولة وضع اطار نظري لتفسير سلوك المستهلك المسلم الملتزم بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف. ولا شك ان وضع نظرية لتفسير سلوك المستهلك يعد اللبنة الاساسية في تنظير هيكل النظام الاقتصادي، فكفاية النظام الاقتصادي في أي مجتمع انما تقاس بمدى قدرته على الوفاء باحتياجات افراده. ومن المحاولات التي قام بها الباحثون في هذا الميدان دراسة Zarqa (1980). وقد قدم في هذه الدراسة تحليلا بيانيا لسلوك المستهلك المسلم تجاه الاختيار بين الاستهلاك في الدنيا وثواب الاخرة، باعتبار أن ثواب الاخرة هو الهدف النهائي للانسان المسلم. ويرى الزرقاء أن الفرد المسلم يسعى الى تعظيم ثوابه في الآخرة من خلال الأنفاق على الاستهلاك الدنيوي، في حدود ما يسمح به دخله الحقيقي وفي الاعتدال بين مستوى الكفاية وحد الغنى. وقد استنتج الزرقاء أن العلاقة بين الاستهلاك الدنيوي وثواب الآخرة هي علاقة خطية موجبة لمستويات الاستهلاك التي تقل عن مستوى الكفاية، وتصبح العلاقة خطية سالبة لمستويات الاستهلاك التي تزيد على حد الغنى، أما في نطاق الاعتدال، أي ما بين

مستوى الكفاية وحد الغنى، فتكون العلاقة بين الاستهلاك وثواب الآخرة علاقة سالبة يمكن تمثيلها بيانيا بمنحنيات محدبة في اتجاه نقطة الأصل.

ومن ذلك نجد أن ما جاء به الزرقاء هو تصوير للعلاقة بين االاستهلاك الدنيوي وثواب الآخرة. ويعد التصور الذي قدمه لهذه العلاقة لمستويات الاستهلاك دون حد الكفاية وأعلى من حد الغنى، مقبولا لكونه منطلقا من التعاليم الصريحة التي جاء بها الاسلام والتي تحض المسلم على بلوغ مستوى الكفاية وتحرم عليه الاسراف في الاستهلاك، أما عن العلاقة العكسية غير الخطية التي زعمت دراسته وجودها بين االاستهلاك والثواب بين حدي الكفاية والغنى، فلم يقدم الزرقاء تفسيراً كافيا لوجودها على هذا النحو فلم تقدم دراسة الزرقاء نظرية لسلوك المستهلك المسلم الرشيد، تبين كيف يفاضل المستهلك بين فرص الاستهلاك المتاحة له، وتركت هذا السؤال مطروحا للبحث. وفي نفس الاتجاه الفكري قدم Naqvi (1981 : 63-64) بعض الخصائص المميزة للمستهلك المسلم وهي كالآتي :

1) سلة المستهلك المسلم تحتوي على جميع الطيبات ولا تستثني الا الخبائث المذكورة في القرآن على سبيل الحصر.
2) هناك حد أقصى للكمية التي يتطلبها المستهلك المسلم من أي سلعة.
3) تعتمد منفعة المستهلك المسلم على منافع الأفراد الآخرين في المجتمع فلا ينطوي سلوكه على الانانية.

فمن وجهة نظر نجفي، يعظم المستهلك منفعته بالاختيار بين التوليفات المختلفة من السلع التي أحلها الله في حدود دخله، وبشرط ألا يتعدى حد الغنى، آخذا في الاعتبار منافع غيره من أفراد المجتمع. فالمستهلك المسلم يواجه نوعين من القيود :

(أ) قيد الدخل. و(ب) القيد الديني.

وقد انتقد هذا النهج من قبل لتصويره للنواهي التي شرعها الله كقيد اضافي (الزرقاء 1980 : 156) على سلوك المستهلك المسلم. فقد جاءت هذه التعاليم في الحقيقة كهداية تحفظ على الانسان آدميته ولتحقق له الخير في الدنيا وحسن ثواب الآخرة، فتكسبه بذلك المزيد من المنفعة. بل ان التسليم بهذا التصور من شأنه ان يقلل من مستوى رفاهية الفرد المسلم مقارنا بغير المسلم، وليس هناك دليل يؤيد ذلك على الاطلاق. فلم تختلف اذن دراسة نجفي كثيرا عن دراسة الزرقاء ولم تناقش صراحة المسلمات Azioms التي تشكل سلوك المستهلك المسلم تجاه الاختيار بين البدائل المتاحة وخلافا لما جاء بهاتين الدراستين، قدم Kahf (1980 : 22 - 25) منفعة المستهلك المسلم كدالة في كل من : (أ) الكميات المستهلكة من السلع والخدمات، (ب) الانفاق في سبيل الله. فالمستهلك في تصوره يسعى

الى تعظيم منفعته التي يحصل عليها من استهلاك السلع والخدمات وفق ما تسمح به تعاليم الدين، وكذلك من االانفاق في سبيل الله ، والذي يعرف بصورة عامة بأنه الانفاق من المال الخاص على الغير، من الافراد أو الهيئات ، على ألا يكون الهدف هو تحقيق أي منفعة للمنفق بخلاف منفعته المترتبة على فرحته بمرضاة الله . وقد تفردت دراسة Kahf بمحاولة الكشف عن المسلمات التي تصوغ سلوك المستهلك المسلم. فقد ناقشت دراسته علاقة الايمان بالجزء من الدخل الذي يقرر الفرد انفاقه في سبيل الله ، وأوضح أن هناك علاقة موجبة بين هذه النسبة ودرجة الايمان أو التقوى. ولم تذهب دراسة قحف الى أبعد من ذلك في تفسير اختيار المستهلك بين السلع المختلفة ، بل اقتصر اهتمامها على اختيار المستهلك بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق في سبيل الله والادخار تمشيا مع الهدف الاساسي للدراسة .

أما الدراسة الأحدث في هذا المجال فهي دراسة Khan (1983 : 5 - 25) ففي هذه الدراسة ، تعتمد المنفعة الكلية للفرد المسلم على متغيرين : أ) الانفاق على السلع والخدمات ، ب) الانفـــاق على الغير أو الانفـــاق في سبيل الله . وهي لا تختلف في ذلك عن ما جاء بدراسة قحف . وقد أوضحت الدراسة أن تخصيص الدخل بين وجهي الانفاق أ) و ب) أمر متروك لسلوك الفرد المسلم الذي يتشكل وفقا لدرجة التقوى. فالتخصيص اذن يتحدد بما يأتي : 1) بعض الخصائص التي تحدد نمط الاستهلاك للفرد الرشيد (كما يصورها الاقتصاد الغربي)، 2) درجة التقوى أو الصلاح.

ويناقش الكاتب حقيقة أن المسلمات Axioms التي يتطلبها وضع نظرية لسلوك المستهلك المسلم لا يمكن أن تكون مجموعة من الفروض الواقعية أوغير الواقعية . بل لا بد أن تكون من المسلمات التي يكتسبها الفرد المسلم ويستقيها من تعاليم دينه . وقد لخص خان ما اسماه بالعناصر الرئيسية لسلوك المستهلك المسلم لتشمل :

1) يمكن تصنيف أوجه الانفاق الكلي للمستهلك المسلم تحت مجموعتين : أ) انفاق بهدف تحقيق المنفعة الدنيوية . ويشمل الانفاق في الوقت الحاضر والادخار أو الاستثمار بهدف تمويل الاستهلاك في المستقبل، ب) الانفاق على الغير بهدف الثواب في الاخرة. وتشمل تمويل الاستهلاك الحالي أو المستقبلي للغير.
2) سلة المستهلك المسلم تحتوي على جميع الطيبات ولا تستثني الا الخبائث.
3) توزيع الدخل بين الاستهلاك أو الانفاق على الغير أمر متروك لسلوك المستهلك الذي يجب أن يكون متسقا مع تعاليم الاسلام.
4) تعتبر درجة التقوى المحدد الاساسي لسلوك المستهلك المسلم.

5) هناك حد أدنى فقط من الانفاق على الغير بالنسبة لهؤلاء الذين يجب عليهم اخراج الزكاة.

6) يبيح الشرع للمسلم أن يدخر، على أن يستثمر الجزء الاكبر من هذه المدخرات لحمايتها من التآكل بدفع الزكاة عنها سنة بعد أخرى.

وقد نجح خان في تقديم بعض الأطر العامة التي تحكم سلوك المستهلك المسلم التي تمتد جذورها الى ما جاء في القرآن والسنة من تشريع، ويساعد على ترجمتها الى سلوك درجة الايمان أو التقوى. كما نجح خان في ابراز اوجه الخلاف بين هذه المسلمات وتلك التي افترضها واضعو النظرية الغربية لسلوك المستهلك. ثم استعان خان بعد ذلك بهذه المسلمات في تفسير سلوك المستهلك المسلم تجاه الاختيار بين الانفاق على الاستهلاك الدنيوي والانفاق على الغير أو الانفاق في سبيل الله. وعلى ذلك، نجد أن دراسة خان، كغيرها من الدراسات التي سبق استعراضها لم تتطرق الى موضوع سلوك المستهلك المسلم تجاه المفاضلة بين السلع المختلفة داخل كل مجموعة سلعية وبين السلع المنتمية للمجموعات المختلفة. فالامر هنا يحتاج الى دراسة تفصيلية لتفضيلات المستهلك المسلم وطبيعة وخصائص دالة منفعته، ولا يزال هناك متسع لاسهام الباحثين في هذا المجال.

يشتق طلب المستهلك في النظرية الاقتصادية الغربية من عملية تعظيم دالة منفعة المستهلك في ظل قيد الميزانية. وتأتي خصائص منحنى الطلب لتعكس طبيعة دالة المنفعة وشكل خريطة منحنيات السواء التي تتحدد وفقا لتفضيلات المستهلك Preferences والمسلمات التي تحكمها. غير أن ما جاء في النظرية الغربية من مسلمات انما يعكس القيم الاجتماعية والموروثات الفلسفية للمجتمعات الغربية، ونقف هنا لنتساءل: هل تصلح مسلمات النظرية الغربية لتفسير سلوك المستهلك المسلم في جميع الاحوال؟ والاجابة بالطبع لا، بل يجب وضع مسلمات لتفسير تفضيلات المستهلك المسلم تنبع من صميم تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، وتعكس التقاليد والقيم والمعايير التي جاء بها الاسلام. فاذا ما وضعت هذه المسلمات فمن المتوقع اذن ان تختلف منحنيات السواء ودالة منفعة الفرد المسلم اختلافا جوهريا عن تلك التي جاءت في النظرية الاقتصادية الغربية. ولذلك كان الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو وضع المسلمات التي تشكل تفضيلات الفرد المسلم والتعرف على طبيعة وخصائص دالة المنفعة وشكل خريطة السواء للمستهلك المسلم. فالمستهلك المسلم يتصرف بوحي من إيمانه بما جاء بالكتاب والسنة من أطر عامة تحدد الهدف النهائي للانسان المسلم، والسلع المتاحة لاختياراته Commodity Set والحدود الكمية على الاستهلاك وواجبات الفرد تجاه الافراد الاخرين في المجتمع. فقد حدد القرآن

الغاية النهائية من خلق الانسان بعبادة الله سبحانه وتعالى، وقد جاء ذلك صريحا في قوله تعالى :

«وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون».

الذاريات (٥٦)

ولا يقتصر معنى العبادة هنا على القيام بالتكاليف الشرعية فحسب بل يتعدى ذلك ليشمل ايضا عمارة الارض والتمتع بأنعم الله التي أحلها لعباده لقوله تعالى :

«الله الذي خلق السموات والارض وأنزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بامره، وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار، وآتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار».

ابراهيم (٣٢ - ٣٤)

وقوله تعالى :

«قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق».

الاعزاف (٣٢)

وقوله تعالى :

«وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفدسين».

القصص (٧٧)

وتحض هذه الآيات المسلم على الاستهلاك والتمتع بما أخرج الله من زينة لعباده بشرط أن يقتصر ذلك على الطيبات من الرزق أي ما أحل الله. ففئة الاستهلاك (السلع المتاحة لاختيار المسلم) إذا معرفة شرعا لتشمل جميع الطيبات ولا تستثنى غير الخبائث وهي مذكورة في القرآن على سبيل الحصر لا المثال. وبينما تترك النظرية الغربية الدخل الحقيقي للفرد مهمة تحديد مستوى استهلاكه مع السلع المختلفة، نجد أن الاسلام يحض الفرد المسلم على بلوغ الاعتدال في استهلاكه، وينهاه عن التقتير أو الاسراف ويتضح ذلك جليا في قوله تعالى :

«يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين».

الاعراف (٣١)

وقوله تعالى :

«والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما».
الفرقان (٦٧)

وقوله تعالى :

«ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا»،
الاسراء (٢٩)

وفي ذلك نهي للمسلم عن التقتير في الاستهلاك دون حد الكفاية، ونهي كذلك عن الاسراف في استهلاكٌ ما يزيد على حد الغني، فالمسلم اذن يثاب على استهلاكه حتى يصل الى حد الغنى، لما في ذلك من امتثال لأوامر الله ونواهيه. وعلى ذلك فلا بد ان تتميز دالة منفعة المسلم بشمولها للثواب وحدي الكفاية والاعتدال ضمن متغيراتها. ويهدف المستهلك في النظرية الاقتصادية الغربية الى تعظيم منفعته دون اعتبار لمنفعة غيره من أفراد المجتمع، وينعكس ذلك بوضوح في معالجة مشكلة التأثيرات الخارجية للاستهلاك Externalities in Consumption. وعلى غير ذلك نجد أن الاسلام يحث الفرد على ضرورة مراعاة منافع الآخرين، لما جاء في الحديث عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» رواه البخاري[1]. وقد أمر المسلم بالانفاق على الغير لضمان التكافل الاجتماعي حتى لا يدع مجالاً للصراعات الطبقية التي تعاني منها المجتمعات الاخرى. فجعل الله للمحتاجين حقا في اموال المقتدرين لقوله سبحانه وتعالى :

«وفي أموالهم حق للسائل والمحروم».
الذاريات (١٩)

وقوله تعالى :

«وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا».
الاسراء (٢٦)

ولا يسعى المسلم الى تحقيق أية منافع دنيوية من انفاقه على الغير كما هو الحال في النظرية الغربية حيث يسعى المتصدق الى الشهرة أو الامان أو ترقية وضعه الاجتماعي، بل يتصدق المسلم، ومما يحب، ابتغاء مرضاة الله. وقد وصف االله سلوك المتصدقين في قوله تعالى :

«ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا، انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا».

الانسان (٨ ـ ٩)

وعلى ذلك، فمن غير المعقول أن تقتصر دالة منفعة المسلم على ما يستهلكه من سلع فقط بل لا بد أن تعتمد ايضا على منافع الافراد الآخرين في المجتمع. وبناء على ما تقدم فان مشكلة البحث تدور حول النقاط التالية :

1) قصور النظرية الاقتصادية الغربية عن وضع تصور مقبول لتفسير سلوك المستهلك المسلم.
2) بعض المسلمات التي انطلق منها تحليل سلوك المستهلك في النظرية الاقتصادية الغربية لا تتناسب وواقع المجتمع المسلم.
3) باستثناء عدد قليل من الدراسات عن سلوك المستهلك فقد تركز اهتمام الباحثين في الاقتصاد الاسلامي على مشاكل الاقتصاد الكلي بينما الاجدى هو البدء بسلوك الفرد كأساس للتحليل الجزئي والكلي.

وعلى ذلك نجد أن هناك حاجة ماسة وملحة الى دراسة سلوك المستهلك المسلم بغية تحديد المسلمات التي تحكم هذا السلوك، والتعرف على تفضيلات المستهلك في اطار هذه المسلمات. فاذا ما تم بناء هذه القاعدة أمكن اشتقاق دالة المنفعة وخريطة السواء للمستهلك المسلم والتعرف على الخصائص المميزة لكل منها. وهذا هو الهدف من هذه الدراسة.

بعد استعراض ما جاء ببعض الدراسات السابقة المتصلة بسلوك المستهلك المسلم، وبعد نقاش الأطر الشرعية التي تحدد ملامح هذا السلوك، صار لا بد من ايراد تعريف بالفئات الجزئية المكونة لفئة الاستهلاك، ثم وضع المسلمات الاساسية التي تحكم اختيار المستهلك، ثم تقديم دالة منفعة الفرد المسلم ومناقشة أهم خصائص هذه الدالة. يتبع ذلك عرض الاشكال المختلفة لمنحنيات السواء للمستهلك.

دالة منفعة المستهلك المسلم

لقد تمكن الدارسون المسلمون منذ أمد بعيد من استنباط وتعريف بعض المفاهيم الاسلامية المتصلة بالاستهلاك. فقد نجح الامام الغزالي (الزرقاء، 1980: 160 - 180) منذ ما يزيد على ستة قرون، وبعد استعراض تعاليم الاسلام والأوامر والنواهي التي تضمنها القرآن والحديث، ان يعرف ثلاثة مستويات من الافعال والاشياء التي تؤثر على مصالح الفرد والجماعة، الضروريات والحاجيات والتكميليات. وكل من هذه الفئات الثلاث

يتكون من فئتين جزئيتين، فئة جزئية للاشياء (السلع) وأخرى للافعال. واذا نظرنا الى الفئات الجزئية للاشياء وجدنا أن هناك ثلاثا منها تمثل السلع الضرورية، والحاجية والتكميلية، وتكوِّن في مجموعها فئة استهلاك الفرد المسلم:

أ) السلع الضرورية : تشمل كافة السلع والخدمات التي تسهم في صيانة الاركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية الصالحة وتشمل : الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وتتوقف عليها حياة الفرد المسلم. فهي السلع الضرورية لصيانة حياة الفرد أي صحته الجسمانية والعقلية التي تمكنه من القيام بتكاليف دينه.
ب) السلع الحاجية: وتشمل السلع التي لا تتوقف عليها حياة الفرد بل يتطلبها يسر الحياة ورفع الحرج. فهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة والحرج.
جـ) سلع تكميلية : وتقع تحتها جميع السلع والخدمات التي لا تتوقف عليها حياة الفرد ويمكن الاستغناء عنها دون مشقة أو حرج.

وعلى الرغم من عمومية هذا التقسيم وشموليته، فانه ينطوي على مستويين للتقسيم. تقسيم نوعي، وتقسيم كمي للسلع[2]:

التقسيم النوعي للسلع : إذ نظرنا الى نوعية السلع المتاحة للمستهلك المسلم امكننا وصف بعضها بأنها سلع ضرورية كالغذاء الشعبي والمسكن والملبس الرخيص الذي لا غنى عنه لصيانة الحياة. كما يمكن تمييز البعض الآخر كسلع احتياجية كالفاكهة واللحوم والملبس والمسكن العادي والسيارة العادية. أما السيارة الفارهة والقصور والحلي والعطور باهظة الاسعار فتعتبر ضمن النوعية الثالثة من السلع وهي التكميلية، وهذا هو المقصود بالتقسيم النوعي.

التقسيم الكمي للسلع : على الرغم من أن بعض السلع يعد ضروريا من وجهة نظر التقسيم النوعي، فان زيادة الكمية المستهلكة منها عن حد الكفاية يحول الوحدات الزائدة منها الى سلعة حاجية، فاذا تخطت الكميات المستهلكة حد الغنى للسلع الحاجية تحولت الوحدات الزائدة الى سلعة تكميلية. ومع ذلك، فلا تتحول جميع السلع التكميلية او الحاجية الى ضرورية اذا ما انخفضت الكميات المستهلكة منها، ما لم يكن انتماؤها للمجموعة التكميلية قد جاء في الاساس كنتيجة لزيادة الكمية المستهلكة من احد السلع الضرورية.

بل يمكن تمييز مجموعتين من السلع التكميلية ، سلع تكميلية أصلية (كالذهب والاحجار النفيسة) وهي السلع التي لا تتحول الى ضرورية بخفض الكميات المستهلكة منها، وسلع تكميلية منتسبة وهي السلع التكميلية التي تتحول الى اصلها كسلع ضرورية بخفض الكميات المستهلكة منها (مثلا الكميات الكبيرة من الغذاء).

في الاقسام التالية نقدم أولا ، تعريفا للفئة الاستهلاكية للمسلم Muslim Consumption Set وخصائصها، وكيف يفاضل المستهلك ويختار بين هذه الفئات. ثانيا، يتم وضع المسلمات Axioms الاساسية لهذا البحث. وأخيرا يقدم تعريفا لدالة منفعة المستهلك وبعض خصائصها.

فئة الاستهلاك : وفقا للتقسيم السلعي الذي ورد قبل قليل، دعنا نفترض ان C هي فئة الاستهلاك من جميع السلع التي احلها الاسلام. ولنفرض ان C_1 وC_2 و C_3 تمثل الفئات الثلاث للضروريات والحاجيات والتكميليات على التوالي.

تعريف : 1

فئة الاستهلاك C للمسلم هي الاتحاد المركب للفئات C_1، C_2، C_3 التي سبق تعريفها. لاحظ أن C_1، C_2، C_3 هي فئات جزئية في الفئة C وان :

$$C_1 \cup C_2 \cup C_3 = C \quad (1$$

$$C_1 \cap C_2 = C_2 \cap C_3 = C_1 \cap C_3 = \emptyset \quad (2$$

أي أن الفئة C تتكون من الفئات الجزئية C_1، C_2، C_3 التي لا يوجد بينها تداخل، فالسلعة اما أن تكون ضرورية أو حاجية أو تكميلية.

تعريف : 2

دعنا نواجه المستهلك المسلم بالفئات الثلاث الاتية :

$C_1 = \{$ $x_1 =$ خبز قمح $y_1 =$ خبز شعير $\}$

$C_2 = \{$ $x_2 =$ لحم غنم $y_2 =$ لحم بقر $\}$

$C_3 = \{$ $x_3 =$ عطر مسك $y_3 =$ عطر صندل $\}$

إذا $C = C_1 \cup C_2 \cup C_3 = \{ x_1$ و x_2 و x_3 و y_1 و y_2 و $y_3 \}$

فمن المتوقع في هذه الحالة أن يتصرف المستهلك المسلم الراشد على النحو التالي : أولا ، يختار من بين أنواع الخبز المكونة للفئة C_1 أي أنه يضع ترتيبا لتفضيلاته بين سلع الفئة C_1. ثانيا، يختار بعد ذلك من سلع الفئة الثانية C_2، أي يضع ترتيبا لتفضيلاته بين سلع الفئة C_2. وأخيرا، يقدم على سلع الفئة C_3 فيختار من بينها وفقا لترتيب تفضيلاته بين سلع الفئة C_3، أي أنه يضع ترتيبا لتفضيلاته بين سلع الفئة C_3 أيضا.

وبالتالي فإذا كانت X وY تمثلان المتجهين التاليين :

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \qquad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{bmatrix}$$

فان المستهلك يفضل X على Y، اذا كانت x_1 تفضل على y_1، x_2 تفضل على y_2 و x_3 تفضل على y_3 بهذا الترتيب. أي اذا رمزنا للافضلية بالرمز (>) يمكننا التعبير عما سبق كما يلي :

$$X > Y \Longleftrightarrow x_1 > y_1 \text{ ثم } x_2 > y_2 \text{ ثم } x_3 > y_3$$

المسلمات الاساسية : في هذا الجزء نضع بعض المسلمات الاساسية حول ترتيب تفضيلات المستهلك. دعنا نفترض أن لدينا (l) سلعة من الضروريات و(m) سلعة من الحاجيات و (n) سلعة من التكميليات. في هذه الحالة يمكن كتابة الفئات الجزئية C_1، C_2، C_3 كالآتي :

$$C_1 = \left\{ x_i \in C,\ x_i = \text{ضروريات} \quad i = 1 \ldots\ldots l \right\}$$

$$C_2 = \left\{ x_j \in C,\ x_j = \text{حاجيات} \quad j = 1 \ldots\ldots m \right\}$$

$$C_3 = \left\{ x_k \in C,\ x_k = \text{تكميليات} \quad k = 1 \ldots\ldots n \right\}$$

دع

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ x_l \\ x_{l+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ x_{l+m} \\ x_{l+m+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ x_{l+m+n} \end{bmatrix} \qquad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ y_l \\ y_{l+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ y_{l+m} \\ y_{l+m+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ y_{l+m+n} \end{bmatrix}$$

فتكون X و Y متجهين في C، حيث ان الفئة C يمكن أن تؤخذ كالفئة R_+^{1+m+n}

$$C = \left\{ x_i \geqslant 0 \qquad i = 1 \ldots\ldots 1+m+n \right\}$$

حيث أن x_i تمثل كمية الضرورية أو الحاجية أو التكميلية، اذن :

$$C = \left\{ X \; ; \qquad X \in R^{1+m+n} \right\}$$

المسلمة رقم (1) : الصيغة القوية Strong Version دع X وY متجهين في الفئة C. توصف X بأنها تفضل على Y ويرمز لها بـ $X > Y$ فقط اذا كانت x_i تفضل على y_i لجميع قيم i من 1 الى 1، ثم اذا كان x_{1+i} تفضل على y_{1+i} لجميع قيم i من 1 الى m، ثم اذا كان x_{1+m+k} تفضل على y_{1+m+k} لجميع قيم k من 1 الى n. حيث أن n، 1m ثوابت وi, j, k أدلة Indices.

أي أن :

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ . \\ . \\ . \\ x_l \\ x_{l+1} \\ . \\ . \\ . \\ x_{l+m} \\ x_{l+m+1} \\ . \\ . \\ . \\ . \\ x_{l+m+n} \end{bmatrix} > \begin{bmatrix} y_1 \\ . \\ . \\ . \\ y_l \\ y_{l+1} \\ . \\ . \\ . \\ y_{l+m} \\ y_{l+m+1} \\ . \\ . \\ . \\ . \\ y_{l+m+n} \end{bmatrix} = Y$$

إذاً وفقط اذا كان :

$$(j = l+1 \ldots l+m)\ x_j > y_j \quad \text{ثم} \quad (i = 1 \ldots l)\ x_i > y_i$$

ثم

$$(k = l + m + 1 \ldots l + m + n)\ x_k > y_k$$

وكما يتبين من النقاش أعلاه فان هذه المسلمة تعتبر قوية لان التفضيل السابق بين X وY يعتمد أولا على التفضيل بين الضروريات ثم بين الحاجيات ثم بين التكميليات بهذا الترتيب. الا أن المتوقع في حالات أخرى أن يفاضل المستهلك بين الضروريات أولا ثم يقوم بعد ذلك بالاختيار بين السلع الحاجية والسلع التكميلية باعتبارها مجموعة واحدة، كما سيظهر في المثال التالي : قد تستوى السلع الحاجية والتكميلية في نظر المستهلك المسلم بعد استيفائه لحد الكفاية من السلع الضرورية، أي أنه يختار أولا بين الضروريات ثم يختار بعد ذلك بين السلع الحاجية والتكميلية باعتبارها مجموعة واحدة. فاذا رمزنا بـ X وY بالمتجهات التالية :

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \qquad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{bmatrix}$$

حيث أن x_i و$(i = 1, 2, 3)$ كما سبق تعريفها في المثال الأول. تفضل X على Y إذا فضلت أولا x_1 على y_1 $(x_1 > y_1)$ ثم تفضل x_2 على y_2 $(x_2 > y_2)$ أو تفضل x_3 على y_3 $(x_3 > y_3)$

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \qquad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{bmatrix}$$

إذاً :

$$x_3 > y_3 \ \text{أو}\ \ x_2 > y_2 \ \ \text{ثم}\ \ x_1 > y_1$$

وفي ما يلي نسوق المسلمة الثانية التي تعتبر أقل قوة من المسلمة الأولى.

المسلمة (2) الصيغة Weak Version : اذا كان X و Y متجهين في الفئة C، فإن X توصف بأنها تفضل على Y ويرمز لها بـ $X \underset{w}{>} Y$ (حيث w في الرمز $\underset{w}{>}$ تعبر عن «ضعيفة»)، إذا كانت x_i تفضل على y_i لجميع قيم i ‏(i = 1 ....l) e ثم اذا كانت x_{l+j} تفضل على y_{l+j} لجميع قيم j‏(j = 1.... 1 + m + n) حيث أن 1, m, n ثوابت و i , j ادلة Indices، وحيث أن 1, m , n تمثل عدد السلع الضرورية والاحتياجية والتكميلية على التوالي. وبمعنى آخر فإن :

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ . \\ . \\ . \\ x_l \\ x_{l+1} \\ . \\ . \\ . \\ x_{l+m+n} \end{bmatrix} \underset{w}{>} \quad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ . \\ . \\ . \\ y_l \\ y_{l+1} \\ . \\ . \\ . \\ y_{l+m+n} \end{bmatrix}$$

إذاً $x_i > y_i$ ‏$(i = 1.... l)$ ثم $x_{l+j} > y_{l+j}$ ‏$(j = 1 .... m+n)$

وهكذا نجد أن التفضيل وفقاً للمسلمة الأولى (القوية) يمر بثلاث مراحل مختلفة ومتتالية، بينما يمر بمرحلتين فقط وفقاً للمسلمة الثانية (الصيغة الضعيفة).

دالة المنفعة :

1) **الصيغة العامة لدالة المنفعة** : هذا القسم يقدم الصيغة العامة لدالة المنفعة وبعض خصائصها المهمة. ولهدف التبسيط، دعنا نأخذ ثلاث سلع : الأولى ضرورية (x_1) والثانية حاجية (x_2)، والثالثة تكميلية (x_3). في هذه الحالة يمكن تعريف دالة المنفعة (U) كالاتي :

$$U: \quad C \longrightarrow R_+$$

$$(x_1 \ ; \ x_2 \ ; \ x_3) \longrightarrow U(x_1 \ ; \ x_2 \ ; \ x_3)$$

حيث C تمثل الفئة الاستهلاكية كما سبق تعريفها. وكما سبق في نقاشنا فان دالة المنفعة تعتمد على استهلاك الفرد من السلع المختلفة، كما تعتمد ايضاً على منفعة الافراد الآخرين في المجتمع وغيرها من العوامل الاخرى. ولكن، ولاهداف التحليل فقد اقتصر تعريفنا للمنفعة كدالة في x_1 وx_2 وx_3 علماً بأن اضافة أي من العوامل الأخرى لن يغير من نتائج هذا التحليل. والآن لندع $(\underline{x}_1)$ تمثل الحد الادنى للاستهلاك من السلع الضرورية وهو ما يعرف شرعاً بحد الكفاية، أي ذلك المستوى من الاستهلاك المطلوب للحفاظ على حياة الفرد. و $(\bar{x}_1)$ تمثل الحد الاعلى للاستهلاك من السلع الضرورية، وهو ما يعرف بحد الغنى. ولندع $(\underline{x}_2)$ و$(\underline{x}_3)$ تمثلان الحد الأدنى من استهلاك السلع الحاجية والتكميلية على التوالي كما تمثل $(\bar{x}_2)$ و $(\bar{x}_3)$ الحد الأعلى للاستهلاك (حد الغنى) من السلع الحاجية والتكميلية على التوالي. وبناء على الحدود الكمية التي عرفت أعلاه، وباستخدام المسلمة القوية، يمكننا ان نعرف الفئات الجزئية التالية :

$$D_1 = \left\{ x_1 \in C \quad 0 \leqslant x_1 \leqslant \underline{x}_1 \right\}$$

$$D_2 = \left\{ (x_1,x_2) \in C;\ \underline{x}_1 \leqslant x_1 \leqslant \bar{x}_1 \quad 0 \leqslant x_2 \leqslant \underline{x}_2 \right\}$$

$$D_3 = \left\{ (x_1,x_2,x_3) \in C;\ x_1 > \bar{x}_1 \quad \underline{x}_2 \leqslant x_2 \leqslant \bar{x}_2,\ 0 \leqslant x_3 \leqslant \underline{x}_3 \right\}$$

$$D_4 = \left\{ (x_1,x_2,x_3) \in C;\ x_1 \geqslant \bar{x}_1,\ x_2 \geqslant \bar{x}_2,\ \underline{x}_3 \leqslant x_3 \leqslant \bar{x}_3 \right\}$$

$$D_5 = \left\{ (x_1,x_2,x_3) \in C;\ x_1 > \bar{x}_1, x_2 > \bar{x}_2\ x_3 > \bar{x}_3 \right\}$$

لاحظ ان D_1, D_2, D_3, D_4, D_5 تكون Partition لـ C

أي :

$$1) \quad \bigcup_{i=1}^{S} D_i = C$$

لجميع

$$2) \quad D_i \cap D_j = \emptyset \qquad i \neq j$$

في هذه الحالة تكون $(_2U)$ دالة من $\bigcup_{i=1}^{S} D_i$ في R_+ حيث تكون (U) معرفة كالتالي :

$$U(x_1x_2x_3) = \begin{cases} U\ (x_1) & ; \quad x_1 \quad \varepsilon\ D_1 \\ U(x_1,x_2) & ; \quad (x_1,x_2) \quad \varepsilon\ D_2 \\ U(x_1,x_2,x_3) & ; \quad (x_1,x_2,x_3) \quad \varepsilon\ D_3 \\ U(x_1,x_2,x_3) & ; \quad (x_1,x_2,x_3) \quad \varepsilon\ D_4 \\ U(x_1,x_2,x_3) & ; \quad (x_1,x_2,x_3) \quad \varepsilon\ D_5 \end{cases}$$

ويمكن الآن كتابة دالة المنفعة (U) في صيغة أخرى كالآتي :

$$U(x_1x_2x_3) = U(x_1)\chi_{D_1} + U(x_1x_2)\chi_{D_2} + U(x_1x_2x_3)\chi_{D_3} + U(x_1x_2x_3)\chi_{D_4} + U(x_1x_2x_3)\chi_{D_5}$$

حيث χ_{D_j} تمثل دالة سمتية Characteristic Function

على D_j.

أي أن :

$$\chi_{D_j} = \begin{cases} 1 & , \quad x\ \varepsilon D_i \\ 0 & , \quad x\ D_j \end{cases}$$

2) قيود على دالة المنفعة :

أ) تزايد وتناقص المنفعة الحدية : في هذا الجزء نتناول القيود الخاصة بالاشارات الجبرية للتفاضل الاول والثاني لدالة المنفعة بالنسبة لـ (x_i). ويفترض هنا أن الدالة (U) قابلة للتفاضل مرتين في داخل الفئات الجزئية.

الخاصية الأولى :

$$1) \quad \frac{\partial U}{\partial x_i} > 0 \quad , \quad \frac{\partial^2 U}{\partial x_1^2} > 0 \qquad x_1 \quad \varepsilon D_1$$

بما أن (x_1) سلعة ضرورية ، ومن الواجب شرعا على المسلم أن يجاهد لتحقيق الحد الأدنى أوحد الكفاية من استهلاك هذه السلعة ، فإن المنفعة الحدية تكون موجبة ومتزايدة حتى يحقق المستهلك حد الكفاية من استهلاك السلعة الضرورية، فالمسلم في سعيه

للوصول الى حد الكفاية، تماماً كمتسلق الجبل الذي يسعى للوصول الى القمة، كلما اقترب من قمة الجبل زادت منفعته (سعادته) من كل خطوة تقربه من هذا الهدف أي أن تكون منفعته الحدية متزايدة. فان كان الأمر كذلك بالنسبة للأهداف الدنيوية، أفلا يكون كذلك بالنسبة للمسلم وهو يلبي أوامر خالقه؟.

الخاصية الثانية :

$$2)\quad \frac{\partial U}{\partial x_1} > 0\ ,\ \frac{\partial U}{\partial x_2} > 0\ ;\ \frac{\partial^2 U}{\partial x_1^2} < 0\ \frac{\partial^2 U}{\partial x_2^2} < 0\ ;\ (x_1 x_2)\ \varepsilon D_2$$

بالنسبة للسلعة الضرورية (x_1) تبقى المنفعة الحدية موجبة ($0 < \frac{\partial U}{\partial x_1}$) ما دام المستهلك لم يتعد حد الغنى في استهلاكها. ولكن، بما أن المستهلك قد تخطى حد الكفاية (x_1) فإن المنفعة الحدية تكون متناقصة($0 > \frac{\partial^2 U}{\partial x_1^2}$). أما بالنسبة للسلعة الاحتياجية (x_2)، فمنفعتها الحدية تكون موجبة ومتناقضة حتى يصل استهلاكها الى حد الغنى ($\underline{x}_2$).

الخاصية الثالثة :

$$3)\quad \frac{\partial U}{\partial x_1} < 0\quad \frac{\partial U}{\partial x_2} > 0\ ;\ \frac{\partial U}{\partial x_3} > 0\ ;\ \frac{\partial^2 U}{\partial x_3^2} < 0\ ;\ \frac{\partial^2 U}{\partial x_3^2} < 0$$

في المنطقة D_3

بما أننا في المنطقة الثالثة (D_3) فقد اصبحت المنفعة الحدية للسلع الضرورية سالبة لأن استهلاكها قد تجاوز حد الغنى. أما بالنسبة للسلع الحاجية والسلع التكميلية فالمنفعة الحدية لا تزال موجبة ومتناقصة لعدم بلوغ استهلاكها حد الغنى.

الخاصية الرابعة :

$$4)\quad \frac{\partial U}{\partial x_1} < 0;\quad \frac{\partial U}{\partial x_2} < 0;\quad \frac{\partial U}{\partial x_3} > 0;\quad \frac{\partial^2 U}{\partial x_3^2} < 0$$

في المنطقة D_4

يلاحظ هنا في المنطقة الرابعة (D_4) ان المستهلك قد تعدى قد حد الغنى بالنسبة للضروريات والحاجيات ولذلك تكون المنفعة الحدية سالبة بالنسبة لهاتين السلعتين. وبما

أن استهلاكه من التكميليات لم يتعد حد الغنى فتكون المنفعة الحدية للتكميليات موجبة ومتناقصة .

الخاصية الخامسة :

$$5)\ \frac{\partial U}{\partial x_1} < 0; \quad \frac{\partial U}{\partial x_2} < 0; \quad \frac{\partial U}{\partial x_3} < 0$$

في المنطقة D_5 .

والمنطقة الخامسة (D_5) تمثل منطقة الغنى في الاستهلاك بالنسبة لجميع السلع، ولهذا تكون المنفعة الحدية لكل من X_1 و X_2 و X_3 سالبة في هذه المنطقة . ويلاحظ أن سالبية المنفعة الحدية لأي سلعة هي مؤشر ديني للمستهلك المسلم ينهاه عن الاستمرار في استهلاكه المزيد من هذه السلعة. ولما كانت دالة المنفعة قد عرفت لتشمل أكثر من فئة جزئية فمن الضروري أن نقف على شروط الاستمرار Continuity Conditions وحدود الفئات الجزئية .

ب) استمرارية دالة المنفعة : لكي تتحقق استمرارية دالة المنفعة (U) من الفئة الجزئية (D_1) الى الفئة الجزئية (D_2) يجب أن تتوفر الشروط التالية :

الشرط الأول :

$$1)\quad \lim_{x_1 \to \underline{x}_1} U(x) = \lim_{\begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \end{pmatrix} \to \begin{pmatrix} \underline{x}_1^{+} \\ 0 \end{pmatrix}} U(x_1 x_2) = U(\underline{x}_1) = U(\underline{x}_1, 0)$$

حيث أن ($x_1 \to \underline{x}_1$) تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأدنى من السلعة الضرورية (x_1) من الجانب الأيسر لـ ($\underline{x}_1$). بينما ($x_1 \to \underline{x}_1^{+}$) تمثل اقتراب x_1 من الحد الأدنى للسلعة الضرورية ولكن من الجانب الأيمن لـ ($\underline{x}_1$).

الشرط الثاني : وبالمثل لكي تتحقق استمرارية (U) من الفئة الجزئية (D_2) الى (D_3)، يجب أن يتوفر الشرط التالي :

$$2)\quad \lim_{\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \end{bmatrix} \leftarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^{-} \\ \underline{x}_2^{-} \end{bmatrix}} U(x_1 x_2) = \lim_{\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \leftarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^{+} \\ \underline{x}_2^{+} \\ 0 \end{bmatrix}} U(x_1 x_2 x_3) = U(x_1 x_2) = U(x_1 x_2 0)$$

حيث أن

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \end{bmatrix} \longrightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^{-} \\ \underline{x}_2^{-} \end{bmatrix}$$

تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأقصى لـ ($\bar{x}_1$) من الجانب الأيسر وفي نفس الوقت

تقترب (x_2) من الحد الأدنى لـ ($\underline{x}_2$) من الجانب الأيسر.

حيث أن

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \longrightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \underline{x}_2^+ \\ 0 \end{bmatrix}$$

تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى من (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_2) في نفس الوقت من الحد الأدنى لـ (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_3) من الصفر .

الشرط الثالث : وبالمثل، فلكي تتحقق استمرارية الدالة (U) من الفئة الجزئية D_3 الى D_4 يجب أن يتوفر الشرط التالي :

$$3)\ \lim_{\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^- \\ \underline{x}_3^- \end{bmatrix}} U(x_1 x_2 x_3) = \lim_{\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_2 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^+ \\ \underline{x}_3^+ \end{bmatrix}} U(x_1 x_2 x_3) = U(x_1 x_2 x_3)$$

حيث أن :

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_2 \end{bmatrix} \longrightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^- \\ \underline{x}_3^- \end{bmatrix}$$

تعنى أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى لـ (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ(x_2) من الجانب الايسر وتقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ(x_2) من الجانب الايسر وتقترب (x_3) من الحد الأدنى لـ(x_3) من الجانب الايسر. كذلك فان:

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \longrightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^+ \\ \underline{x}_3^+ \end{bmatrix}$$

تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى لـ (x_1) من الجانب الأيمن. وفي نفس الوقت تقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ (x_2) من الجانب الأيمن وتقترب (x_3) من الحد الادنى لـ (x_3) من الجانب الايمن.

الشرط الرابع : واخيراً لكي تتحقق استمرارية دالة المنفعة (U) من الفئة الجزئية D_4 الى الفئة الجزئية D_5 فلا بد أن يتحقق الشرط التالي:

$$4)\quad \lim_{\begin{bmatrix}x_1\\x_2\\x_3\end{bmatrix}\to\begin{bmatrix}\bar{x}_1^+\\\bar{x}_2^+\\\bar{x}_3^-\end{bmatrix}} U(x_1x_2x_3) = \lim_{\begin{bmatrix}x_1\\x_2\\x_3\end{bmatrix}\to\begin{bmatrix}\bar{x}_1^+\\\bar{x}_2^+\\\bar{x}_3^+\end{bmatrix}} U(x_1x_2x_3)$$

حيث أن

$$\begin{bmatrix}x_1\\x_2\\x_3\end{bmatrix}\longrightarrow\begin{bmatrix}\bar{x}_1^+\\\bar{x}_2^+\\\bar{x}_3^-\end{bmatrix}$$

تعنى أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى لـ (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ (x_2) من الجانب الأيمن كذلك وتقترب (x_3) من الحد الأعلى لـ (x_3) من الجانب الأيمن . وبالمثل فان

$$\begin{bmatrix}x_1\\x_2\\x_3\end{bmatrix}\longrightarrow\begin{bmatrix}\bar{x}_1^+\\\bar{x}_2^+\\\bar{x}_3^+\end{bmatrix}$$

تعنى أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى لـ (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ (x_2) من الجانب الأيمن كذلك وتقترب (x_3) من الحد الأعلى لـ (x_3) من الجانب الأيمن .

المنفعة والثواب : ان من الخير للمسلم ان يكون قويا صحيح البدن سليم العقل، فالمؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف. وعلى ذلك فمن الواجب على المسلم ان يسعى جاهدا ليس فقط للوصول باستهلاكه الى حد الكفاية لضمان صيانة حياته، بل يتحتم عليه ان يستهلك بالقدر الذي يعينه ويقويه على القيام بدوره الذي خلق من اجله. فقد نهى الله عن التقتير والاسراف وامر المسلم بالاعتدال دائما، لقوله تعالى.

«والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما».
الفرقان (٦٧)

وكما جاء أيضا بالحديث الشريف عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغنى يغنيه الله» رواه البخارى[3]. ففي الحديث دافع كذلك للمسلم بأن يكدح ويسعى في سبيل تحقيق مستوى الإعتدال في استهلاكه حتى يتمكن من الانفاق في سبيل الله، امتثالا لأمر الله ورسوله وطمعا في ثواب الآخرة. فالمسلم يثاب على

التزامه بأوامر الله ونواهيه في الاستهلاك اذا ما صدقت نيته. وكلما زاد الاستهلاك في الحدود المشروعة، زاد الثواب جزاء للانسان على امتثاله لأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه. وفي صيغة رياضية يمكن القول بأنه كلما زادت الكمية المستهلكة من أي سلعة (x_i)، زاد مقدار الثواب الذي ينتظره المسلم، وذلك حتى بلوغه نقطة الاعتدال، أي أن:

$$T = f_i(x_i) \;,\; f_i'(x_i) > 0 \qquad 0 < x_i < x_i^*$$

حيث أن T تمثل الثواب، وx_i^* تمثل نقطة الاعتدال بالنسبة للسلعة x_i. وبما أن f_i موجبة إذا فلـ f_i دالة عكسية، ولنسمها الدالة g_i، أي أن:

$$x_i = g_i(T, x_i^* x_i) \qquad \forall_i = 1 \;.....\; n \qquad (1-2)$$

لقد سبق أن عرفنا دالة المنفعة كدالة في الكميات المستهلكة من السلع ($x_n ..... x_1$) والآن باستخدام المعادلة (2 - 1) يمكننا أن نصوغ دالة المنفعة في الشكل التالي:

$$U = U[g_1(T, x_i^* \; x_1); \quad g_2(T, x_2^* \; x_2) \;.....\; g_n(T, x_n^* \; x_n)] \qquad (2-2)$$

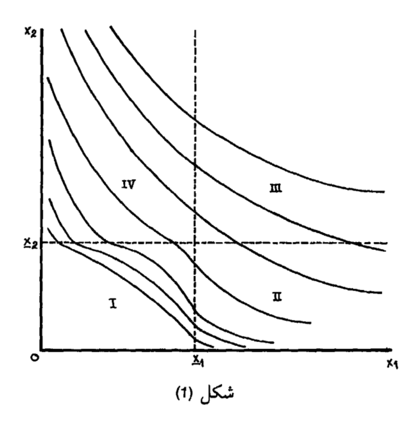
ويتضح من (2 - 2) أن منفعة المستهلك المسلم تكون دالة في الثواب الذي ينتظره، وفي مستوى الاستهلاك المعتدل، وكذلك في حد الكفاية من السلعة المستهلكة. فهناك اختلاف كبير وواضح إذن بين دالة منفعة المسلم التي تعكس ايمانه العميق بكل ما جاء به هذا الدين الحنيف، ودالة المنفعة بمفهوم النظرية الغربية التي لا تعترف الا بالدوافع المادية لسلوك المستهلك بينما تتجاهل تماما الدوافع الروحية والايمانية لهذا السلوك. ففي اطار النظرية الغربية، يستهلك الفرد وفق ما شاء بهدف المتعة الدنيوية، فالاستهلاك هنا هو الغاية النهائية من حياة الانسان. وعلى العكس، نجد من تحليلنا السالف ان الانسان المسلم، وان استمتع من استهلاكه، الا ان الاستهلاك في هذه الحالة هو وسيلة وليس هدفا نهائيا في حد ذاته.

اشكال منحنيات السواء

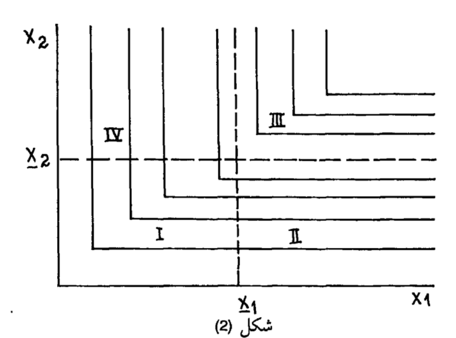
نتناول هنا العرض البياني لمنحنيات السواء لاختيار المستهلك بين السلع الضرورية، واختياره بين السلع الضرورية والحاجية. وعموما، هناك اربع مجموعات مختلفة من خرائط السواء، تتناول المجموعة الاولى المفاضلة بين البدائل من السلع الضرورية، أما المجموعة الثانية فتعكس المفاضلة بين السلع الضرورية البديلة وبين السلع الضرورية المتكاملة، والمجموعة الثالثة توضح المفاضلة بين السلع الضرورية والسلع الحاجية، والمجموعة الاخيرة توضح المفاضلة بين السلع الحاجية.

1) منحنيات السواء بين سلعتين ضروريتين بديلتين : يوضح الشكل رقم (1) منحنيات السواء للسلعتين الضروريتين البديلتين x_2 , x_1 ويلاحظ على الرسم وجود أربع مناطق IV , III, II, I ، وتكون منحنيات السواء مقعرة الى نقطة الاصل في المنطقة I ، وذلك تمشيا مع القيود التي سبق ذكرها (تزايد المنفعة الحدية حتى حد الكفاية). أما بالنسبة للمناطق IV, II فتكون منحنيات السواء فيها محدبة بالنسبة لنقطة الاصل. فبعد أن يستوفي المستهلك الحد الادنى من احدى السلعتين يكون غير ملزم شرعا باستهلاك الحد الادنى (حد الكفاية) من السلعة الثانية ، فالسلعتان بالرغم من كونهما ضروريتين الا انهما بديلتان في الاستهلاك. فمتى ما تحقق للمستهلك حد الكفاية من احدى السلعتين تصبح السلعتان سلعتين حاجيتين من وجهة نظر المستهلك المسلم ويسمح له الشرع بان يفاضل بينهما ويستهلك دون اسراف.

2) منحنيات السواء بين سلعتين ضروريتين متكاملتين : في هذه الحالة تكون منحنيات السواء كما هي في الشكل (2) لان السلعتين (x_1 و x_2) متكاملتان في الاستهلاك اي تستهلكان معا بنسبة ثابتة.



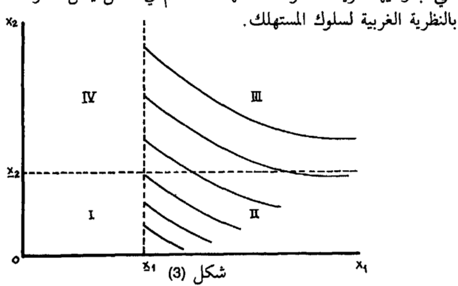
شكل (1)



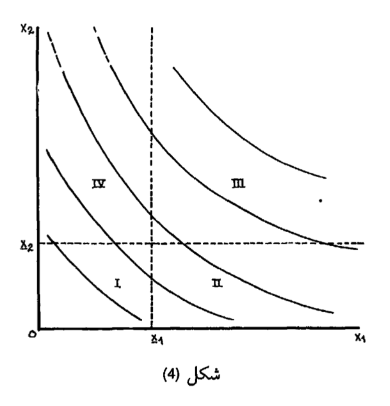
شكل (2)

3) منحنيات السواء بين سلعة ضرورية وأخرى احتاجية : عندما يجابه المستهلك المسلم بالمفاضلة بين سلعة ضرورية وأخرى حاجية، فانه يفضل أن يبدأ بالاستهلاك من السلعة الضرورية أولا حتى يحقق مستوى الكفاية منها. وعلى ذلك فلا وجود لمنحنيات السواء في المنطقة I وIV في الشكل (3). فاذا استوفى المستهلك حد الكفاية من السلعة الضرورية تحولت هذه السلعة الى سلعة حاجية، ويكون اختيار المستهلك بعد ذلك بين سلعتين حاجيتين. وعليه فمن المتوقع أن تكون منحنيات السواء في المنطقة II وIII محدبة الى نقطة الاصل.

4) منحنيات السواء بين سلعتين احتياجيتين : في هذه الحالة كما يتضح من الشكل (4)، تكون منحنيات السواء محدبة الى نقطة الاصل في جميع المناطق. وهي الحالة الوحيدة التي تبدو فيها خريطة السواء للمستهلك المسلم في شكل يماثل المألوف لخريطة السواء بالنظرية الغربية لسلوك المستهلك.



شكل (3)



شكل (4)

ويتبين لنا من العرض السالف، أن منحنيات السواء للمستهلك المسلم تختلف في أشكالها تبعا لنوعية السلع التي يفاضل بينها. كما يتضح أن هناك اختلافا جوهريا بين أشكال منحنيات السواء التي تم اشتقاقها في هذه الدراسة ومنحنيات السواء التي جاءت في النظرية الغربية، بل لا تعدو الاخيرة أن تكون حالة خاصة في تحليل سلوك المستهلك المسلم.

الخلاصة

لقد اجمع الاقتصاديون الاسلاميون منذ سنوات عديدة على قصور النظرية الاقتصادية الغربية عن وضع تصور مقبول لتفسير سلوك المستهلك المسلم. فبعض المسلمات التي انطلق منها تحليل سلوك المستهلك في النظرية الغربية لا تتفق مع القيم والمعايير التي تحكم سلوك المستهلك المسلم. لذا فقد كان سلوك المستهلك من الموضوعات الرئيسية التي حظيت باهتمام الباحثين في الاقتصاد الاسلامي في السنوات الاخيرة.

وبالرغم من تعدد الدراسات التى نشرت في الآونة الاخيرة حول سلوك المستهلك المسلم، فلم يتعرض أي منها مباشرة وبأسلوب صريح لموضوع تفضيلات المستهلك المسلم والمسلمات التي تحكمها، وطبيعة وخصائص دالة المنفعة، وأشكال خريطة السواء المتوقعة للمستهلك المسلم. لذا، كان الهدف من هذه الدراسة هو استنباط مسلمات

بتفسير سلوك المستهلك المسلم، تعكس التعاليم والقيم التي جاء بها الاسلام. ثم التعرف على طبيعة وخصائص دالة المنفعة وشكل خريطة السواء المرتبطة بتلك المسلمات.

وقد تبين من الدراسة ان فئة الاستهلاك للفرد المسلم تتكون من ثلاث فئات جزئية، فئة الضروريات، وفئة الحاجيات وفئة التكميليات، مرتبة وفق أولوياتها في الاستهلاك. وقد قدمت الدراسة مسلمتين أساسيتين توضحان كيفية مفاضلة المستهلك المسلم بين سلعتين من السلع. وفقا للمسلمة الاولى، تتم المفاضلة على ثلاث مراحل فيفاضل المستهلك أولا بين السلع الضرورية، ثم بين السلع الحاجية، ثم اخيرا بين السلع التكميلية، أما المسلمة الثانية، فتسمح للمستهلك بأن يفاضل بين السلع على مرحلتين، يبدأ أولا بالمفاضلة بين السلع الضرورية، ثم يفاضل بعد ذلك بين جميع السلع الحاجية والتكميلية كمجموعة واحده. ويختلف سلوك المستهلك المسلم في ذلك اختلافا كبيرا عن سلوك المستهلك في النظرية الغربية، حيث تتم المفاضلة بين جميع السلع المكونة لفئة الاستهلاك دون الالتزام بأي ترتيب معين. وقد أدى هذا الاختلاف في المفاضلة مسبقة الترتيب الى اختلافات اساسية في دالة المنفعة وشكل خريطة السواء، الامر الذي ينبىء باختلاف دالة طلب الفرد المسلم عن دالة الطلب المستهلك في النظرية الغربية.

وقد تبين من الدراسة أن نطاق دالة منفعة المستهلك المسلم يتكون من عدة اجزاء، وان لهذا التقسيم اهمية بالغة في صياغة وشكل خريطة المنفعة. والى جانب ذلك، فهناك اختلافٌ جوهري بين خصائص دالة منفعة المسلم في بعض هذه الاجزاء وخصائص الدالة الغربية للمنفعة. ولما كان المستهلك المسلم يثاب على استهلاكه حتى مستوى الاعتدال، فقد تم اشتقاق صيغة بديلة لدالة منفعة المسلم تضم الثواب كمتغير داخلي في الدالة. ويعد ذلك من السمات الاساسية التي تميز دالة منفعة المسلم عن الدالة الغربيه للمنفعة. أما بالنسبة لشكل خريطة السواء فقد اتضح لهذه الدراسة أن الشكل الشائع لمنحينات السواء كما جاء في النظرية الغربية، هو حالة خاصة من اشكال منحنيات السواء التي تم اشتقاقها للمستهلك المسلم في هذه الدراسة. ومن الموضوعات البحثية التي لم يتسع المجال لمعالجتها في هذه الدراسة والتي نأمل انجازها في المستقبل، موضوع تعظيم دالة المنفعة في ظل قيد الميزانية، واشتقاق منحنى طلب المسلم والتعرف على خصائصه.

الهوامش

1) صحيح البخاري مجلد رقم 2، دار ابن كثير. دمشق، 1407 : 8.
2) توصل الباحثان الى هذا التفسير بعد استطلاع آراء كل من فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين وفضيلة الشيخ محمد عبدالله الجلالي.
3) صحيح البخاري مجلد رقم (1)، دار ابن كثير. دمشق، 1407 : 14 .

المصادر العربية

الزرقاء، م

1980 «صياغة اسلامية لجانب من : دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك» في بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي، المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الاسلامي. جدة : 155 - 197.

المصادر الاجنبية

Khaf, M.

1980 "A Contribution to the Theory of Consumer Behavior in an Islamic Society". pp.19-36 in Studies in Islamic Economics. International Centre for Research in Islamic Economics, King Abdul-Aziz University, Jeddah and the Islamic Foundation, U.K.

Khan, F.

1983 "Implications of Islamic Consumption Patterns for Savings, Growth and Distribution in a Macroeconomic Framework". School of Economics, Islamic University, Islamabad, Pakistan.

Naqvi, S.

1981 Ethics and Economics. Leicester, UK: The Islamic Foundation.

Zarqa, A.

1980 "An Approach to Human Welfare." pp 3-18 in Studies in Islamic Economics. International Centre for Research in Islamic Economics, King Abdul-Aziz University, Jeddah and the Islamic Foundation, U.K.



المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء .

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي دراسة استطلاعية على عينة من طلبة الجامعة الاردنية

ادريس عزّام
قسم الاجتماع ـ الجامعة الاردنية

مقـــدمة

أصبح اغتراب الفرد عن ذاته، مؤسسته، مجتمعة، أو عن العالم عامة سمة من سمات الحياة في عصرنا الحالي. ومن زاوية المفاهيم يسمى اغتراب الفرد عن المجتمع أو الحياة في العالم عموماً، اغتراباً عاماً، بينما يسمى اغترابه عن مؤسسة ما، أو تنظيم اجتماعي ما، اغتراباً خاصاً (Barakat, 1962: 1-3) والمؤسسة أو التنظيم قد تكون الاسرة التي يعيش فيها، أو التنظيم الصناعي الذي يعمل فيه، أو الكلية التي يدرس فيها. . وغيرها. ويعتبر الفرد مغترباً عن مؤسسته من منظور دراستنا الحالية، إذا اتسمت علاقته بتلك المؤسسة بحالة من الرفض أو عدم الرضى عن وجوده فيها أو انتمائه إليها. وفي الادبيات الاجتماعية ما يشير الى أن الاغتراب الخاص ليس فقط حالة يواجهها الأفراد العاملون في قطاع الأعمال والتنظيمات الصناعية، أو في المجتمعات الصناعية عامة، حيث تسود اللامعيارية وتتحطم التقليدية (مفهوم ماركس ـ هيجل ـ دوركهايم الكلاسيكي للمشكلة)، بل أيضاً حالة قد يواجهها الافراد في أية مؤسسة ذات تنظيم بيروقراطي، يلزم الافراد بالخضوع لسلطة أعلى تتحكم في مجريات حياتهم (Goodman & Marx, 1982: 203). فالافراد عادة يقاومون سلطة التنظيمات الرسمية، لكن بطرق مختلفة، إما بالمواجهة أو بالانسحاب الاغترابي (Goodman & Marx, 1982: 202).

وقد رأينا أن تبحث هذه الدراسة في اغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي، وبالتحديد من زاوية بعض المتغيرات أو العوامل التي نفترض بأنها ذات علاقة بهذه المشكلة وتقدير حجمها التقريبي في المجتمع الجامعي، لذا فهي دراسة في الاغتراب الخاص.

ونعني بالاغتراب الخاص إجرائياً «حالة الرفض وعدم الرضى التي قد يعيشها الشاب في علاقته بالمجتمع الجامعي كتسط اجتماعي ـ تعليمي»[1]. أما المجتمع الجامعي المعني، فهو مجتمع الجامعة الاردنية، والشباب المعنيون هم عينة من طلبة هذه الجامعة، ذكوراً واناثاً، وأما المتغيرات أو العوامل فنعني بها تلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والاكاديمية التي تميز الطلبة المغتربين ـوفق المقياس الاجرائي المعتمد ـ عن غير المغتربين أو ما سوف نسميهم (بالمندمجين).

وتبدو أهمية هذا البحث ومسوغاته من جملة معطيات منها ما يتعلق بالطلبة ومنها ما يتعلق بالمجتمع الاردني المحيط، ومنها ما يتعلق بالمجتمع الجامعي. فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تدني نسبة المتفوقين (بمستوى جيد جداً وامتياز) بين خريجي الجامعة الاردنية، وقد تبين من البحث الذي أجرته لجنة كلفت رسمياً باعداده حول هذه المشكلة[2]، أن من أسبابها فقدان الشباب «للرغبة» في التفوق أو السعي لتحقيقه، فقيمة التعليم قد تراجعت من وجهة نظرهم، ولم تعد الجامعة المكان الذي يؤهلهم لتحقيق مراكز مرموقة في المجتمع، وهذه بعض مؤشرات الاغتراب الخاص التي يبدو أنها قد تسللت إلى أوساط الطلبة في المجتمع الجامعي.

وفي المجتمع الاردني المحيط من الظروف ما قد ينمي هذه المشكلة، فهناك طفرة اقتصادية مر بها منذ منتصف السبعينات وحتى عام 1982 زادت من امكانات التعليم داخل الاردن وخارجه، فزادت نسبة التعليم عامه والتعليم الجامعي بشكل خاص، وتزايدت فرص الاختيار المهني وبالتالي فرص الحراك الاجتماعي (عزام، 223:1985)، صاحب ذلك قيم تقليدية تشجع العلم وتحث عليه، لكن الآن وبشكل فجائي تغير الحال (لاسباب كثيرة لا مجال لذكرها)، فسوق العمل ضاقت عن استيعاب خريجي الجامعات، وتناقصت مجالات وفرص العمل أمام الشباب، وساد التذمر الاوساط الرسمية والشعبية من تضخم نسبة التعليم الجامعي، وتراجعت في الوقت نفسه مقدرة السوق العربية في منطقة الخليج العربي عن استيعاب المزيد من الفائضين عن حاجة السوق المحلية الاردنية كما هي العادة فظهرت البطالة واضحة حتى بين المتخصصين في مجالات كانت حتى وقت قريب تحظى بمكانة متميزة من الناحيتين المادية والاجتماعية، كما أن هناك من الأوضاع والانظمة والمناخات العامة السائدة ما لا يسمح للانسان بممارسة حريته وتنمية طاقاته الابداعية ولا تشجع على الاندماج مع الوسط المحيط بقدر ما يشجع على العزلة وهي القضية التي اشار اليها بركات (1984: 126)[3].

أما على صعيد المجتمع الجامعي، فهناك ظروف قد تشكل مصادر اغتراب لبعض الطلبة، فالجامعة وكأي تنظيم رسمي تمارس سلطة تنظيمية على الطلبة بطريقة يمكن أن نصفها بأنها صارمة، وينشأ عن هذه السلطة ضغوطات على الطلبة يمكن لمسها في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال: مجال المواظبة والحضور الالزامي[4]، الالتزام بمستوى معين

للمعدل التراكمي تحت طائلة الانذار ثم الفصل[5]، الالتزام بتخصص يحدده معدل الطالب في امتحان الدراسة الثانوية وليست الرغبة الشخصية للطالب[6]، الالتزام بالخطط والبرامج الموضوعة دون حرية كبيرة للاختيار رغم اتاحة هذه الحرية قانوناً[7]، الالتزام بساعة لقاء اسبوعية اجبارية وغير منهجية مع استاذ قد لا تربطه بالطالب أية علاقة مهنية أو تخصصية[8]، تأطير حرية الطالب في مجال التعبير عن الرأي السياسي مراعاة لمصلحة عليا[9]، ان نماذج الضغوط هذه قد تؤدي بالبعض إلى الاغتراب رغم صلتها بطبيعة وسلطة التنظيم الجامعي[10].

هدف البحث

ينحصر هدف هذا البحث في الاجابة على التساؤلات الرئيسية والثانوية التالية:

- السؤال الأول (رئيسي) ما هو حجم مشكلة الاغتراب الخاص بين الشباب في المجتمع الجامعي للجامعة الاردنية؟.

- السؤال الثاني (رئيسي) ما هي الخصائص الاجتماعية أو المتغيرات المصاحبة للاغتراب؟ بمعنى آخر: من هم الافراد المعرضون للاغتراب في المجتمع الجامعي، وبماذا يتميزون؟.

- السؤال الثالث (ثانوي) ما هو نمط الاغتراب السائد بين الشباب في المجتمع الجامعي؟ وبمعنى محدد أكثر: كيف يتعرف الشباب المغتربون ازاء المواقف التي يرفضونها في المجتمع الجامعي؟.

- السؤال الرابع (ثانوي) هل هناك علاقة بين الاغتراب الخاص عن المجتمع الجامعي، والاغتراب العام عن المجتمع العام؟ وبمعنى أكثر تحديداً: كيف ينظر المغتربون إلى بعض القيم السائدة في المجتمع وبالتحديد القيم الخاصة بتحديد مكانات ومراكز الافراد في المجتمع، والشعارات والخطط الخاصة بالشباب، كفئة ذات أهمية خاصة في المجتمع، وكيف ينظرون الى مستقبل حياتهم في هذا المجتمع؟.

ماذا تطرح الادبيات المتوافرة حول هذا الموضوع؟ في البدء لا بد من الاشارة الى أن الادبيات المتوافرة حول هذا الموضوع قليلة، وغالباً ما تتمحور حول نظرية الاغتراب أو فلسفته، فهي تعالجه من زاوية المفاهيم والابعاد والمصادر والآثار والمؤشرات معالجة فلسفية نظرية بحتة. وتعتبر من هذا النوع كتابات كل من Barakat (1962)، النوري (1979)؛ وأبو زيد (1979)؛ Schacht (1971)؛ Yinger (1965)؛ Goodman & Marx (1982)؛ Etzioni (1968)، وقد افادت دراستنا من بعض هذه الكتابات في مجال تحديد المفهوم الاجرائي لمشكلة البحث، وتحديد مؤشراته أو أعراضه التي شكلت فقرات المقياس الاجرائي.

أما من حيث اسباب المشكلة أو مصادرها، أو المتغيرات المصاحبة لها فقد أشار

(Barakat (1962:3 الى محاولات الضبط الزائد لسلوك الافراد من أجل تحقيق تطابقهم الكامل مع المجتمع أو النسق الاجتماعي، حيث اعتبر ذلك من مصادر الاغتراب، كما ان اللامعيارية وتداعي القيم على مستوى المجتمع قد تدفع بالشباب الى الاغتراب لان ذلك قد يعيق تحقيق آمالهم على صعيد الواقع (Devos et al., 1973:355) وهذا مصدر للاغتراب أيضاً من وجهة نظر بركات. كما ربط ديفوس بين الاغتراب وبين بيئة الفقر، لكنه رفض علاقته بالفقر ذاته، أما (Rose (1966:41 فقد أكد على العلاقة بين تدني مستوى التحصيل الدراسي للشباب وبين اغترابه أو سوء تكيفه مع الوسط التعليمي. كما أكد كريتشن وآخرون (1974 :253) هذه المقولة، فالشاب قد يواجه المواقف الاحباطية في مجال التعليم بالانسحاب من هذه المواقف أو بالاغتراب التعليمي والانصراف الى اهتمامات أخرى. وقد ربط ارنست مانهايم بين اغتراب الشباب بشكل عام، وبين بعض الظروف الاسرية التي يعيشون في ظلها مثل: أثر وجود الكبار داخل الاسرة على سلوك الشباب في المجتمع (عصار، 1982 : 106). وفي ضوء هذه المقولات تم تصميم اطار هذا البحث من حيث المفاهيم والمقياس، ومن حيث تحديد بعض المتغيرات، واضافة بعضها الآخر لأغراض استطلاعية وهي ما تضمنتها فرضيات البحث.

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: توجد هناك فروق ذات دلالة بين االشباب المغتربين والشباب المندمجين (غير المغتربين) من حيث مستويات التحصيل الدراسي.

الفرضية الثانية: توجد هناك فروق ذات دلالة بين االشباب المغتربين والشباب المندمجين من حيث أنماط الرقابة الاسرية، السائدة داخل الاسر التي ينتمون اليها.

الفرضية الثالثة: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب الريفيين والشباب الحضريين من حيث نسبة تعرضهم للاغتراب عن المجتمع الجامعي.

الفرضية الرابعة: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب المغتربين والشباب المندمجين من حيث حجم الاسرة التي ينتمون اليها.

الفرضية الخامسة: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب المنتمين لاسر ذات دخل منخفض نسبياً والشباب المنتمين لاسر ذات دخل مرتفع نسبياً من حيث نسبة تعرضهم للاغتراب. بمعنى آخر: توجد هناك علاقة بين اغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي وبين المستوى الاقتصادي للاسر التي جاؤوا منها.

الفرضية السادسة: توجد هناك علاقة بين اغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي من جهة وبين عدم وجود الوالدين او احدهما داخل الاسرة التي ينتمون اليها من جهة اخرى.

الفرضية السابعة: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب المغتربين والشباب المندمجين من حيث ثقتهم بقيم المجتمع ونظرتهم لمستقبل الحياة فيه.

منهج البحث

مصدر البيانات: اعتمد هذا البحث على بيانات مستمدة من دراسة ميدانية على عينة مكونة من (904) طلاب وطالبات، اختيرت بطريقة عشوائية من بين طلبة الجامعة الاردنية خلال الثلث الأول من عام 1987م. وتشكل العينة 7٪ تقريبا من مجموع طلبة الجامعة البالغ في تلك السنة حوالي 12612 فيما عدا طلبة مركز اللغات والمركز الثقافي الاسلامي. وقد روعي في اختيار العينة ان تتوزع على مختلف الكليات دون استثناء بشكل عمدي، بحيث تضم من كل كلية عددا من الطلبة يساوي في نسبته الى طلبة الكلية نفسها، نسبة العينة ككل الى مجموع طلبة الجامعة تقريبا، فكان حجم العينة الكلي تناسبيا الى حد كبير، اما وحدات عينة الكلية الواحدة فكانت عشوائية، اذ اختيرت من الطلبة في القاعات التي تصادف ان كانت مشغولة خلال ساعات فريق البحث الميداني.

الأدوات: استخدم الاستبيان المغلق اداة بحث رئيسية، وقد تكونت من قسمين: القسم الاول يحتوي على معلومات خاصة بالمتغيرات التي افترض ان يكون لها علاقة باغتراب الشباب مثل: الجنس، الكلية، السنة الدراسية، مستوى المعدل التراكمي، الخلفية الريفية والحضرية، الوضع الاقتصادي للاسرة، نمط السلطة او الرقابة داخل الاسرة.

أما القسم الثاني، فقد خصص لمقياس الاغتراب وذلك لمعرفة وتصنيف الشباب الذين يعانون من الاغتراب في المجتمع الجامعي، وقد تكون هذا المقياس الاجرائي من ٣٦ عبارة كتب بعضها بطريقة اسقاطية، وبعضها الآخر بطريقة مباشرة، فتوافرت للمقياس مزايا التكنيك الاسقاطي ومزايا تكنيك التقرير الذاتي، الى جانب استخدام الاسئلة المباشرة احياناً أخرى، وتتوزع فقرات المقياس على ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: ـ وهو الأهم ـ ويعنى بقياس الاغتراب الخاص عن الوسط الجامعي لدى الشباب، ويتألف من احدى وعشرين عبارة موزعة على سبعة من أهم مؤشرات الاغتراب الاجتماعي الشائعة في أدبيات الاغتراب، بعد ان كيفت لتلائم غايات هذا البحث، وهذه المؤشرات هي: احساس الطالب باللاقوة Powerlessness أي فقدان الشعور بوزنه أو امكانية تأثيره على مجريات الأمور داخل الجامعة، احساس الطالب باليأس والملل من الحياة الجامعية ومن التعليم عموماً، احساس الطالب بالعزلة عن الآخرين في الوسط الجامعي، احساس الطالب بالتعارض بين تعليمه في الجامعة وبين رغباته وتطلعاته الحقيقية، احساس الطالب باللامعيارية الاكاديمية بمعنى هل تختلف المعايير

الاكاديمية في الجامعة عما ينبغي ان تكون عليه هذه المعايير من وجهة نظره ، احساس الطالب بخيبة الامل لتناقض واقع الجامعة مع صورتها السابقة لديه قبل التحاقه بها ، والاحساس بعدم الرضى عن الوسط الجامعي بشكل عام .

الجزء الثاني : ويتألف من تسع عبارات موزعة على ثلاثة مؤشرات رئيسية تكشف عن بعض مظاهر الاغتراب العام للشباب عن المجتمع عموما والحياة بشكل أعم . وتدور هذه المؤشرات حول : مدى فقدان الشباب للثقة بشعارات وخطط المجتمع الخاصة بالشباب ، الشعور باختلال المعايير التقييمية داخل المجتمع ، بمعنى مدى شعورهم بالفوضى واللاموضوعية في تحديد مكانات الافراد وتقييم نشاطاتهم داخل المجتمع ، واليأس من الحياة عموما وانعدام الامل في امكانية تحسنها مستقبلا .

الجزء الثالث : ويتألف من ست عبارات موزعة على مؤشرين هما : خبرات الشباب السابقة في مواجهة ما يرفضونه من القضايا والمسائل التي لا يرضون عنها ، واسلوب المواجهة الذي يفضلونه لمواجهة المواقف أو الظواهر المرفوضة من وجهة نظرهم ، وعبارات هذا الجزء الأخير تصنيفية ، تصنف المغتربين الشباب حسب الكيفية أو انماط التصرف في مواجهة ما يرفضونه من مواقف أو ظواهر .

وبالنسبة للمقياس عموما : فقد صيغت العبارتان الاولى والثانية الخاصة بكل مؤشر من مؤشراته ، بطريقة متناقضة ، بحيث ان دلت الاولى على معاناة الطالب من المشكلة دلت الثانية على خلاف ذلك والعكس ، اما العبارة الثالثة فكانت حيادية دائما[11] . ولاغراض تصنيف الطلبة على اساس هذا المقياس أعطيت اجاباتهم على فقرات الجزء الاول منه قيما عددية تتراوح ما بين الدرجة الواحدة للاجابة الدالة على معاناة الطالب من المشكلة ، ودرجة الصفر لأي من الاجابتين الاخريين ، وبذلك أصبح من المتوقع ان يحصل الطالب المغترب عن الوسط الجامعي بشكل تام على سبع درجات هي كل درجات المقياس ، بينما يحصل الطالب غير المغترب او المندمج مع هذا الوسط على صفر . وبعد جمع البيانات وتصنيفها مبدأيا على هذا الاساس ، توزع أفراد العينة حسب درجاتهم على المجموعات التالية :

رقم المجموعة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة
عدد الدرجات	7	6	5	4	3	2	1	∴
عدد الطلبة	178	3	2	5	1	∴	4	719

ولأغراض المقارنة والتحليل دمجنا المجموعات في مجموعتين رئيسيتين :

المجموعة الأولى : وتضم اولئك الطلبة الذين تراوحت درجاتهم ما بين 6 - 7 درجات على اعتبار أنهم يشكلون المجموعة الأكثر اغترابا ، وعددهم 181طالبا وطالبة منهم 99 (ذكوراً) و82 (اناثاً) .

المجموعة الثانية : وتضم الذين تراوحت درجاتهم ما بين (الصفر والدرجة الواحدة) على اعتبار أنهم يشكلون المجموعة المندمجة بشكل واضح أو غير مغتربة وعددهم 723 طالباً وطالبة منهم 290 ذكوراً و 433 اناثاً .

وقد استبعدنا من الدراسة اولئك الذين جاءت درجاتهم بين المجموعتبن أي ما بين 2 - 5 درجات وعددهم 8 ، لانه من الصعب اعتبارهم مغتربين تماما أو مندمجين تماما وفق منظور هذا البحث . اما المنهج التفسيري فكان مقارنا ، فقد أجريت المقارنات بين مجموعات الدراسة من حيث البيانات الاسمية الخاصة بكل متغير من المتغيرات المعتمدة لغايات هذه الدراسة وذلك عبر مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : مقارنة بين مجموعتي الدراسة ـ المجموعة المغتربة والمجموعة المندمجة ـ على مستوى العينة ككل .

المرحلة الثانية : مقارنة على مستوى الجنس الواحد بين المغتربين وغير المغتربين في كل مجموعة من مجموعتي الدراسة .

المرحلة الثالثة : مقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط .

وقد اعتمدت المقارنات على الفروق الظاهرية في النسب المئوية، ثم الدلالة الاحصائية لهذه الفروق بعد اختبارها احصائياً .

النتائج

حجم المشكلة : بينت الدراسة ان الطلبة الذين حصلوا على الدرجات العليا (6 درجات فأكثر) من درجات مقياس الاغتراب الاجرائي ، الذي اعتمد لغايات هذه الدراسة كانوا (181) ، طالباً وطالبة ، يشكلون نسبة 20٪ تقريباً من مجموع عينة الدراسة ، ويشكل الذكور النسبة الأكبر بالمقارنة بالاناث (45,4٪ ، 15,9٪)، وبفروق بين الجنسين دالة مستوى 0,001 . وتنتشر مشكلة الاغتراب الخاص بين طلبة الجامعة الاردنية ، دون اختلافات تذكر بين طلبة الكليات المختلفة فنسبة انتشارها بين طلبة الكليات الادبية والانسانية (20,9٪) كنسبة انتشارها تقريباً بين طلبة الكليات العلمية والتطبيقية (19٪) ، اذ لم يكن للفروق الظاهرية الطفيفة بين الكليات أية دلالة احصائية [12] .

الاغتراب الخاص ومستوى التحصيل الدراسي للطلبة : وضحت الفروق الناتجة عن توزيع مجموعتي الدراسة تبعاً لمستويات التحصيل الدراسي ـ وكما تعكسها المعدلات التراكمية للطلبة ـ تفوق ذوي المعدلات المتوسطة والمنخفضة من مستوى (جيد فما دون) بين طلبة المجموعة المغتربة بالمقارنة بنسبتهم في المجموعة المندمجة (75,1٪ ، 66,9٪)، والعكس هو الصحيح بالنسبة للتقديرات المرتفعة من مستوى جيد جداً فأعلى ، حيث ارتفعت نسبتها في المجموعة المندمجة عنها في المجموعة المغتربة (33,1٪ ، 24,9٪) ، وقد كانت الفروق بين المجموعتن دالة عند مستوى 0,05 . وبمزيد من التحليلات والمقارنة على مستوى الجنس الواحد في مجموعتي الدراسة اظهرت النتائج الارتباط بين انخفاض مستوى التحصيل الدراسي وبين الاغتراب بالنسبة للذكور فقط، بينما لم يرتبط اغتراب الاناث بانخفاض مستويات التحصيل الدراسي ، فنسبة من هم بمستوى جيد فما دون من الذكور المغتربين والمندمجين كانت على التوالي (73,7٪ ، 55,2٪) يقابلها لدى الاناث المغتربات والمندمجات (76,7٪ ، 74,8٪) ، بينما بلغت نسبة من هم بمستوى جيد جدا فأعلى لدى الذكور (26,3٪ للمغتربين ، 44,8٪ للمندمجين)، مقابل (23,3٪ للاناث المغتربات ، 25,2٪ للاناث المندمجات) . وقد كانت الفروق بين الذكور المغتربين والذكور المندمجين من حيث مستويات معدلاتهم فروقا دالة عند مستوى 0,01 ، بينما توزعت الاناث على المستويات المختلفة للمعدل ، دون فروق تذكر بين المغتربات منهن والمندمجات . انظر الجدول رقم (1) .

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب الاغتراب ومستوى المعدل التراكمي ، والجنس

الجنس	الاغتراب / المعدل التراكمي	جيد فما دون	جيد جدا فاعلى
الذكور [1]	مغتربون	73 (73,7)	26 (26,3)
	مندمجون	160 (55,2)	130 (44,8)
	المجموع	233 (59,8)	156 (40,2)
الاناث [2]	مغتربات	63 (76,7)	19 (23,3)
	مندمجات	324 (74,8)	109 (52,2)
	المجموع	387 (75,1)	128 (24,9)

1- كا ^{2} = 010,5 درجات الحرية 1 الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,01

2- كا^2 : 0,133 درجات الحرية 1 الدلالة الاحصائية (لا يوجد).

وبالتحليل على مستوى الجنسين في المجموعة المغتربة فقط ، لم يكشف عن أية فروق ذات دلالة بين الذكور المغتربين والاناث المغتربات ، من حيث انخفاض مستويات التحصيل الدراسي عموما ، فنسبة من هم بمستوى (جيد فما دون) كانت 73,7٪ للذكور و76,7٪ للاناث ، بينما بلغت نسبة من هم بمستوى (جيد جدا فأعلى) (26,3٪ للذكور 23,3 للاناث) وهي فروق غير دالة احصائيا . الا اننا لا نستطيع في ضوء النتيجة السابقة ان نعمم القول بوجود ارتباط في كل الحالات بين انخفاض معدل الطالب أو مستوى تحصيله الدراسي من جهة ، ومعاناته من الاغتراب من جهة اخرى ، لان هذه النتيجة وان صحت على مستوى الجنسين في المجموعة المغتربة كما صحت بالنسبة للذكور على مستوى الجنس الواحد في العينة ككل ، الا انها لم تصح بالنسبة للاناث على مستوى العينة .

الخلفية الريفية ـ الحضرية : ان الفروق الناتجة عن توزيع مجموعتي الدراسة تبعا لخلفية الطالب الريفية ـ الحضرية ، اظهرت تفوق نسبة الطلبة من اصل ريفي ضمن المجموعة المغتربة بالمقارنة بنسبتهم في المجموعة المندمجة (59,1٪ ، 47,4٪)، وبالمقابل تفوقت نسبة الطلبة من اصل حضري في المجموعة المندمجة بالمقارنة بنسبتهم في المجموعة المغتربة (52,6٪ ، 40,9٪) أنظر الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2)
توزيع مجموعتي الدراسة حسب الخلفية الريفية والحضرية

خلفية الطالب / الاغتراب	ريفيون	حضريون
المجموعة المغتربة	107 (59,1)	74 (40,9)
المجموعة المندمجة	343 (47,4)	380 (52,6)
المجموع	450 (49,7)	454 (50,3)

كا² = 12,47 الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,01

وقد كانت الفروق الظاهرية في كل الحالات دالة عند مستوى 0,01 . اما التحليلات والمقارنة على مستوى الجنس الواحد في مجموعتي الدراسة فقد بينت ارتباط الخلفية الحضرية

بالاغتراب للذكور ، بينما ارتبط اغتراب الاناث بالخلفية الريفية بشكل واضح فقد كانت الفروق بين الذكور المغتربين وغير المغتربين من حيث توزيعهم حسب خلفياتهم الريفية والحضرية كالتالي (44,4٪ للريفي ، 55,6٪ للحضري) في حالة المجموعة المغتربة و (56,5٪ للريفي ، 43,5٪ للحضري) في حالة المجموعة غير المغتربة والمندمجة ، وقد كانت هذه الفروق دالة عند مستوى 0,05 . وبالنسبة للاناث كانت الفروق كالتالي (76,8٪ للريفيات ، 23,2٪ للحضريات) في حالة المجموعة المغتربة، و (41,3٪ للريفيات ، 58,7٪ للحضريات) في حالة المجموعة غير المغتربة او المندمجة وبفروق دالة في كل الحالات عند مستوى 0,001 . وقد تأكدت النتيجة نفسها بالتحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط، فقد كانت توزيعات الذكور والاناث المغتربين حسب الخلفيات الريفية والحضرية كالتالي : (44,4٪ للريف ، 55,6٪ للحضر) بالنسبة للذكور المغتربين ، و (76,8٪ للريف ، 23,2٪ للحضر) بالنسبة للاناث المغتربات . وذلك بفروق هامة اظهر الاختبار الاحصائي دلالتها الاحصائية عند مستوى 0,001 .

الخصائص الأسرية للمغتربين

الدخل الشهري للاسرة : كشفت الدراسة عن فروق هامة في توزيع مجموعتي الدراسة حسب مستويات الدخل الشهري للاسر التي ينتمي اليها طلبة العينة ، حيث لوحظ ان اكثر من نصف المجموعة المغتربة (56,4٪) لا يتجاوز دخلها الشهري 200 دينار ، في حده الأعلى وقد يقل عن 100 دينار في حده الادنى ، في حين لا تتجاوز هذه النسبة (27,2٪) بالنسبة للمجموعة المندمجة ، اما نسبة ذوي الدخل المرتفع نسبيا من (200 - 400 فأكثر) فتصل لدى المجموعة المغتربة الى (43,6٪) مقابل (72,8٪) لدى المجموعة المندمجة وذلك بفروق في النسب دالة في كل الحالات عند مستوى 0,001 .

وبالتحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد في مجموعتي الدراسة تبين وجود علاقة بين اغتراب الشباب من جهة والاوضاع الاقتصادية لاسرهم كما يعكسها مستوى الدخل الشهري من جهة أخرى ، فغالبية الذكور المغتربين (77,6٪) ينتمون لأسر لا يزيد دخلها الشهري عن 200 دينار، بينما تنتمي غالبية الذكور المندمجين (73,4٪) لأسر يزيد دخلها الشهري عن ذلك ، وقد كانت الفروق في توزيعات الذكور المغتربين والمندمجين حسب مستويات الدخل الشهري لاسرهم فروقاً ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,001 ولم يكن الحال كذلك بالنسبة للاناث ، اذ لم تظهر هناك ذات دلالة بين توزيعات الاناث المغتربات والاناث المندمجات (غير المغتربات) تبعا لمستويات الدخل الشهري لاسرهن ، انظر الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب الاغتراب والدخل الشهري والجنس

الجنس	الدخل الشهري / الاغتراب	اقل من 100	من 100 الى اقل من 200	من 200 الى أقل من 400	400 وأكثر
الذكور[1]	مغتربون	48 (48,4)	29 (29,2)	17 (17,1)	5 (5,3)
	مندمجون	13 (4,4)	64 (22)	175 (60,3)	38 (13,1)
	المجموع	61 (15,6)	93 (23,9)	192 (49,3)	43 (11,2)
الاناث[2]	مغتربات	8 (9,7)	17 (20,7)	47 (57,3)	10 (12,1)
	مندمجات	29 (6,7)	91 (21)	209 (48,3)	104 (24)
	المجموع	37 (7,2)	108 (21)	256 (49,7)	114 (22,1)

1 - كا² = 74,8 درجات الحرية 3 الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,001

2- كا² = 3,82 درجات الحرية 3 الدلالة الاحصائية (لا يوجد).

وقد اكد التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط النتيجة نفسها، اذ اختلفت الاناث المغتربات حسب فئات الدخل المختلفة لأسرهن عن توزيعات الذكور المغتربين، فغالبية الاناث المغتربات (57,3٪) ينتمين لأسر يزيد دخلها الشهري عن 200 دينار، بخلاف غالبية المغتربين من الذكور (77,6٪) الذين ينتمون لأسر يزيد دخلها الشهري عن ذلك في حين لا تتجاوز نسبة من ينتمون منهم لاسر يزيد دخلها الشهري 200 دينار (22,4٪) فقط، وقد كانت الفروق في توزيعات الجنسين حسب مستويات الدخل فروقا لها دلالة احصائية هامة عند مستوى0,001.

نمط السلطة داخل الأسرة: أوضحت بياناتنا ان نمط السلطة المسيطر داخل اسر المجموعة المغتربة هو النمط التسلطي أو الصارم[13] بينما يسود النمط الرقابي المعتدل داخل غالبية اسر المجموعة المندمجة،[14] فقد توزعت اسر المجموعة المغتربة على انماط الرقابة المعتمدة في هذه الدراسة وفق النسب التالية (النمط المتساهل 27,6٪، المعتدل 29,2٪،

الصارم أو التسلطي 43,1٪) يقابلها بالنسبة للمجموعة المندمجة (27,4٪، 65,3٪، 7,3٪) وفق الترتيب نفسه وعلى التوالي، وذلك بفروق في توزيعات المجموعتين دالة عند مستوى0,001 .

وبالتحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد، لوحظ وجود علاقة بين اغتراب الاناث وبين نمط الرقابة المتسلط داخل اسرهن، فغالبية الاناث في المجموعة المغتربة (79,3٪) ينتمين لأسر يسود فيها نمط رقابي متسلط أو صارم، بينما على العكس من ذلك هو حال الاناث غير المغتربات اللائي ينتمين في الغالب لاسر يسودها النمط المعتدل أو المتساهل (95,3٪)، وقد كانت الفروق الناتجة عن توزيعات كل من الاناث المغتربات وغير المغتربات حسب انماط الرقابة الاسرية فروقا دالة عند مستوى0,001 . اما الذكور فقد توزع المغتربون منهم والمندمجون على تلك الانماط توزيعات متقاربة وبفروق طفيفة لم يكن لها اية دلالة احصائية. انظر الجدول رقم4 :

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب الاغتراب، نمط السلطة داخل الاسرة، والجنس.

الجنس	نمط السلطة / الاغتراب	متساهل	معتدل	متسلط
الذكور [1]	مغتربون	42 (42,4)	44 (44,4)	13 (13,2)
	مندمجون	126 (43,4)	131 (45,1)	33 (11,5)
	المجموع	168 (43,1)	175 (45)	46 (11,9)
الاناث [2]	مغتربات	8 (9,7)	9 (11)	65 (79,3)
	مندمجات	72 (16,6)	341 (78,7)	30 (4,7)
	المجموع	80 (15,5)	450 (60,8)	85 (23,7)

1 - كا² = 0,395 الدلالة الاحصائية (لايوجد).

2 - كا² = 281,6 الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,001.

وقد اكد التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط، اختلاف توزيعات الاناث المغتربات عن توزيعات الذكور المغتربين، حسب هذا المتغير، اذ بينما تنتمي غالبية الذكور المغتربين لاسر يسودها نمط رقابي معتدل أو متساهل (86,8٪) تنتمي غالبية الاناث المغتربات (79,4٪) لأسر يسودها نمط رقابي متسلط أو صارم، وبفروق بين الجنسين في جميع الحالات دالة مستوى0,001.

ومع ان هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة بين الاغتراب الخاص وبين نمط السلطة أو الرقابة السائدة داخل الاسرة بالنسبة للاناث، الا اننا ما زلنا ابعد من ان نستطيع ان نعمم ذلك على الطلبة عامة، فمع ان غالبية الذكور المغتربين تنتمي لاسر يسودها نمط رقابي معتدل أو متساهل الا اننا لا نستطيع رغم ذلك الربط بين اغترابهم وبين هذا النمط من الرقابة ايضا، فالبيانات لم تؤكد ان هذا النمط من الرقابة الاسرية باسر المغتربين فقط، بل هو نمط يسيطر داخل اسر الذكور المغتربين وغير المغتربين، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين اغترابهم وبين نمط الرقابة الاسرية الذي يعيشيون في ظله، بخلاف حال الاناث اللائي ارتبط اغترابهن بالرقابة الاسرية المتسلطة أو الصارمة.

عدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الأسرة: كشفت بياناتنا عن عدم دلالة الفروق الناتجة عن توزيعات مجموعتي الدراسة حسب وجود أو عدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الأسرة، اذ لا تختلف توزيعات طلبة المجموعة المغتربة عن توزيعات طلبة المجموعة المندمجة حسب هذا المتغير، اختلافا جوهريا، فقد جاءت توزيعات المجموعة المغتربة على الشكل التالي (87,8٪) الوالدان على قيد الحياة، 9,9٪ الأب متوفى، 1,7٪ متوفاة، 0,6٪ الوالدان مطلقان) بينما كانت توزيعات المجموعة المندمجة ووفق الترتيب نفسه كالتالي (85,3٪، 4,6٪، 2,6٪، 0,6٪) وذلك بفروق طفيفة في كل الحالات ليس لها أية دلالة احصائية.

حجم الأسرة: دلت البيانات أن غالبية الشباب في المجموعة المغتربة (68,6٪) ينتمون لأسر كبيرة الحجم نسبيا (7-10 أفراد فأكثر) بينما تنتمي الغالبية في المجموعة المندمجة (67,9٪) الى أسرة متوسطة الحجم نسبياً (3-6 أفراد)، فقد جاءت توزيعات المجموعة المندمجة كالتالي (11,6٪ أسر أقل من 4 أفراد، 19,8٪ من 4 الى أقل من 7 أفراد، 51,4٪ من 7 الى أقل من 10 أفراد، 17,2٪ 10 أفراد فأكثر) يقابلها في المجموعة المندمجة وفق الترتيب نفسه (13,5٪، 54,4٪، 16,2٪، 15,9٪) وذلك بفروق اثبت الاختبار الاحصائي دلالتها الاحصائية الهامة عند مستوى0,001.

وبالتحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد، تأكدت النتيجة نفسها بالنسبة للذكور كما تأكدت بالنسبة للاناث، فقد مالت غالبية الأسر التي ينتمي اليها الذكور

المغتربون (73,9٪) الى ان تكون كبيرة الحجم نسبيا، بينما مالت غالبية اسر الذكور المندمجين (69,6٪) الى ان تكون متوسطة الحجم أو صغيرة، وقد كانت الفروق في توزيعات الذكور حسب حجم الاسرة وضمن مجموعتي الدراسة فروقا جوهرية وذات دلالة احصائية عند مستوى0.001، والشيء نفسه ينطبق على الاناث فقد اظهرت توزيعاتهن حسب حجم الاسرة فروقا جوهرية بين الاناث المغتربات والاناث المندمجات، فبينما توزعت غالبية المغتربات (69,5٪) على اسر كبيرة الحجم نسبيا (7-10 أفراد فأكثر) توزعت غالبية المندمجات (68,3٪) على اسر متوسطة الحجم أو صغيرة الحجم نسبيا وذلك بفروق بين الفئتين دالة عند مستوى0,001. وقد أكد التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط النتيجة نفسها حيث ارتبط الاغتراب لدى الجنسين بالحجم الكبير نسبيا للاسرة التي ينتمي اليها المغتربون دون فروق جوهرية بين الذكور والاناث. فقد توزعت اسر الذكور المغتربين على الاحجام المختلفة كالتالي (9٪ أسر أقل من 4 أفراد 17,1٪ من 4ـ أقل من 7 أفراد، 47,5٪ 7ـ أقل من 10 أفراد، 26,4٪ 10 أفراد فأكثر) يقابلها بالنسبة للاناث ووفق الترتيب نفسه التوزيعات (12,2٪، 18,3٪، 46,3٪، 23,2٪)، هكذا وبفروق طفيفة تفتقر الى الدلالة الاحصائية أي من مستويات الدلالة المقبولة لغايات هذه الدراسة[15].

السنة الدراسية: لوحظ من توزيع مجموعتي الدراسة حسب السنوات الدراسية ان نسب المغتربين من الطلبة هي أعلى ما تكون في السنتين الأولى والرابعة (31,5٪، 35,4٪) بينما توزع طلبة المجموعة المندمجة على السنوات الدراسية المختلفة بنسب متقاربة وبفروق طفيفة كالتالي (21,2٪ أولى، 27,6٪ ثانية، 23,7٪ ثالثة، 22,2٪ رابعة، 5,3٪ خامسة أو دراسات عليا) وقد بين التحليل لفروقات التوزيع بين مجموعتي الدراسة انها فروق جوهرية وذات دلالة احصائية عند مستوى0,001، وقد اكد التحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد فقط النتيجة نفسها، فالنسبة الاعلى للذكور المغتربين والاناث المغتربات تتركز في السنتين الاولى والرابعة، (31,5٪، 40,7٪) بالنسبة للذكور، (23,7٪، 18,1٪) وذلك بالمقارنة مع توزيعاتهم على باقي السنوات والتي كانت على الشكل التالي (14,8٪ ثانية، 13,5٪ ثالثة، 16,6٪ خامسة بالنسبة للذكور المغتربين) يقابلها بالنسبة للاناث المغتربات ووفق الترتيب نفسه النسب (12,9٪، 10,5٪، 9,6٪) وقد كانت الفروق في كل الحالات ذات دلالة احصائية عند مستوى0,01.

العلاقة بين الاغتراب الخاص وبعض مؤشرات الاغتراب العام عن المجتمع:
كشفت بياناتنا عن فروق في توزيع مجموعتي الدراسة حسب ثقتهم أو عدم ثقتهم بشعارات وخطط المجتمع الخاصة بالشباب[16] على اعتبار ان ذلك مؤشر مفترض من مؤشرات الاغتراب العام عن المجتمع، فقد لوحظ ان غالبية المغتربين (76,2٪) لا يثقون بهذه

الشعارات والخطط، على عكس المندمجين الذين ينظرون بثقة اليها، وقد كانت الفروق بين الفئتين على مستوى العينة ككل فروقا ذات دلالة احصائية وعند مستوى0,01. وقد بين التحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد تفوق نسبة الذين لا يثقون بهذه الشعارات بين الذكور المغتربين (75,8٪) بالمقارنة بالذكور المندمجين أو غير المغتربين (52٪) بفروق بين فئتي الذكور دالة عند مستوى0,001. كما بينت تفوق نسبة اللائي لا يثقن بهذه الشعارات بين الاناث المغتربات (76,9٪) بالمقارنة بالاناث المندمجات (47,2٪). وبفروق بين فئتي الاناث دالة عند مستوى0,001 ايضا.

أما التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى المجموعة المغتربة فقط، فقد اظهر تشابها بين الجنسين في هذه المسألة، فغالبية الذكور والاناث (75,8٪، 76,9٪) ضمن المجموعة المغتربة ينظرون بعدم ثقة لشعارات وخطط المجتمع الخاصة بالشباب مقابل (24,2٪، 23,1٪) ممن ينظرون اليها بثقة. وذلك بفروقات طفيفة في توزيعات الجنسين لم يكن لها اية دلالة احصائية مقبولة.

وبالنسبة لموقف المغتربين من معايير التقييم السائدة في المجتمع كمؤشر اخر على مظهر من مظاهر الاغتراب العام في المجتمع[17]، فقد بينت الدراسة ان غالبية المغتربين (76,2٪) يرونها معايير غير موضوعية، بمعنى انها لا تعتمد على الكفاءة والانجاز الفردي لتحديد مركز أو مكانة الفرد في المجتمع (23,8٪) يرونها موضوعية. بخلاف المجموعة المندمجة التي يرى ما يقارب نصف اعضائها (50,6٪) ان تلك المعايير موضوعية، في حين يرى (49,4٪) انها غير موضوعية، وذلك بفروق في توزيع مجموعتي الدراسة كانت لها دلالتها الاحصائية الهامة عند مستوى0,001. انظر الجدول رقم5.

جدول رقم (5)

توزيع مجموعتي الدراسة حسب نظرتهم لمعايير التقييم السائدة في المجتمع

الاغتراب / النظرة الى المعايير	يرونها موضوعية	يرونها غير موضوعية
المجموعة المغتربة	43 (23,8)	138 (76,2)
المجموعة المندمجة	366 (50,6)	357 (49,4)
المجموع	409 (45,2)	495 (54,8)

كا^2 = 42 درجات حرية 1 الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,001.

وقد أكد التحليل على مستوى الجنس الواحد، هذه النتيجة، فغالبية الذكور المغتربين (77,8٪) بالمقارنة بالذكور المندمجين (43,8٪) هم في هذا الاتجاه، وكذلك غالبية الاناث المغتربات (74,4٪) بالمقارنة بالاناث المندمجات أو غير المغتربات (59,9٪) وبفروق كانت دالة احصائيا عند مستوى0,001 بالنسبة للذكور، وعند مستوى0,001 ايضا بالنسبة للاناث.

وقد أكدت المقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين، التشابه شبه الكامل بين نظرة المغتربين ونظرة المغتربات نحو معايير التقييم السائدة في المجتمع فغالبية الذكور والاناث (77,8٪، 74,4٪) ضمن المجموعة المغتربة يرونها معايير غير موضوعية، مقابل (22,2٪، 25,6٪) يرون خلاف ذلك أي انها موضوعية، وذلك بفروق طفيفة غير دالة احصائيا.

أما من حيث التفاؤل والتشاؤم في نظرة الشباب الى الحياة عموما، كمؤشر مفترض على مظهر من مظاهر الاغتراب الكوني العام [18]، فقد دلت بياناتنا ان غالبية المجموعة المغتربة (76,2٪) متشائمون في نظرتهم الى الحياة وامكانية تحسنها مستقبلا، بمعنى انهم يرونها اصبحت مملة وتافهة واصلاحها صعب[19]. بخلاف المندمجين المتفائلين عموما في نظرتهم اليها، حيث يرى اكثر من نصفهم (54٪) ان الحياة مشرقة وواعدة ومثيرة للتفاؤل، وباختبار الفروق بين المجموعتين اتضح انها فروق دالة احصائيا وعند مستوى0,001.

أما التحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد، فقد أكد ارتباط الاغتراب الخاص لدى الذكور بالنظرة التشاؤمية للحياة. . وكذلك الحال بالنسبة للاناث. فغالبية المغتربين من الذكور (76,6٪) متشائمون في نظرتهم للحياة ويائسون من امكانية تحسنها مستقبلا، بالمقارنة بالذكور غير المغتربين الذين ترى غالبيتهم (58,3٪) خلاف ذلك. وقد كانت الفروق بين فئتي الذكور من حيث هذا المتغير فروقا دالة عند مستوى0,001. كذلك حال الاناث، فغالبية المغتربات (75,6٪) يشاركن الذكور المغتربين النظرة نفسها للحياة، لكنهن يختلفن في ذلك عن الاناث غير المغتربات او المندمجات اختلافا جوهريا تؤكده دلالة الفروق بين الفئتين في توزيعهم حسب هذا المؤشر، وذلك عند مستوى 0,001، ايضا.

وقد أكد التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط، التشابه بين الجنسين في هذه المسألة، فغالبية المغتربين من الذكور والاناث (76,6٪، 75,6٪) تنظر بتشاؤم الى مستقبل الحياة ويائسة من امكانية تحسنها مستقبلا، مقابل (23,4٪، 24,4٪) يرون خلاف ذلك، وذلك بفروق طفيفة بين الجنسين ليس لها دلالة احصائية، مما يؤكد التشابه في موقفهما من هذه المسألة.

انماط المغتربين من حيث تصرفهم في المواقف المرفوضة : [20] اشارت بياناتنا الى اهمية الفروق في توزيع مجموعتي الدراسة حسب انماط تصرف طلبة العينة في المواقف المرفوضة، وقد لوحظ ان غالبية المغتربين (60,2٪) يميلون الى الانسحاب أو المسايرة دون اقتناع في المواقف المرفوضة، مقابل 49٪ من المندمجين الذين يتصرفون هكذا في مثل هذه المواقف. اما نسبة الذين يميلون الى مواجهة ما يرفضونه بقصد العمل على تغييره، فمع انها نسبة منخفضة عموما، (48,8٪) على مستوى العينة، الا انها تنخفض في المجموعة المغتربة عنها في المجموعة المندمجة (39,8٪، 50٪) وبفروق لها دلالة احصائية عند مستوى0,01، وهذا يعني ان غالبية المغتربين يميلون الى السلبية ازاء المواقف المرفوضة، مقارنة بغير المغتربين الذين يبدون اكثر ايجابية ومبادأة في مواجهة المواقف التي يرفضونها.

وبالتحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد، تبين عدم ارتباط اغتراب الاناث بالسلبية والانسحاب من المواقف المرفوضة، بعكس الذكور حيث ظهر مثل هذا الارتباط واضحا بالنسبة لهم. فقد مالت غالبية الذكور المغتربين (68,7٪) الى الانسحاب والمسايرة عن غير اقتناع في مثل هذه المواقف، بالمقارنة بالذكور المندمجين، وبفروق دالة عند مستوى0,001، أما الاناث فقد توزعن على انماط التعرف المختلفة بفروق طفيفة بين المغتربات منهن وغير المغتربات، وهي فروق لم تكن دالة احصائيا. انظر الجدول رقم(6).

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب الاغتراب، والجنس، ونمط مواجهتهم للمواقف المرفوضة

الجنس	نمط المواجهة / الاغتراب	يميلون لمواجهة ما يرفضون	يميلون للانسحاب	يميلون الى المسايرة
الذكور[1]	مغتربون	31 (31,3)	50 (50,5)	18 (18,2)
	مندمجون	139 (48)	71 (24,4)	80 (27,6)
	المجموع	170 (43,7)	121 (31,1)	98 (25,2)
الاناث [2]	مغتربات	41 (50)	22 (26,8)	19 (23,2)
	مندمجات	230 (53,1)	132 (30,5)	71 (16,4)
	المجموع	271 (52,6)	154 (29,9)	90 (17,5)

1 - كا^2 = 22,6 مستوى الدلالة الاحصائية عند 2 -0,001.

2 - كا^2 = 2,99 الدلالة الاحصائية (لايوجد).

وبالتحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى المجموعة المغتربة فقط، تأكدت النتيجة السابقة نفسها، فقد اختلفت توزيعات الاناث المغتربات عن توزيعات الذكور المغتربين اختلافا واضحا فبينما تبلغ نسبة الذين يميلون الى الانسحاب او المسايرة عن غير اقتناع 68,7٪ لدى الذكور تنخفض هذه النسبة الى 50٪ لدى الاناث، وبالمقابل ترتفع نسبة من يميلون الى مواجهة ما يرفضونه الى 50٪ لدى الاناث المغتربات وتنخفض هذه النسبة لدى الذكور المغتربين الى 31,3٪، وذلك بفروق بين الجنسين ذات دلالة احصائية هامة عند مستوى0,01 وهذا يؤكد ما سبق ان ذكر، وهو ان الارتباط بين الاغتراب وبين السلبية في مواجهة المواقف المرفوضة، هو اكثر وضوحا لدى الذكور منه لدى الاناث.

المناقشة والخلاصة

كان الهدف الرئيسي من هذا البحث، التعرف بشكل استطلاعي على الحجم التقريبي لمشكلة الاغتراب بين الشباب في المجتمع الجامعي، ثم الكشف عما اذا كانت هناك علاقة بينها وبين بعض المتغيرات المفترضة التي نصت عليها فرضيات البحث، الى جانب اهداف اخرى ثانوية عن علاقة الاغتراب الخاص بالاغتراب العام، وانماط المغتربين في المجتمع الجامعي. وقد توصلت الدراسة الى ان نسبة الاغتراب في المجتمع الجامعي تقارب 20٪، تنتشر بين الشباب في الكليات المختلفة ـ ادبية وانسانية، علمية وتطبيقية ـ بنسبة متقاربة دون فروق تذكر، وهي اوضح ما تكون بين طلبة السنتين الاولى والرابعة، كما تزيد بين الذكور عنها بين الاناث. وتتفق نتيجتنا الاخيرة مع ما توصل اليه Barakat (1977: 123) في دراسته حول الاغتراب لدى الطلبة في الجامعة اللبنانية، اذ اكد تفوق الذكور على الاناث من حيث الاغتراب السياسي. وتقودنا هذه البيانات الى ان نستنتج ـ في ضوء عينة الدراسةـ ان هناك حوالي 2500 طالب وطالبة يعيشون هذه المشكلة في المجتمع الجامعي للجامعة الاردنية، وهذا حجم كبير مثير للقلق والاهتمام.

ويبدو ان الاغتراب سمة اصبحت مميزة للشباب الاردني، بدليل ان دراسة جيب همام على الطلبة في الجامعة الامريكية في بيروت وباشراف الدكتور بركات، كانت قد توصلت هي الاخرى الى ان الطلبة الاردنيين في تلك الجامعة قد احتلوا المرتبة الثانية من حيث الاغتراب بين طلبة الجامعة جميعهم، وذلك بعد الطلبة الغربيين (من اوروبا وامريكا) (بركات 1969 :28). وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الاغتراب الخاص عن المجتمع الجامعي وبين غالبية المتغيرات المفترضة. فقد وجدت علاقة بين الاغتراب وبين تدني مستوى التحصيل الدراسي للطالب فغالبية المغتربين هم من ذوي المعدلات التراكمية المتدمنية نسبيا، وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه Goodman & Marx (1982) كما تؤكد صدق فرضية البحث رقم(1).

كما ارتبط الشباب عموما بالخلفية الريفية، اذ زادت بشكل له دلالته نسبة الاغتراب بين الشباب القادمين الى الجامعة من الارياف، مما يتفق وفرضية البحث رقم (3) كما وجدت علاقة بين اغتراب الشباب وبين تدني مستويات الدخل الشهري للاسر التي ينتمون اليها، فقد كانت غالبية المغتربين من الشباب المنتمين لاسر ذات دخل منخفض نسبيا (200 دينار فأقل)، ولا تتفق هذه النتيجة مع ما طرحه Devos et al. (1973) الذي رفض ان تكون هناك علاقة بين الفقر وبين الاغتراب، وتؤكد هذه النتيجة مصداقية الفرضية رقم(5). كما توصلت الدراسة الى ان غالبية الشباب المعرضين للاغتراب هم اولئك المنتمون لاسر يمارس فيها الوالدان رقابة صارمة على الابناء مما يؤكد صدق الفرضية رقم (2) من فرضيات البحث. وقد كشفت الدراسة ايضا عن علاقة الاغتراب بالحجم الكبير للاسرة، فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في نسبة الاغتراب بين الشباب المنتمين لاسر كبيرة الحجم نسبيا (7-10 أفراد فأكثر) مما يؤكد مصداقية فرضية البحث رقم(4).

أما من حيث العلاقة بين الاغتراب وبين عدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الاسرة، فلم تقدم بياناتنا دليلا على وجود مثل هذه العلاقة، خلافا لما طرحه ارنست مانهايم (عصار، 1982 : 114) وخلافا لما توصل Barakat (1977: 127) حول العلاقة العكسية بين اغتراب الشباب وبين مدى ترابطهم مع الوالدين وما طرحته الفرضية رقم(6) هذا عن النتائج العامة على مستوى مجموعتي الدراسة بغض النظر عن الجنس، لكن التحليلات الاحصائية والمقارنات على مستوى الجنس الواحد في كل مجموعة ومستوى الجنسين في المجموعة المغتربة فقط، قد كشفت عن بعض الاختلافات بين الذكور والاناث من حيث المتغيرات ذات العلاقة باغتراب كل منهما، فقد كانت هناك علاقة واضحة بين اغتراب الذكور وبين تدني مستوى دخل الاسرة الى ما دون 100 دينار شهريا، ولم يكن الامر كذلك بالنسبة للاناث، اذ لم تظهر هناك فروق ذات دلالة بين المغتربات وغير المغتربات من حيث مستوى دخل الاسرة، كما ارتبط اغتراب الشباب الذكور بانخفاض مستويات التحصيل الدراسي اي بانخفاض معدلاتهم التراكمية، اذ ترتفع نسبة الاغتراب نسبيا بين الذكور الذين تقل معدلاتهم التراكمية عن جيد، الا ان الحال لم يكن كذلك بالنسبة للاناث ايضا، حيث تتقارب المعدلات التراكمية للمغتربات وغير المغتربات بفروق طفيفة ليس لها دلالة احصائية.

وهذه النتيجة تدفعنا الى ان ننظر بكثير من الشك الى امكانية تعميم القول بوجود علاقة في كل الاحوال بين الاغتراب الشباب في المجتمع الجامعي وبين تخلفهم الدراسي كما اشرنا في النتائج العامة لسببين: الاول عدم صحة ذلك بالنسبة للشابات الاناث وثانيا اننا لا نستطيع البت في ان نضع الاغتراب في موقع المتغير المعتمد دائما في علاقته بالتخلف

الدراسي كما هو الحال بالنسبة للمتغيرات الاخرى، فامكانية التساؤل عما اذا كان الاغتراب هو المتغير المستقل او المتغير المعتمد في علاقته بالتخلف الدراسي يظل قائما. كما بينت الدراسة ارتباط اغتراب الذكور بالخلفية الحضرية بشكل بارز حيث زادت نسبة المغتربين بين الشباب الحضرين عن مثيلتها بين الشباب الريفيين، وبفروق جوهرية لها دلالتها الاحصائية الهامة.

اما بالنسبة للاناث، فالمتغيرات ذات العلاقة باغترابهن اختلفت قليلا اذ لم تدل بياناتنا عن وجود اية علاقة بين اغتراب الاناث عن المجتمع الجامعي من جهة وبين تدني مستوى دخل الاسرة وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي من جهة اخرى، لكن لوحظ ارتباط اغترابهن بنمط الرقابة المتسلط او الصارم في الاسر التي ينتمين اليها فنسبة الاغتراب ترتفع بشكل له دلالته الاحصائية الهامة بين الاناث اللائي جئن الى الجامعة من اسر يمارس فيها الوالدان (أو أحدهما طبعا) رقابة صارمة او تسلطية بينما لم يكن لهذا المتغير اثر في مجال اغتراب الذكور. كما ارتبط اغتراب الاناث بالخلفية الريفيةد فقد زادت نسبة الاغتراب بين الاناث اللائي جئن الى الجامعة من الارياف مقارنة باللائي جئن اليها من المدن، وبفروق كانت لها دلالتها الاحصائية الهامة، وبخلاف اغتراب الذكور الذي ارتبط كما اسلفنا بالخلفية الحضرية بشكل خاص. هذا عن اختلاف المتغيرات ذات العلاقة بالاغتراب تبعا لاختلاف الجنس.

أما من حيث المتغيرات المشتركة أو الحقائق الاجتماعية المشتركة بين الجنسين فقد بينت الدراسة ارتباط اغتراب الجنسين بالحجم الكبير للاسرة (7-10 أفراد فأكثر) فغالبية الاسر التي جاء منها الشباب المغتربون والمغتربات مالت لان تكون اسرا كبيرة الحجم نسبيا، كما ان الجنسين أكثر ما يكونان عرضة للاغتراب في السنتين الاولى والرابعة من سنوات الدراسة الجامعية. ولعل ذلك يعود الى ان كلا من هاتين السنتين تمثل بداية لدخول الشاب او انتقاله الى وسط جديد يثير لديه الكثير من المخاوف والامال. فالسنة الاولى هي بداية دخول الشاب الى المجتمع الجامعي وهو وسط جديد عليه والسنة الرابعة هي باب انتقاله الى مجتمع العمل وهو وسط جديد عليه أيضا. وتطرح هذه النتيجة أهمية ان تولي الجامعة هاتين السنتين اهتماما خاصا بتصميم برامج خاصة من شأنها مساعدة الطلبة على تخطي مثل هذه الصعوبات. كما تساوى الجنسان ايضا بعدم ارتباط اغتراب اي منهما عن الوسط الجامعي بوجود او عدم وجود الوالدين او احدهما داخل الاسرة، خلافا لما طرحه ارنست مانهايم.

كما توصلت الدراسة الى ان غالبية المغتربين من الجنسين ودون فروق تذكر بينهما، لا يثقون بشعارات وخطط المجتمع الخاصة بالشباب، فهم يرونها غير معبرة عن تطلعاتهم

وآمالهم وهي اميل الى الاقوال منها الى الافعال (هكذا وردت في اصل الدراسة)، كما لا يثقون بموضوعية المعايير التي يعتمدها المجتمع لتحديد مراكز ومكانات الافراد في المجتمع، لانها لا تقوم من وجهة نظرهم على اساس من الكفاءة الفردية والانجاز، بل على اسس اخرى غير موضوعية بعيدة عن ذلك يؤكد مصداقية الفرضية رقم(7)، اضف الى ذلك ان غالبية المغتربين من الجنسين ايضا تميل الى ان تنظر بتشاؤم الى مستقبل الحياة وبيأس الى امكانية صلاحها مستقبلا مما يشير الى معاناتهم من بعض مظاهر الاغتراب العام. وبينت الدراسة ان النمط الاغترابي السلبي هو النمط السائد بين اوساط الذكور المغتربين، اما الاناث فيتوزعن على الانماط الاغترابية الثلاثة المحددة في هذه الدراسة بنسب متقاربة وبفروق ليست جوهرية، وتؤكد النتيجة الخاصة بالذكور مصداقية ما طرحه بركات (109: 1978) من ان نزعة الهرب واللامواجهة هي السائدة في البلاد العربية لدى المثقفين المغتربين.

نخلص الى القول ان البحث قد كشف عن وجود علاقة بين اغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي وبين بعض المتغيرات المفترضة، وبالتحديد: تدني مستوى التحصيل الدراسي، الخلفية الريفية والحضرية، تدني مستوى دخل الاسرة، نمط الرقابة او السلطة داخل الاسرة، وحجم الاسرة. وباعتبار الفروق النوعية ارتبط اغتراب الذكور بالخلفية الحضرية، وتدني مستوى الدخل الشهري وبالحجم الكبير للاسرة، وارتبط اغتراب الاناث بالخلفية الريفية وبنمط الرقابة الصارم او المتسلط داخل الاسرة وبالحجم الكبير للاسرة. واكد البحث علاقة الاغتراب الخاص عن المجتمع الجامعي ببعض مؤشرات الاغتراب العام عن المجتمع التي اعتمدت لغايات هذه الدراسة، كما اكد البحث ان النمط الاغترابي السلبي او الانسحابي كان هو النمط البارز بين صفوف المغتربين، وبخاصة الذكور منهم بينما كان اقل وضوحا بالنسبة للاناث.

في ضوء النتائج السابقة يتلخص ما يضيفه البحث في قضيتين: تقول القضية الاولى انه الى جانب أن مصادر الاغتراب تكمن في المجتمع الشامل او في المؤسسة او النسق الاجتماعي بذاته، كما تطرح ادبيات الاغتراب، فان الظروف الاجتماعية الخاصة التي يعيش الشباب في ظلها مباشرة مثل الظروف الاسرية، قد تكون هي الاخرى مصدرا من مصادر اغترابهم الخاص عن المجتمع الجامعي[21]. اما القضية الثانية فتقول اننا لا نستطيع في ضوء النتائج السابقة ان نتحدث عن متغيرات محددة ذات علاقة باغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي، دون ان نأخذ بالحسبان احتمال اختلاف تلك المتغيرات تبعا للاختلافات النوعية لدى الشباب.

وبوصول البحث الى هذه النتائج تبرز الحاجة الملحة الى دراسات تتجاوز الاطار

الاستطلاعي للبحث الحالي، فهناك متغيرات اخرى من شأنها ان تساعد لو درست في بلورة وتحديد برامج معينة تساعد الشباب على التخلص من متاعبهم الاغترابية وهذه العناصر مثل: انماط تصرفهم في المواقف العادية وليس فقط في المواقف المرفوضة ماذا يقرأون؟ وكيف يقضون اوقات فراغهم؟ ما نوع الاصدقاء الذين يختارونهم؟ ما هي فلسفاتهم في الحياة والحكم التي يؤمنون بها؟ ما هي القيم التي تستحوذ على تقديرهم واعتبارهم؟ ما مدى ادراكهم لمشكلتهم وكيف يقيمونها؟ وهل يسعون او يهمهم التخلص منها أم لا؟ ويعتبر الوصول الى معرفة هذه العناصر مسألة اساسية لفهم هذه المشكلة وبالتالي الاسهام في تحديد السبل الفضلى لمواجهتها أو التقليل من مخاطرها على مستوى الحياة الفردية والجماعية.

الهوامش

1) كان لا بد من تعريف اجرائي للاغتراب الخاص لغايات هذه الدراسة فمفهوم الاغتراب ما زال موضوعا مثيرا للجدل والاختلاف في الادبيات الاجتماعية والفلسفية، وما زال حتى اليوم يستعمل بطرق مختلفة، واحيانا متناقضة من قبل الكاتب نفسه (Schacht, 1971: 245). فقد استخدم للدلالة على انفصال العامل عن وسائل الانتاج حيث يوضع العامل تحت سيطرة وارادة من يسيطرون على التنظيم الصناعي، كما استخدم للاشارة إلى عدم قدرة أو إمكانية الفرد أن يسيطر على الظروف الخاصة بحياته (Goodman & Marx, 1982: 202-203). واستخدم احيانا على انه حالة من الفكر State of Mind وحالة روحية تحدث للناس دون قصد منهم (Horowitz & Strong, 1971: 72). واستخدم للاشارة الى حالة الكره التي يكنها العمال نحو النظام الرأسمالي: انظر (Rose & Rose, 1969: 314).

واستخدم سيمان للاشارة الى خمسة معان منفصلة هي: اللاقوة، اللامعنى،اللامعيارية، الانعزال، والاغتراب عن الذات (Yinger, 1965;207) وأيضا (Barakat, 1962:3) واستخدم للدلالة على حالة الابتعاد أو الانسحاب من وضع ما بدون وعي أو تمحيص كافيين. أنظر (عصار، 1982: 115).

ويستخدم حديثا للدلالة على الشعور المتزايد بالعزلة والوحدة والتطلع الى التآلف والمودة مع صعوبة الوصول اليهما، وبالشعور المتناقض بالهدف، والاتجاه في الحياة، والاحساس بفقدان الجذور Rootlessness انظر (Conger & Peterson, 1984: 604). وقد يستخدم للدلالة على انعدام الصلات أي بلوغ الفرد مرحلة عدم الاكتراث واللامبالاة Careless وقد يتطور الى رفض قوي ومعارضة شديدة وكراهية، أنظر: (النوري، 1979: 32) وقد يستخدم ليعبر عن الحالة الناتجة عن التناقض بين الامال او المثال والواقع، أنظر: (Barakat, 1962:9). ويشار اليه كظاهرة جيدة وكأساس للتقدم وتطور المجتمع (ميهايلو، ميهايلوف 1980).

وقد اعتمدنا في صياغة التعريف الاجرائي على بعض المعاني الواردة في التعريفات السابقة فيما عدا مفهوم Etzioni الذي يرفض ان يستعمل مصطلح الاغتراب للاشارة الى مشاعر عدم الراحة والرضى عن واقع النسق، في حين نعتبر هذه المشاعر مؤشرات اساسية للاغتراب كما سنطرحه في هذا البحث، أنظر: (Etzioni, 1986: 618). وفيما عدا مفهوم ميهايلوف للاغتراب ايضا.

2) كان الباحث عضوا في هذه اللجنة، فقد تولى تصميم الدراسة وتنفيذ الجانب الميداني منها وتحليل النتائج وكتابة التقرير النهائي.

3) ان تزايد امكانات الحراك الاجتماعي في المجتمع يخلق لدى الشباب آمالا بالفوز بأدوار ذات أهمية في المجتمع فان حالت دون ذلك اسباب من أي نوع مال الشباب الى الانحراف والاغتراب، وهذه الحالة هي من الحالات التي اعتبرها حليم بركات من مصادر الاغتراب، واعني حالة التناقض بين التطلعات أو المثال وبين الواقع.

4) تشترط أنظمة الجامعة الاردنية مواظبة الطالب الكاملة على حضور كافة محاضرات المساق الواحد، في كافة الكليات على اختلاف طبيعتها، ولا تسمح بالغياب الا بحدود 10٪ فقط من مجموع محاضرات المساق الواحد طيلة الفصل الدراسي على ان يكون هناك عذر مقبول في هذه الحالات.

5) تشترط أنظمة الجامعة الاردنية ان لا يقل المعدل التراكمي للطالب عن 60٪ كشرط اساسي لتخرجه.

6) تحدد أنظمة القبول في الجامعة الكلية والتخصص على اساس مجموع علامات الطالب في امتحان الدراسة الثانوية، لا على اساس الرغبة الشخصية، ولا تراعي الرغبة الشخصية الا اذا توفر شرط المجموع المناسب من العلامات وذلك وفق نظام تنافسي فرضته طاقة الجامعة المحدودة على الاستيعاب.

7) ان نقص امكانات الجامعة من الناحية المادية والبشرية لا تمكن أقسامها من طرح كافة مساقات الخطة الدراسية في كل فصل، فالكوادر المتوافرة لا تكفي وبالتالي لا بد من طرح بعض المساقات وعدم طرح بعضها الاخر، مما ينتج عنه بعض المشاكل للطلبة وبخاصة في سنة التخرج.

8) يلاحظ باستمرار ان الطلبة لا يدركون أهمية وفائدة هذا اللقاء بدليل الحاحهم المستمرة على اعفائهم منه، في حين يعتبر هذا اللقاء مسألة اساسية في سياسة الجامعة التعليمية والتربوية.

9) تجيز أنظمة الجامعة للطلبة انتخاب جمعيات طلابية يعبرون من خلالها عن آرائهم ومصالحهم، لكن في الاونة الاخيرة لوحظ تراجع في مدى اقبالهم على الاشتراك في انتخاباتها أو في هيئاتها الادارية.

10) يرى اميتاي ايتوزوني ان الوسائل التي تستخدمها النخبة المسيطرة في التنظيمات المعقدة مع من يخضعون لهم داخل هذه التنظيمات، مثل: الطلاب في المدارس والجامعات، والسجناء في السجون، والعمال في المصانع، هذه الوسائل تحدد مقدار الاغتراب في تلك المؤسسات (أنظر :Etzioni, 1968 361) ويرى بركات ان محاولات الضبط الزائد لسلوك الافراد على مستوى الابنية الاجتماعية والمعيارية في المجتمع يشكل مصدرا من مصادر الاغتراب. انظر (Barakat, 1962: 3)، و(بركات، :18-44 1969).

11) من اجل اختبار القياس بشكل مسبق وزعت فقراته على ثلاثين طالبا. وقد تبين ان الغالبية العظمى للطلبة الذين كانوا قد اختاروا الاجابة الدالة على معاناتهم من الاغتراب وفق المؤشر الاول، اختاروا الاجابات الستة الاخرى الدالة على المشكلة وفق المؤشرات الاخرى من المقياس، مما اضفى عليه مصداقية مقبولة لغايات هذه الدراسة، وأكد ترابط مؤشراته المعتمدة لذلك.

12) الكليات الادبية والانسانية شملت: كلية الاداب، كلية التربية، كلية الحقوق كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، كلية الشريعة. اما الكليات العلمية والتطبيقية فشملت: كلية العلوم، كلية الطب، كلية الهندسة والتكنولوجيا، كلية الصيدلة كلية الزراعة، كلية طب الاسنان، كلية التمريض، كلية التربية الرياضية.

13) يعنى بهذا النمط كما وضح للمبحوثين ذلك النمط الذي لا يشعر فيه الشاب امام والديه بأية حرية في اختيار واتخاذ قراراته في اي موقف من المواقف الحياتية المختلفة، حيث يتدخل الوالدان بكل صغيرة وكبيرة من شؤون الشاب.

14) يعنى بهذا النمط، ذلك الذي لا يتدخل فيه الوالدان او احدهما بشؤون الشاب دائما، بل احيانا عند الضرورة فقط.

15) الحد الادنى لمستوى الدلالة المقبول لاغراض هذه الدراسة هو 0,05.

16) لا يرى الباحث ضرورة لتسمية مثل هذه الشعارات والخطط لأنها اولا كثيرة وذات حساسية عالية وثانيا، لان عينة الدراسة هي من الشباب الجامعيين الذين قد يفهمون وبسرعة معنى ودلالة مثل هذه العبارات الخاصة بالشعارات والخطط كما وردت في الاستبيان.

17) يعني بمعايير التقييم في هذه الدراسة الاسس التي يعتمدها المجتمع عادة في تحديد مراكز ومكانات الافراد في المجتمع الاردني (هكذا شرحت للمبحوثين).

18) الاغتراب الكوني مصطلح ورد عند كل من قيس النوري، وحليم بركات أنظر (النوري 1979 :13-39) و(Barakat, 1962: 4).

19) هكذا وردت في السؤال وبنفس الكلمات.

20) يقسم البعض انماط المغتربين الى: النمط السلبي Passive والنمط الايجابي الفعال Active في مواجهتهم للاغتراب. أنظر: (Etzioni, 1968: 619) اما حليم بركات فيذكر انماطا ثلاثة هي:
أ-المنعزلون Retreaters وهم المنسحبون السلبيون يفضلون الابتعاد ويتجنبون المواجهة ولهم في ذلك اساليبهم.
ب-الفعالون Activist وهؤلاء يواجهون المواقف الاغترابية بقصد العمل على تغيير المواقع اما بالمعارضة والاحتجاج أو بالتمرد وغيرها.
جـ - المطيعون Compliers وهؤلاء يميلون الى اطاعة ما ترضاه الجماعة بغض النظر عن قناعاتهم الشخصية فهم مسايرون، مجاملون منافقون، وصوليون، يبحثون عن المكانة في أي نسق وان كانوا

غير مقتنعين بصحة واقع هذا النسق. أنظر: (Barakat, 1962: 8). كما وردت مثل هذه الانماط عند قيس النوري. أنظر: (النوري، 1979: 32-33).

21) ان الظروف الاجتماعية والاسرية المقصودة هي: نمط الرقابة أو السلطة داخل الاسرة، الخلفية الريفية ـ الحضرية، حجم الاسرة، مستوى دخل الاسرة الشهري، وعدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الاسرة.

المصادر العربية

أبو زيد، أ.

1979 «الاغتراب» مجلة عالم الفكر، عدد (ابريل، مايو، يونيو): 3-12.

النوري، ق.

1979 «الاغتراب اصطلاحا، مفهوما وواقعا»، مجلة الفكر العربي، عدد (ابريل، مايو، يونيو): 13-39.

بركات، ح.

1984 المجتمع العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

———

1978 «اغتراب المثقفين العرب»، مجلة المستقبل العربي 1، العدد 2: 106-112.

———

1969 «الاغتراب والثورة في الحياة العربية»، مجلة مواقف، العدد 91 (يوليو، اغسطس): 18-44.

عـزام، أ.

1985 «اثر الحراك الاجتماعي الصاعد عل العلاقات القرابية بين الاسرة الزواجية واسرة التوجيه في الاردن»، مجلة دراسات ـ الجامعة الاردنية ـ 12 العدد 11: 221-256.

عصار، خ.

1982 محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

كريتش، كريشفيلد، بالاتشي.

1974 سيكولوجية الفرد في المجتمع، ترجمة حامد عبدالعزيز وسيد خيرالله. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

ميهايلو، م.

1980 «جيلاس ونقد نظرية الاغتراب عند ماركس» مجلة الفكر العربي 15، (ايار ـ حزيران): 153-186.

المصادر الاجنبية

Barakat, H.

1962 "Alienation: A Process of Encounter Between Utopia and Reality". British Journal of Sociology 20: 1-10.

1977 Lebanon in Strife. Austin : University of Texas Press.

Conger, J. & Peterson, A.

1984 Adolesence and Youth (3rd ed.). N.Y.: Harper & Row.

Devos, C., Wagatsuma, H., Mizushima, K. & Caudill, W.

1973 Socialization for Achievement. Los Angeles : University of California Press.

Etzioni, F.

1968 The Active Society. N.Y. : Free Press.

Goodman, N. & Marx, T.

1982 Sociology Today (4th ed.) N.Y. : Random House.

Horowitz, L. & Strong, M.

1971 Sociological Relations. N.Y. : Harper & Row.

Rose, G.

1966 "Anomie and Deviation, A Conceptual Framework for Empirical Studies." British of Sociology XVII (1) : 29-45.

Rose, M. & Rose, C.

1969 Sociology : The Study of Human Relations. N.Y. : Alfred A. Kroft.

Schacht, R.

1971 Alienation. N.Y.: Doubleday.

Yinger, M.

1965 Towards a Field Theory of Behavior, Personality and Structure. N.Y.: McGraw Hill.

التفكير الابتكاري: دراسة ثقافية مقارنة بين الطلبة السعوديين والنيجيريين

محمد حمزة أمير خان
قسم علم النفس ـ جامعة أم القرى

مقـــدمـة

تعتبر الدراسات النفسية في التفكير الابتكاري من أهم الانجازات العلمية في هذا المجال وقد بدأ النشاط العلمي بدراسة هذا الجانب بعد الخطاب الذي ألقاه Guilford عالم النفس المعاصر بجامعة كاليفورنيا، بيركلي، امام الجمعية الامريكية لعلم النفس عام 1950، والذي اشار فيه الى الاهمال وعدم الاهتمام الذي تعرض له هذا النوع من الدراسات مستندا في ذلك على الأرقام والبيانات الاحصائية التي بين يديه حيث اشار الى ان فهرس الملخصات السيكولوجية كان يحتوي على 121000 موضوع لا يتضمن سوى 186 موضوعا عن التفكير الابتكاري. على اثر ذلك كرس جيلفورد ومساعدوه كل جهودهم لابراز واظهار القدرات العقلية بصورة عامة ، وقدرات التفكير الابتكاري بصورة خاصة مستخدمين في ذلك احدث المقاييس النفسية وافضل الاساليب الاحصائية لابراز هذا الجانب .

اما حركة القياس النفسي في المجتمع العربي بصورة عامة والمجتمع السعودي بصورة خاصة كان مركزا في مجالات الذكاء ، التحصيل الدراسي ، ابعاد الشخصية والاتجاهات . ولم يظهر الاهتمام بدراسات التفكير الابتكاري الا في السنوات القليلة الماضية، حيث ظهرت بعض الدراسات النفسية في هذا المجال وعلى وجه الخصوص في جمهورية مصر العربية . اما الدراسات النفسية المتعلقة بالتفكير الابتكاري في المجتمع السعودي فانها تعتبر قليلة جدا وعلى حد علم الباحث فانه لا يوجد سوى ثلاث دراسات عن التفكير الابتكاري (Ameer Khan, 1985 ؛ بدر، 1985 ؛ هب الريح ، 1405هـ) . ويبدو

ان احد الاسباب الرئيسية لذلك هو عدم الاهتمام بهذا النوع من الدراسات النفسية .

مفهوم الابتكار

ذكر (Guilford (1968: 77 ان التفكير الابتكاري يرجع الى تلك القدرات التي يتصف بها معظم الناس المبتكرين ، وهذه القدرات تحدد ما اذا كان للشخص القدرة على اظهار السلوك الابداعي لدرجة جديرة بالملاحظة ام لا . وقد اعتبر Guilford عملية التفكير التباعدي Divergent Thinking ـ احدى العمليات الخمس في نموذج البناء العقلي ـ أهم عملية لها اثرها المباشر في التفكير الابتكاري .

وتحتوي عملية التفكير التباعدي على العناصر التالية : الطلاقة ـ المرونة ـ الاصالة ـ التفاصيل . وهذه القدرات تقاس عادة بالاختبارات التي يطلق عليها اختبارات التفكير الابتكاري مثل الاختبارات التي قام بوضعها Guilford، وTorrance فالشخص المبتكر لا بد ان تكون لديه سيولة متدفقة من الافكار ، وان تتصف هذه الافكار بالتنوع والمرونة، وان تتصف بالغرابة والندرة ، كما ينبغي ان يكون لدى الشخص المبتكر القدرة على الاضافات والتكميلات التي قد تقود الى زيادات اخرى .

ومما تجدر الاشارة اليه انه لم يكن هناك اتفاق بين المتخصصين على تعريف الابتكار ، حيث اختلفوا في النظر الى الابتكار هل ينظر اليه كعملية عقلية ، أو كانتاج محسوس ملموس ، أو كمظهر من مظاهر الشخصية أو البيئة . الا ان Torrance قد عمد في كتاباته المتعددة الى النظر للابتكار كعملية عقلية حيث انه يرى اننا اذا عرفنا الابتكار كعملية عقلية فان هذا التعريف سيشمل الجوانب الاخرى كالانتاج والشخصية والبيئة .

وقد نظر (Torrance (1977: 6 الى الابتكار على انه «عملية الاحساس بالمشكلات أو الثغرات في المعلومات ، صياغة الافكار أو الفروض، اختبار وتعديل هذه الفروض، وايصال النتائج ، وهذه العملية تقود الى العديد من الانتاجات المتنوعة ، اللفظية وغير اللفظية الحسية والمجردة». كما يقول تورانس انه تحت هذا التعريف تندرج العناصر الرئيسية لمعظم التعاريف الاخرى . وقد اوضح (Torrance (1974: 8-10 ابعاد تعريفه للابتكار كعملية وارتباطه بالاختبارات التي اعدت لهذا الغرض في كتيب معايير اختبارات تورانس للتفكير الابتكاري .

الاطار الثقافي للتفكير الابتكاري

ان عملية الابتكار بخصائصها المتميزة تتأثر الى حد كبير بالمحيط والبيئة التي يعيش فيها الفرد، فتتأثر بالعادات والتقاليد، والقيم والمعتقدات وكل ما يتصل بالتراث الثقافي

للمجتمع . وتختلف المجتمعات في بنائها وثقافتها ومعتقداتها عن بعضها البعض . فنجد هناك المجتمعات التي تشجع الاستقلالية والاعتماد على الذات وتشجع روح التطور والتقدم بدون أي قيود أو تحفظ . بينما نجد النوع الاخير الذي لا يشجع الاستقلالية والذي يأخذ بمبدأ التبعية الكاملة أو الجزئية ويعمد الى كبت وتقييد القدرات البشرية التي تسعى الى التقدم والتطور ، وفي هذا يقول السيد «وقد يساعد السياق الاجتماعي على ظهور الابتكار أو الابداع ويشجعه ويعمل على ابقائه ، كما قد يعوق ظهوره ويمنع استمراره، ولا يشجع الا الاتباعية» (السيد، 1971 :71) .

وقد اصبح من المؤكد لدى علماء النفس والتربية ان قدرات التفكير الابتكاري موجودة لدى كل الافراد الاصحاء نفسيا ، وان قوة أو درجة الابتكار تختلف باختلاف الافراد في المكان والزمان والاطار الثقافي. والعلاقة بين التفكير الابتكاري ، والثقافة التي يعيش بها الانسان من الموضوعات التي اثارت اهتمام الكثير من علماء النفس. حيث درست هذه العلاقة بين عدد من المجتمعات المتقدمة والنامية ، واوضحت غالبية هذه الدراسات اثر الثقافة على التفكير الابتكاري . حيث اشارت نتائج هذه الدراسات الى وجود فروق في اداء الافراد ـ الذين يعيشون في طبقات أو مجتمعات تختلف ثقافيا فيما بينها ـ على اختبارات التفكير الابتكاري (Torrance, 1962; Iscoe & Pierce-Jones, 1964; Madaus, 1967; Mar'i, 1971; Price-Williams & Ramirez, 1977; Torrance & Sato, 1979)
وبالنظر الى البيئة الثقافية الاجتماعية نجد ان هناك مجموعة كبيرة من العوامل التي يمكن ان تلعب دورا في اثارة وتنمية أو اعاقة وتقييد قدرات التفكير الابتكاري لدى الافراد ومن أهم تلك العوامل :-

أ ـ الأسرة : تعتبر الأسرة اللبنة الاساسية الأولى في حياة الانسان اذ عن طريقها يتلقى عاداته وتقاليده وقيمه ، ومعتقداته. وتعتبر الأسرة الخلية الأولى المتكاملة التي يجد فيها الطفل أخوانه ووالديه الذين يتفاعل معهم ويتأثر بهم . وانماط السلوك التي يكتسبها الطفل داخل الأسرة تكون في الغالب الانماط السلوكية التي سيتعامل بها مع الاخرين . وفي اطار مفهوم الأسرة نجد نماذج مختلفة للتعامل فهناك الأسرة المتسامحة المرنة التي تتعامل مع افرادها بنوع من التسامح التام، والاحترام المتبادل ، وتعمل على تهيئة البيئة المناسبة لاستثارة الجوانب العقلية وصقل الجوانب الاجتماعية وكل ما يتعلق بابعاد الشخصية. فيحرص هذا النوع من الأسر على امتاع افرادها بالرحلات واقتناء الكتب والمجلات ، والالعاب المختلفة، واتاحة الفرصة للمناقشات وابداء وجهات النظر. كل هذه الامور تساعد على تنمية المدارك واستثارة جوانب القوى العقلية الكامنة كما تعمل بدورها على تشجيع الاستقلالية والاعتماد على الذات في اي صورة من الحياة المختلفة . كما نجد في المقابل اسرا تسير في الخط المعاكس لما ذكر .

وقد اوضح Stein ان «الطفل في الأسرة مثلا يدرب على تنظيم بعض الوظائف الحيوية ، ويصحب هذا التدريب جو انفعالي خاص ، من الحب والتقبل أو التهديد بفقدان الحب أو فقدانه فعلا . ويتعلم الطفل من هذه الخبرات انه «ممتاز» يستطيع السيطرة على وظائفه ، أو يشعر انه «سيىء» لا يستطيع انجاز هذه السيطرة . وفي هذه الاثناء ينشأ على الثقة بنفسه وبالآخرين ، وعلى الشعور بأنه معدّ لانجاز الخبرات الجديدة ، أو ينشأ على عكس ذلك» (السيد، 1971 :72-73) . كما يستطرد Stein قائلا «كما ان الاباء قد يعودون الطفل على تلقي الحلول الجاهزة لكل ما يواجهه من مشكلات ، ولا يشجعونه على البحث عن الخبرات الجديدة أو يعودونه على عكس ذلك» (السيد، 1971 :73) . وقد اشارت بعض الدراسات النفسية الى وجود علاقة ارتباطية بين الصفات الأسرية والتفكير الابتكاري (MacKinnon, 1962; Weisberg & Springer, 1961; Getzels & Jackson, 1961; Schaefer & Anastasi, 1968; Drevdahl, 1964; Nichols & Holland, 1963) .

ب – المدرسة : تعتبر المدرسة احدى المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في نشر الثقافة والمعرفة فهي المكان الجيد الذي يتلقى فيه الطفل الأنواع المختلفة للمعرفة والخبرات الجيدة والمفيدة التي تساعده على التغلب على المشاكل والصعاب التي يواجهها في حياته اليومية والمستقبلية . ولا شك ان طرق ووسائل التعلم التي تمارس في المدرسة لها تأثيرها المباشر على خبرات التلاميذ واتجاهاتهم نحو عملية التعلم . وعملية التعلم كغيرها من العمليات العقلية العليا تتأثر بعوامل متعددة ومتنوعة داخلْ البيئة التعليمية، كطريقة التدريس ، ووسائل التقويم والعلاقات الجيدة المتبادلة بين المدرس والطالب . وهذه العوامل مجتمعة كانت أو منفردة فان لها اثرها المباشر في تشجيع وتنمية قدرات التفكير الابتكاري لدى الطلاب:

1 ـ طريقة التدريس : المعروف ان الطرق التقليدية للتعلم والتعليم تؤكد وتركز على اهمية التلقين والحفظ والتذكر ، الذي يركز على جانب واحد من جوانب العمليات العقلية (الذاكرة) ويهمل بقية العمليات العقلية الاخرى . ولا نقصد هنا التقليل من أهمية (الذاكرة)، ولكن ينبغي ان ينصب الاهتمام أيضا على القدرات العقلية الأخرى للانسان كالقدرة على التحليل، والتركيب، والتطبيق، والتقويم. وقد اشار Guilford (1959: 498) الى انه يجب ان تعطي التربية الانتباه الكافي، وفرص الممارسة لكل القدرات العقلية . لأن كل قدرة تستدعي طريقة خاصة لاشباعها، كما يستلزم ذلك مناهج ، وطرق تدريس متنوعة، ووسائل تعليمية مختلفة لانجاز أحسن وأفضل النتائج . واشارت نتائج الدراسة التي قام بها كل من Richard & Bolton (1971) الى وجود علاقة بين طريقة التدريس وقدرات التفكير الابتكاري كما اشارت مجموعة من الدراسات الاخرى الى ان الطلاب في المدارس

غير التقليدية تحصلوا على درجات مرتفعة في اختبارات التفكير الابتكاري من اولئك الطلاب الذين يدرسون في المدارس التقليدية (Horwitz, 1979; Earnshaw, 1973; Haddon & Lytton, 1968, 1971) .

2 ـ التقـويم : يقول (Torrance (1977: 25 ينبغي ان نهيء الفرصة للطلاب لان يتعلموا ويفكروا ويكشفوا دون اللجوء الى التقويم الذى يخشاه الطلاب. كما انه يقول اذا اردنا ان يفكر الاطفال بصورة مبتكرة، يجب أن نتعلم كيف نكافىء السلوك المبتكر. نحن نكافىء الاطفال ليس من خلال الدرجات فقط ، ولكن ايضا من خلال انواع السلوك التي نشجعها او لانشجعها، وبالطريقة التي نستجيب بها لاحتياجات حب الاستطلاع لدى الاطفال ولدى صغار الناس.

3 ـ العلاقة بين المدرّس والطالب : يشير (Torrance (1977: 25-26 الى أهمية العلاقة الابتكارية بين الطالب والمدرس، حيث يقول ان العلاقة الابتكارية بين المدرّس والطالب تتطلب الرغبة ، أو الاستعداد لدى المدرّس بأن يجيز شيئا ما ، والذي بدوره يقود الى شيء آخر. كما ينبغي على المدرّس ان يشارك مع الطفل في الخبرة المثيرة غير المعروفة . هذه العلاقة تشبه عملية التفكير الابتكاري ، حيث من المحتمل ان المدرّس يعمل بجد لتكوين هذا النوع من العلاقة ، ويكون متحمسا لها ويريدها ، ولكن قد يفشل في ذلك . الا ان العلاقة قد تحدث بعد ذلك فجأة ، فيجب على المدرّس ان يكون جاهزا لان يتقبل هذا العلاقة عندما تحدث.

جـ - الجماعة النفسية : يحتاج المبتكر في بداية الأمر الى تقديم عمله الى جماعة تعترف بهذا العمل وتقومه . فالمبتكر أيا كان مجال ابتكاره ، يحتاج الى شخص أو أكثر للالتفاف حوله لشد أزره وتخفيف عزلته ، وتحقيق جوٍّ من الامان النفسي يمكنه من الكشف عن جوانب أخرى مبتكرة في مجال ابتكاره (السيد، 1971 :74) .

يقول Rogers «ان الاساس النفسي لكل ابتكار ثقافي[1] هو سلامة المبتكر النفسية والحفاظ عليه من اللفظ الاجتماعي الذي قد يلحقه نتيجة لمحاولة التجديد. فاذا احس بخطر النبذ والابعاد عقابا له على محاولاته للتجديد قد يؤدي به ذلك الى نبذ ذاته المبتكرة (وفي هذا خطر على سلامته النفسية) أو قد يؤدي به ذلك الى نبذ مجتمعه استسباقا لاحتمال نبذ مجتمعه له وغالبا ما يحدث هنا ان المبتكر يفتش عن اطر اجتماعية اخرى تتقبله أو على الأقل يتوقع ان تتقبله. وفي هذا خطر على انتمائه وعلى قدرته على الابتكار معا . وذلك لأن انعزال الانسان المبتكر عن السياقات الاجتماعية الثقافية التي تزوده بالتجربة الانفعالية العميقة قد تؤدي به الى انطلاقة ابداعية غالبا ما تكون فارغة المضمون يحاول فيها صاحبها اما ان يجتر نفسه أو غيره أو ان يذهب الى الشكل محتمياً به من خطر الغروب» (مرعي ، 1975 :24) .

د ـ **الاتجاه الفلسفي واللغوي للثقافة**: يشمل الاتجاه الفلسفي العام للثقافة الجانب العلمي، والفلسفي، والديني، والقيمي والذي يمكن بدوره ان يؤثر على تعود الانسان وسلوكه ونمط علاقاته بالخالق والكون وبمن يحيطون به من أفراد. ولان الاتجاه الفلسفي للثقافة قد يؤدي بالانسان الى ان يجد مكانه في بيئته وعلى ان يشعر بالطمأنينة ، اضافة الى ذلك فانه يكون بمثابة الاطار المرجعي لتقويم الانتاجات الجديدة أو تقدير النشاطات المختلفة لممارستها بدرجات متفاوتة تتراوح بين القبول والرفض . كما تؤثر الفروق في القيم المرتبطة بمختلف انواع النشاط في المجالات التي يمكن ان يظهر فيها الابتكار. فنجد ان ثقافة معينة تعطي قيمة كبيرة للفلسفة والتأمل النظري ، بينما لا تعطي تلك القيمة للاعمال الحرفية كما كان الحال لدى اليونان . في حين نجد ان ثقافة اخرى تعطي كل شيء له فائدة علمية عملية اهتمامها الكبير كما كان الحال لدى الرومان في الماضي والامريكان في الحاضر (السيد، 1971 :86). كما اشار Mar'i & Karyanni (1982: 236) الى ان الثقافة العربية الاسلامية ذات طابع خاص حيث جاء رسول الله محمد ﷺ الذي يعتقد فيه المسلمون، بالمعجزة الالهية اللفظية القرآن لغته وبلاغته . قبل الاسلام كما هو بعد الاسلام كانت الكلمة وسيلة ومحتوى للتعبير ، حيث كانت دائما محط اعجاب عظيم . وتاريخيا استطاعت القبيلة العربية ان تفخر على غيرها من القبائل عندما ظهرت قصيدة شعرية فيها . كما اشارت مجموعة من الدراسات قام بها Mar'i & Karyanni (1982: 236) الى ان الطلاب العرب حصلوا على درجات عالية ودالة احصائيا في اختبارات التفكير الابتكاري اللفظية مقارنة بدرجات التفكير الابتكاري غير اللفظية .

هـ - **العوامل السياسية**: يقول Stein ان النظم ـ التي تحمي حقوق الانسان وتضمن حريته في التعبير عن نفسه ـ تمد الشخص بشعور من الطمأنينة والاستقلال ينعكس في أنواع نشاطه الاخرى . وعلى العكس من ذلك فان النظم السياسية التي تضع قيودا على التفكير ، قد تؤدي الى الحد من مجالات التعبير والتجريب والتجديد . كما ان ظروفا سياسية أو قومية معينة ، قد تدفع الى تعبئة الطاقات والى تشجيع المبدعين في مختلف المجالات (السيد، 1971 :90) .

و - **العوامل الاقتصادية**: يقول Stein قد يكون للعوامل الاقتصادية تأثير مباشر على الابتكار، عندما تشجع هيئات معينة انتاج اعمال ابتكارية بعينها، عن طريق اجزال العطاء مقابل انتاج هذه الاعمال، مما يؤدي الى التركيز على انتاجها وتنميتها . كما قد يكون لهذه العوامل الاقتصادية تأثير غير مباشر على الابتكار ، عندما يؤدي توافر الظروف الاقتصادية الملائمة الى ازالة بعض العقبات امام الابتكار ، مثل اتاحة وقت للفراغ أو توفير الطاقات للاعمال الابتكارية (السيد، 1971 :91) .

كما يقول ابراهيم (1978 :201) ان هناك دراسات تجريبية مقارنة تبين ان المجتمعات المتحضرة تختلف عن المجتمعات المتخلفة في مدى القيمة التي تضعها كل منها لدوافع الانجاز والتحصيل بين الناس . فالمجتمعات الحضارية تضع قيمة أكبر لهذا الدافع ولهذا فهي تتجه دائما الى سرعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والصناعي . اما المجتمعات المتخلفة فهي تضع قيمة اقل على هذا الدافع وقيمة اكبر على دوافع القوة . ولهذا فهي تبعد دائما عن التطور ، ولا تواجه اخطاءها بالشكل الملائم . وفي دراسة مقارنة اجراها Torrance في مجتمعات نامية مختلفة وجد ان مدى ابتكار افراد مرتبط بمدى ونوعية تعويضهم من قبل المجتمع الذي ينتمون اليه (مرعي ، 1975 :25) .

التفكير الابتكاري منظور ثقافي مقارن

بالرغم مما شهدته الدراسات النفسية في مجال التفكير الابتكاري من اهتمام وعناية خلال السنوات العشرين الماضية الا ان معظم تلك الدراسات كانت تعتمد في جوهرها على معلومات وبيانات تجمع في الغالب من عينة تنتمي الى بيئة او ثقافة واحدة، حيث لا يستطيع الباحثون تعميم النتائج التي يصلون اليها على البيئات الثقافية الاخرى لكثير من الاعتبارات العلمية والموضوعية التي تمنع فكرة التعميم. الا ان ظهور الدراسات الثقافية المقارنة Cross-Cultural Studies في النصف الثاني من القرن العشرين شجع بعض الباحثين لاجراء دراسات ثقافية مقارنة في مجال التفكير الابتكاري وذلك بهدف اظهار جوانب الالتقاء والاختلاف في بعض خصائص التفكير الابتكاري . هذا ويشير نجاتي الى ان الدراسات الثقافية[2] تهدف بصورة عامة الى تحقيق هدفين رئيسيين هما :

أولا : محاولة الوصول الى مباديء عامة للسلوك الانساني تنطبق على الانسان بوجه عام بصرف النظر عن اختلاف الثقافات والمجتمعات .

ثانيا : معرفة كيف يتأثر السلوك الانساني بأنواع الثقافات المختلفة التي ينشأ فيها الانسان ، وقد ادى الاهتمام بالدراسات الثقافية المقارنة الى ظهور منهج من مناهج البحث سمي بالمنهج الثقافي المقارن Cross-Cultural Method والذي يتميز كما يقول Whiting بصفتين هما: انه يضمن ان النتائج التي يصل اليها ترتبط بالسلوك الانساني على وجه عام ولا ترتبط بثقافة معينة ، وأنه يزيد من مدى التباين في كثير من المتغيرات التي تبحث. وعند دراسة الفوارق بين أداء الجماعات المختلفة في الثقافات المتعددة فانه يمكن اللجوء الى احدى الطرق التالية :

الطريقة الأولى : الاعتماد على المعلومات والبيانات التي قام بجمعها اشخاص آخرون ، عن الجماعات أو الثقافات قيد الدراسة .

الطريقة الثانية : جمع البيانات والمعلومات من عينات تمثل هذه الثقافات حيث

يحتاج جمع البيانات والمعلومات في هذه الطريقة الى وقت وجهد كبيرين ، والى عينة كبيرة ممثلة لهذه المجتمعات مع الحاجة الى اكثر من شخص للقيام بهذه المهمة والالمام بأكثر من لغة ، اضافة الى تكوين العلاقات الاجتماعية الجيدة مع أفراد المجتمع التي سوف تجرى به الدراسة (نجاتي، 1965) .

ويرى Mar'i & Karyanni (1982: 227) انه عند مقارنة ثقافتين متشابهتين (ثقافة عربية/ ثقافة عربية) فان هذا الاسلوب يطلق عليه Emic Approach اما عند مقارنة ثقافتين غير متماثلة (ثقافة عربية/ ثقافة اوروبية) فان هذا الاسلوب يطلق عليه Etic Approach ويرى الباحث ان تسمى الطريقة الأولى بالمنحى المتجانس (ثقافتان متشابهتان)، والطريقة الثانية بالمنحى المتباين (ثقافتان مختلفتان) حيث اننا في الطريقة الأولى نسعى الى دراسة ومعرفة الفروق رغم التشابه وفي الطريقة الثانية نسعى الى دراسة ومعرفة التشابه رغم الاختلاف. وعند مقارنة اداء الافراد في اختبارات التفكير الابتكاري في الثقافات ذات المنحى المتجانس Emic Approach وذات المنحى المتباين Etic Approach فانه توجد بعض المشكلات التي قد تعيق عملية المقارنة الجيدة نذكر منها :

1 - الاختلافات داخل الثقافة نفسها: توجد بعض الاحيان اختلافات جوهرية (المدينة/ القرية، المستوى الاجتماعي المستوى التعليمي)، داخل اي مجتمع محلي أو ثقافة اجتماعية، وهذه الاختلافات قد تؤثر على عملية المقارنة وتقلل من قيمتها العلمية .

2 - ان استخدام المجموع الكلي لدرجات اختبارات التفكير الابتكاري في عملية المقارنة لا يظهر الاختلافات الحقيقية بين تلك الجماعات في عوامل: الطلاقة المرونة، الاصالة والتفاصيل التي تعتبر المكونات الرئيسية للتفكير الابتكاري والتي يتم قياسها بالاختبارات المخصصة لذلك .

وكما اتضح لنا من العرض السابق فان العلاقة بين التفكير الابتكاري والبيئة الثقافية قد خضعت للعديد من الدراسات الثقافية المقارنة التي ألقت الضوء على بعض الجوانب الهامة لهذا النوع من الدراسات ، وقد اتضح من خلال استعراض تلك الدراسات ، ان دراسة ثقافية مقارنة واحدة أجريت بين العرب والامريكيين وقام بها Mar'i وهي غير كافية لابراز اثر الفروق بين ثقافتين . لذا رأى الباحث القيام باجراء مقارنة ثقافية لاداء الطلبة السعوديين وغيرهم على اختبارات التفكير الابتكاري وذلك باعادة تحليل البيانات والمعلومات لبعض الدراسات التي اجريت على عينة تشبه العينة السعودية من حيث السن والمستوى التعليمي، وموقع المدرسة ، وذلك لالقاء مزيد من الضوء على بيان اثر الثقافة في استجابة هؤلاء الطلاب اضافة الى ان هذا النوع من المقارنات قد يعتبر تجربة ناجحة في اجراء مزيد من الدراسات المشتركة بين اكثر من باحث في انحاء العالم المختلفة .

هـدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة على وجه التحديد الى الاجابة على السؤال الرئيسي التالي : هل اداء الطلبة السعوديين على اختبار التفكير الابتكاري يختلف عن اداء الطلبة الآخرين في المجتمعات الاخرى ؟.

فروض الدراسة

الفرض الأول : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري غير اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصالة، التفاصيل) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين .

الفرض الثاني: هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصالة) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين.

منهج الدراسة : اعتمد الباحث في دراسة على منهج اعادة تحليل المعلومات والبيانات لبعض الدراسات التي اجريت على عينة تشبه العينة السعودية من حيث السن والمستوى التعليمي وموقع المدرسة وهذه الدراسات هي كما يلي :

1 – دراسة Ameer Khan (1985) : اجريت هذه الدراسة على طلبة الصف الأول الثانوي (100 طالب من الثانوية العادية، 100 طالب من الثانوية الشاملة) ـ ذكور فقط ـ في كل من مكة وجدة في الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية حيث استخدم الباحث اختبارات التفكير الابتكاري التالية :

أ – بطارية اختبار تورانس للتفكير الابتكاري الصورة اللفظية 1974ب ، والتي اشتملت على الاختبارات التالية : [5]، توجيه الاسئلة، تخمين الاسباب، تخمين النتائج، تحسين الانتاج، الاستعمالات غير الشائعة (علب الصفيح)، الاسئلة غير الشائعة، وافترض ان . .

ب – بطارية اختبار تورانس للتفكير الابتكاري الصورة غير اللفظية 1974ب ، والتي اشتملت على الاختبارات التالية[4]: تكملة الصورة، تكملة الخطوط، الدوائر .

2 – دراسة Suleiman (1984) : اجريت هذه الدراسة على طلبة الصف الخامس ثانوي (60 طالبا ، 60 طالبة) في مدينة Sokoto بنيجيريا وقد استخدم الباحث اختبارات التفكير الابتكاري التالية :

أـ بطارية اختبار تورانس للتفكير الابتكاري، الصورة اللفظية 1974أ ، والتي اشتملت على الاختبارات التالية : توجيه الاسئلة، تخمين الاسباب، تخمين النتائج،

تحسين الانتاج، الاستعمالات غير الشائعة (علب الكرتون)، الاسئلة غير الشائعة، وافترض ان. . .

ب – بطارية اختبار تورانس للتفكير الابتكاري الصورة غير اللفظية أ 1974 والتي اشتملت على الاختبارات التالية : تكملة الصورة، تكملة الخطوط، الخطوط .

العينـة : يبين الجدول رقم (1) توزيع العينة الرئيسية لهذه الدراسة موزعة على اساس البلد، مستوى التعليم، الجنس، وموقع المدرسة .

جـدول رقـم (1)

توزيع عينة الدراسة على اساس، البلد، مستوى التعليم الجنس، وموقع المدرسة

البلد	السعودية (مكة ـ جدة)		نيجيريا (سـكوتـو)	
مستوى التعليم :				
ثـانــوي	200		120	
دون الثانوي	—		—	
الجنس	ذكر	انثى	ذكر	انثى
	200	—	60	60
موقع المدرسة :				
المدينـة	200		120	
قــريـة	—		—	

ويجب الاشارة الى ان تماثل العينات من الشروط المطلوبة في البحوث الثقافية المقارنة حتى تكون عملية المقارنة مفيدة في توضيح الفروق الثقافية ولكن ليس من السهل تحقيق هذا المطلب لوجود الكثير من الصعوبات التي قد يعجز الانسان عن تحقيقها وفي هذا يقول Duijker ان تحقيق التماثل التام بين عينات البحث الثقافي المقارن ليس بالامر اليسير دائما بل انه يتضمن كثيرا من الصعوبات ويحتاج الى وضع احتياطات كثيرة كما يحتاج الى خبرة عامة بالمجتمعات التي يجرى فيها البحث (نجاتي، 1965 :74) .

أدوات الدراسة : اشار Duijker الى انه من الضروري في الدراسات الثقافية المقارنة ان يراعي تماثل أدوات البحث في جميع المجتمعات التي يجرى فيها البحث وليس من

الضروري ان تكون ادوات البحث التي تستخدم في البلاد المختلفة واحدة بعينها ، بل يكفي فقط ان تكون متماثلة في تحقيق الغرض المطلوب منها ويتوقف تحديد هذا التماثل بين أدوات البحث وكذلك بين الاستجابات التي تثيرها هذه الادوات على معرفتنا السابقة بالمجتمعات التي تجرى فيها البحوث ويمكن ان نعرف ادوات البحث المتماثلة في الدراسات المقارنة بأنها الأدوات التي تسمح لنا بدراسة نفس الظواهر والعلاقات في البلاد المختلفة (نجاتي، 1965: 71). وقد اقتصرت عملية المقارنة على تحليل البيانات والمعلومات للاختبارات المماثلة في تلك الدراسات حيث تمت المقارنة على النحو التالي :

اولا : المقارنة بين دراسة أمير خان (العينة السعودية)، ودراسة سليمان (العينة النيجيرية) على البطارية ب، أ غير اللفظية وهي كما يلي :

اختبارات التفكير الابتكاري غير اللفظية ب ، أ :

تكملة الصورة، تكلمة الخطوط، والدوائر في النسخة (ب) الخطوط في النسخة (أ).	متوسط مجموع الثلاثة اختبارات في: (الطلاقة، المرونة، الاصالة، والتفاصيل) .

ثانياً : اختبارات التفكير الابتكاري اللفظية ب، أ :

توجيه الاسئلة، تخمين الاسباب، تخمين النتائج، تحسين الانتاج، علب الصفيح في النسخة(ب)، وعلب الكرتون في النسخة(أ)، الاسئلة غير الشائعة وافترض ان . . .	متوسط مجموع السبعة اختبارات في : (الطلاقة ، المرونة ، الاصالة) .

النتائج

اولا : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري غير اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصالة، التفاصيل) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين .

جدول رقم (2)

المتوسط والانحراف المعياري لاداء الطلبة السعوديين والطلبة النيجيريين في اختبارات التفكير الابتكارية غير اللفظية (3 نشاطات)

مجموع الدرجات الفرعية لاختبار تورانس اللفظي	الطلبة السعوديون ن= 200(ذكور)		الطلبة النيجيريون ن= 120(ذكور واناث)		Z-Value
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	
1ـ الطلاقة غير اللفظية (3 نشاطات)	16,74	15,77	25,2	8,4	6,31 **
2 ـ المرونة غير اللفظية (3 نشاطات)	13,15	4,08	17,1	4,6	7,77 **
3 ـ الاصالة غير اللفظية (3 نشاطات)	15,24	13,33	31,5	12,8	10,91 **
4 ـ التفاصيل غير اللفظية (3 نشاطات)	47,24	18,81	26,2	19,8	9,39 **

** دلالة عند مستوى 0,01 .

يبين لنا الجدول رقم (2) نتائج المقارنة بين مجتمعين مختلفين ، حيث استخدمت طريقة المنحى المتباين (ثقافتان مخلفتان Etic Approach مجتمع عربي/ مجتمع افريقي) التي ابرزت بعض الفروق بين اداء الطلاب في المجتمعين ، حيث اظهرت النتائج تفوق الطلبة النيجيريين على الطلبة السعوديين تفوقا ملحوظا في مجموع الدرجات الفرعية لاختبارات التفكير الابتكاري غير اللفظية (الطلاقة، المرونة، الاصالة) بينما تفوق الطلبة السعوديون تفوقا ذا دلالة احصائية في (التفاصيل) .

ثانيا : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصالة) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين .

جـدول رقـم (3)

المتوسط والانحراف المعياري لاداء الطلبة السعوديين والطلبة النيجيريين في اختبارات التفكير الابتكاري اللفظية (7 نشاطات)

الدرجات الفرعية للاختبار اللفظي	الطلبة السعوديون ن= 200(ذكور فقط)		الطلبة النيجيريون ن= 120(ذكور وآناث)		Z-Value
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	
1- الطـلاقـة اللفظية (7 نشاطات)	52,50	18,94	42,9	15,00	5,02 **
2 - المـرونــة اللفظية (7 نشاطات)	27,14	7,56	20,2	6,2	9,01 **
3 - الاصـالـة اللفظية (7 نشاطات)	29,46	15,05	25,3	12,4	2,68 **

يبين لنا الجدول رقم (3) نتائج المقارنة بين مجتمعين مختلفين (مجتمع عربي/ افريقي) والتي ابرزت بعض الفروق بين اداء الطلاب في المجتمعين. حيث اظهرت النتائج تفوق الطلبة السعوديين تفوقا ذا دلالة احصائية في مجموع الدرجات الفرعية لاختبارات التفكير الابتكاري اللفظية (الطلاقة، والمرونة، والاصالة). وعندما استبعدت عينة الاناث من عملية المقارنة فان الاختلافات في التفوق في الاداء ظل كما هو .

مناقشـة النتائج

الفرض الأول : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري غير اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصالة، التفاصيل) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين. ويرى الباحث انه ليس من السهل ان تفسر هذه الاختلافات بين الطلبة السعوديين، والطلبة النيجيريين، خاصة انه لم ينبثق نموذج ثابت واضح للدراسات الثقافية المقارنة المختلفة ، وذلك لاحتوائها على الكثير من المشاكل المنهجية. ولكن رغم ذلك يرى الباحث انه يمكن ان تفسر تلك المقارنة بصورة عامة في ضوء بعض التفسيرات لبعض الدراسات السابقة ، اضافة الى ابراز أثر بعض العوامل الثقافية والتي قد تكون مفيدة ومقنعة على الاقل للوقت الحاضر .

ولنأخذ اولا : «الطلاقة» في اختبارات التفكير الابتكاري غير اللفظية، حيث اظهرت النتائج تفوق الطلبة النيجيريين على الطلبة السعوديين في هذا البعد ـ تفوقا ذا دلالة احصائية . ان تفوق الطلبة النيجيريين في هذا البعد «الطلاقة غير اللفظية» يمكن ان يفسر في ضوء التفسير الذي توصل اليه كل من Torrance & Sato (1979) في دراستهما الثقافية بين الطلبة الامريكيين واليابانيين التي تفوق فيها الامريكيون على اليابانيين في هذا البعد .

يقول Torrance & Sato (1979: 220) ان هذا التفوق يمكن ان يفسر في ضوء الاندفاع والتروي حيث لاحظ تورانس بنفسه كل مجموعة من مجموعات الطلبة اليابانيين ، حيث كان يعتقد ان الطلاب سوف لا يشاركون في عمل النشاطات . كان الطلاب ينظرون الى اوراقهم ، يمسكون اقلامهم ، او يرسمون بها اشكالا في الهواء فجأة يصبح هؤلاء الطلاب مشغولين تماما ويعملون باجتهاد . بعض الطلبة اليابانيين يفرطون في التفاصيل ، ويكملون بذلك صورتين ، بينما البعض الآخر يستمر ويضيف مثلثات اضافية ، فيعمل خمس عشرة صورة او اكثر بدلا من تسع صور ، وفي الجانب الآخر نجد ان الطلبة الامريكيين يندفعون نحو عمل النشاطات فوراً ، والبعض منهم يبدأ العمل قبل انتهاء الفاحص من اعطاء التعليمات .

هذا التفسير قد ينطبق على بعض الطلبة السعوديين، حيث كان يرى الباحث من ملاحظاته المباشرة اثناء التطبيق انهم لا يشرعون في الاجابة الا بعد الانتهاء من سماع التعليمات ، كما ان البعض قد لا يبدأ بالاجابة الا بعد ان يقرأ المطلوب من السؤال اكثر من مرة . اضافة الى ان الاختبارات النفسية بصورة عامة واختبارات التفكير الابتكاري بصورة خاصة غير مألوفة لدى طلاب المدارس في المجتمع السعودي ، فعدم التعود على مثل هذا الاختبارات يجعل من الصعب الاقدام عليها وفهم المطلوب منها بسرعة . كما يود الباحث ان يشير الى ان فكرة الاختبارات التي لا توجد لها اجابات صحيحة او خاطئة او التي تعتمد على التخمين غير متمثلة بصورة كافية بين الطلاب في المدارس ، لذا نجد ان هناك محاولات مستمرة من قبل الطلاب لتجنب الاستجابات الخاطئة ـ والتي لا ينطبق مفهومها على اختبارات التفكير الابتكاري ـ فنجد ان تجنب ارتكاب الخطأ قد يؤدي الى العمل ببطء وحرص وتأن .

كما ان استجابات الطلاب السعوديين لتلك المثيرات يختلف بطبيعة الحال عن استجابات الطلاب غير السعوديين ، حيث نجد ان طريقة الاستجابة لتلك المثيرات تتأثر بالخبرة والمعرفة بتلك المثيرات . وفي هذا يشير Cole & Scribner (1974: 94) بقولهما: «اننا نستطيع ان نؤكد بوضوح ان طريقة استجاباتنا للصور او الرسوم البيانية لا تكتسب من فراغ، انها تعتمد على بعض الخبرات الماضية في التعامل مع مثل هذه المواد» .

كما نجد ان عملية التنشئة الاجتماعية والأسرية تلعب دورا فعالا في التأثير على العمليات العقلية المعرفية الأولية والعليا، حيث اثبتت الدراسات النفسية المختلفة وجود علاقة ارتباطية بين البيئة الأسرية والتفكير الابتكاري . وفي هذا يقول كل من Cole & Scribner (1974: 8) «لا نستطيع ان نتخيل أي وظيفة عقلية ليس لها سمة اجتماعية ثقافية» . فالادراك، والذاكرة، والتفكير، كلها تنمو كجزء من التنشئة الاجتماعية للطفل ، وتكون ملازمة ومقيدة بنموذج النشاط ، والاتصال ، والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الفرد . . كل خبرات الفرد تشكل عن طريق الثقافة التي هو عضو فيها ، وتشبع بالعواطف والمعاني الاجتماعية المحددة» اما المرونة غير اللفظية ، فقد اظهرت النتائج تفوق الطلبة النيجيريين على الطلبة السعوديين تفوقا جوهريا، ويمكن ان يفسر هذا التفوق بصورة عامة الى ان نسبة عالية من الانتباه قد اعطيت لهذه النشاطات من قبل الطلاب النيجيريين ، اما فيما يتعلق بالتفاصيل غير اللفظية ، فقد اظهرت النتائج تفوق الطلبة السعوديين على الطلبة النيجيريين تفوقا ملحوظا، من الممكن ان نرجع تفوق الطلبة السعوديين في هذا الجانب الى طبيعة الاتجاه الفلسفي للثقافة الاسلامية التي تمنع او لاتشجع عادة التعبير عن جسم او شكل الانسان المفعم بالحيوية، وتركيزها على الاشكال والزخرفة التي تتصل بالانسان ، قد يكون هذا احد الاسباب التي ادت الى تفاصيل كثيرة. كما ان انسجام بعض الطلبة السعوديين مع تلك النشاطات قد دفع بالبعض منهم الى محاولة اعطاء تفاصيل اكثر للنشاطات او الاشكال التي نالت اعجابهم او اهتمامهم حيث وجد بعض الطلاب الفرصة سانحة امامهم لممارسة بعض الجوانب (الرسم) التي قد لا تتوفر في المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية في المجتمع السعودي .

واظهرت نتائج المقارنة تفوق الطلبة النيجيريين على الطلبة السعوديين تفوقا ذا دلالة احصائية في الاصالة غير اللفظية . قد يرجع السبب في ذلك الى ان الاتجاه الفلسفي للقيم في المجتمع النيجيري يعمل على تشجيع السلوك المرتبط بالفن والاحساس بالجمال لتأثره بالثقافة الغربية، حيث اشارت احدى الدراسات النفسية المقارنة الى ان القيم التي يزداد انتشارها بين الطلبة المصريين العرب هي القيم السياسية والاجتماعية ، بينما القيم التي يزداد انتشارها بين الطلبة الامريكيين هي القيم الجمالية (ابراهيم، 1978 : 200) .

يقول Rice انه «في العالم الاسلامي هناك توحد بين الزمان والمكان لهذا لا يرى الفنانون الجديد او غير المألوف . . واكثر من ذلك يظلون ملتصقين الى النموذج الذي يتميز بانه مجاز بالزمن والعادة . علاوة على ذلك فان اختيار الخط العربي لاغراض التعبير الزخرفي والفني يلعب ايضا دورا مهما في التوحيد اكثر من التنويع والتشكيل . ويبدو ان

الثقافة العربية الاسلامية قد وجهت الجزء الرئيسي من الابتكار الصوري في القيم الجمالية التي تكون غير مستقلة عن التعبير اللفظي ، والخط العربي، ولغة القرآن» Mar'i & Karyanni, 1982:237) .

كما ان الثقافة التي يعيش فيها الافراد تختلف تبعا لاختلاف المجتمعات حيث نجد الاختلاف في المعرفة ، العقيدة ، الاخلاق، العادات، التقاليد ، اللغة القانون او اي جانب من جوانب البيئة التي يمكن ان تؤثر في نمط وسلوك الانسان . فالتربية التي تعودها الطفل ونشأ عليها في المجتمع السعودي تحتم عليه الطاعة لتعاليم وفلسفة الأسرة مع عدم الخروج عن التراث الثقافي للمجتمع . لهذا نجد ان الطفل يكتسب الاتجاه الاستسلامي للسلطة المهيمنة عليه ، حيث قد لا يجد التشجيع الكافي لاختبار قدراته ـ بالصورة التي يرتضيها لنفسه ـ ليقوم بتوجيه ذاته ، اضافة الي انه يتعرض لعملية التقويم والانتقاد المستمرين من قبل الاخرين . هذا مما يجعلنا نستنتج ان شيوع هذا السلوك يخلق انشغالا وابتعادا عن ما يتطلبه التفكير الابتكاري في بعض جوانب الحياة .

اما إذا نظرنا الى المجتمعات الغربية أو التي وقعت تحت الاستعمار فقد نجد ان الأمر يختلف بعض الشيء. اذ يشجع الفرد في تلك المجتمعات على الخروج عن المألوف، وعدم الالتزام بما تفرضه الجماعة او التراث الثقافي كما قد لا يتعرض الى عملية التقويم والانتقاد المستمرين ، لهذا ينشأ مستقلا في افكاره وآرائه عن الاخرين. يقول Rogers ان الشروط الاكثر جوهرية في الابتكار هو ان «مصدر الحكم التقويمي فيه ـ هو امر داخلي بالنسبة للمبتكر، فقيمة انتاجة لا تنبعث من انتقاد او تجنيد الاخرين له ، بل من رأيه هو في هذا الانتاج وتقويمه له، ثم يؤكد بعد ذلك على اهمية ما سماه بالقدرة على التلاعب بالعناصر والمفاهيم ، وهي ترتبط بالانفتاح على الخبرة ونقص التصلب، انها القدرة . . على اللعب التلقائي بالافكار والالوان والاشكال والعلاقات . ومن خلال هذا اللعب تظهر الرؤيا الابتكارية بطريقة جديدة ذات معنى» (عبدالحميد، 1987 :89) . كما يؤكد اصحاب المنحى المعرفي «على ان الافراد الذين تتضمن اساليبهم المعرفية اقل قدر من الرقابة على المعلومات المتاحة في العالم الخارجي يكونون اكثر قابلية لان يصبحوا من المفكرين المبتكرين» (عبدالحميد، 1987 :96) . ويشير Mar'i & Karyanni (1982: 228) بقوله الى ان فرص التفكير الابتكاري تكون غير متساوية التوزيع ـ ليست قاصرة على مجتمع او ثقافة بعينها، ولكن بصورة عالمية ايضا ـ وذلك لتأثير ضغوط الثقافة الداخلية، والعالمية الخارجية، والقوى المحركة في الثقافة الداخلية .

الفرض الثاني : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصالة) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في

صالح الطلبة النيجيريين . وقد اظهرت نتائج المقارنة تفوق الطلبة السعوديين على الطلبة النيجيريين تفوقا ملحوظا في كل من الطلاقة والمرونة اللفظية . يمكن ان نرجع هذا التفوق الى طبيعة المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية والتي تركز على الجوانب اللفظية التحصيلية اكثر من تركيزها على جوانب القدرات المكانية، اما الجوانب الفنية او ما يتعلق بتنمية الاحساس الفني لدى الطلاب في هذه المرحلة فيكاد يكون معدوما تماما الا من بعض النشاطات اللاصفية والتي يستطيع ان يمارس بعض الطلاب فيها بعض هوايات الرسم او الاعمال اليدوية. فمعظم المناهج هنا تقوم على الناحية اللفظية، مما يمكن معه اكتساب التلاميذ تفوقا في الطلاقة اللفظية بينما تتفوق الثقافة الاخرى في الطلاقة غير اللفظية كما اتضح ذلك عند عرض النتائج .

كما اشارت النتائج ايضا الى تفوق الطلبة السعوديين على الطلبة النيجيريين تفوقا ملحوظا في بُعْد الاصالة اللفظية ويمكن ان نرجع هذا التفوق الى طبيعة اللغة العربية التي يتحدث بها الطلاب في المجتمع السعودي اذ هي لغة القرآن الكريم ، ولغة البلاد الرسمية والتي صيغت بها كل المناهج في المراحل التعليمية المختلفة ، اما الوضع في نيجيريا فمنختلف تماما اذ لغة البلاد الاصلية هي «الهوسا» اضافة الى بعض اللهجات الاخرى، اما اللغة الرسمية فهي الانكليزية التي صيغت بها المناهج التعليمية في نيجيريا، فازدواجية اللغة لدى الطلاب في نيجيريا قد تكون احد الاسباب التي ادت الى عدم تفوق الطلاب النيجيريين في بعد الاصالة اللفظية .

الخلاصة

اختبر في هذه الدراسة الفرضان القائلان بان هناك فروقا ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري غير اللفظي بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين، وان هناك فروقا ذان دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري اللفظي بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين . ونظرا لقلة الدراسات الثقافية المقارنة في هذا المجال ، فقد قام الباحث باستخدام منهج اعادة تحليل المعلومات والبيانات لبعض الدراسات الثقافية المقارنة المتوفرة . حيث قام بمقارنة اداء الطلبة السعوديين، في اختبارات التفكير الابتكاري مع غيرهم من الطلاب غير السعوديين . هذا وقد اشارت نتائج المقارنة الى وجود فروق دالة في بعض الابعاد تارة في صالح الطلبة السعوديين وتارة اخرى في صالح الطلبة غير السعوديين. وقد ناقشت الدراسة هذه الفروق في ضوء بعض النفاهيم الثقافية والتربوية والنفسية .

الهوامش

1) استبدلت كلمة حضارة بكلمة ثقافة، وكلمة مبدع مبتكر في مرعي 1975 .
2) استبدلت كلمة حضارة بكلمة ثقافة في نجاتي 1965 .
3) يود الباحث ان يشير الى انه توجد لاختبار تورانس للتفكير الابتكاري اللفظي صورتان متكافئتان (أ،ب) وتتضمن كل منهما 7 نشاطات تقيس الطلاقة ، المرونة، والاصالة .
4) يود الباحث ان يشير الى انه توجد لاختبار تورانس للتفكير الابتكاري غير اللفظي صورتان متكافئتان (أ،ب) وتتضمن كل منهما 3 نشاطات تقيس الطلاقة، المرونة، والاصالة والتفاصيل. كما يوجد اختلاف بين النسختين في الاشكال المعروضة على المفحوص. وعلى سبيل المثال يتضمن النشاط الثالث في الصورة(أ) خطوطا متوازية بينما نفس النشاط في الصورة (ب) عبارة عن دوائر .

المصادر العربية

ابراهيم، ع.
1978 آفاق جديدة في دراسة الابداع، الكويت: وكالة المطبوعات .

السيد، ع.م.
1971 الابداع والشخصية دراسة سيكولوجية. القاهرة: دار المعارف .

بدر، ف.م.
1985 العلاقة بين خصائص البيئة المدرسية وقدرات التفكير الابتكاري عند تلميذات المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعة عين شمس .

هب الريح، ع.أ.
1405هـ مشكلات الصحة النفسية لذوات القدرة الابتكارية العالية من طالبات المرحلة المتوسطة بالمدينة المنورة. المملكة العربية السعودية؟ رسالة ماجستير، المدينة المنورة: جامعة الملك عبدالعزيز .

مرعي، س.
1975 «الأسس النفسية للابداع الحضاري»، مجلة الشرق عدد 401 (حزيران - ايلول) : 19 - 26 .

نجاتي، م.ع.
1965 «البحوث الحضارية المقارنة ومشكلاتها المنهجية» ص ص 60 - 75 في ل. مليكة (محرر) قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر .

عبدالحميد، ش.
1987 العملية الابداعية في فن التصوير. الكويت: عالم المعرفة .

المصادر الأجنبية

Ameer Khan, M.H.
1985 A Psychometric Study Within Three Secondary Schools in the West Region of Saudi Arabia: With Particular Reference to Divergent Thinking Ability. Unpublished doctoral thesis, Exeter University, U.K.

Cole, M. & Scribner, S.
1974 Culture and Thought. London: J. Wiley.

Drevdahl, J.E.
1964 "Some Developmental and Environmental Factors in Creativity." pp. 66 in J. Freeman, H.J. Butcher & T. Christie (Eds.), Creativity: A Selective Review of Research (2nd ed. 1971). London: Society for Research into Higher Education.

Earnshaw, G.L.
1973 Open Education as a Humanistic Intervention Strategy. (Doctoral dissertation, Syracuse University). Dissertation Abstracts International 1175A.

Getzels, J. & Jackson, P.W.
1961 "Family Environment and Cognitive Style: A Study of the Source of Highly Intelligent and of Highly Creative Adolescents." pp. 135-148 in R.L. Mooney & T.A. Razik (Eds.), Explorations in Creativity. New York: Harper & Row.

Guilford, J.P.
1950 "Creativity." American Psychologist 5: 444-454.

1959 "Three Faces of Intellect." American Psychologist 14: 464-479.

1968 Intelligence, Creativity and their Educational Implication. San Diego, CA: Robert Knapp.

Haddon, F.A. & Lytton, H.
1968 "Teaching Approach and the Development of Divergent Thinking Abilities in Primary Schools." British Journal of Educational Psychology 38: 171-180.

1971 "Primary Education and Divergent Thinking Abilities Four Years On." British Journal of Educational Psychology 41:136-147.

Horwitz, R.A.
1979 "Psychological Effects of the Open Classroom." Review of Educational Research 49 (1): 71-86.

Iscoe, I. & Pierce-Jones, J.
1964 "Divergent Thinking, Age and Intelligence in White and Negro Children." Child Development 35: 385-397.

MacKinnon, D.W.
1962 "The Nature and Nurture of Creative Talent." pp. 66 in J. Freeman, H.J. Butcher & T. Christie (Eds.), Creativity: A Selective Review of Research (2nd ed. 1971). London: Society for Research into Higher Education.

Madaus, G.F.
1967 "A Cross-Cultural Comparison of the Factor Structure of Selected Tests of Divergent Thinking." Journal of Social Psychology 73: 13-21.

Mar'i, S.K.
1971 A Cross-Cultural Study in Creativity. Unpublished doctoral dissertation, Wisconsin University, Madison.

Mar'i, S.K. & Karyanni, M.
1982 "Creativity in Arab Culture: Two Decades of Research." Journal of Creative Behavior 16 (4): 227-238.

Nichols, R.C. & Holland, J.L.
1963 "Prediction of the First Year College Performance of High Aptitude Students." pp. 66 in J. Freeman, H.J. Butcher & T. Christie (Eds.), Creativity: A Selective Review of Research (2nd ed. 1971). London : Society for Research into Higher Education.

Price-Williams, D.R. & Ramirez, M.
1977 "Divergent Thinking, Cultural Difference and Bilingualism." Journal of Social Psychology 103: 3-11.

Richard, P.N. & Bolton, N.
1971 "Type of Mathematics Teaching, Mathematical Ability and Divergent Thinking in Junior School Children." British Journal of Educational Psychology 41: 32-37.

Schaefer, C.E. & Anastasi, A.
1968 "A Biographical Inventory for Identifying Creativity in Adolescent Boys." Journal of Applied Psychology 52 (1): 42-48.

Suleiman, M.
1984 Divergent Thinking: Its Relationships with Convergent Thinking and Achievements of a Sample of Nigerian School Students in Sokoto. Unpublished doctoral dissertation, Exeter Univeristy, U.K.

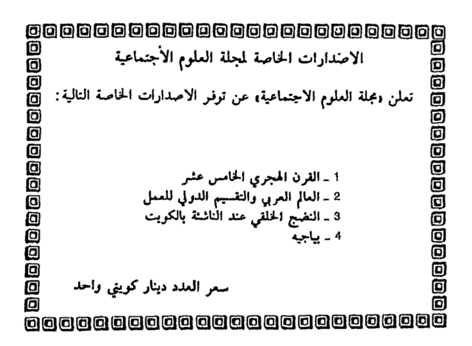
Torrance, E.P.
1962 "Cultural Discontinuities and the Development of Originality of Thinking." Exceptional Children 29 : 2 - 13.

1974 Torrance Tests of Creative Thinking: Norms. Technical Manual. Bensenville, IL: Scholastic Testing Service.

1977 Creativity in the Classroom. Washington, DC: ADA.

Torrance, E.P. & Sato, S.
1979 "Figural Creative Thinking Abilities of United States and Japanese." Creative Child and Adult Quarterly 4 (2): 216-221.

Weisberg, P.S. & Springer, K.J.
1961 "Environmental Factors in Creative Function." pp. 120-134 in R.L. Mooney & T.A. Razik (Eds.), Explorations in Creativity. New York: Harper & Row.





المجلــة التربــوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة علمية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير:
د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* **تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية**
* **تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .**

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

دور الادراك في تحديد المشكلات المجتمعية
دراسة ميدانية

باسم سرحان
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

مقـــدمـة

بما أن دراستنا الميدانية هذه تدور حول احد جوانب المشكلات الاجتماعية نجد من المفيد ان نورد في مقدمتها خلفيه حول التعريفات المتعددة للمشكلات الاجتماعية وحول التصنيفات المختلفة لهذه المشكلات كما اوردها العلماء والباحثون في أدبيات العلوم الاجتماعية. حيث يعرف كل من Fuller & Myers (1941:320) المشكلة الاجتماعية بأنها «حالة أو ظاهرة يراها غالبية الافراد، بما في ذلك ذوو النفوذ الاجتماعي في مجتمع وفي زمن معينين انحرافا عن قيم اجتماعية يحترمها ويقدسها ويخضع لها افراد المجتمع، وتتحكم في أنماط السلوك العام». ويقول مصطفى التير عند استعراضه لهذا التعريف ان له ثلاثة اركان وهي: (أ) وجود قيم ومعايير اجتماعية يحترمها افراد المجتمع ويخضعون لها ويقدسونها ويمتثلون لتوجيهاتها. (ب) ظهور حالة تشكل انحرافا عن بعض القيم والمعايير تتسبب في خلق جو يهدد حالة الاستقرار التي تسود مجتمعا ما خلال فترة زمنية معينة. (جـ) ادراك بعض افراد المجتمع ان ظاهرة معينة قد جنحت عن الطريق السوي. (التير 1981، :16-15).

ويعرف كل من Walsh & Furfey (1958: 1-2) المشكلة الاجتماعية بانها: «انحراف او خروج عن المثل الاجتماعية يجري تقويمه بالجهد الجماعي». ويضيفان بان هذا التعريف يفترض وجود عنصرين للمشكلة وهما: قيام وضع ينظر اليه على انه غير مرغوب او شاذ او خاطىء او غير طبيعي، والادراك بان معالجة هذا الوضع لا تتم الا بالجهد الجماعي وان الفرد عاجز عن معالجته. اما Raab (1973: 3) فيقول بان المشكلة الاجتماعية تظهر او تكون موجودة في حالتين وهما: (1) اذا ادت العلاقات السائدة بين الناس الى عرقلة الاهداف الشخصية لعدد كبير من الناس (2) اذا تعرض تماسك المجتمع لتهديد خطير نظرا لعجزه

عن تنظيم العلاقات بين افراده. ويعرف Merton & Nisbet (1961: 780-781) المشكلة الاجتماعية بانها عبارة عن هوة كبيرة بين المعايير الاجتماعية والواقع الاجتماعي او السلوك الفعلي يرى عدد كبير من افراد المجتمع او يرى المتنفذون والاقوياء في المجتمع انه وضع غير مقبول وانه لابد من حشد الجهود الجماعية لاصلاحه ومعالجته. ويضيفان بان للمشكلة بعدين هما: البعد الذاتي الذي يستند الى ادراك الناس وتقويمهم لوضع ما على انه اشكالي او ضار، والبعد الموضوعي الذي يستند الى حجم وانتشار الوضع او السلوك الفعلي الذي يجري تقويمه. ويقول Kane (1962: 4) ان تعريف المشكلة الاجتماعية يشتمل على ثلاثة عناصر وهي: «كونها وضع يمس عددا كبيرا نسبيا من الناس، وان هذا الوضع يشكل تهديدا لرفاه المجتمع كما يحدده النسق القيمي للمجتمع، وان الجهد الجماعي قادر على تصحيح الوضع». ويضيف ان المشكلة الاجتماعية لا تعتبر كذلك الا اذا رأى أو أدرك المجتمع انها كذلك. وهكذا يمكن ان تكون المشكلة قائمة موضوعيا ولكنها غير قائمة ذاتيا. وبالتالي لا يكون واقع او وضع اجتماعي هو العامل الحاسم في تحديد المشكلة وانما كيف يراه الناس. ويخلص كين الى ان المشكلات الاجتماعية تعتمد على ادراك الاوضاع الاجتماعية من خلال النسق القيمي للفرد او للجماعة. ويعرف Rubington & Weinberg (1971:5-6) المشكلة الاجتماعية على انها «وضع او حالة لا تتفق مع القيم التي يحملها معظم افراد المجتمع والذين يتوصلون الى قناعة بضرورة القيام بعمل ما لتغيير هذا الوضع او هذه الحالة «ويعرف Julian (1980:3) المشكلة الاجتماعية بانها «وضع يرى المجتمع انه بحاجة الى اصلاح». ويقول ان اي وضع يصبح مشكلة اجتماعية عندما يرى عدد كبير من الناس او عدد من الاشخاص البارزين والمتنفذين ان هذا الوضع يخالف المعايير والاعراف السائدة وانه لابد من ازالة هذا الوضع او اصلاحه او معالجته بالجهود الجماعية. وبالتالي لكي يتم الاقرار بوجود مشكلة اجتماعية يجب توفر عنصر «موضوعي» وآخر «ذاتي». والعنصر الموضوعي هو الحالة نفسها بينما العنصر الذاتي هو الاعتقاد بضرورة تغيير هذه الحالة.

وتحوي ادبيات العلوم الاجتماعية الغربية منظورين عامين للمشكلات الاجتماعية. ويمكن اطلاق تسمية المنظور القديم على اولهما، كونه المنظور الذي ساد في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين. وكان المنظور القديم يقوم على مفهوم «الشرور» أو «الآفات» الاجتماعية. ولذا اقتصر على دراسة ظاهرة الاجرام باشكالها المختلفة من القتل والسرقات وادمان الكحول والمخدرات الى الجرائم الاخلاقية والقمار، الى ظاهرة الانتحار. واما المنظور الثاني فيعرف بالمنظور الحديث لانه ساد بعد الحرب العالمية الثانية. والمنظور الحديث اكثر شمولا واوسع افقا اذ تجاوز «الآفات» الاجتماعية الى اعتبار العديد من القضايا والاوضاع الاجتماعية المؤذية والكريهة كالفقر والانفجار السكاني وسوء توزيع الدخل ووضع المرأة المتدني والتمييز العنصري والطائفية وخلافها مشكلات اجتماعية. ومن الواضح ان الاوضاع الجديدة تدخل مباشرة في باب القضايا التنموية.

ويمكن القول ان المنظور القديم كان يقتصر في تعريفه للمشكلات الاجتماعية على المشكلات السلوكية ـ الاخلاقية التي يتسبب بها الافراد بينما جاء المنظور الجديد ليشتمل كذلك على المشكلات البنيوية اي التي يسببها تركيب او بناء اجتماعي معين.

ونلاحظ عند مراجعتنا لكتب المشكلات الاجتماعية الغربية، وهي في مجملها كتب تدريس جامعية، انها تتفاوت تفاوتا كبيرا في تناولها للمشكلات تبعا للاساس التصنيفي وان كانت تتقاطع عند التصنيفات العريضة للمشكلات كما يظهر من الاستعراض التالي. يقسم Merton and Nisbet المشكلات الى قسمين رئيسيين ويطلقان على القسم الاول تسمية السلوك الانحرافي، وعلى القسم الثاني تسمية التفكك الاجتماعي. ويضم القسم الاول الاضطرابات العقلية وانحراف الاحداث والجريمة وادمان المخدرات والكحول والانتحار والسلوك الجنسي. ويضم القسم الثاني الازمة السكانية العالمية، والعرق والعلاقات العنصرية والتفكك الاسري والعمل والمكننة والفقر وتفكك المجتمع المحلي والحرب ونزع السلاح.

ويحذو Neubeck (1979) حذوهما اذ يقسم المشكلات الى قسمين عريضين وهما مشكلات جزئية (مايكرو) ومشكلات كلية (ماكرو). ويتناول في القسم الاول نفس المشكلات التي تناولاها، بينما يضيف في الجزء الثاني مشكلات اخرى مثل المدرسة واللامساواة في الفرص التعليمية ومركزية السلطة وتلوث البيئة. ويعالج Kane (1962) المشكلات نفسها تقريبا مع اضافة وضع الاقليات في اميركا كمشكلة اجتماعية بنيوية، كما يدرس ايضا وضع المؤسسات في المجتمع الامريكي مثل المؤسسة الاسرية والدينية والتعليمية. واما Freeman (1973) فيعالج خمس مشكلات بنيوية ثم يعمد الى معالجة المشكلات السلوكية طبقا للمرحلة العمرية فيتناول مشكلات الطفولة والمراهقة والشباب ومتوسطي العمر وكبار السن. ويتميز (Liazos, 1982) عن بقية المؤلفين بتركيزه على المشكلات البنيوية وبمعالجته السياسية لهذه المشكلات. فهو يعرض 13 موضوعا يخصص 12 منها لمشكلات بنيوية مثل التفاوت الطبقي والديمقراطية والنخبة والهيمنة والعمل والاغتراب والامبريالية والجوع واضطهاد النساء والعنصرية والرأسمالية والصحة والمرض، بينما يخصص موضوعا واحدا للسلوك الانحرافي يضمنه الادمان والدعارة والشذوذ الجنسي.

ويمكننا الاستنتاج من هذا الاستعراض السريع لدراسة المشكلات الاجتماعية ان الاتجاه السائد حاليا في هذه الدراسات يرتكز على محورين وهما محور الانحراف السلوكي ـ الاخلاقي (الفردي) ومحور البناء الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية حيث ينظر الى بعض جوانب البناء الاجتماعي نفسه كاوضاع غير مرغوبة ومؤذية لقطاعات اجتماعية عريضة مثل سوء توزيع الدخل والتمييز العنصري والمشكلات السياسية والتعليمية والاسرية. ونخلص من هذا العرض الشامل لتعريف مفهوم المشكلات الاجتماعية ولتصنيف هذه

المشكلات في الادبيات السوسيولوجية الى طرح هدف بحثنا الذي يتمثل في رؤية الطلبة الكويتيين في جامعة الكويت للمشكلات الاجتماعية التي واجهت مجتمعهم خلال النصف الاول من الثمانينات.

هدف الدراسة

لهذه الدراسة هدفان وهما: اولا، قياس ادراك او تصور طلاب وطالبات جامعة الكويت لأبرز المشكلات التي واجهت مجتمعهم خلال النصف الاول من الثمانينات 1986) (1981 -. وثانيا، اجراء اختبار تطبيقي على الطرح النظري السائد في ادبيات العلوم الاجتماعية والذي يقول بأن الادراك احد عنصرين اساسيين في تكوين المشكلة الاجتماعية. ولقد ذهب عدد من العلماء الى اعتبار الادراك العنصر الاهم لانه اذا لم يشعر عدد كبير من افراد المجتمع بان وضعا ما غير مرغوب فيه، أو أنه اشكالي، فلا يمكن اعتبار هذا الوضع مشكلة اجتماعية بحاجة الى بذل جهود جماعية لحلها. فالوعي بوجود مشكلة شرط ضروري لاعتبار وضع اجتماعي ما وضعا اشكاليا. والادراك هو الذي يعكس الوعي. ومن هنا تبرز اهمية قياس الادراك الذي يحدد البعد الذاتي للمشكلة واما العنصر الثاني في المشكلة الاجتماعية وهو البعد الموضوعي فيها فيتمثل في حجم المشكلة او عدد الذين يشكل الوضع الاشكالي خطرا عليهم أو على مصالحهم وقيمهم واخلاقياتهم. ونحن غير معنيين في دراستنا هذه بقياس البعد او الجانب الموضوعي للاوضاع والسلوكيات التي يرى الطلاب والطالبات انها مشكلات مجتمعية. ولذا فاننا لن نقوم بقياس البعد الموضوعي للمشكلات بحد ذاته، وان كنا سنحاول اظهار التطابق او التعارض بين البعدين الذاتي والموضوعي بالنسبة لبعض الظواهر التي تعتبر مشكلات مجتمعية.

وسوف نركز بشكل خاص على اختبار العناصر التي تحدد الادراك ضمن المفهوم السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية الذي طرحه Merton & Nisbet (1961) في كتابهما الكلاسيكي «المشكلات الاجتماعية المعاصرة». فقد ذكرا ان المفهوم السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية يتضمن ستة عناصر متشابكة وهي (1) المعيار الاساسي للمشكلة الاجتماعية الذي يقوم على وجود تفاوت بارز او كبير بين المعايير الاجتماعية والواقع الاجتماعي (2) الجذور الاجتماعية للمشكلة (3) قضاة المشكلات الاجتماعية، اي اولئك الذين يعرفون المشكلات الكبرى في المجتمع (4) المشكلات الظاهرة والمشكلات المستترة (5) رؤية المشكلات الاجتماعية (6) الايمان او الاعتقاد بالقدرة على اصلاح الوضع غير المرغوب فيه. وسنقوم باختبار العنصر الخامس في هذا المفهوم وهو عنصر الادراك الاجتماعية. وسوف نوجه عنايتنا الى بعض العوامل التي تساعد في تكوين الادراك مثل وسائل الاعلام ومدى حدة المشكلة او حدة الوضع الاجتماعي نفسه وقرب أو بعد الافراد عن المشكلة ومدى ما تمسهم شخصيا. وهذا بدوره يؤثر في درجة الاجماع حول اعتبار وضع ما ضارا او مؤذيا وخصوصا بالنسبة للمشكلات الاخلاقية ـ السلوكية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة طرح سؤال رئيسي واحد لقياس رؤية الطلاب والطالبات للمشكلات الاجتماعية التي تواجه مجتمعهم. والسؤال الذي طرح الطلاب هو التالي: «ما هي بنظرك او في رأيك ابرز او اهم المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي؟». ولقد تعمدنا في حالة اربع شعب دراسية (تضم 210 طلاب وطالبات) طرح السؤال مع حذف كلمة «الاجتماعية» كصفة للمشكلات في محاولة لمعرفة ما اذا كانت كلمة «اجتماعية» تؤثر على تعدادهم لمشكلات معينة قد ترسخ في اذهانهم على انها ذات طبيعة اجتماعية. ولقد كان هذا الاسلوب مفيدا اذ لم يظهر اي فرق في المشكلات التي تم ذكرها بين المجموعة التي اجابت على طلب تحديد ابرز «المشكلات الاجتماعية» والتي اجابت على طلب تحديد ابرز «المشكلات» التي تواجه المجتمع الكويتي. وبما ان اهتمام الدراسة مقصور على التوصل الى الاوضاع والسلوكيات الاجتماعية التي يرى الطلاب انها تمثل «مشكلات اجتماعية» فاننا لم نهتم اهتماما حقيقيا بقياس رأيهم في أسباب هذه المشكلات او في طرق حلها.

العينة: تتألف عينة الدراسة من 1200 طالب وطالبة من الكويتيين الذين درسوا في جامعة الكويت خلال الاعوام الاكاديمية 1982/1981 - 1986/1985. ومجموع هذه الاعوام الدراسية خمسة، ولكننا اتبعنا التقسيم الميلادي فاصبحت تشمل ستة اعوام منها اربعة اعوام كاملة 82، 83، 84، 85، والنصف الاخير من عام 1981 ثم النصف الاول من عام 1986. ولقد تعمدنا استطلاع آراء 200 طالب وطالبة من كل عام ميلادي. وتتألف العينة من الطلاب والطالبات الذين قمنا بتدريسهم خلال الاعوام المذكورة اضافة الى استطلاع آراء بعض الشعب الدراسية للزملاء استكمالا للعدد المطلوب.

وعينة الدراسة عينة غير عشوائية وبالتالي فهي غير ممثلة لطلاب وطالبات الجامعة خلال سنوات الدراسة. والواقع ان عدم التمثيل الاحصائي الدقيق لمجتمع الدراسة (طلاب وطالبات جامعة الكويت) لا يقلل من اهميتها نظرا لان هدف البحث هو قياس صحة مفهوم نظري يتضمن عدة فرضيات، اضافة الى التوصل الى صورة تقريبية عن نمط تفكير الطلاب والطالبات الجامعيين الكويتيين في المشكلات التي تواجه مجتمعهم. ومن المعروف ان العينات غير الاحتمالية كالعينة العرضية والعينة الحصصية عينات مقبولة ومستخدمة اذا لم يكن هدف البحث التوصيف والتعميم الدقيقين من العينة الى مجتمع الدراسة. فقد ذكرت سلتز وزملاؤها في كتابهم «طرق البحث في العلاقات الاجتماعية» ان العينات غير الاحتمالية او العرضية تستخدم في قياس الرأي العام والاتجاهات وفي محاولات القاء الضوء على بعض القضايا بتمهيدها لدراسة افضل. واضافت انه في بعض الحالات كدراسة آراء ومعتقدات الطلاب يلجأ الاساتذة الى استطلاع آراء عينة غير عشوائية من طلابهم ويستطيعون التعميم منها الى مجموع الطلاب (Selltiz, 1961 516)

ومما يزيد ثقتنا بان درجة التحيز في العينة قليلة كونها تشمل طلبة من كافة السنوات الدراسية ومن كافة التخصصات. ولقد أتى التنوع في التخصصات اساسا عن طريق تدرسينا لمادة «المدخل في علم الاجتماع» والتي هي متطلب جامعي عام على كافة طلبة الجامعة ان يأخذوه كمادة اختيارية قبل تخرجهم. ولذا فقد اشتملت العينة على طلبة من كافة التخصصات بدءا بالعلوم الاجتماعية مرورا بالدراسات الانسانية والحقوق وانتهاء بالعلوم الطبيعية والهندسيه. وجاء توزيع عينة الدراسة كالتالي:

النوع: (700) اناث و(500) ذكور. وترجع زيادة عدد الاناث الى الشعب الدراسية في كلية البنات والتي لا تضم ذكورا، بينما الشعب في الكليات الاخرى ككلية الآداب وكلية العلوم وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية مختلطة وذات غالبية رجالية.

التخصص: (760) تخصصات ادبية، و (440) تخصصات علمية.

السنة الدراسية: (420) سنة اولى، (285) سنة ثانية، (260) سنة ثالثة، و(235) سنة رابعة.

ولقد قمنا بتحليل لتأثير النوع والتخصص والسنة الدراسية على تصور الطلبة للمشكلات الاجتماعية فوجدنا ان النوع كمتغير يؤثر في ادراك بعض الاوضاع كمشكلات وفي عدم ادراك بعضها الاخر كمشكلات كما سنرى عند تحليل نتائج الدراسة. ولم نجد اي تأثير للتخصص او للسنة الدراسية على تصور الطلبة للمشكلات التي تواجه مجتمعهم. وبناء على هذا الاستعراض يمكننا القول ان حجم العينة وتركيبها يعطينا الثقة بانها غير متحيزة كثيرا في اختيارها رغم انه اختيار عرضي، وانها تخدم هدف دراستنا خدمة وافية. وبالتالي ربما يمكننا القول بشيء من الحذر ان نتائج الدراسة تعكس الى حد كبير ادراك ونمط تفكير الطلبة الكويتيين الجامعيين خلال النصف الاول من الثمانينات.

النتائج

يتكون تحليلنا للبيانات من العناصر التالية:
اولا: عرض للمشكلات التي تواجه المجتمع الكويتي كما يراها الطلبة الجامعيون من الكويتيين.

ثانيا: الادراك والمشكلات: ويتم تحليل هذا الجانب من خلال تحليل (أ) بعض محددات الادراك، ومن خلال (ب) قياس مدى الاجماع حول المشكلات داخل عينة الدراسة، ثم من خلال قياس (جـ) مدى أو درجة التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلات المطروحة من قبل افراد العينة.

أولا: المشكلات كما يراها الطلبة: بلغ مجموع الاستجابات التي سجلها افراد العينة 4778 استجابة بمعدل اربع استجابات (اي تعداد اربع مشكلات) للفرد الواحد. وكان هناك

تفاوت شديد بين الطلبة في ادراكهم لعدد المشكلات التي تواجه مجتمعهم. فلقد قال طالبان ان المجتمع الكويتي لا يواجه اية مشاكل، بينما ذكر طالب واحد ان المجتمع الكويتي يواجه 21 مشكلة، وذكر 40 طالبا وطالبة ان المجتمع الكويتي يواجه اكثر من عشر مشاكل. ثم توزع ما تبقى من الطلبة في رؤيتهم لعدد المشكلات التي يواجهها مجتمعهم ما بين مشكلة واحدة وعشر مشاكل. ويؤكد هذا التوزيع لتعداد المشاكل دور الادراك في تحديد المشكلات. ولقد بلغ مجموع المشكلات التي ذكر الطلبة ان المجتمع الكويتي يواجهها 56 مشكلة مقسمة من حيث الفئات العريضة الى 19 فئة يوضحها الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1)

المشكلات حسب الفئات العريضة

فئة المشكلة	عدد المشكلات	عدد الاستجابات	النسبة المئوية لمجموع الاستجابات (٪)
1) مشكلات اسرية	11	2130	44,5
2) مشكلات الشباب	3	476	10,0
3) مشكلات الادمان	2	322	6,7
4) مشكلات اقتصادية	8	252	5,3
5) مشكلة السكن	1	170	3,6
6) الجهاز الاداري	3	162	3,4
7) حوادث المرور	1	150	3,1
8) مشكلات سياسية	4	136	2,9
9) مشكلات ثقافية	3	132	2,8
10) مشكلات اخلاقية	6	124	2,6
11) التركيب السكاني	1	124	2,6
12) الترفيه / الترويح	2	122	2,5
13) التمييز الاجتماعي	3	112	2,3
14) مشكلات دينية	2	108	2,2
15) الجريمة	1	72	1,5
16) الامية	1	50	1,0
17) مشكلات تعليمية	2	48	1,0
18) القوى العاملة	1	48	1,0
19) وضع المرأة	1	40	0,8
المجمـــــوع	56	4778	99,7

يتضح لنا من الجدول السابق ان المشكلات الأسرية تحتل مكان الصدارة في ادراك الطلبة الكويتيين للمشكلات التي تواجه مجتمعهم. وتضم هذه الفئة اكبر عدد من المشكلات (11 مشكلة) وتحوز على اكبر عدد من الاستجابات (2130 استجابة او 44,5 من مجموع الاستجابات). وتلي المشكلات الاسرية ولكن بفارق كبير مشكلات الشباب التي حظيت ب (476) استجابة أو 10٪ من مجموع الاستجابات. وتلي ذلك مشكلة الادمان التي حظيت بـ (322) استجابة او 6,7٪ من مجموع الاستجابات. ثم تليها المشكلات الاقتصادية التي حظيت بـ (252) استجابة او 5,3٪ من مجموع الاستجابات. وهكذا حتى نصل الى «وضع المرأة» الذي حظى باربعين استجابة فقط أو 0,8٪ من مجموع الاستجابات.

ونود الاشارة هنا الى ان عدد المشكلات الذي يدخل ضمن فئة معينة عامل قليل الاهمية في اظهار وزن المشكلة وان العامل الحاسم هو عدد الاستجابات التي تحوزها الفئة. وبكلام آخر ان المهم عدد الذين يجمعون على ان وضعا ما هو مشكلة اجتماعية. فالمشكلات الاقتصادية مثلا تحتل المرتبة الثانية من حيث عددها (8 مشكلات) ولكنها لا تحوز سوى 5,3٪ من الاستجابات مما يجعل الاجماع حولها اضعف كثيرا منه في حال المشكلات الاسرية ومشكلات الشباب. فمشكلة الطلاق وحدها من بين المشكلات الاسرية حازت على استجابات توازي ثلاث اضعاف ما حازت عليه المشكلات الاقتصادية الثماني مجتمعة (810 استجابات للطلاق مقابل 252 استجابة للمشكلات الاقتصادية).

وتقودنا هذه المقارنة الى التوقف عند مسألة نظرية مهمة ومعقدة تواجه دارسي المشكلات الاجتماعية وهي دور العدد في تحديد المشكلة. ولقد ناقش Merton & Nisbet (1961) وغيره من العلماء هذه المسألة ولم يصلوا الى نتيجة حاسمة حولها. فالعديد من التعريفات تقول ان المشكلة الاجتماعية وضع يرى عدد «كبير» او عدد «بارز» من الناس انه كذلك. ولكن لم يتم التوصل الى اي اتفاق كمي بخصوص تحديد هذا العدد «البارز» أو «الكبير». فهل المقصود ان يرى اكثر من 50٪ من الناس انه وضع غير سوي، او المقصود ان ترى نسبة منهم ذلك: 30٪ أو 20٪ أو أية نسبة اخرى؟ ولا يتوفر لدينا او لدى غيرنا من الباحثين اجابة على ذلك.

ولقد أوقعنا هذا الغموض في حيرة بالنسبة لتحديد الخط الفاصل للأوضاع التي يعتبرها الطلبة مشكلات اجتماعية والاوضاع التي لا يعتبرونها كذلك كمجموعة بالرغم من ان بعضهم قد اعتبرها مشكلات بشكل فردي. وبكلام اخر ما هي نسبة الاستجابات التي يحظى بها اي وضع تم ذكره من قبل الطلبة والتي تمكننا من القول ان هذا الوضع يرقى الى مصاف المشكلة الاجتماعية؟ ومن الواضح ان اي حد فاصل نضعه على شكل عدد او نسبة استجابات يظل اختياريا. وامامنا اسلوبان لمعالجة هذه المعضلة معالجة جزئية. ويرتكز الاسلوب الاول على القول بان اي وضع لا يجمع عليه 10٪ أو اكثر من افراد العينة، اي 120 فردا على الاقل، لا يمكن اعتباره مشكلة اجتماعية من زاوية الحكم او

البعد الذاتي للمشكلة. واذا طبقنا هذا المعيار يصبح عدد المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي بنظر الطلبة 13 مشكلة وليس 56 وهكذا تخرج اوضاع اجتماعية عديدة مثل «التقليد الاعمى للغرب» و«الطائفية» و«الوساطة» و«الزواج باجنبية» و«الهوة بين الاجيال» و«الجريمة» و«الامية» من مجال المشكلات الاجتماعية لان من يرون انها كذلك قلة ضئيلة من الطلبة.

وأما الاسلوب التحليلي الثاني في معالجة المسألة فيتمثل في اعتبار كافة الاوضاع التي ذكرت مشكلات اجتماعية وان كانت تتفاوت من حيث اهميتها بنظر الطلبة تفاوتا شديدا. وهنا تصبح ظاهرة الطلاق مشكلة اكثر اهمية على الصعيد الذاتي من ظاهرة التعصب القبلي والعشائري او من نقص الترفيه او الفقر او ظهور الاحزاب او التحجب. ويمكننا الاستعانة بالتصور الذي طرحه Becker (1967: 11-13) حول المراحل الخمس التي تمر بها الظاهرة قبل اعتبارها مشكلة اجتماعية في فترة معينة من حياة مجتمع معين. والمرحلة الاولى من المراحل الخمس تشير الى ادراك فرد او جماعة لظاهرة اجتماعية على انها مصدر خطر على جانب او اكثر من جوانب الحياة السائدة في المجتمع وبالتالي يدعو الى محاربتها والقضاء عليها. واما المرحلة الثانية فتتميز بانتشار الاحساس بين عدد كبير من افراد المجتمع بالمشكلة الاجتماعية.

وربما يكون الاسلوب الثاني أسلم تحليليا لتفادي الموقف الاختياري او الانتقائي في تحديد الخط الفاصل عدديا بين ما هو «مشكلة» وما هو «ليس مشكلة» كما يفيدنا في التوصل الى تقسيم اخر للمشكلات الى رئيسية ومتوسطة وثانوية. والمشكلات الرئيسية هي التي تلقى درجة عالية من الاجماع حولها، بينما تلقى المشكلات المتوسطة درجة اقل من الاجماع، وتلقى المشكلات الثانوية او الهامشية قدرا ضئيلا من الاجماع. ولهذا التقسيم فائدة اخرى اذ انه يميز بين الاوضاع التي اصبحت اشكالية بنظر الناس وبين الاوضاع التي قد تكون في طريقها لان تصبح كذلك. وتنطبق هذه الصفة على ما سميناه بالمشكلات متوسطة الحجم والتي ربما تكون في طريقها للتحول الى مشكلات رئيسية عندما يزداد الاجماع حول كونها كذلك مثل قضية «التمييز الاجتماعي» و«غلاء المعيشة» و«الجريمة» و«الزواج باجنبية» و«الوساطة». واما المشكلات الثانوية فهي اوضاع تزعج نسبة ضئيلة من الناس ومن الممكن اعتبارها لا تزال بعيدة عن التحول الى مشكلات اجتماعية رئيسية اجتماعية بنظر المجتمع. ويمكن القول ان المشكلات الثانوية في وضعها الراهن لا تشكل مشكلات اجتماعية بنظر المجتمع، وانها ربما تكون اقرب الى المشكلات المستترة منها الى المشكلات الظاهرة. ولا يعفينا هذا التقسيم الكيفي للمشكلات من المعيار الكمي بأي حال من الاحوال ولذا تجدنا مضطرين للقول بان المشكلات الرئيسية في حال دراستنا الراهنة هي التي تحظى باجماع 10٪ أو أكثر من افراد العينة، وان المشكلات المتوسطة هي التي تحظى باجماع ما بين 5٪ و10٪ من افراد العينة، وان المشكلات الثانوية هي التي تحظى باجماع اقل من 5٪ من افراد العينة.

واذا اخذنا بهذا التقسيم لاغراضنا التحليلية يمكننا القول ان المشكلات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الكويتي بنظر الطلبة الجامعيين الكويتيين هي المشكلات رقم 1 - 13 والتي تتدرج من «الطلاق» الى «قضاء وقت الفراغ». كما يمكننا القول ان المشكلات المتوسطة هي المشكلات رقم (14 - 24) والتي تتدرج من «التقليد الاعمى للغرب» الى مشكلة «المناخ» (انهيار سوق الاوراق المالية في الكويت عام 1982) وما تبقى من اوضاع يصبح مشكلات ثانوية (الرقم 25 - 56) والتي تتدرج من «الامية» الى «اثر الحرب العراقية ـ الايرانية على الكويت»، انظر الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)
تعداد المشكلات افراديا

المشكلة	عدد الاستجابات	نسبة الاستجابات الفعلية الى المحتملة	المشكلة	عدد الاستجابات	نسبة الاستجابات الفعلية الى المحتملة
1) الطلاق	810	67,5	29) عزوف الشباب عن الزواج	36	3,0
2) الادمان	302	25,1	30) الترف والاسراف	34	2,8
3) تعدد الزوجات	284	23,6	31) الانحلال الاخلاقي	30	2,5
4) العنوسة	236	19,6	32) التضخم الوظيفي	30	2,5
5) غلاء المهور	228	19,0	33) الفساد الاداري	26	2,1
6) انحراف الشباب	218	18,2	34) التدين (العودة للدين)	26	2,1
7) التفكك الاسري	212	17,6	35) العزوف عن التعليم	26	2,1
8) السكن	170	14,1	36) الاختلاط	22	1,8
9) انحراف الاحداث	166	13,8	37) عدم التحجب	22	1,8
10) الخدم	154	12,8	38) سيطرة القيم المادية	22	1,8
11) المرور	150	12,5	39) مشاكل جامعية	22	1,8
12) التركيب السكاني	124	10,3	40) عدم الاختلاط	20	1,6
13) قضاء وقت الفراغ	116	9,7	41) التفرقة بين كويتي وغير كويتي	20	1,6
14) تقليد الغرب	106	8,8	42) الخمور	20	1,6
15) الوساطة	106	8,8	43) التحجب	18	1,5
16) الطائفية	102	8,5	44) التعصب القبلي والعشائري	16	1,3
17) الجنس الثالث	92	7,6	45) الزواج المبكر	14	1,1
18) الزواج باجنبية	88	7,3	46) انخفاض اسعار النفط	14	1,0
19) الابتعاد عن الدين	82	6,8	47) العزوف عن العمل اليدوي	12	1,0
20) الفوارق الاجتماعية	80	6,6	48) مشكلة بدون جنسية	12	0.8
21) الجريمة	72	6,0	49) الحرية الزائدة	10	0,8
22) غلاء المعيشة	68	5,6	50) سوء توزيع الدخل	10	0,8
23) الهوة بين الاجيال	62	5,1	51) ظهور الاحزاب	10	0,8
24) ازمة المناخ	62	5,1	52) الفقر	8	0,6
25) الامية	50	4,1	53) الحرب الايرانية ـ العراقية	8	0,5
26) القوى العاملة	48	4,0	54) نقص الترفيه	6	0,5
27) بطالة الخريجين	44	3,6	55) المسنون	6	0,3
28) وضع المرأة	40	3,3	56) التمسك بالتقاليد البالية	4	
المجمـــوع				4778	

واذا طبقنا نفس الاسلوب في تقويمنا لفئات المشكلات العريضة التي ذكرها الطلبة نجد أن فئتين فقط من أصل 19 فئة تقعان ضمن المشكلات الرئيسية بنظر أفراد العينة وهما فئة المشكلات الاسرية ومشكلات الشباب. كما تقع فئتان أخريان فقط ضمن فئات المشكلات المتوسطة وهما مشكلة الادمان والمشكلات الاقتصادية. وأما الخمس عشرة فئة الباقية فتكون في مرتبة المشكلات الثانوية لانها حظيت بأقل من 5٪ من الاستجابات (راجع الجدول رقم 1). ونجد من المفيد عرض المشكلات الافرادية ضمن الفئات الرئيسية استكمالا لرؤية الطلبة للمشكلات التي تواجه مجتمعهم.

المشكلات الاسرية: وتضم حسب الاهمية مشكلات: (1) الطلاق (2) تعدد الزوجات (3) العنوسة (4) غلاء المهور (5) التفكك الاسري (6) الخدم (7) زواج الكويتي بغير الكويتية (أجنبية) (8) الهوة بين الاجيال (9) عزوف الشباب عن الزواج (10) الزواج المبكر (11) وضع المسنين.

مشكلات الشباب: وتضم حسب الاهمية مشكلات: (1) انحراف الشباب (2) انحراف الاحداث (3) الجنس الثالث (سنقوم بتعريف هذه المشكلة في مكان لاحق من الدراسة).

مشكلة الادمان: وتضم مشكلة ادمان المخدرات أساسا من قبل الشباب (302 استجابة) ومشكلة ادمان الكحول (20 استجابة).

المشكلات الاقتصادية: وتضم حسب الاهمية: (1) غلاء المعيشة (2) أزمة المناخ (3) بطالة الخريجين (4) الترف والاسراف (5) انخفاض اسعار النفط (6) العزوف عن العمل اليدوي (7) سوء توزيع الدخل (8) الفقر.

وأما الصورة التفصيلية للمشكلات المتوسطة فهي كالتالي:

مشكلة السكن للكويتيين.

الجهاز الاداري أو الحكومي: ويشتمل على ثلاث مشكلات وهي حسب الاهمية: الوساطة والفساد الاداري والتضخم الوظيفي. والواقع انه قد برزت شكوى مريرة من الوساطة التي يسميها الطلبة «فيتامين و» والتي يرون انهم بدونها لن ينجزوا معاملاتهم ولن يحصلوا على مراميهم في دوائر الدولة.

حوادث المرور والاضرار التي تنتج عنها بشريا وماديا.

المشكلات السياسية: وتتركز أساسا في مشكلة الطائفية. وتليها بشكل هامشي جدا مشكلة ظهور الاحزاب ومشكلة التعصب القبلي ومشكلة الحرب العراقية ـ الايرانية واثرها على الكويت.

المشـكلات الثقافية: وتشتمل على مشكلة رئيسية وهي تقليد الغرب (106 استجابات). وتليها بدرجة أقل أهمية مشكلة سيطرة القيم المادية (22 استجابة). وأخيرا ذكرت بشكل هامشي جدا مسألة التمسك بالتقاليد البالية (4 استجابات).

المشـكلة السكانية: والتي تتلخص في الشكوى من تعدد الجنسيات ومن الخليط السكاني الذي يعتبرونه أمرا غير مرغوب فيه.

المشـكلات الاخلاقية: وتشتمل على: (1) عدم التحجب (2) الاختلاط (3) عدم الاختلاط (4) الانحلال الاخلاقي (5) التحجب (6) الحرية الزائدة.

المشـكلات الدينية: والمقصود تلك التي تتعلق بالسلوك الديني وتشتمل على مشكلة الابتعاد عن الدين (82 استجابة) ومشكلة التدين أو العودة للدين (26 استجابة).

مشـكـلة الترفيه أو الترويح: وتتركز أساسا على «ملء الفراغ» خصوصا للشباب (116 استجابة). بينما تليها بشكل هامشي مسألة نقص وسائل الترفيه (6 استجابات).

مشـكـلة التمييز الاجتماعي: وتشتمل على ثلاث مشكلات أبرزها مشكلة الاصل العائلي، أي التمييز بين الكويتيين على أساس الاصل والنسب حيث يجري تقسيمهم الى «أصلاء» و «غير اصلاء» (80 استجابة). وتليها بشكل أقل أهمية مشكلة التفرقة بين الكويتي وغير الكويتي (20 استجابة) ثم مشكلة «بدون جنسية» (12 استجابة).

يمكننا الاستنتاج من خلال استعراضنا للبيانات المتوفرة حول الادراك الطلبة الجامعيين الكويتيين للمشكلات التي واجهت مجتمعهم في النصف الاول من الثمانينات أن محور رؤيتهم يتركز على المشكلات الاسرية والمشكلات السلوكية ـ الاخلاقية مثل الادمان وانحراف الشباب وانحراف الاحداث وحوادث المرور والانحلال الاخلاقي. وأما المشكلات البنيوية كالاوضاع الاقتصادية والسياسية والتعليمية فلم تلق سوى التفات عرضي أو كان الاجماع حولها ضعيفا ولا يوازي أهميتها الفعلية وخطورتها الاجتماعية. ومن الامثلة البارزة على ذلك الاجماع الضعيف الذي لقيته مشكلات بنيوية هامة كالامية والعجز في القوى العاملة الوطنية والاعتماد على العمالة الاجنبية ووضع المرأة. ومن الملفت للنظر بمكان ضعف الاهتمام الذي أعطي للمشكلات التعليمية من قبل أكثر فئات المجتمع احتكاكا بالموضوع وهم الطلبة! فلقد حظيت مشكلة زواج الكويتي بأجنبية بضعف عدد الاستجابات التي حظيت بها المشكلات التعليميه تقريبا (88 استجابة للاولى و 48 استجابة للثانية).

ومن الاستنتاجات الملفتة للنظر قلة الاهتمام النسبي الذي حظي به السلوك الديني، كالتدين أو عدمه، والسلوك الاخلاقي ذو الاساس الديني كالتحجب والاختلاط [illegible] المشكلات الاسرية والاقتصادية والسياسية. فقد كنا نتوقع أن يلقى [illegible] الاخلاقي [illegible] الديني اهتماما [illegible] كثيرا [illegible]

الدينية ونتيجة لجهود الاحزاب والجماعات الدينية المكثفة في صفوف طلبة جامعة الكويت في النصف الاول من الثمانينات ومن الادلة البارزة على استنتاجنا هذا أن مشكلة حوادث المرور ومشكلة قضاء وقت الفراغ قد حظيتا بعدد أكبر من الاستجابات مما حظيت به المشكلات الدينية (150 استجابة لحوادث المرور و 116 استجابة لوقت الفراغ مقابل 108 استجابات للمشكلات الدينية). وربما تكون هذه النتيجة مؤشرا على أنه قد يكون حجم الضجة التي تثيرها الجماعات الدينية من خلال منشوراتها واعلامها أقل تأثيرا في تحديد ادراك الطلبة الجامعيين مما يبدو عليه الامر أو مما يعتقده الكثيرون.

ثانيا: الادراك والمشكلات: سنتناول في هذا الجزء من الدراسة دور العامل الذاتي (الادراك) في تحديد المشكلة. ومن المعروف أن عدة أمور تدخل في تحديد الادراك نفسه من أبرزها: وسائل الاعلام ودورها في تسليط الاضواء على أوضاع معينة دون غيرها، ومدى الاحتكاك المباشر للافراد بالوضع المعني، والنسق القيمي الذي يحمله الفرد وغيرها من العوامل. وتوفر بيانات البحث مادة اختبار تعطى دلالة معقولة على صحة كل من محددات هذا الادراك.

(أ) قياس محددات الادراك الاجتماعية:

1) دور وسائل الاعلام: تلعب الدولة في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد الادراك مواطنيها للمشكلات التي تواجه مجتمعهم من خلال التركيز الاعلامي على بعض الاوضاع ودعوه المواطنين للتعاون مع الدولة في حلها، ولقد برزت صحة هذه المقوله في دراستنا من خلال لبعض المشكلات وهي مشكلة الخدم ومشكلة الخليط السكاني ومشكلة الجنس الثالث ومشكلة القوى العاملة. بالنسبة لمشكلة الخدم وهي المشكلة المتعلقة بالزيادة الكبيرة في اعداد خدم المنازل من الآسيوين في الكويت ومارافق هذه الظاهرة من مظاهر سلبيه على الصعيد الاجتماعي لاحظنا ان افراد العينه موضوع الدراسة لم ينظروا الى ظاهرة الخدم على انها مشكلة فعلية تواجه مجتمعهم سوى في الاعوام سوى في الاعوام 86 ,84 ,85 ,. فقد ذكر ثمانية طلبة فقط في كل من الاعوام 81 ,82 ,83 أن «الخدم» مشكلة اجتماعية، بينما قفز هذا العدد بشكل بارز الى 44 (خمسة أضعاف ونصف) عام 1984 وبلغ 52 طالبا وطالبة عام 1986. ويتبادر السؤال هنا: ما الذي لفت انظار الطلبة الى أن ظاهرة انتشار خدم المنازل مشكلة اجتماعية؟ فمن المعروف أن خدم المنازل موجودون في الكويت باعداد كبيرة منذ العام 1975، وان ذروة قدومهم كانت خلال الاعوام - 1981 1978. الواقع ان حكومة الكويت، وخصوصا وزارتي التخطيط والداخلية، بدأتا تشكوان عام 1984 بشكل واضح من ازدياد اعداد الخدم ومن تأثير ذلك على الاقتصاد وعلى الاسرة وعلى التوازن السكاني. وقامت وزارة التخطيط باعداد دراسة حول الظاهرة عامي 1983 - 1984 وكذلك فعلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. يضاف الى هذا الكتابات النقدية التي نشرت حول هذه الظاهرة في الصحف. وهذا لا ينفي بالطبع أن

يكون بعض الطلبة قد شعروا من تلقاء انفسهم ونتيجة للخبرة المباشرة بان للخدم آثارا سلبية على تربية الاولاد وعلى التماسك الاسري. ولكن يرجع الفضل الرئيسي في تصعيد هذه المشكلة المستترة الى مشكلة ظاهرة في نظر الطلبة والمجتمع للدولة ولأجهزتها الاعلامية.

وبالنسبة لمشكلة الخليط السكاني تظهر دراستنا أن الشكوى من تعدد الجنسيات في الكويت كانت موجودة دائما، ولكنها ازدادت بعد وقوع الازمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت الكويت والمتمثلة بانهيار سوق الاوراق المالية (المناخ) عام 1982. ولقد تلا هذا الانهيار تركيز الحكومة على التركيبة السكانية واعتبارها المشكلة الاولى التي تواجه الكويت. وأخذت الجهات الحكومية تشكو من الخلل في التركيبة السكانية منذ العام 1984. ولكن التركيز الاعلامي المكثف على هذا الوضع حصل بعد نشر خطة التنمية الخمسية للاعوام 1986 - 1990. فقد تناولت الصحافة المشكلة بتوسع وقام مجلس الامة بمناقشتها اكثر من مرة كما تحدث عنها المثقفون والمسؤولون الحكوميون على نطاق واسع خلال الشهور الاولى من عام 1986. وكان محور التركيز تدني نسبة الكويتيين الى مجموع السكان (40٪ للكويتيين مقابل 60٪ لغير الكويتيين) مما اعتبر وضعا شاذاً وغاية في الخطورة. وأظهرت دراستنا أن عدد الطلبة الذين اعتبروا تعدد الجنسيات مشكلة كان ضئيلا في عامي 81 و82 (6 و8 طلبة على التوالي) ثم ارتفع هذا العدد الى 25، 26، 30، 29 خلال الاعوام الاربعة التالية.

وبالنسبة لمشكلة الجنس الثالث يمكننا القول أن هذه المشكلة مشكلة اعلامية بحتة، بمعنى ان وسائل الاعلام ـ وخصوصا الصحافة ـ كانت العامل الوحيد المؤثر في لفت الانظار اليها. فقد ظهرت هذه المشكلة فجأة في الصحافة وجرى تضخيمها كثيرا بحيث اصبحت حديث كل الناس في الكويت لبضعة شهور عام ١٩٨٤. وتتلخص هذه المشكلة في ظهور مجموعات من الشباب الكويتي المراهق الثنائي الجنس Bisexual، أي الذين يعتبرون أنفسهم ذكورا واناثا في آن واحد. ولقد لفت بعض هؤلاء الشباب نظر الصحافة بظهورهم العلني وجرأتهم في الجهر بميولهم وطريقة حياتهم والدفاع عنها. ولقد أظهر المجتمع الكويتي إشمئزازا شديدا من أفراد «الجنس الثالث» وتعالت الدعوات الى القضاء عليهم وضبطهم. ولقد انعكس هذا الضجيج والتركيز الاعلامي في آراء الطلاب التي تم رصدها عام 1984 إذ جاءت مشكلة «الجنس الثالث» في المرتبة الثانية بعد مشكلتي الطلاق والتفكك الاسري من مجموع 48 مشكلة تم ذكرها من قبل عينة ذلك العام. ولقد توقفت الصحافة بعد شهور قليلة عن الاشارة لهذه المشكلة. وبالتالي تراجعت الى موقع هامشي وكاد ينساها الطلبة اذ لم يذكرها ضمن المشاكل الاجتماعية عام ١٩٨٥ سوى 12 طالبا وطالبة. ويبدو أن المشكلة كادت تختفي عام ١٩٨٦ حيث لم يذكرها سوى 4 طلبة.

وأخيرا بالنسبة لمشكلة القوى العاملة التي تتلخص في العجز الكبير في نسبة القوى

العاملة الكويتية الى قوة العمل في الكويت (25 ٪ تقريبا طوال الثلاثين سنة الماضية). ومن المعروف ان هذه المشكلة كانت تواجه الكويت الحديثة باستمرار مما اضطرها للاعتماد على القوى العاملة الوافدة أو المستوردة. ومن الملفت للنظر بمكان أن احدا من الطلبة لم يشر الى هذا الوضع على أنه مشكلة سوى طلاب عينة عام 1986 وهي السنة التي طرحت فيها الدولة الخطة التنموية الخمسية التي تركز على ضرورة تعديل التركيبة السكانية وعلى تطوير القوى العاملة الوطنية كسبيل رئيسي لتحقيق ذلك. ولقد جرت عام ١٩٨٦ حملة اعلامية واسعة من قبل المسؤولين الحكوميين والمثقفين الكويتيين المعنيين بالامر وبعض الكتاب الصحفيين بخصوص تطوير وضع القوى العاملة الكويتية وتم تصوير هذا الوضع على أنه التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الكويتي.

2) الاحتكاك والمشكلة: تقوم هذه الفرضية أساسا على أن الاحتكاك المباشر بالمشكلة أو المعايشة تلعب دورا في رؤية المشكلة والشعور بها بينما البعد عن المشكلة يجعل الشعور بوجودها ضعيفا أو غائبا. ولقد أظهرت البيانات المتوفرة في بحثنا صحة هذه الفرضية. فقد كان للاحتكام المباشر والمعايشة والتأثر بالمشكلة دور واضح في تعريفها على أنها مشكلة اجتماعية. وبرز هذا الامر بأوضح صورة في حال تأثير النوع على ادراك المشكلات. فالمجتمع الكويتي لا يزال الى حد كبير مجتمعا غير مختلط ويشمل عالمين: عالم الرجال وعالم النساء. ولقد أظهرت بيانات البحث أن بعض المشكلات هي مشكلات «نسائية» أساسا بينما بعضها الآخر مشكلات «رجالية» أساسا (انظر الجدول رقم 3).

جدول رقم (3)

النوع وادراك المشكلات

المشكلة	ذكور		أناث		المجموع
	عدد	٪	عدد	٪	
1) تعدد الزوجات	38	13,4	246	86,6	284
2) العنوسة	32	13,6	204	86,4	236
3) غلاء المهور	.135	59,2	93	40,8	228
4) السكن	142	83,5	28	16,5	170
5) وقت الفراغ	104	89,6	12	10,4	116
6) عزوف الشباب عن الزواج	—	—	36	100	36
7) الزواج بأجنبية	8	9,1	80	90,9	88
8) وضع المرأة	5	12,5	35	87,5	40
9) ظهور الاحزاب	10	100	—	—	10

وكانت هناك خمس مشكلات نسائية أساسا هي:

1) تعدد الزوجات: تعدد الزوجات وضع يشكل خطرا على النساء أساسا. فالزوجة الثانية تمثل كابوسا للمرأة الخليجية العربية بوجه عام نظرا لان نظام الزواج يسمح بتعدد الزوجات، ولأن الصحوه الاسلامية الجديدة تؤيده وتشجعه، ولأن الدخل المرتفع يجعله أمرا ممكنا. ولهذا السبب نجد أن 86,8٪ من الذين قالوا ان تعدد الزوجات مشكلة اجتماعية كن من النساء. ولا يشكل تعدد الزوجات خطرا على الرجال بالطبع، ولكن 13,2٪ من الذين أشاروا الى سلبية تعدد الزوجات كانوا من الرجال. وربما رأى هؤلاء أن تعدد الزوجات مشكلة لاسباب أخلاقية وقيمية أو لأنه يمس أمهاتهم أو اخواتهم.

2) العنوسة: يشكل هذا الوضع خطرا يتهدد النساء في الخليج العربي أكثر مما يتهدد الرجال نظرا لتوفر «سوق الزواج» التقليدي بالنسبة لهم والذي يستطيعون اللجوء إليه في أية مرحلة من عمرهم. ولقد جاءت 86,4٪ من الاستجابات حول سلبية هذا الوضع من النساء مقابل 13,6٪ من الرجال.

3) عزوف الشباب عن الزواج: هذا وضع اشتكت منه بعض النساء اللواتي شملهن البحث لأنه يمسهن مباشرة، بينما لم تصدر أية شكوى من جانب الرجال حول هذا الوضع. ويبدو أن الرجال لا يشعرون بوجود مشكلة كهذه اطلاقا، بينما تتصور بعض النساء أن هناك عزوفا من الشباب عن الزواج.

4) زواج الكويتي بأجنبية: يبدو أن هذا الوضع أساسا مشكلة نسائية نظرا لان زواج بعض الشباب الكويتي من أجنبيات (غير كويتيات) سلوك يتهدد فرصة زواج المرأة الكويتية التي لا يزال مجتمعها يعارض الى حد كبير زواجها بغير الكويتي. ولذا جاءت 91٪ من الاستجابات حول سلبية هذا الوضع من نساء. أما الرجال الذين رأوا في هذا السلوك مشكلة اجتماعية فكانوا ثمانية فقط (9٪ من الاستجابات حول هذه المشكلة). ولقد أبدى أربعة منهم انزعاجهم من زواج الشاب الكويتي بأجنبية متوافقين بذلك مع نظرة النساء. ولكن الطريف أن الرجال الاربعة الآخرين أظهروا أن هناك بعدا آخرا لمسألة الزواج بغير كويتي بدأ يظهر، إذا أبدوا انزعاجهم من زواج الكويتية بغير الكويتي. ولقد أتت هذه الاجابات من أربعة رجال من عينة عام 1986. وهكذا نلمس أن مشكلة زواج الكويتي بأجنبية والذي هو وضع يتهدد النساء الكويتيات يمكن أن يتحول الى وضع عام يزعج النساء والرجال على حد سواء اذا تنامت ظاهرة زواج الكويتية بغير كويتي.

5) وضع المرأة: المقصود بهذه المشكلة تدني وضع المرأة في المجتمع ونظرة المجتمع لها وعلاقتها بالرجل. ومن المنطقي أن تشعر المرأة بهذه المشكلة أكثر مما يفعل الرجل لانها

هي التي تعاني من وضعها الاجتماعي في الوقت الذي قد يرى الرجل فيه هذا الوضع عادلا و «طبيعيا». ولقد جاءت 87,5٪ من الاستجابات حول هذه المشكلة من نساء مقابل 12,5٪ من رجال ربما يكونون قد تأثروا بالادبيات المطروحة حول تحرر المرأة أو ربما يكون بعضهم قد لمس أوضاعا ظالمة بالنسبة للمرأة. ويبدو من توزع الاجابات أن وضع المرأة في المجتمع الكويتي لا يزال مشكلة نسائية؛ أي أنه مشكلة بنظر النساء أساسا.

وأما المشكلات «الرّجالية» أساسا فتنحصر في أربع:

1) مشكلة السكن: تتعلق هذه المشكلة بتوفير سكن خاص للكويتيين. ويشكو بعض أفراد العينة من طول مدة الانتظار للحصول على المسكن الخاص والتي قد تستغرق عشر سنوات. وبما أن نظام الزواج الكويتي يلقي بمسؤولية تأمين المسكن للزوجة على الرجل فمن المتوقع أن يشكل هذا الوضع هما بالنسبة للرجال اكثر منه للنساء. ولقد جاءت 83,5٪ من الاستجابات حول هذه المشكلة من رجال مقابل 16,5٪ من نساء.

2) قضاء وقت الفراغ: تتعلق هذه المسألة بوجود وقت فراغ كبير لدى الجيل الشاب في الكويت يقابله عدم توفر أنشطة ومجالات كافية لشغله. ومن المفترض أن تقع المعاناة من الفراغ غير المشغول على الرجال والنساء معا. ولكن يبدو أن تنشئة الفتيات وعالمهن الخاص يجعل وقع هذا الامر عليهن أقل كثيرا مما هو على الشبان. ولذا جاء التذمر من وقت الفراغ الممل أساسا من الرجال حيث بدرت عنهم 89,6٪ من الاستجابات مقابل 10,4 من الاستجابات الصادرة عن نساء.

3) ظهور الاحزاب: ظهور الاحزاب أو بالاحرى ظهور التكتلات الحزبية ظاهرة تمس المجتمع الكويتي والمجتمع الطلابي عموما. ولكن بما أن العمل السياسي لا يزال مقصورا الى حد كبير على الرجل في المجتمع الكويتي فلقد جاءت الشكوى من هذا الوضع من الرجال فقط. ويبدو أن الذين لم يذكروا ظهور الاحزاب ضمن المشكلات الاجتماعية، وهم يشكلون الاغلبية المطلقة للعينة، لا يعتبرونها ظاهرة سلبية أو ليس لديهم موقف منها. وعلى أي حال فان ظاهرة ظهور الاحزاب ليست مشكلة حتى بالمقياس الذاتي لافراد العينة (10 استجابات فقط). ولكن الافراد القلائل الذين أشاروا اليها كانوا من الرجال.

4) مشكلاة غلاء المهور: يقع المهر في نظام الزواج الاسلامي المطبق في الكويت على الرجل. وكنا نتوقع أن تكون هذه المسألة مشكلة «رجالية» اساساً لان على الرجال تأمين مبلغ كبير من المال كمهر للعروس وهم في بداية حياتهم العملية. ولكن نظرة أعمق من خلال البيانات المتوفرة أظهرت أن غلاء المهور وضع يمس الرجال والنساء معا. فرغم أن تأمين المهر يقع على عاتق الرجل فان عدم تأمينه أو التأخر في تأمينه يمس زوجة

المستقبل كذلك لانه قد يعيق فرصة زواجها مبكرا أو حتى ربما يقلل من هذه الفرصة. ولقد جاءت 59,2٪ من الاستجابات بخصوص هذه المشكلة من رجال مقابل 40,8٪ من نساء. ولقد اشتكت النساء من تشدد الاهل في طلب المهور الكبيرة والتي تؤدي بدورها الى عرقلة زواجهن أو تأجيله. ولقد ظهر من الاجابات ان الضرر يعود على الرجال والنساء من تقاليد ونظام المهور ولهذا السبب دعا الطرفان الى ضرورة معالجة هذا الوضع عن طريق تخفيض قيمة المهور أو جعلها رمزية لكي تسهل عملية الزواج ولا تثقل كاهل الاسرة الجديدة الشابة. ولقد أشارت خمس نساء الى أن اعتراضهن على غلاء المهور لا يرجع الى الجانب المادي فيه وانه بسبب كون المهر يهدر كرامة المرأة ويحيل الزواج الى عملية تجارية بحتة، أي عملية بيع وشراء.

وأخيرا كانت هناك مشكلة عامة ومعايشتها غير مرتبطة بالنوع وهي تأثير الحرب الايرانية ـ العراقية على الكويت والتي تدخل في مجال الاحتكاك وادراك المشكلة. فمن المعروف أن هذه الحرب قد اشتعلت عام 1980. وقد كان لها آثار سياسية واقتصادية على دول الخليج العربي. ولا تبعد جبهة القتال عن الكويت أكثر من مائة كيلومتر. ومن الملفت للنظر ألا يذكر الطلاب هذه الحرب كمشكلة تواجه المجتمع الكويتي حتى عام 1986 وهو العام الذي تمكن فيه الايرانيون من احتلال مدينة الفاو العراقية على الجانب العربي من الخليج وأصبحوا على أبواب حدود الكويت البرية. ورغم هذا التطور الخطير فان (8) طلاب فقط من عينة 1986 قد رأوا في هذا التطور وفي الحرب وتأثيراتها على الكويت مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. وهناك تفسيران محتملان لهذه الظاهرة، فاما أن الطلبة لا ينظرون الى الحرب على انها مشكلة اجتماعية أصلا، أو انهم اعتبروا كونها حربا ايرانية ـ عراقية فهي حرب خارجية أو بعيدة لا تمس مجتمع الكويت ولا تعنيه. ويمكن القول أن موقف الطلبة طوال سنوات الدراسة من الحرب ثابت ويتلخص في عدم اعتبارها مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. ويبدو أن العدد الضئيل من الطلبة الذين رأوا في الحرب وتأثيراتها على الكويت مشكلة تواجه مجتمعهم لم يروا ذلك الا بعد أن دقت الحرب أبواب الكويت وأصبح الكويتيون بطريقة أو بأخرى على احتكاك مباشر بها خصوصا بعد تصاعد التهديدات الايرانية للكويت اثر احتلال الفاو.

ب) **الاجماع حول المشكلات**: يرى دارسو ومنظرو المشكلات الاجتماعية أنه لا يوجد اجماع حول اشكالية الكثير من الاوضاع والسلوكيات في المجتمع وبالخصوص حول السلوكيات الاخلاقية. ويرجع عدم الاجماع الى التناقض القيمي، أي وجود عدة أنساق من القيم داخل المجتمع الواحد بالرغم من وجود نسق قيمي سائد أو غالب. ولقد وفرت دراستنا من الادلة ما يؤيد هذه الفرضية في حالة المشكلات السلوكية ـ الاخلاقية أو الاخلاقية ـ الدينية. فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اجماع حول السلوك الديني الذي دعت إليه الصحوة الاسلامية خلال السنوات السبع الاخيرة. فلقد اعتبر 82 طالبا

وطالبة ان الابتعاد عن الدين، يعني عدم توجيه السلوك اليومي طبقا للتعاليم الدينية وعدم أداء الفروض والواجبات الدينية، مشكلة اجتماعية. وفي المقابل رأي (26) طالبا وطالبة أن العودة للدين وانتشار التدين والسلوك الديني ظاهرة سلبية وانه مشكلة بحد ذاته.

وينطبق هذا التفاوت في الادراك أو عدم الاجماع بين الطلبة على مظهر بارز من مظاهر السلوك الديني أو التدين ألا وهو التحجب من قبل النساء. فقد كان الانقسام حول هذه الظاهرة كبيرا حيث رأي 22 طالبا وطالبة أن عدم تحجب كافة الكويتيات مشكلة اجتماعية بينما رأى 18 طالبا وطالبة أن تحجب الكويتيات مشكلة اجتماعية لانه يدل على عقلية متخلفة. كما ينطبق عدم الاجماع على مظهر ثان من مظاهر السلوك الديني ـ الاخلاقي وهو ظاهرة الاختلاط بين الرجال والنساء في الجامعة وفي المجتمع. فلقد ذكر (22) طالبا وطالبة أن الاختلاط وضع اجتماعي سلبي وكريه وغير مقبول ولا بد من منعه، بينما ذكر (20) طالبا وطالبة أن منع الاختلاط ومحاربته في بعض مرافق وكليات جامعة الكويت وفي المجتمع الكويتي وضع منفر ومتخلف وكريه، وطالبوا بالسماح بالاختلاط بين الطلاب والطالبات وبين الرجال والنساء.

جـ) التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلات: تقوم احدى الفرضيات الرئيسية في التنظير للمشكلات الاجتماعية على عدم التطابق الدائم بين البعدين الذاتي والموضوعي للاوضاع التي تعتبر مشكلات. فليس من الضروري أن يكون وضع اجتماعي ما واسع الانتشار وشديد الضرر لكي يجمع الناس على انه بغيض ومرفوض وبحاجة لمعالجة واصلاح. فقد يكون الواقع الموضوعي محدودا في ضرره وآثاره السلبية ولكن الناس قد يعتبرونه وضعا خطيرا للغاية. كما أن واقعا سلبيا واسع الانتشار قد لا يراه الناس على انه مشكلة اجتماعية.

ولقد أيدت نتائج دراستنا هذه الفرضية القائلة بعدم ضرورة وجود تطابق في كل الحالات بين الواقع والادراك في تحديد المشكلة. فلقد أجمع أفراد العينة على اعتبار «العنوسة» رابع أهم مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. ولكن حجم وانتشار ظاهرة العنوسة بين الكويتيات لا يعطيها اطلاقا الاهمية المستمدة من نظرة الناس اليها كوضع اجتماعي سلبي. فلو اعتبرنا ان سن العنوسة يبدأ من الخامسة والثلاثين للمرأة غير المتزوجة ورجعنا الى الاحصاءات الكويتية لوجدنا ان عدد النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج. . من الفئة العمرية 35 سنة وأكثر يبلغ 1620 امرأة فقط طبقا للتعداد العام للسكان لعام 1985 (التعداد العام للسكان لعام 1985 الجزء الثالث 481 - 488)). وفي المقابل نجد أن عدد الكويتيات من الفئة العمرية نفسها المتزوجات 43319 والعدد الاجمالي للمتزوجات واللواتي سبق لهن الزواج كالمطلقات والارامل يبلغ 60964 امرأة. وتظهر هذه الاحصاءات أن النسبة الفعلية للعنوسة بين الكويتيات لا تتعدى 2,66٪ وهي نسبة عادية ومماثلة للظاهرة في المجتمعات

الأخرى. وهكذا نجد في هذه الحالة تغلب البعد الذاتي على البعد الموضوعي في تحديد المشكلة.

كما أن مشكلة عزوف الشباب الكويتي عن الزواج لا تجد ما يؤيدها في الواقع الموضوعي. فلو أخذنا عقود الزواج السنوية للذكور الكويتيين ما بين عامي 1983,1967 لوجدنا انها تضاعفت ست مرات تقريب اذ ارتفع عددها من 1074 عقداً الى 6368 عقدا. واذا ادركنا ان عدد الكويتيين قد تضاعف خلال الفترة نفسها من 347000 الى 681000 يتضح لنا أن نسبة عقود الزواج السنوية الى السكان قد ارتفعت. (النشرة السنوية للاحصاءت الحيوية ,1:1983). واذا نظرنا الى معدلات الزواج الخام والعام نجد أيضا اقبالا متزايدا على الزواج وليس عزوفا عنه. فقد كان معدل الزواج الخام للكويتيين 7,4 عام 1977 وأصبح 9,4 عام 1986. كما أن معدل الزواج العام ارتفع من 14,6 عام 1977 الى 18,2 عام 1986 (المجموعة الاحصائية السنوية لعام 79:1987). ويتكرر الأمر نفسه في حال مشكلة زواج الكويتي بأجنبية (غير كويتية). وتشير الاحصاءات المتوفرة للاعوام - 1986 1982 الى أن معدل زواج الكويتي بغير الكويتية قد تراوح ما بين 12٪ ـ 15٪ فمن مجموع 6259 عقد زواج للكويتيين عام 1982 كانت الزوجة كويتية في حال 5517 منها وغير كويتية في حال 742 منها. ومن مجموع 6676 عقد زواج للكويتيين عام 1986 كانت الزوجة كويتية في حال 5731 منها وغير كويتية في حال 945 منها. (المجموعة الاحصائية السنوية لعام ,86 1987). ولكن يجب التنبه عند قراءة هذه الاحصاءات لان نسبة غير قليلة من الزواج بغير كويتيات تكون زيجة ثانية او زواجا لا يعمر طويلا لان القصد منه المتعة لفترة وليس بناء اسرة مستقرة. ونميل للترجيح بأن النسبة الفعلية لزواج الكويتيين بغير كويتيات لا تتعدى 5٪ ـ 6٪ من مجمل زيجاتهم. ولانعتقد ان هذه النسبة تشكل انحرافا شديدا عن المتوقع في المجتمع الكويتي لان الغالبية العظمى من الكويتيين يتزوجون من كويتيات. وفي المقابل نجد مثلا ان مشكلة عزوف الشباب الكويتي عن العمل اليدوي وعن التعليم المهني تمثل واقعا موضوعيا سلبيا واسع الانتشار وتمس رفاه وامن المجتمع الكويتي، ولكن رغم ذلك لم ترق الى مصاف المشكلة الاجتماعية بنظر الطلبة حيث لم يلتفت اليها سوى 12 طالبا وطالبة 1٪ من افراد العينة.

ويتطابق البعدان الذاتي والموضوعي في حال عدد من المشكلات الاجتماعية مثل الطلاق والادمان وغلاء المهور وتعدد الزوجات والسكن والتفكك الاسري ومشكلة الخدم وحوداث المرور. وسنورد بعض الاحصاءات بالنسبة لمشكلتي الطلاق وحوادث المرور. فنجد في العام 1982 ان الكويتيين قد عقدوا 6259 زواجا واوقعوا 1750 طلاقا، وفي العام 1986 عقدوا 6676 واوقعوا 2098 طلاقا (المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1987 ,86). وتظهر احصاءات حوادث المرور معدلات مرتفعة اذ بلغ عددها 23090 حادثا عام 1982 و 24824 حادثا عام 1983 و 22703 حادثا عام 1984 و 21983 حادثا عام 1985. ونتجت عن هذه الحوادث اضرار مادية وبشرية فادحة. (المجموعة الاحصائية السنوية ، 250:1987).

الخلاصة

نخلص من دراستنا هذه الى نوعين من الاستنتاجات : الاول نظري والثاني تطبيقي . وبالنسبة للاستنتاجات النظرية حول المشكلات الاجتماعية تؤيد دراستنا صحة عدة فرضيات ومقولات متداولة في أدبيات علم الاجتماع حول المشكلات الاجتماعية وهي :

1) ان العامل الذاتي أو الادراك الذاتي يشكل جانبا مهما من جوانب تحديد المشكلة الاجتماعية في أي مجتمع. وانه بدون تكون عنصر الادراك لا يمكن لاي وضع اجتماعي ان يتحول الى مشكلة اجتماعية مطروحة على الرأي العام لحشد الطاقات والجهود الجماعية الرسمية والشعبية من اجل حلها.

2) تلعب وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة دورا بارزا في توجيه انظار الجمهور الى اوضاع معينة وهي بذلك تسهم في تكوين الادراك الذاتي للاوضاع غير المرغوبة.

3) ان الاحساس بالمشكلة عبر الاحتكاك المباشر بالوضع الاشكالي يسهم في تكوين الادراك بالنسبة لهذا الوضع، وكلما بعدت المسافة بين الشخص والمشكلة قل شعوره بها وبحدتها.

4) ان الاجماع حول المشكلات التي يعاني منها مجتمع ما لا يتوفر الا بالنسبة لعدد محدود من المشكلات فما يكون مشكلة بنظر بعض فئات المجتمع وافراده قد لا يكون كذلك بنظر فئات اخرى وافراد اخرين.

5) ان التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلة الاجتماعية لا يكون قائما بالضرورة في كل الحالات. وبكلام آخر فان البعد الذاتي يتغلب احيانا كثيرة على البعد الموضوعي في تحديد المشكلة بنظر الناس والمجتمع. فقد لا يكون لمشكلة اجتماعية ما أساس موضوعي ورغم هذا فقد تأتي في قمة المشكلات بنظر الرأي العام، والعكس صحيح.

وأما بالنسبة للاستنتاجات التطبيقية فلقد أوصلنا بحثنا هذا الى النتائج التالية :

1) يتفاوت طلبة جامعة الكويت تفاوتا كبيرا في ادراكهم لعدد المشكلات التي تواجه مجتمعهم. فالبعض يرى أن مجتمعه لا يواجه سوى عدد محدود من المشكلات الاجتماعية بينما يرى البعض الآخر أن المجتمع الكويتي يواجه عددا كبيرا من المشكلات.

2) يتركز ادراك الغالبية العظمى لطلبة جامعة الكويت على المشكلات الاسرية والمشكلات المرتبطة بها الى حد ما مثل انحراف الشباب ومشكلة «الادمان». وربما تعكس هذه

الرؤية الطبيعة الاسرية السائدة للمجتمع الكويتي والهزات التي تتعرض لها العلاقات الاسرية في ظل التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية الكبيرة.

3) يركز طلبة جامعة الكويت على المشكلات السلوكية ـ الاخلاقية الناجمة عن انحرافات في سلوك الافراد عن المعايير الاجتماعية السائدة. ويبدو تركيزهم على المشكلات البنيوية والتنموية باهتا إزاء التركيز الاول حتى يبدو وكأنهم لا يشعرون بوجود مشكلات بنيوية تنموية أو على الاقل لا يعيرونها الحد الادنى من اهتمامهم.

4) رغم ان ادراك العديد من المشكلات لا ترتبط بالنوع، الا ان البحث قد اظهر وجود عدة مشكلات تعتمد رؤيتها على النوع لانها تمس احد الجنسين فقط.

المصادر العربية

التير، م. «المشكلات الاجتماعية: تحديد اطار عام». الفكر العربي 13, (19) بيروت، معهد الانماء العربي للعلوم الانسانية: 7 - 25.

وزارة التخطيط

1987 المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1987. الكويت: الادارة المركزية للاحصاء.

1985 التعداد العام للسكان 1985، الجزء الثالث. الكويت: الادارة المركزية للاحصاء: 481 -488.

1983 النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية: الزواج والطلاق 1983. الكويت: الادارة المركزية للاحصاء.

المصادر الاجنبية

Becker, H.S. (Ed.)
1967 Social Problems: A Modern Approach. New York: John Wiley.

Freeman, H.E.
1973 Social Problems: Courses and Controls. New York: Rand McNally College Publishing.

Fuller, R.C. & Myers, R.R.
1941 "The Natural History of a Social Problem." American Sociological Review 6 (June)

Julian, J.
1980 Social Problems. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Kane, J.J.
1962 Social Problems: A Situational Value Approach. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Liazos, A.
1982 People First: An Introduction to Social Problems. Boston: Allyn & Bacon.

McDonagh, E.C. (Ed.)
1969 Social Problems: Persistent Challenge. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Merton, R.K. & Nisbet, R.A. (Eds.)
1961 Contemporary Social Problems. New York: Harcourt, Brace.

Neubeck, K.J.
1979 Social Problems: A Critical Approach. Dallas: Glenview Scott Foresman.

Raab, E.
1973 Major Social Problems. New York: Harper & Row.

Rubington, E. & Weinberg, M.
1971 The Study of Social Problems. New York: Oxford University Press.

Selltiz, C.
1961 Research Methods in Social Relations. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Walsh, M.E. & Furfey, P.H.
1958 Social Problems & Social Action. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

الصحة النفسية لعينة من طلبة الجامعات العراقية وفقا لمقياس كولبرغ

خلف نصار الهيتي
كلية الاداب ـ جامعة بغداد

عامر عباس حسين
كلية الاداب ـ الجامعة المستنصرية

مقدمــة

اتجهت العديد من الدراسات في مجال الصحة النفسية، والطب النفسي، الى دراسة الصحة النفسية العامة للمجتمع، دون الاقتصار على دراسة حالات الذين يعانون من اضطرابات نفسية، كدراسة Leighton et al (1963) التي أجراها على (1000) عائلة اميركية وقبل ذلك دراسة Srole et al (1962) ورغم تعدد الدراسات في هذا المجال فان من بين الدراسات المهمة التي تطرقت لبحث هذه الظاهرة على مستوى واسع، دراسة Lemkau et al (1941) التي اجريت في بلتيمور بالولايات المتحدة الامريكية وتوصلت الى ان معدل الاصابات النفسية هو (60,5) لكل 1000 شخص. بينما ارتفعت هذه النسبة في الدراسة التي أجراها Pasamanick et al (1959) لتصل الى (93,4) لكل 1000 شخص في حين بلغت نسبة الاصابات في دراسة Trussall & Elinson (1959) (138) اصابة لكل 1000 شخص ولم تكتف الدراسات السابقة في التعرف على حجم المعاناة النفسية، بل تعدى الأمر الى التعرف على الصحة النفسية العامة للافراد وعلاقتها ببعض المتغيرات، فقد اشارت دراسة Taylor & Chave (1964) التي تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال الى ان الاناث اكثر معاناة من الذكور، خاصة في ظهور الاضطرابات العصابية وانه كلما تقدم الانسان بالعمر ازداد احتمال ظهور الاعراض العصابية عليه، خاصة بين الذكور. كما وجد ايضا ان الطبقات الدنيا في المجتمع هي اكثر الفئات الاجتماعية التي تظهر عليها الاعراض العصابية.

هذه الدراسات السابقة تظهر لنا اهمية كشف الحالة النفسية ومعاناة المجتمع، سيما أن تبني امر كهذا يسهم اسهاما كبيراً في التخطيط للمجتمع في مجال الصحة النفسية.

وخاصة التعرف على مايحتاجه ذلك المجتمع من متابعة ورعاية نفسية وصحية لاجل سعادته وزيادة انتاجيته. واذا كان عموم المجتمع بقطاعاته المختلفة يحتاج لمثل هذه المتابعة والرعاية النفسية والتخطيط لها، فان طلبة الجامعة هم ايضا في حاجة لمثل هذا الاهتمام، حيث ان خصوصية مرحلتهم العمرية وطبيعة عملهم الدراسي وبيئتهم الجامعية تتطلب جهدا ومثابرة وتفاعلا مع متغيرات جديدة تقود في كثير من الاحيان الى شد مستمر، وتعرضهم لضغوط تجعل منهم اشخاصا في امس الحاجة للمتابعة النفسية.

هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى التعرف على الوضع النفسي لطلبة الجامعات بشكل عام، والى مدى اسهام كل من المتغيرات التالية في الصحة النفسية العامة لهم: (1) الجنس (ذكر، انثى)، (2) عدد افراد الأسرة التي يعيش معها الطالب او الطالبة، (3) ترتيب الطالب بين اخوته واخواته، (4) موقع الجامعة التي يدرس فيها (الموصل، بغداد، البصرة)، (5) مهنة والد الطالب او ولي امره.

اجراءات البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث اتبعت الاجراءات التالية، في ما يتعلق بالعينة والأداة المستخدمة لجمع البيانات، والاسلوب الاحصائي المتبع لتحليل النتائج.

العينة: لقد شملت عينة البحث الحالي 991 طالباً وطالبة موزعين على جامعات الموصل، المستنصرية، البصرة، بواقع 295 و 386 و 300 طالب وطالبة على التوالي، اختيروا بصورة عشوائية في العام الدراسي 1986/85. وكان 569 منهم ذكورا، فيما كان عدد الاناث 422.

هذا وقد اتبعت الاجراءات التالية في عملية الاختيار العشوائي:

1) قسمت الجامعة الى كليات، وقد أخذت بنظر الاعتبار الكليات التي تضم اعداداً كبيرة من الطلبة، فبالنسبة للجامعة المستنصرية مثلا اختيرت كليات العلوم، الآداب، التربية، الادارة والاقتصاد.
2) تم اختيار قسم واحد من كل كلية بصورة عشوائية.
3) وزع الطلبة المطلوب اختيارهم على المراحل الدراسية بالتساوي واختيروا عشوائيا من كل مرحلة وفقا للاسماء المثبتة لدى سكرتارية القسم. ونظرا لان الدراسة لاتهتم بالمقارنات بين الاقسام والمراحل فليست هناك حاجة لايضاح توزيع الطلبة حسب الاقسام او المراحل.

الاداة: استخدم البحث الحالي استبيان الصحة العامة General Health Questionnaire المعروف بين المتخصصين بـ(G H Q). إن سبب اختيار الاستبيان (الصورة المكتونه من 30 فقرة G H Q-30 هو عدم توفر مقياس جاهز للباحثين خاص بالصحة النفسية العامة. ولان

هذه هي الصورة التي ترجمت وسبق تطبيقها على عينة من الطلبة العراقيين (النعمة، وحسين، 1985). ولقد صمم الاستبيان رئيس قسم الطب النفسي الوبائي في جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة (Goldberg (1967, 1972، الذي استخدم هذا الاستبيان على نطاق واسع منذ أواخر الستينات، ومازال يستخدم في الدراسات النفسية الوبائية، فقد استخدم في بريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية، والنمسا، واستراليا، والهند، وجامايكا (Goldberg, 1978) كما استخدم في ايرلندة الشمالية لبيان آثار العنف السياسي فيها على الصحة النفسية للأفراد، وان هذا الاستبيان باستطاعته الكشف عن الحالات التي تعاني من مختلف الاضطرابات النفسية، الا انه غير مصمم لكشف الحالات الذهانية الا اذا كانت اعراضها السائدة من قبيل الاكتئاب والقلق، ولايهتم الاستبيان بمعرفة اضطرابات الشخصية Personality Disorder او أنماط التكيف الجنسي Sexual Adjustment او الظواهر التي قد تصاحب الفرد بشكل مستمر مدى الحياة كالفأفاة والتأتأة Stuttering ولا الفصام Schizophrenia، ولمبررات عملية فإن هذا الاستبيان لايهتم بالتعرف على حالات التخلف العقلي او الهوس Mania وذلك لان افراداً كهؤلاء غير قادرين على الاستجابة لاستبيانات لغوية كهذا الاستبيان.

يتألف الاستبيان (GHQ) من (30)فقرة، ويستخدم للكشف عما اذا كانت لدى المستجيب شكاوى نفسية خلال الفترة الراهنة وحتى الاسابيع القليلة السابقة للاستجابة، وليس الشكاوى التي كان يعاني منها المستجيب في ما مضى من حياته. وقد صممت الاجابات بحيث تقلل قدر المستطاع من احتمال الاستجابة النمطية للاشخاص الذين قد ينزعون الى الموافقة اوعدم الموافقة. كما ان للمستجيب اختيار الاجابة الاكثر انطباقا على وضعه دون ان تثير لديه الحيرة والتوجس اللذين قد تثيرهما اجابات الايجاب او النفي فقط.

واستخدمت في تصحيح الاستجابات الاوزان او القيم (3,2,1,0) وحسب نموذج ليكرن اذ يشير مصمم المقياس اهمية اتباعه عند استخدام الاستبيان لاغراض البحث وليس لاغراض التشخيص العيادي (Goldberg, 1978: 6). وتشير الدرجة العالية على المقياس الى شدة المعاناة. ويمكن استخدام المقياس في المقارنة بين المجموعات المختلفة، ومقارنة درجات مجموعتين في زمنين مختلفين، ودراسة العلاقة بين درجات الاستبيان ومتغيرات اجتماعية اخرى، وتشخيص الحالة المرضية وغير المرضية (Goldberg, 1978 : 6). وقد اشير في كراس الصحة العامة Manual of the General Health Questionnaire الى انه يمتاز بصدق البناء Construct Validity وصدق المحتوى Content Validity اضافة الى صدق المحك Criterion Validity الذي استخرج باتخاذ العلاقة بين الدرجات على الاستبيان والتقديرات الاكلينيكية.

اعتمد البحث الحالي بالدرجة الاساس على انواع الصدق التي استخرجها واضع الاستبيان، وبالذات على صدق المحتوى. حيث ان فقراته قد تم بناؤها بالاعتماد على محاولات سابقة لباحثين آخرين غطوا (19) مجالا تشمل كل جوانب التكيف (Goldberg, 1978 : 8)، معتبرا ذلك الاجراء خير مايحقق صدق المحتوى (Goldberg, 1978 : 16) . اما ثباته فقد اشارت الدراسات السابقة الى انه تم استخراجه باسلوبي اعادة الاختبار، حيث تم تطبيقه على ثلاث مجموعات فكانت النتائج 0,51، 0,75، 0,90 وبأسلوب التجزئة النصفية وجد انه 0,95 ولعينه كان عدد أفرادها 853 شخصا (Goldberg, 1978).

قام بترجمة هذا الاستبيان الى اللغة العربية الدكتور طه ياسين النعمة والدكتور عامر عباس حسين ولأجل التأكد من سلامة الترجمة والمحافظة على البعد النفسي لفقرات الاستبيان، عرضت الترجمة مع اصل المقياس على لجنة من المتخصصين في علم النفس والطب النفسي التي اقرت سلامة الترجمة العربية، حيث تأكد لها ذلك من خلال اخضاع النسخة العربية واعادة ترجمتها ثانية للغة الانكليزية Back Translation كما تم التأكد ايضا من وضوح لغة الاستبيان ومعرفة ما اذا كانت هناك بعض فقرات الاستبيان ذات معنين من خلال الدراسة الاستطلاعية التي تضمنت عينة من الطلبة تمثل مستويات مختلفة بالجامعة.

طبق الاستبيان لأول مرة في صورته العربية في الدراسة التي اجراها كل من النعمة وحسين (1985) وجرت محاولتان لحساب ثبات المقياس بصورته العربية وبطريقة التجزئة النصفية، فكان في الاول 0,92 (حسين، والهيتي، والنعمة، 1986 :8) اما المحاولة الثانية (الدراسة الحالية) فقد كان معامل الاتساق الداخلي 0,91 (التجزئة النصفية) Internal Consistency ، بعد ان تم تعديل معامل الارتباط للحصول على تقدير لثبات الاختبار ككل وليس لنصف منه وذلك باستخدام معادلة Spearman - Brown ، (Thorndike & Hagen 1977: 80) . والجدول رقم (1) يعرض المعلومات الخاصة بحساب معامل الاتساق الداخلي للدراسة الحالية:

جدول رقم (1)

معامل الاتساق الداخلي لاستبيان الصحة العامة بطريقة التجزئة النصفية

الفقرات	عدد الافراد	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل الثبات
الفردية	992	15,84	7,15	0,83	0,91
الزوجية	992	16,33	7,49	—	—

ويعتبر معامل الثبات هذا مقبولا احصائيا، اذ انه ذو دلالة احصائية عند مستوى 0,01) ومقبول عمليا، اذ أنه في مستوى معاملات الثبات للدراسة السابقة.

المعالجة الاحصائية : ان التصميم الاساس لهذه الدراسة هو تصميم ارتباطي اعتمد المعالجة الاحصائية أسلوباً لضبط متغيراته. وقد استخدم الانحدار المتعدد Multiple Regression اسلوبا لتحليل البيانات والتعرف على مدى اسهام متغيرات البحث في التباين الموجود في درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة من خلال تحليل العلاقة بين متغير تابع واحد (الدرجات على استبيان الصحة العامة) وعدة متغيرات مستقلة، التي يمكن ان تكون مستمرة او ثنائية Dichotomous (Tabachnick & Fidell, 1983: 88) . ولغرض اختبار مجموعة المتغيرات (المتنبئات Predictors) ذات الاهمية احصائيا في الاسهام في التباين الموجود في المتغير التابع (المتغير المحك Criterion) استخدم اسلوب الانتقاء المتقدم Forward Selection الذي يوازن بين الحصول على افضل قدرة على التنبؤ واقل عدد من المتغيرات المستقلة (Draper & Smith, 1966: 169) . وقد استعين بالحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) (Nie, 1975) المتوفرة في المركز القومي للحاسبات الالكترونية/ بغداد، لاستخراج نتائج البحث الحالي.

النتائج

وضع لهذا البحث هدفان، الأول: التعرف على الوضع النفسي لطلبة الجامعة في العراق بشكل عام. والثاني: التعرف على مدى اسهام متغيرات كالجنس وموقع الجامعة، وعدد افراد الاسرة، وترتيب الطالب بين اخوته، ومهنة والد الطالب او ولي امره. ان تحقيق الهدفين المذكورين يستلزم اولا: اختيار مدى اسهام المتغيرات الخمسة اعلاه، في التباين الموجود بين درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة. ومتى وجدت فروق حسب الجنس، او حسب الجامعات مثلا فانه ليس بالامكان النظر الى الوضع النفسي للطلبة مجتمعين باعتبارهم مجتمعا واحدا، وانما يكون من

جدول رقم (2)
معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (المتنبئات)

المتغيرات	1	2	3	4	5
1 ـ الجنس	——	0,07−	0,03−	0,02	0,03−
2 ـ الجامعة		——	0,04−	0,01	0,08
3 ـ عدد افراد الاسرة			——	0,33	0,05−
4 ـ التسلسل في الولادة				——	0,15
5 ـ مهنة الاب					——

الافضل النظر اليهم كمجتمعات متمايزة فيما يتعلق بالمتغير الذي تظهر نتائج التحليل فروقا بين اصنافه. ولغرض التعرف على مدى مساهمة المتغيرات التي اهتم البحث بدراستها استخدم اسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression ويستلزم هذا الأسلوب تفحص معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة لاحظ جدول رقم (4) الذي ضمن معاملات الارتباط هذه مع المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغير.

يتضح من الجدول (2) ان العلاقات بين المتغيرات المستقلة الخمسة ضعيفة جدا حيث كانت جميع معاملات الارتباط ، غير ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05، عدا معامل الارتباط بين عدد افراد الاسرة، وترتيب الطالب بين أخوته، اذ كان معامل الارتباط 0,33 وهذا ذو دلالة احصائية عند مستوى (0,05)، ان وجود علاقة عالية بين المتغيرات المستقلة تستلزم الحذر من احتمالات مجابهة التحليل الاحصائي بمشكلة العلاقات العالية بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity والتي قد تجعل عملية التفسير مضلله نتيجة ارتفاع الاخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار. وازاء ذلك فانه ينبغي الوقوف على هذه العلاقة (Tabachnick & Fidell, 1983 : 82) (لاحظ جدول رقم 2. على الرغم من الدلالة الاحصائية لمعامل ارتباط هذين المتغيرين، فأن هذه العلاقة ليست علاقة عالية وبالشكل الذي يجعل هذين المتغيرين يقيسان نفس الخاصية كما يتضح من التباين المشترك بين هذين المتغيرين الذي يعكسه مربع العلاقة لمعامل الارتباط ومقدارة (11٪) كما ان هذين المتغيرين لم يظهرا نفس النمط من العلاقة مع المتغيرات الاخرى (انظر الجدول 2) وعلى الرغم من ذلك وزيادة في الحرص على سلامة التحليل فان هذا البحث استخدم برنامجا للتحليل SPSS يمكن بوساطته اختبار مدى تأثير تلك العلاقة العالية وايقاف التحليل عندما يكون حجمها مؤثرا ويتم ذلك باستخدام معيار يسمى معيار تقبل العلاقة Tolerance الذي كلما كان صغيرا كان التحليل مضللا والعكس هو الصحيح. ولدى اجراء التحليل الاحصائي لم يتضح بروز مثل هذه المشكلة في هذا البحث. وازاء ذلك اجريت عمليات التحليل الاحصائي اللازمة لتحقيق هدف البحث مفترضين سلامة التحليل بالنسبة لهذا المجال خاصة ان حجم العينة كبير جدا قياسا بعدد المتغيرات (Tabanchick & Fidell, 1983 : 300) لقد كانت نتيجة التحليل الاحصائي ان اختير متغير عدد افراد الأسرة بالخطوة الاولى من التحليل، لاحظ الجدول رقم (3).

ان هذا المتغير كان اكثر المتغيرات مساهمة في التباين الموجود بين درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة، كما يعكسه مربع معامل الارتباط المتعدد الذي مقداره (0,00766)، اذ كانت الدرجة الفائية المقابلة لمعامل الارتباط هذا (7,645) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,01)، وبما ان العلاقة البسيطة لهذا المتغير التابع هي علاقة سالبة فأن ذلك يعني انه كلما زاد عدد افراد الاسرة زاد احتمال ان تقل درجة الطالب على استبيان الصحة العامة

جدول رقم (3)

القيم الفائية لاختبار مدى اسهام المتغيرات في التباين الحاصل في درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة

المتغيرات	درجة الحرية	ف الجدولية 0,05	ف للادخال	الاحتمال للادخال	الارتباط التراكمي المتعدد	مربع الارتباط المتعدد	المساهمة في مربع الارتباط	ف الكلية	الاحتمال د
1 عدد افراد الاسرة	990,1	3,85	7,645	0,01	0,08754	0,00766	,070766	7,645	0,01
2 الجنس	989,2	3,00	6,490	0,01	0,11888	0,01413	,00647	7,089	0,01
3 الجامعة	988,3	2,61	2,743	0,05	0,12986	0,01686	,00273	5,649	0,01
ـ مهنة الوالد			اقل من 1						
ـ ترتيب الاخوة			اقل من 1						

اى زاد احتمال قلة شكواه النفسية والعكس صحيح. وبعد اختبار المتغير اختبر مدى مساهمة المتغيرات الاخرى في التباين الموجود في المتغير التابع كما تعكسها القيمة الفائية للمتغير بوجود المتغيرات الاخرى (ف للادخال) وقد وجد ان متغير الجنس (ذكر، انثى) هو اعلى المتغيرات اسهاما، اذ كانت درجته الفائية (للادخال) 6,49 لدى مقارنتها بالقيمة.

الجدولية عند درجة حرية 2 للبسط و 989 للمقام والمثبتة في الجدول (3) ايضا وجد انها ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,9) وبناء على ذلك اختير هذا المتغير في الخطوة الثانية. وبإضافة هذا المتغير الى جانب متغير عدد افراد الاسرة ارتفع معامل الارتباط المتعدد الى 0,11888 (اطلق عليه الارتباط التراكمي). وقد ساهم هذا المتغير في مربع الارتباط المتعدد بزيادة مقدارها 0,01413 وتعتبر هذه الزيادة اعلى من اى زيادة يمكن ان يضيفها اي من المتغيرات الاخرى. ولدى اختبار هذه الزيادة احصائيا وجد انها ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,01) حيث كانت الدرجة الفائية الكلية المقابلة لهذا المتغير هي 7,089 وبذلك اعتبر هذا المتغير ايضا من المتغيرات التي تسهم في الصحة النفسية العامة للطلبة. ونظرا لأن الجنس ثنائي التصنيف Dichotomous فأن متابعته تشير الى ان الاناث قد حصلن على درجة اعلى من الذكور في استبيان الصحة النفسية العامة، والجدول (4) يوضح درجات الجنسين وانحرافها المعياري على الاستبيان.

جدول رقم (4)

المتوسط والانحراف المعياري والمدى عند 95٪ من الثقة لدرجات الذكور والاناث على استبيان الصحة العامة

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اقل درجة	اعلى درجة	حدود المتوسط عند مدى ثقة
ذكور	569	31,19	14,39	2	81	32,37 - 30,00
اناث	421	33,51	13,42	7	87	34,79 - 32,22

ان الجدول رقم (4) يشير الى ان المتوسطات للعينات المحتملة للذكور يتوقع ان تتراوح بين 30 الى 32,37 وعند مدى من الثقة مقداره (95٪) بينما يتراوح مدى المتوسطات لعينات الاناث بين 32,22 الى 34,79. ان درجة كهذه (سواء بالنسبة للذكور او للاناث)، لاحظ (Goldberg, 1978 : 6) تشير الى ان هناك احتمالا كبيراً في ان معظم الطلبة ذكورا واناثا لايعانون من مشكلات او شكاوي نفسية على الرغم من وجود حالات متطرفة لدى كل من الذكور والاناث كما يتضح من الجدول (4) ايضا. وان زيادة متوسط الاناث على متوسط الذكور في هذه الدراسة تتفق مع كثير من الدراسات السابقة التي وجدت ان الاناث اكثر قلقا ومعاناة ولديهن شكاوى نفسية اكثر بالمقارنة باقرانهن من الذكور، ومن هذه الدراسات دراسة Cairns & Wilson (1984, 1985) ودراسة Goldberg (1978 : 23)، ودراسة Taylor & Chave (1964) ودراسة Janis & Plays (1976 : 502-511).

ان هذه النتيجة قد ترتبط بشعور المرأة الداخلي وقلقها نحو اهمية الاهتمام بمظهرها من اجل ان تحافظ على رعاية واهتمام الرجل من جهة وشعورها بضعفها وعدم استطاعتها انجاز متطلبات الحياة بمفردها وكونها الاكثر احتمالا للتعرض للايذاء النفسي خلال اتصالها وتفاعلها بالبيئة، لاحظ دراسة Janis & Plays (1976). وتبرز هذه المشكلة في مجتمعنا بشكل جلي لما تتعرض له من مشاعر الأحباط الناجمة عن سيطرة قيم (الذكورة) فيه بصورة كبيرة، وما توفره هذه القيم من امتيازات وحقوق للذكور مقارنة بالاناث في احيان كثيرة.

وباستمرار التحليل بالاسلوب نفسه تم اختيار متغير موقع الجامعة حيث كانت القيمة الفائية قبل اضافة المتغير الى جانب المتغيرين الاول والثاني (ف للادخال) مقدارها 2,743 وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 وباضافة هذا المتغير ارتفع معامل الارتباط المتعدد التراكمي الى (0,12986)، اى ان هذا المتغير اسهم في مربع معامل الارتباط المتعدد بما مقداره (0,00273) وتعتبر هذه الزيادة هي الاخرى ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,01 حيث كانت القيمة الفائية الكلية المقابلة لهذا المتغير 5,649. ونظرا لان هذا المتغير قد صنف الى ثلاثة اصناف حسب موقع الجامعة وهي جامعة الموصل، الجامعة المستنصرية في بغداد، جامعة البصرة، فقد تمت متابعة هذا المتغير بحساب المتوسط والانحراف المعيارى ومدى المتوسط عند مستوى من الثقة مقداره (95٪) حيث ضمنت النتائج في الجدول (5).

جدول رقم (٥)

المتوسط والانحراف المعياري والمدى عند 95٪ من الثقة لدرجات الطلبة حسب متغير موقع الجامعة

الموقع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اقل درجة	اعلى درجة	حدود الوسط 95 ٪ عن الثقة
الموصل	295	30,57	14,30	4	87	32,20 _ 28,93
بغداد	386	33,31	13,60	6	81	34,67 _ 31,94
البصرة	310	32,14	12,96	2	77	33,70 _ 30,58

ان الجدول رقم (5) يشير الى ان طلبة جامعة الموصل هم اقل الطلبة معاناة من مشكلات وشكاوى نفسية يليهم طلبة جامعة البصرة فيما كان طلبة الجامعة المستنصرية في بغداد اكثر الطلبة معاناة واظهارا للشكاوى النفسية من اقرانهم الآخرين. وقد يعزى ذلك الى ما تضفيه الحياة العصرية في بغداد من تعقيد والتي هي اكثر مما هي عليه في كل من الموصل والبصرة، خاصة فى ما يتعلق بوسائط النقل والسكن والطعام وجوانب الحياة الاخرى بينما تمتاز مدينة الموصل ببساطة الحياة وقلة الصخب وامكانية التنقل بصورة اسهل مقارنة بمدينة بغداد. ورغم كل القصف اليومي العشوائي الذى كانت تتعرض له مدينة البصرة (خلال الحرب) فلم تظهر على شبابها من الطلبة اى اعراض تذكر للقلق والشكاوى النفسية وقد يعزى هذا الأمر الى الحالة العامة للمعنويات المرتفعة وحالة الاستبسال لعموم المجتمع الذى اصبح متكيفا تكيفا سليما لتلك الحياة بشكلها الطبيعي والعسكرى.

وعلى الرغم من التباين وفقا للموقع فان مدى الدرجات كما هو موضح في الجدول (5) يشير الى ان هناك احتمالاً كبيراً في ان معظم الطلبة في الجامعات الثلاث لا يعانون من مشكلات نفسية غير طبيعية على الرغم من وجود حالات متطرفة لا علاقة لها بظروف المنطقة التي تقع فيها الجامعة، اذ كانت مثلا اعلى درجة حصل عليها طالب من الموصل، حيث كانت درجته على الاستبيان 87 فيما كانت مثلا اعلى درجة حصلت بالنسبة للبصرة هي 77 رغم ظروف المدينة خلال الحرب. وباختبار هذا المتغير، بقي متغيران هما مهنة الوالد او ولي الأمر وترتيب الطالب بين اخوته.

وبما ان القيمة الفائية للادخال لكل من هذين المتغيرين كانت اقل من 1 فقد اهمل هذان المتغيران واعتبر اسهامها غير ذي دلالة احصائية. وبذلك توقف التحليل واعتبر أن هذين المتغيرين لا يسهمان في التباين في درجات الطلبة على استبيان الصحة النفسية العامة. وبذلك فأن هناك ثلاثة متغيرات اسهمت بدلالة احصائية وهي عدد افراد الاسرة، والجنس، وموقع الجامعة. ونظرا لوجود تمايز واختلاف بين الطلبة حسب متغير الجنس وموقع الجامعة، فان الطلبة والحالة هذه لا يشكلون مجتمعا واحدا بالنسبة للصحة النفسية العامة ولا يمكن النظر الى صحتهم النفسية مجتمعين وانما يكتفى بوصف الصحة النفسية العامة لهم وفق متغير الجنس ذكورا واناثا ووفق موقع الجامعة (الموصل، بغداد، البصرة). وكما تم وصفه في الصفحات السابقة وبذلك فقد اجيب على تساؤلات البحث المطروحة ضمن اهدافه.

الخلاصة : اظهرت النتائج البحث الحالي ان عموم الطلبة لا يعانون من مشكلات او شكاوى نفسية رغم مرحلتهم العمرية ورغم ظروف الطلبة كابتعاد البعض منهم عن الاهل وتعرضهم لضغوط الدراسة والجو الجامعي الجديد وبما يليه من تقاليد كأختلاط الجنسين والنظام التربوى المتباين عن مثيله في الدراسة المتوسطة والاعدادية، سيما ان قسما كبيرا منهم لا يزال يحتاج للرعاية النفسية في الاكل والنوم والملبس بعد ان كانت مثل هذه

الامور تجرى داخل اطار الاسرة. وقد اتضح ايضا ان الاناث كن اكثر معاناة وشكوى من اقرانهم الذكور. ورغم هذه الفروق ذات الدلالة الاحصائية التي وجدت بين الجنسين «ذكوراً واناثا» فانها عمليا لاترتقي الى المستوى الذي يشير الى المعاناة غير الطبيعية من مشكلات نفسية تشكل حالة مرضية يخشى منها. ومن بين ما اشارت اليه الدراسة علاقة موقع الجامعة بالدرجة التي يحصل عليها الطلبة على استبيان الصحة النفسية العامة، اذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية بين درجات الطلبة حسب الجامعات، فقد كان الطلبة في جامعة الموصل اقل معاناة وشكوى بينما كان طلبة جامعة المستنصرية في بغداد اكثرهم شكوى، وجاء طلبة البصرة بين هاتين الجامعتين. وهذا وعلى الرغم من وجود فروق احصائية فأنها عمليا لاترتقي الى المعاناة غير الطبيعية وانما تقع جميعها ضمن الدائرة التي لاتشكل حالة مرضية. وبما ان اجراء هذا البحث جاء ضمن الفترة التي دارت فيها الحرب مع ايران فانه يتضح ان عامة الطلبة ذكورا واناثا، مهما كان موقعهم قريبا من الاحداث كطلبة البصرة وبغداد او بعيدين عنها كطلبة الموصل، لايعانون من مشكلات او صعوبات نفسية، بل بالعكس فان الذكور كانوا اكثر استقرارا وصحة نفسية من الاناث وقد يكون ذلك دليلاً على التكيف للذكور ونجاح التعبئة النفسية والجماهيرية التي تضطلع بها كل المؤسسات التربوية والاعلامية والجماهيرية.

نتيجة اخرى اظهرتها الدراسة الحالة تستلزم الاهتمام وهي ان الطالب الذي ينتمي الى عائلة كبيرة يكون اقل احتمالا للتعرض للازمات النفسية حيث اظهر هؤلاء الطلبة شكوى اقل من الطلبة الذين ينتمون الى عوائل صغيرة الحجم. وقد يكون بالامكان ارجاع ذلك الى التفاعل والدعم الاجتماعي الذي توفره العوائل الكبيرة لابنائها قياسا بالعوائل الصغيرة. واخيرا فأن ضعف مساهمة المتغيرات الثلاثة مجتمعة والتي لم تسهم باكثر من 12٪ من التباين الموجود بين درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة يلفت النظر المتقصي عن متغيرات اخرى غير التي تناولها البحث الحالي وعلى المهتمين بمثل هذه الدراسات تقصيها واستخدامها كمتغيرات جديدة في بحوثهم المقبلة.

المصادر العربية

حسين ، ع.ع. والهيتي، خ.ن. والنعمة، ط . ى.
١٩٨٦ «الحالة النفسية لطلبة الجامعة المستنصرية في ضوء استبيان الصحة العامة (GHQ)» بحث ألقى في المؤتمر العلمي الاولى لكلية الآداب، الجامعة المستنصرية. بغداد.

النعمة، ط .ى. وحسين، ع.ع.
١٩٨٥ «الحالة النفسية لمعوقي الحرب في ضوء استبيان الصحة العامة». بحث القي في المؤتمر العلمي الرابع لهيئة رعاية معوقي الحرب، بغداد.

المصادر الاجنبية

Cairns, E.D. & Wilson, N.R.

1984 "The Impact of Political Violence on Mild Psychiatric Morbidity in Northern Ireland." British Journal of Psychiatry 145: 631-635.

1985 "Psychiatric Aspect of Violence in Northern Ireland." Stress Medicine 1: 193-201.

Draper, N. & Smith, N.

1966 Applied Regression Analysis. New York: J. Wiley.

Goldberg, D.

1967 The Assessment of the Severity of Non-psychiatric Illness by Means of Questionnaire. Unpublished doctoral dissertation, University of London.

1972 The Detection of Psychiatric Illness by Questionnaire. Moudsley Monograph No. 21.

1978 Manual of the General Health Questionnaire. Windsor, UK.: Neer-Nelson.

Janis, M.P. & Plays, T.S.

1976 "Frequency and Intensity of Anxiety in University Students." Journal of Personality Assessment 40 (5): 502-511.

Leighton, D.C., Harding, J.S., Macklin, D.R., Hughes, C.C. & Lighton, A.H.

1963 "Psychiatric Findings of the Striling County Study." American Journal of Psychiatry 119: 1021-1026.

Lemkau, P., Tietz, C. & Copper, M.

1941 "Mental Hygiene Problems in an Urban District." Mental Hygiene (New York) 25: 624.

Nie, N.H.,Hull, C.H., Jenkins, J.G., Steinbrenner, K. & Bent, D.H.

1975 Statistical Package for the Social Sciences (2nd ed.) New York: McGraw-Hill.

Pasamanick, B., Roberts, D.W., Lemkau, P. & Krueger, D.R.

1959 "A Survey of Mental Disease in Urban Population: Prevalence by Race and Income." in B. Pasamanick (Ed.), Epidemiology of Mental Disorder (Publication No. 60). Washington, DC: American Association for the Advancement of Science.

Srole, L., Banger, T.S., Michael, S.T., Opler, M.K. & Rennic, T.A.C.

1962 Mental Health in the Metropolis: The Midtown Manhattan Study. New York: McGraw-Hill.

Tabachnick, B.C. & Fidell, L.S.
1983 Using Multivariate Statistics. New York: Harper & Row.

Taylor, S.L. & Chave, S.
1964 Mental Health and Environment. London: Longmans.

Thorndike, R.L. & Hagen, E.P.
1977 Measurement & Evaluation in Psychology & Education (4th ed.). New York: J. Wiley.

Trussall, R.C. & Elinson, J.
1959 Chronic Illness in the United States Vol. 3: Chronic Illness in a Rural Area — The Hunterdon Study. Cambridge, MA: The Commission on Chronic Illness.



مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية

محمد السيد سليم
كلية العلوم الادارية ـ جامعة الملك سعود

مقـدمـة

يعتبر مفهوم التوازن من أكثر المفاهيم انتشاراً واستعمالا في العلوم الاجتماعية، ومن أكثرها غموضاً في الوقت ذاته. فالملاحظ أن معظم المتخصصين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية يوظفون مفهوم التوازن في التحليل دون أن يوضحوا معناه، ومؤشراته، وقدرته التحليلية. وتحاول هذه الدراسة أن تؤصل مفهوم التوازن بصفة عامة، مع التركيز على أحد مظاهر هذا المفهوم، وهو التوازن الدولي، موضحة أهمية التحليل التوازن الدولي في فهم العلاقات الدولية واستشرافها. ولتحقيق هذا الهدف، فان الدراسة ستطبق المفاهيم النظرية للتحليل التوازني لرصد هيكل التوازن الدولي في منطقة جغرافية معينة، وهي منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط. ونقصد بذلك وصف الانماط الأساسية للعلاقات الدولية في المنطقة من منظور مفهوم التوازن الدولي، ومحاولة توظيف هذا المفهوم لاستشراف العلاقات الدولية في المنطقة. وفي هذا الاطار تحاول الدراسة أن تقدم مفهوم «شرقي البحر المتوسط» كاطار جغرافي وسياسي بديل لمفهوم «الشرق الأوسط».

الأصول الفكرية لمفهوم التوازن

يستمد مفهوم التوازن أصوله الفكرية من النظريات البيولوجية التي تم التوصل إليها في عصر النهضة الأوربية. فقد خلصت تلك النظريات إلى أن التوازن والميل نحو التوازن هو أحد الخصائص الأساسية للكائنات الحية. فهذه الكائنات تميل إلى ايجاد حالة متواترة معينة، وإلى تصحيح الاختلال الذي يصيب تلك الحالة نتيجة تدخل عامل خارجي

بشكل يعيدها إلى الحالة السابقة (Sills, 1968) . كما أن التوازن مفهوم شامل ينصرف إلى شتى أشكال الظواهر الطبيعية والاجتماعية بحيث يغدو التوازن بمثابة مفتاح فهم التطور بشتى أبعاده. وقد انتقلت هذه المفاهيم إلى ميدان التحليل الاجتماعي في مرحلة لاحقة. فقد انطلق المذهب الفردي من مقولة التوازن، وأكد أن هناك انسجاما طبيعيا بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، وأن هذا الانسجام يتحقق من خلال التفاعل الحر ولذلك، فقط تحفظ أنصار المذهب الاشتراكي على مفهوم التوازن، فقد اعتبروا أن هذا المفهوم ذو طابع معاد للتغير الاجتماعي، كما انتقد بعض الدارسين هذا المفهوم على أساس أنه يتسم بالعموض (مقلد، 1984 : 31 - 33)، ولطبيعته الدعائية التي تقدم النظام الأمريكي على أنه نموذج للتوازن (معوض، 1987 : 88).

وفي نظرنا، فان توظيف المذهب الفردي لمفهوم التوازن لايعني أن هناك ارتباطا ضروريا بينهما، وذلك بدليل أن المذهب الاشتراكي قد لجأ إلى مفهوم التوازن باعتباره الغاية النهائية للتغير الاجتماعي. أضف إلى ذلك أنه من الممكن فهم بعض جوانب الظواهر الاجتماعية من منظور التوازن دون قبول منطلقات المذهب الفردي بالضرورة. فمفهوم التوازن يقدم لنا أداة منهجية لوصف الظواهر الاجتماعية والتنبؤ باحتمالات التغير في تلك الظواهر، فما دام أن الميل إلى التوازن سمة عامة للظواهر، فاننا يمكن أن نتوقع احتمالات «التغير» في الظواهر التي تتسم بعدم التوازن. والواقع أننا لا ننطلق في هذه الدراسة من افتراض أن التوازن هو حالة قائمة بالفعل، ولكن من افتراض أن حالة التوازن تمثل نقطة يمكن انطلاقا منها وصف، وفهم حركية الظواهر، بمعنى مدى ابتعادها عن نقطة التوازن والأسباب المؤدية إلى ذلك.

مفهوم التوازن في العلوم الاجتماعية

يوضح تأمل أدبيات التوازن في العلوم الاجتماعية أن مفهوم التوازن قد استعمل بأربعة معان مختلفة على الاقل. فمن ناحية أولى، يعْتبر فريق من الباحثين أن التوازن مرادف للاستقرار بمعنى الميل إلى العودة إلى الحالة السالفة. وعلى سبيل المثال تعرف Chatterjee (1975:43) التوازن في سياق تعريفها للتوازن الدولي بأنه: «استمرار المتغيرات الأساسية للنسق الدولي (كميزان القوى، الحروب الكبرى، سباق التسلح) في حدود معينة لمدة معينة من الزمن حينما تتعرض تلك المتغيرات لقوى اضطرابية خارجية». وفي الأدبيات العربية يقول ربيع (1972 : 16) أن التوازن السياسي ينصرف الى:

«كل افتراض حيث الجماعة السياسية توجد في حالة من الاستقرار الذي يسمح بتحقيق الانسجام والتناسق بين مختلف مقومات الحقيقة السياسية».

من ناحية ثانية، يعِّرف بعض الدارسين التوازن على أنه مرادف للتعادل بين القوى المتضادة. فقد عرف مونتسكيو الفصل والموازنة بين السلطات على أنه ينصرف إلى اعطاء السلطات الثلاث اختصاصات متكافئة نسبيا. كذلك، فقد عرف أصحاب المدرسة البنائية ـ الوظيفية التوازن بأنه يعني التعادل النسبي بين مدخلات ومخرجات النسق السياسي (Bill & Hardgrave, 1973:212). ومن ناحية ثالثة، يجمع بعض الدارسين بين مفهومي الاستقرار والتعادل فيعرفون التوازن على أنه حالة الاستقرار الناشيء عن تعادل القوى. فيعرف الاقتصاديون التوازن على أنه الوضع الأمثل من التعادل بين قيم متضادة، يتميز بعضها بالميل إلى التغير. فالتوازن هو حالة مثلى لأنها حالة يرضى عنها الأفراد. ولذلك فانهم بمجرد الوصول اليها لن يكون لديهم دافع للتخلي عنها. كذلك، فالتوازن هو حالة من التعادل بين قيم متضادة (العرض والطلب مثلا). وأخيراً، فان التوازن هو حالة من الثبات التي تتسم بتكرارية روتينية السلوك (خليل، 1985 : 119 ؛ Shapiro, 1966: 143 - 144).

من ناحية رابعة، يقدم بعض الدارسين مفهوما للتوازن باعتباره مرادفا للاعتماد المتبادل بين الظواهر. وقد يكون الاعتماد المتبادل سكونيا، بمعنى أن وجود ظواهر معينة يؤدي إلى وجود ظواهر أخرى، أو حركياً بمعنى أن تغير ظواهر معينة يؤدي إلى تغير ظواهر أخرى. فقد أشار بارسونز إلى أن هنالك ميلا في الانساق الاجتماعية نحو التوازن، بمعنى اقامة علاقة محددة من «الاعتماد المتبادل» بين أجزاء النسق الاجتماعي، تؤدي إلى وجود حالة من «الانتظام» في حركة النسق (Parsons & Sills, 1967). ويشير قاموس علم الاجتماع (غيث، 1979 : 423) إلى أن التوازن هو «نوع من التساند بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة». كذلك، قدم فيستنجر «نظرية الاختلال المعرفي» Cognitive Dissonance Theory التي تقول أن المحيط المعرفي للفرد يتألف من العديد من المعارف والمعلومات المترابطة والمتوازنة، أي المتسقة مع بعضها، والتي يؤدي أي تغير في أي جزء منها إلى تغير في باقي الأجزاء (Festinger, 1957).

ومن ثم يتضح أن مفهوم التوازن قد استعمل بأربعة معانٍ مختلفة على الأقل: التوازن بمعنى الاستقرار، والتوازن بمعنى التعادل بين قيم متضادة، والتوازن بمعنى الاستقرار الناشيء عن التعادل بين قيم متضادة، والتوازن بمعنى الاعتماد المتبادل بين الظواهر. وفي نظرنا، فأن مفهوم التوازن يتميز بأنه ينصرف أولا إلى ظاهرة متعددة الأبعاد، بحيث يمكن تصور حدوث التوازن (أو اللاتوازن) بين هذه الأبعاد، كما أنه يتميز ثانيا بوجود علاقة من الاعتماد المتبادل أو الترابط بين هذه الأبعاد، فلا يمكن تصور حدوث التوازن بين متغيرات منقطعة الصلة ببعضها. وأخيرا، فانه يتميز بظاهرة التعادل أو التكافؤ

بين هذه الأبعاد، وميل الظاهرة إلى العودة، في فترة زمنية معينة، إلى احداث هذا التعادل نتيجة للترابط. ويقودنا ذلك إلى مناقشة مفهوم التوازن السياسي الدولي.

التوازن السياسي الدولي

ظهر مفهوم التوازن في ميدان العلاقات الدولية مع ظهور مفهوم توازن القوى الدولي. بحيث أصبح بمثابة المفهوم المركزي لتحليل العلاقات الدولية منذ أوائل القرن التاسع عشر. وربما كان Parsons (1961 : 120 - 129) أول من تعرض لتحديد المقصود بالتوازن الدولي بصفة عامة. فقد أوضح بارسونز أن التوازن الدولي يتحقق اذا توفرت عدة شروط، أهمها، وجود قيم مشتركة بين مختلف وحدات النسق الدولي، ووجود اتفاق بين هذه الوحدات حول الاجراءات التي تتبع لتسوية المنازعات الدولية. وأخيرا، وجود قدر من التمايز الجمعي Pluralistic Differentiation بين مصالح الشعوب، بمعنى أن يتوزع شعب كل دولة بين تيارات دولية متباينة.

والواقع أن مفهوم التوازن الدولي لم يكتسب شهرته وأهميته في الدراسات الدولية الا من خلال نظرية ميزان القوى. وقد استعمل مفهوم ميزان القوى بمعان مختلفة، ولكن يمكن القول أن أهم معنيين لهذا المفهوم هما معنى التعادل أو التكافؤ، الاعتماد المتبادل، فقد أشار Morgenthau (1973) إلى أن ميزان القوى يعني «منع أي عنصر في النسق الدولي من السيطرة على باقي العناصر» فإذا تحقق التكافؤ بين عناصر النسق الدولي تحقق التوازن. كذلك استعمل بعض الدارسين مفهوم ميزان القوى بمعنى «علاقة وثيقة بين المتغيرات الأساسية للنسق» قوامها أن أي تحول في أحد تلك المتغيرات يؤدي إلى تحولات في باقي المتغيرات (Hopkins & Mansback, 1973: 28).

وإذا كان بارسونز قد ركز على القيم المشتركة بين الدول، وركز مورجنثاو على تعادل القوى، فان ليسكا قد ركز على مدى توافر المؤسسات التنظيمية الدولية كأداة لتحقيق التوازن الدولي، (Liska, 1957). فالتنظيم الدولي، كما يقول ليسكا هو «الأداة المؤسسية الرسمية التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المتعدد الجوانب». ولذلك فقد أكد أن التنظيم الدولي يصبح قادرا على تحقيق التوازن الدولي اذا ما تحققت عدة شروط من أهمها وجود نوع من القبول العام من جانب الدول الأعضاء للالتزامات التي يفرضها التنظيم عليهم. أما Kaplan (1957)، فقد ركز على الجوانب السلوكية للتوازن الدولي. فقد أشار إلى أنه في كل نسق دولي توجد مجموعة من «القواعد الأساسية» وأن توازن النسق الدولي يعتمد على مدى احترام الدول لهذه القواعد، بشكل مترابط.

يمكن القول أن التوازن الدولي حالة التعادل أو التكافؤ النسبي بين مجموعة من

المتغيرات المترابطة في النسق الدولي، تتميز بدرجة من المرونة والترابط في التفاعلات، مع رضاء الوحدات الأساسية في النسق الدولي عن واقع التعادل القائم. ومن ثم فالتوازن الدولي ينصرف إلى ثلاثة أبعاد أساسية، الأول بعد بنياني قوامه حالة التعادل أو التكافؤ بين ما نحدده على أنه المتغيرات الأساسية التي تميز النسق الدولي، كالمقدرات، أو مستوى التسلح، أو تدخلات القوى الكبرى في منطقة اقليمية معينة، والبعد الثاني سلوكي قوامه وجود قدر من المرونة في التفاعلات الدولية وقدر من الارتباط، أو الاعتماد المتبادل، بين تلك المتغيرات، فترابط المتغيرات ومرونتها يتجه بالظاهرة، في معظم الأحوال، نحو وضع التوازن بما يسمح بتصحيح الاختلال التوازني عبر فترات زمنية معينة. أما البعد الثالث، فهو بعد قيمي أساسه رضاء الوحدات الكائنة في النسق عن حالة التوازن القائمة. فوجود دول أساسية ترفض واقع التوازن وتعمل على تغييره من شأنه تهديد العلاقات التوازنية.

وبذلك يختلف مفهوم التوازن الدولي عن مفهوم الاستقرار الدولي الذي يعني ديمومة الخصائص البنائية والتفاعلية الأساسية للنسق الدولي، وقدرته على التكيف مع التغيرات البيئية، مع عدم حدوث حروب ذات نطاق تدميري واسع. بهذا المعنى يعتبر النسق الدولي مستقرا ما دام نمط توزيع مقدرات الفاعلين الرئيسيين، ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية قد ظل على ما هو عليه تقريبا، وما دام التفاعل النمطي العادي لم يرتفع إلى حد الصراع المسلح، فالتغير الرئيسي في توزيع المقدرات بين الدول يؤدي إلى اضطراب التفاعلات السياسية لتلك الدول، كما حدث بالنسبة لتزايد قوة بروسيا في منتصف القرن التاسع عشر وما أدى إليه من تغير التفاعلات السياسية في أوربا منذ سنة 1866، أو امتلاك الصين للقنبلة الذرية سنة 1964. كذلك، فتغير القيم الأساسية لأحد الوحدات الرئيسية في النسق الدولي يؤدي إلى هز استقرار النسق، كما حدث عندما تحولت روسيا القيصرية إلى الماركسية سنة 1917، وألمانيا إلى النازية سنة 1933، بينما لا يمثل تعاقب الجمهوريين والديمقراطيين في السلطة في الولايات المتحدة تغيراً جوهرياً في القيم الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وأخيراً، فان حدوث حروب واسعة النطاق ينهي الاستقرار الدولي لانه يغير نمط التفاعلات العادية تغييراً جذرياً، كما يؤدي، في بعض الحالات، إلى اختفاء دول قائمة أو ظهور دول جديدة على غرار ما حدث في الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن اختفاء الامبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية، وظهور تشيكوسلوفاكيا، والمجر، ومملكة الصرب وغيرها من الدول.

بعبارة أخرى، بينما ينصرف التوازن الدولي أساسا إلى تكافؤ المتغيرات، فان الاستقرار ينصرف إلى ديمومة تلك المتغيرات. ويمكن أن نشبه الفارق بالميزان. فكفتا الميزان قد تتعادلان عند وضع معين.(التوازن). فاذا ثبت الميزان عند هذا الوضع قلنا أن التوازن

مستقر. ولكن قد يتغير وضع الميزان ذاته من مكان الى آخر، وفي هذه الحالة يصبح التوازن غير مستقر، وبالمثل، قد لا تتعادل الكفتان، ولكن الميزان ذاته يكون ثابتا عند وضع معين، وفي هذه الحالة نحن إزاء حالة عدم التوازن المستقر (Pruitt, 1969).

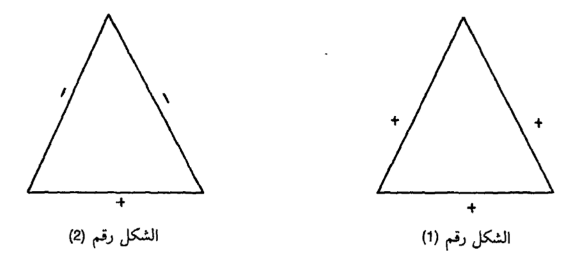
نحن إذاً أمام أربعة احتمالات لكينونة النسق الدولي تتحدد طبقا لمتغيرين: التوازن، والاستقرار، فهناك أولا حالة التوازن المستقر، وهي حالة تشبه النسق الاقليمي لمنطقة اسكندنافيا، وهناك ثانيا حالة التوازن غير المستقر وهي حالة تشبه سباق التسلح النووي الأمريكي ـ السوفييتي. هذا بالاضافة إلى حالة ثالثة وهي حالة عدم التوازن المستقر، وهي حالة تشبه وضع النسق الاقليمي لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، أو النسق الاقليمي لمنطقة جنوب شرقي آسيا (الصين الشعبية وباقي دول المنطقة). وهناك أخيراً، حالة عدم التوازن غير المستقر، وهي حالة تشبه النسق الاقليمي لمنطقة البحر المتوسط في السبعينات (سليم، 1985).

عناصر التوازن السياسي الدولي

خلصنا من التعريف الذي قدمناه لمفهوم التوازن الدولي، إلى أن هذا المفهوم يتضمن عناصر بنيانية، وسلوكية، وقيمية. ويتضمن العنصر البنياني خمسة أبعاد هي: توازن المقدرات، التوازن الهيكلي، توازن سباقات التسلح، توازن المكانة، وتوازن التدخلات الخارجية. أما العنصر السلوكي، فانه يتضمن بعدين هما مدى مرونة التفاعلات، ومدى ترابطها، وأخيراً، فان البعد القيمي يتضمن بعداً واحداً وهو مدى رضاء الوحدات الدولية عن واقع التوازن أو عدم التوازن، وسنحاول أن نوضح هذه الابعاد على التوالي.

يقصد بتوازن المقدرات درجة تعادل مقدرات الوحدات الرئيسية في النسق الدولي، ودرجة ميل التغير في مقدرات احدى الوحدات إلى التأثير في مقدرات الوحدات الاخرى. ويتخذ هذا الشكل من التوازن نمطين أولهما توازن القوى، والثاني توازن الرعب. يقصد بتوازن القوى تعادل القوى الاقتصادية والعسكرية للوحدات الدولية، بينما يقصد بتوازن الرعب حالة تتميز بقدرة الدول الداخلة في العلاقة التوازنية على امتصاص الضربة الأولى للعدو، والرد عليها بضربة ثانية مضادة تلحق به خسائر لا يستطيع تحملها. بعبارة أخرى، فهو حالة لا يملك فيها أي طرف القدرة على شن الضربة الأولى الكاملة أو حالة تتميز «بالتدمير المؤكد المتبادل». ويختلف توازن القوى عن توازن الرعب في أن الاخير يتحقق حتى ولو كان عدد الأسلحة الهجومية التي تمتلكها احدى الدولتين أقل من الدولة الاخرى، ما دامت تستطيع توجيه ضربة ثانية ساحقة مضادة. كما أنه يتحقق ليس فقط مع امتلاك الدول الداخلة في التوازن الأسلحة النووية، وانما أيضا أي أسلحة تضمن التدمير المؤكد المتبادل، كالأسلحة البيولوجية (مقلد، 1984: 263 - 267؛ Snyder, 1973).

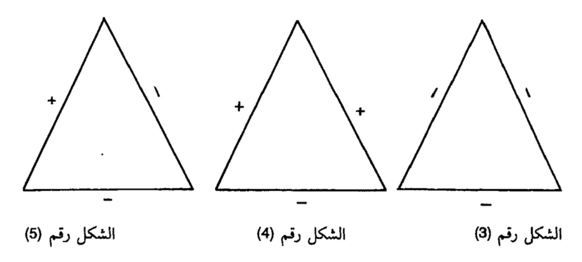
أما مفهوم التوازن الهيكلي، فانه يرجع إلى فريتز هايدر. وقد أوضح هايدر أن العلاقة بين وحدتين تكون متوازنة إذا كانت تلك العلاقة إيجابية أو سلبية في كل القضايا، كما أن العلاقة بين ثلاث وحدات تكون متوازنة إذا كانت تلك العلاقات ايجابية في كل القضايا، أو إذا كانت احداها ايجابية والاخريين سلبيتين. فاذا لم يتحقق هذا الوضع ينتج قدر من التوتر في العلاقات يعيدها إلى حالة التوازن (Sherwin, 1971) وقد أشار دارسو العلاقات الدولية إلى هذه النظرية وطبقوها على النسق الدولي. وأوضح هؤلاء الدارسون أن التوازن يتحقق في العلاقا بين ثلاث دول إذا كانت تلك العلاقات ايجابية، أو إذا كانت هناك علاقتان سلبيتان، والثالثة ايجابية كما هو موضح بالشكلين رقم (1)، ورقم (2). ويشير كل مثلث في الشكلين إلى نسق دولي يتضمن ثلاث دول فقط هي (أ ، ب ، جـ). ويعبر عن نوع العلاقات بالزائد إذا كانت علاقات (ايجابية) تعاونية، وبالناقص إذا كانت علاقات سلبية (صراعية). فالعلاقات الواردة في الشكل رقم (1) متوازنة لأنها لا تسبب توترا لأي من الدول. والعلاقات الواردة في الشكل رقم (2) متوازنة لأنه ليس أمام (أ) الا قبول هذا الوضع، أو التصالح مع ب و جـ.



الشكل رقم (1) الشكل رقم (2)

بالعكس، فالعلاقات الواردة في الاشكال رقم (3) و (4) و(5) علاقات غير متوازنة، فالعلاقات الواردة في الشكل رقم (3) غير متوازنة لانها سلبية وتؤدي إلى توتر بين الدول يدفعها إلى تصالح جميع الدول، أو تصالح دولتين على حساب الدولة الثالثة (هذا الموقف يشبه الصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل توقيع الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية). كذلك العلاقات الواردة في الشكل رقم (4) غير متوازنة لأن (أ) يحتفظ بعلاقة ايجابية مع عدوين، ومن المحتمل ان يحاول (أ) ان يتحالف مع أي منهما على حساب الاخر «هذا الموقف يشبه موقف عدم الانحياز، فمصر في الفترة 1955 - 1965 احتفظت بعلاقات جيدة مع الاتحاد

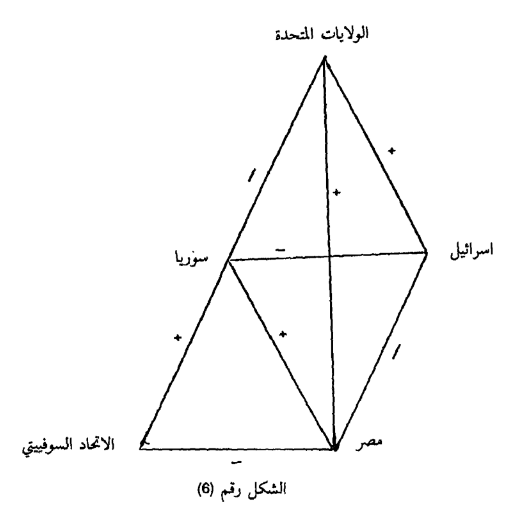
السوفيتي والولايات المتحدة، وقد انتهى هذا الموقف بتوتر علاقات مصر مع الولايات المتحدة سنة 1967 (وضع متوازن) ثم توتر علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي ابتداء من سنة 1974 مع تحسن علاقاتها بالولايات المتحدة (وضع متوازن)». كذلك الحال بالنسبة للشكل رقم (5)، فالدولة (أ) صديقة للدولة (جـ)، وفي نفس الوقت معادية للدولة (ب)، التي بدورها حليفة للدولة (جـ)، فمن الصعب على (أ) ان تكون صديقة لصديق عدوها، في هذه الحالة يمكن أن يتحقق التوازن اما بتحسين علاقاتها مع (ب) أو تدهور علاقاتها مع (جـ).



الشكل رقم (3) الشكل رقم (4) الشكل رقم (5)

بيد ان السؤال الذي يمكن ان يثار هو لماذا تتحول بعض العلاقات من وضع التوازن إلى وضع عدم التوازن؟ الواقع ان تشابك العلاقات بين الدول قد يؤدي إلى تأثير احدى الثلاثيات غير المتوازنة على احدى الثلاثيات المتوازنة، على سبيل المثال، قد تؤدي محاولة مصر تحقيق التوازن في الثلاثي مصر ـ العراق ـ ايران بالتقارب مع العراق إلى احداث عدم توازن في الثلاثي مصر ـ اسرائيل ـ العراق، وهكذا، فان محاولة التوازن في مجال معين قد تحدث عدم توازن في مجال آخر. ومن هنا يكون معيار احداث التوازن هو أهمية القضايا المرتبطة بثلاثي معين بالنسبة لمصر، فالثلاثي مصر ـ العراق ـ إيران غير متوازن، ولكن مصر قد تقبل عدم التوازن ذاك لانه لا يسبب لها توتراً كبيراً بالنسبة للثلاثيات الاخرى، ومن امثلة ذلك الثلاثي مصر ـ سوريا ـ اسرائيل قبل زيارة السادات لاسرائيل، كان هذا الثلاثي متوازنا (مصر لها علاقة ايجابية بسوريا وعلاقة سلبية باسرائيل التي بدورها لها علاقة سلبية بسوريا). ولكن ارتباط هذا الثلاثي بثلاثي اخر هو مصر، اسرائيل والولايات المتحدة، الذي كان من وجهة نظر مصر غير متوازن، هو الذي ادى إلى حدوث التغير في الثلاثي الأول ويتضح ذلك من الشكل رقم (6). فعدم التوازن الكامن في الثلاثي مصر،

اسرائيل، الولايات المتحدة كانت له أهمية أكبر بالنسبة لمصر (أو ان الولايات المتحدة مارست ضغطاً شديداً لتصحيح عدم التوازن ذاك). وكان امام مصر مسلكان لتحقيق التوازن : اما جعل علاقاتها بالولايات المتحدة سلبية أو جعل علاقاتها باسرائيل ايجابية. سلكت مصر الطريق الثاني مما ادى إلى احداث عدم توازن في الثلاثي مصر ـ سوريا ـ اسرائيل الذي كان متوازنا.



الشكل رقم (6)

كذلك فعدم التوازن الهيكلي الكائن في اقليم معين قد لا يتجه نحو التوازن وذلك نظراً لارتباط التوازن الاقليمي بالتوازن العالمي، فقد يتطلب احداث توازن دولي عالمي ان يظل عدم التوازن قائما في اقليم معين، وبذلك توجد ضغوط تدفع النسق الاقليمي نحو تكريس عدم التوازن. ومن ذلك ان يتطلب حفظ التوازن الاميركي ـ السوفيتي الحد من سباق التسلح العربي ـ الاسرائيلي في وضع تكون فيه اسرائيل متفوقة على العرب اصلا. وبذلك، فان مفهوم التوازن الهيكلي يقدم لنا اداة منهجية تمكننا من التعرف على حالة

التوازن في العلاقات بين الدول، وعلى احتمالات التغير في تلك العلاقات، والقوى التي تحكم تلك الاحتمالات، على نحو ما سيتضح حينما نطبق مفهوم التوازن الهيكلي.

اما العنصر العنصر الثالث من العناصر البنيانية لمفهوم التوازن، فانه ينصرف إلى توازن سباقات التسلح، يقصد بسباق التسلح موقف يتضمن دولتين (أو اكثر) في حالة من العداء ويزيد كل منهما أو يحسن من مستوى تسليحه بمعدل سريع كميا وكيفيا بالنظر إلى مستوى التسليح الراهن أو المتوقع للدولة الاخرى. فسباق التسلح اذن ينصرف إلى اربعة ابعاد رئيسية يلزم توافرها جميعا حتى ينشأ موقف سباق التسلح (Gray, 1971: 40 - 41) هي :

1) وجود دولتين (أو اكثر) يدخلان في علاقة عدائية.
2) ان كل من الدولتين ينظم مستوى تسليحه بهدف زيادة كفاءة قواته في القتال مع قوات الدولة الاخرى أو لردعها.
3) ان السباق يشمل التنافس حول كمية السلاح (عدد الاسلحة والقوى البشرية) ونوعيتها (فعالية الاسلحة وتنظيم القوات المسلحة والعقيدة القتالية).
4) ضرورة توافر شرط التزايد السريع في كميات الأسلحة أو نوعيتها.

ومن ثم، فان موقف سباق التسلح يتسم بصفتي الترابط بن سلوكيات الدول الداخلة في السباق، واتجاه تلك السلوكيات نحو زيادة التسلح بصفة مستمرة. وفي هذا الاطار يمكن القول ان «توازن» سباق التسلح يتحقق إذا تعادلت نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج القومي للدول الداخلة في السباق، ومعدلات الزيادة في تلك النسبة. ويقصد بالانفاق العسكري، في هذا المجال، ما تنفقه الدولة على شراء وتصنيع السلاح واعاشة وتدريب وتطوير القوات المسلحة.

اما البعد الرابع للجانب البنياني من مفهوم التوازن الدولي، فانه يشير إلى توازن المكانة. فلكل دولة مكانة Status تتكون من مجموعة من المقومات التي تكون في مجموعها موقع الدولة بالنسبة للسلم الهرمي للنسق الدولي. وتكون الدولة في حالة توازن إذا كانت المقومات المكونة للمكانة متوافقة، سواء بالقوة أو الضعف، بالتقدم أو التخلف. ومن ذلك ان تكون المقومات العسكرية للمكانة متوافقة مع المقومات الاقتصادية، والسياسية والثقافية، فاليابان، على سبيل المثال، تتميز بالتفوق في المقومات الاقتصادية للمكانة، ولكنها تتسم كذلك بضعف المقومات العسكرية لتلك المكانة. ويعبر Galtung (1964) عن هذه الظاهرة باسم «عدم توازن المكانة» Status Disequilibrium ويضيف جالتونج إلى ذلك ان عدم توازن المكانة لدولة معينة يؤدي إلى توتر في تلك الدولة، ويؤدي بها إلى محاولة انهائه عن طريق اتباع سلوك عدواني. ونضيف ان عدم توازن مكانة بعض الدول في النسق

الاقليمي يؤدي إلى آثار مهمة على النسق الاقليمي وعلى السياسة الخارجية للدول غير المتوازنة في المكانة. فهو يؤدي إلى اضعاف قدرة تلك الدول على التأثير الفعال على التفاعلات السياسية في النسق الاقليمي، كما انه يؤدي إلى توتر في العلاقات بين الدول غير المتوازنة في المكانة.

ينصرف البعد الأخير من الابعاد البنيانية لمفهوم التوازن الدولي إلى حالة التوازن في الانساق الاقليمية للنسق العالمي، وهو ما سميناه بـ «التوازن الخارجي». ونقصد به توازن تدخلات القوى العظمى في النسق العالمي في النسق الاقليمي، أو بعبارة اخرى توازن علاقات دول الاقليم مع تلك القوى. اما البعد الثاني من ابعاد مفهوم التوازن الدولي، فانه ينصرف إلى توفر قدر من المرونة في التفاعلات الدولية، مع ترابط تلك التفاعلات. فلا يمكن تصور حالة التوازن أو الميل إلى التوازن دون توفر امكانية تحرك التفاعلات من نقطة إلى اخرى سعياً إلى التوازن، ودون توفر درجة من الاعتماد المتبادل بين تلك التفاعلات بحيث ان تغير بعض عناصرها يؤدي إلى تغير باقي العناصر. واخيراً، فان لمفهوم التوازن الدولي بعداً قيمياً يتعلق بمدى رضاء الدول عن حالة التوازن، فقد يتحقق التكافؤ والاعتماد المتبادل بين عناصر النسق الدولي، ولكن بعض الدول قد تسعى إلى الحصول على مركز مسيطر في هذا النسق من خلال زيادة مقدراتها، ومن ذلك عدم رضاء الولايات المتحدة عن حالة ميزان الرعب الاميركي ـ السوفيتي ومحاولتها الحصول على مركز متفوق من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم).

ولا شك ان الابعاد الثلاثة (البنيانية، والسلوكية، والقيمية) لمفهوم التوازن مترابطة مع بعضها، ونقصد بذلك ان البعدين السلوكي والقيمي يتداخلان مع البعد البنياني، بمعنى ان المرونة والرضا يتعلقان بكل بعد من الابعاد البنيانية المذكورة، كما ان التعادل يؤدي في معظم الاحيان إلى الرضاء، ولكن من المتصور ان تنفصل هذه الابعاد عن بعضها. ومن ذلك وجود قدر كبير من اللاتكافؤ في النسق الاقليمي لأمريكا الشمالية مع توافر المرونة والاعتماد المتبادل، ورضاء الولايات المتحدة وكندا عن واقع اللاتوازن، ولذلك فاننا سندرس البعدين السلوكي والقيمي لمفهوم التوازن في اطار عرضنا للبعد البنياني.

إذا كنا قد أوضحنا الابعاد الرئيسية لمفهوم التوازن الدولي، فإننا سنحاول أن نطبق هذه الابعاد على منطقة جغرافية محددة، وهي منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط، وذلك بهدف ايضاح الأهمية العملية لمفهوم التوازن في التطبيق، وتقديم المفهوم الجغرافي لمنطقة «شرقي البحر المتوسط» كاطار للتحليل السياسي الدولي، وكبديل لمفهوم «الشرق الأوسط»، ولفهم طبيعة العلاقات التوازنية في منطقة شرق البحر المتوسط.

اقليم شرقي البحر الأبيض المتوسط

انتقد بعض الدارسين مصطلح «الشرق الأوسط» على أساس أنه مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، ولا يوجد اتفاق حول الدول الداخلة في نطاقه، كما أنه يقتصر على الاشارة إلى علاقة الغير بالمنطقة. فالشرق الذي يقال عنه «متوسط» يثير التساؤل: متوسط بالنسبة لمن؟. وأخيراً، فان هذا المصطلح لا يعامل الوطن العربي على أنه وحدة متميزة، واقترح هؤلاء الدارسون مصطلح «النظام العربي» (الدول العربية) كبديل لمصطلح «الشرق ألأوسط» (مطر وهلال، 1983: 29 - 31). ومن المؤكد أن مصطلح «النظام العربي» يتميز بأنه يتفادى كثيراً من الانتقادات التي توجه إلى مصطلح «الشرق الأوسط». ولكنه في الوقت ذاته مصطلح يتميز بانحيازه القومي، وبميله إلى الاقلال من دور الفاعلين غير العرب في المنطقة، وبالتالي اعطاء صورة ربما تكون غير واقعية عن واقع التفاعلات السياسية في المنطقة. وعلى سبيل المثال، فان أنصار مصطلح «النظام العربي» يبررون استعمال هذا المصطلح على أساس كثافة حجم التفاعلات السياسية بين الدول العربية. بيد أن تأمل مؤشرات التفاعلات السياسية المستخدمة لاثبات هذه الكثافة يوضح أنها لا تدخل في اعتبارها الا الجانب التعاوني للتفاعلات السياسية. كما أن هذا الجانب ليس الا أحد جوانب التفاعلات السياسية. ومن المؤكد أنه إذا تم ادخال الجانب الصراعي في الاعتبار، فان الصورة الكلية لكثافة التفاعلات السياسية بين الدول العربية، وبين الدول العربية وغير العربية ستتغير إلى حد كبير. فالجانب الاكبر (41 %) للتفاعلات السياسية الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية يتم مع اسرائيل، مقابل 16 % من هذه التفاعلات مع الأردن (Selim, 1984). ولعل ذلك مايفسر لنا أنه رغم أن بعض الدارسين قد انتقدوا مصطلح الشرق الأوسط الا أنهم عادوا إلى استعماله في دراساتهم (Ismael, 1986). ولذلك، فنحن مطالبون بالبحث عن مصطلح جديد يتفادى الانتقادات الموجهة إلى مصطلحي «الشرق الأوسط» و«النظام العربي»، يكون ذا طبيعة جغرافية نابعة من المنطقة ذاتها، ولا يتسم بتحيزه السياسي المستند إلى مؤشرات مختارة تبرر استخدامه. وفي نظرنا، فان مصطلح «شرقي البحر المتوسط» قد يكون أكثر المصطلحات تعبيراً عن تلك المتطلبات.

ينصرف مصطلح «شرقي البحر المتوسط» إلى المنطقة الجغرافية الواقعة شرق الخط الممتد من اليونان إلى سواحل ليبيا بينما يشمل «غربي البحر المتوسط» المنطقة الجغرافية الواقعة بين غرب خط المضايق الممتد من جزيرة صقلية إلى سواحل تونس وبين مضيق جبل طارق. وما بين هذين الخطين تقع منطقة وسطى يمكن تسميتها اصطلاحا بالحوض الأوسط للبحر المتوسط. وتطل على سواحل شرقي البحر المتوسط مجموعة من الدول هي:

ليبيا، ومصر، واسرائيل، ولبنان، وسوريا، وتركيا، واليونان، ويرتبط بهذه المجموعة من الدول مجموعة أخرى متاخمة لها جغرافيا هي: الأردن، والسعودية، والعراق، وايران، وهي دول تقع «شرق البحر المتوسط»، وتؤثر في التفاعلات السياسية في «شرقي البحر المتوسط». بالاضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تعد عاملاً فاعلا مهما في التفاعلات السياسية في تلك المنطقة. وإن كان هذا التفاعل لا يتخذ شكل «الدولة» وانما شكل «حركة التحرر الوطني». ويقودنا ذلك إلى تطبيق مفهوم التوازن الدولي بأبعاده الثلاثة على أقليم شرقي البحر المتوسط.

التوازن الدولي في منطقة شرقي البحر المتوسط: البعد البنياني

أولا ـ توازن المقدرات: أشرنا إلى أن توازن المقدرات يتخذ نمطين رئيسيين هما توازن القوى، وتوازن الرعب، وسنحاول أن نوضح طبيعة هذين النمطين في منطقة شرقي البحر المتوسط على التوالي:

أ) توازن القوى: لوصف توازن القوى في منطقة شرقي البحر المتوسط، لجأنا إلى النتائج التي توصل اليها كلاين عن توازن القوى العالمي باستعمال معادلة القوة الشاملة، وهذه النتائج موضحة في الجدول رقم 1 (Cline, 1980):

جدول رقم (1)

ميزان القوى الكلي في شرقي البحر المتوسط

1	2		3	4	5	6	7
	الكتلة الحيوية						
الدولة	السكان	الاقليم	مقدرة اقتصادية	مقدرة عسكرية	المجموع	استراتيجية واردة	القوة الكلية
مصر	10	15	–	13	38	1,2	46
اسرائيل	–	–	1	22	23	1,7	39
السعودية	–	12	18	–	30	1;3	39
تركيا	11	15	3	7	36	0,5	18
إيران	9	9	12	2	32	0,5	16
ليبيا	–	10	5	–	1,2	–	18
سوريا	–	5	–	10	15	1	15
العراق	–	5	5	7	17	0,8	14
الاردن	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	–	–	–	–	–	–	–
اليونان	–	5	1	2	8	0,8	6
الخانات الشاغرة تشير الى ان قوة الدولة في ذلك المجال لا يعتد بها.							

المصدر: Cline (1980)

البيانات الواردة في هذا الجدول هي في الواقع مجموعة من المقاييس الفرعية التي تعبر عن أحد عناصر قوة الدولة وتعبر في مجموعها عن القوة الشاملة للدولة، وتقدم تلك البيانات مقياسا للقوة الشاملة يتأسس على المعادلة التالية:

القوة الشاملة للدولة = (الكتلة الحيوية + المقدرة الاقتصادية + المقدرة العسكرية) × (الاستراتيجية + الارادة).

والارقام الواردة ليست هي الأرقام الفعلية وإنما هي الأوزان التي أعطاها الباحث راي كلاين لتلك الأرقام، فهو مثلا لا يعطي العنصر أي وزن إذا قل عن حد معين. ولذلك، نجده مثلا لا يعطي الأردن ولبنان أي أوزان في موازين القوة، أو يتجاهل الكتلة الحيوية لاسرائيل لأنها تقل عن حد معين، كذلك، فان العمود رقم 6 يعبر عن الوزن الذي يعطيه الباحث لاثر عنصري الاستراتيجية والارادة، والحاصل النهائي للقوة الشاملة (عمود 7) هو حاصل ضرب العمود 5 × العمود 6. بتأمل الجدول رقم (1) يتضح مايلي:

1) على مستوى القوة الشاملة، فان الدول العربية تتمتع بتفوق واضح في مواجهة الدول غير العربية في المنطقة (132 وحدة مقابل 79 وحدة على التوالي).
2) أن جزءا أساسيا من القوة الشاملة العربية ينصرف إلى المقدرة السكانية والاقليمية والاقتصادية، بينما ينصرف معظم القوة الشاملة الاسرائيلية إلى القوة العسكرية. ومن هنا، فانه على مستوى المقدرة العسكرية وحدها، فان الميزان العربي ـ الاسرائيلي (مصر وسوريا والعراق في مواجهة اسرائيل) يتميز بتفوق عربي محدود (30 وحدة مقابل 22 وحدة).
3) إن التفوق العسكري العربي المحدود ليست له دلالة فعلية، إذا تذكرنا أن الدول العربية الثلاث لا تتصرف في المنطقة كوحدة واحدة وانما كوحدات متصارعة.
4) إن ميزان القوى التركي ـ اليوناني مختل لصالح تركيا إلى حد كبير بينما يتسم الميزان العراقي ـ الايراني بدرجة معقولة من التوازن بين الطرفين. ولعل ذلك ما يفسر إلى حد معين أستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية لفترة زمنية طويلة.

كان لعدم توازن القوى تاثيرات متباينة على التفاعلات السياسية في منطقة شرقي البحر المتوسط، فاختلال التوازن العسكري بين اسرائيل وكل من الدول العربية أدى إلى سعي اسرائيل لبسط هيمنتها السياسية على المنطقة. ولكن يمكن القول، من ناحية أخرى، إن عدم التوازن لم يردع دول المنطقة عن الدخول في حروب، بل إنه في بعض الحالات قامت الدولة التي يميل التوازن ضدها، بشن الحرب، كما حدث في الحرب العربية ـ الاسرائيلية سنة 1973، والحرب العراقية ـ الايرانية سنة 1980، وقد انتهى Milstein (1972 a) من تحليله للتفاعلات العربية ـ الاسرائيلية في الفترة من سنة 1948 حتى سنة

1973 إلى نتيجة مشابهة. من ناحية أخرى، فان عدم استقرار توازن القوى كانت له أهمية في التأثير على التفاعلات السياسية تفوق أهمية التوازن ذاته. ويقصد بذلك تحول ميزان القوى من وضع التوازن إلى وضع عدم التوازن أو العكس.

ب) توازن الرعب: بالاضافة إلى ذلك، تتميز منطقة شرقي البحر المتوسط باختلال توازن القوى النووية لصالح دولة واحدة هي اسرائيل، فمن المؤكد ان اسرائيل قد طورت القنبلة الذرية بالفعل، ولكنها تحرص على عدم اشهارها حتى لا تثير رد فعل دولي مضاداً، كما انها تملك اجهزة نقل القنبلة إلى أرض الخصم (جلال، 1981: 7-8؛ وسعيد، 1987: 5-3). وقد دفع ذلك بعض الدول العربية إلى محاولة تطوير القنبلة النووية، وأهمها مصر، والعراق، ففي سنة 1967 طلبت مصر من الصين الشعبية مساعدتها في صنع قنبلة نووية ردا على الاشارات الاسرائيلية بامكانية استعمال القنبلة النووية ضد العرب، ولكن الصين نصحت مصر بالاعتماد على الذات (Heikal, 1973: 313). وقد كررت اسرائيل اشاراتها ابان مفاوضات اتفاقية فك الاشتباك الثاني بين مصر واسرائيل سنة 1975، مما حدا بمصر إلى الاسراع بتنفيذ برنامج الطاقة النووية الذي يقضي بانشاء ثماني محطات نووية. ورغم ان الهدف الرئيسي لتلك المحطات هو توليد الكهرباء، إلا ان بعض المصادر المصرية اشارت إلى ان تلك المحطات تسهل انتاج القنبلة النووية مستقبلا (نافع: 1981). كذلك، فقد اقامت العراق مفاعلا نوويا، ولكن قامت اسرائيل بتحطيم المفاعل قبل ان يبدأ مرحلة التشغيل لكي تمنع العراق من امكانية تطوير قنبلة نووية. وبصفة عامة، فانه ليس من المحتمل ان تلحق الدول العربية باسرائيل في السباق من اجل انتاج القنبلة النووية، فلا يوجد في الدول العربية في الوقت الراهن مفاعلات تصلح لانتاج البلوتونيوم اللازم لانتاج القنبلة النووية. ولما كانت المفاعلات النووية تحتاج إلى وقت يتراوح بين 7-10 سنوات، فانه «لايوجد هناك في الحقيقة اي مبرر لما ذكرته بعض المصادر الحديثة نسبيا من ان كلا من ليبيا والعراق ومصر يمكن ان تكون قوة نووية صغيرة قبل نهاية هذا القرن» (سعيد، 1987: 187).

وقد سبق ان اشرنا إلى ان توازن الرعب قد يتحقق حتى مع عدم امتلاك بعض الاطراف السلاح النووي، مع امتلاكها اسلحة اخرى رادعة فوق تقليدية كالأسلحة البيولوجية، والغازات السامة، والقنابل الحارقة، والصواريخ متوسطة المدى. ولذلك، فقد اشار بعض الباحثين الاستراتيجيين (هويدي، 1983: 146) إلى ضرورة توفير روادع عربية فوق تقليدية وتقليدية لتحقيق حالة التدمير المؤكد المتبادل بين العرب واسرائيل أو منع اسرائيل من استخدام سلاحها النووي. أما في ما يتعلق بالدول غير العربية في منطقة شرقي البحر المتوسط، فليس من بينها دولة مرشحة للدخول إلى نادي الدول المالكة

للسلاح النووي في الوقت الراهن، وكانت إيران في عهد الشاه قد بدأت برنامجاً نووياً طموحاً، ولكن قادة الثورة الإيرانية اوقفوا هذا البرنامج.

ثانياً ـ التوازن الهيكلي: نقطة البدء في تحليل التوازن الهيكلي هي تحديد العلاقات الثلاثية الممكنة بين مجموعة دول شرقي البحر المتوسط، بالاضافة إلى القوتين العظميين، وتبلغ تلك العلاقات 361 علاقة ثلاثية، الخطوة التالية هي تحديد توازن أوعدم توازن كل علاقة ثلاثية من منظور التوازن الهيكلي، وقد تبين ان العدد الاقصى للعلاقات الثلاثية لأي دولة من الدول محل البحث هو 78 علاقة، من بين هذا العدد حددنا عدد العلاقات المتوازنة ثم قسمنا الناتج على 78، لكي نحصل على معامل التوازن الموضح في الجدول رقم (2). علما بأن علاقات الدولة تصبح في حالة توازن هيكلي إذا وصل معامل التوازن لهذه الدولة 80 ٪ أو أكثر، اي إذا وصلت نسبة العلاقات المتوازنة لهذه الدولة هذا الحد، واخيرا، حددنا درجة التوازن الكلي للنسق بقسمة عدد الثلاثيات المتوازنة على 361.

جدول رقم (2)

معاملات التوازن الهيكلي لكل من دول شرقي البحر المتوسط والقوتين العظميين (1984)

الدولة	معامل التوازن
منظمة التحرير الفلسطينية	٪65,4
سوريا	٪62,8
اسرائيل	٪61,5
السعودية	٪59,0
مصر	٪56,4
العراق	٪55,1
ايران	٪53,9
لبنان	٪53,5
ليبيا	٪52,3
الاردن	٪52,3
اليونان	٪43,5
تركيا	٪38,5
الاتحاد السوفيتي	٪64,1
الولايات المتحدة	٪64,1
النسق الاقليمي لشرقي البحر المتوسط	٪54,9

يتضح من الجدول رقم (2) بعض النتائج المتعلقة بالتوازن في المنطقة وهي :

أولا : ان درجة التوازن الهيكلي العام للنسق الاقليمي في منطقة شرقي البحر المتوسط تصل إلى 55٪ وهي نسبة محدودة تعبر عن وجود عناصر للتوازن واخرى لعدم التوازن في الوقت ذاته.

ثانياً : ان العلاقات الاقليمية لدول المنطقة عموما تتسم بدرجة كبيرة من عدم التوازن الهيكلي، كما ان هناك تفاوتاً كبيراً بين تلك الدول فيما يتعلق بدرجات هذا التوازن. فمن الواضح ان معاملات التوازن لجميع دول المنطقة تقل عن 80٪ وهو الأمر الذي يعكس ـ كما قدمنا ـ توترات اساسية في العلاقات الاقليمية لتلك الدول. وفي بعض الأحيان، عدم رضاء تلك الدول عن التوازنات الراهنة، وفي هذا الاطار حققت منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، واسرائيل اعلى معاملات التوازن بين دول المنطقة، بينما حققت تركيا، واليونان، والأردن، وليبيا ادنى معاملات التوازن، ويعني ذلك أن المنظمة، وسوريا، واسرائيل قد دخلت في شبكة من الترتيبات الاقليمية شبه المتوازنة.

ثالثاً : على الرغم مما يبدو من صراع وتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة شرقي البحر المتوسط، ومما سنراه فيما بعد من اختلال توازن وجود القوتين العظميين في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، الا ان علاقاتهما مع دول المنطقة ككل تتميز بدرجة كبيرة من التوازن، كما ان هذا التوازن يتميز بقدر كبير من التعادل. ويوضح الجدول رقم (2) ان درجة توازن علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدول المنطقة تصل إلى 64,1٪ لكل منها. وفي نظرنا، فان هذه النتيجة تعني ان للقوتين العظميين مصلحة في اقرار الاوضاع الراهنة في منطقة شرقي البحر المتوسط، أو عدم السماح بتعديل تلك الأوضاع الا في اضيق الحدود حيث ان تلك الاوضاع تحقق لكل منها درجة عالية من التوازن لعلاقاتها بدول المنطقة.

ثالثاً ـ توازن سباق التسلح : يمكن القول ابتداء ان معظم ما يطلق عليه «سباقات التسلح» في منطقة شرقي البحر المتوسط يصعب تصنيفها كسباقات للتسلح وذلك لاعتبارين، الأول هو ان معظم تلك السباقات تفتقد صفة الترابط بين قرارات الانفاق العسكري للدول الداخلة في السباق، كما ان الانفاق العسكري لمعظم الدول في المنطقة لم يكن دائما في اتجاه الزيادة، فتشير دراسة للانفاق العسكري العربي الاسرائيلي بين عامي 1949 , 1967 إلى ان الانفاق العسكري لكل من مصر، وسوريا، والعراق، ولبنان كان مرتبطا إلى حد كبير بالانفاق العسكري الاسرائيلي (Milstein, 1972b: 11-12) وقد وصل الترابط إلى ذروته سنة 1966 رغم تباطؤ معدلات الزيادة في الانفاق العسكري (Evron, 1976:107)، بيد انه في اعقاب حرب سنة 1967، فقد الانفاق العسكري العربي ـ الاسرائيلي صفة الترابط بحيث

أصبح كل طرف يوجه انفاقه العسكري بصرف النظر عما يفعله الطرف الآخر (Rattinger, 1976: 107). ويمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء سعي دول المواجهة مع اسرائيل إلى اعادة بناء مقدراتها العسكرية بمعدلات سريعة، في الوقت الذي اتسم فيه نمو المقدرة العسكرية الاسرائيلية بالبطء نظراً لاحتفاظ اسرائيل بمقدراتها العسكرية سليمة.

وفي أعقاب حرب سنة 1973 استعاد الانفاق العسكري العربي ـ الاسرائيلي صفة الترابط بشكل جزئي، فبينما افتقد الانفاق العسكري المصري والاردني صفة الترابط بالانفاق العسكري الاسرائيلي فان الانفاق العسكري السوري والسعودي اكتسبا هذه الصفة، فيما ظل الانفاق العسكري العراقي والايراني طوال الفترة من سنة 1971 حتى سنة 1983م في حالة من عدم الترابط (المانع، 1988). ومن ثم يبدو ان معظم ما يطلق عليه «سباقات للتسلح» هي في واقع الامر عمليات تهدف إلى تكديس السلاح، كما أنه في بعض الحالات كثيرا ما خفضت الدول انفاقها العسكري أو ثبتته رغم ان العدو كان يزيد من هذا الانفاق، ولذلك، فان عدداً محدوداً من عمليات الزيادة في الانفاق العسكري لدول المنطقة يمكن ان يطلق عليه وصف سباقات التسلح. ويتسم هذا العدد المحدود بصفة عامة بعدم تكافؤ الانفاق العسكري.

وتوضح بيانات الانفاق العسكري لدول المنطقة سنة 1984 ان هناك اختلالا شديدا في التوازن لصالح اسرائيل، فالانفاق العسكري الاسرائيلي يمثل 27,1٪ من الناتج القومي، في الوقت الذي يتراوح فيه الانفاق العسكري للدول العربية في المنطقة بين 7,2٪ (لبنان)، 21,7٪ (السعودية)، وذلك باستثناء العراق التي وصلت فيها نسبة الانفاق العسكري تلك السنة إلى 50٪ من الناتج القومي لظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكان الانفاق العسكري الاسرائيلي يفوق الانفاق العسكري لأي دولة عربية قبل هذا التاريخ، ومن المتوقع ان يعود الحال إلى حالته الأولى بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ورغم أن «سباق التسلح» العراقي ـ الإيراني كان متوازناً سنة 1979 الا انه فقد تلك الصفة بعد نشوب الحرب، فقد زاد الانفاق العسكري العراقي من 8٪ إلى 50٪ من الناتج القومي، وزاد الانفاق العسكري الإيراني من 6,1٪ إلى 13,3٪ اما فيما يتعلق بسباق التسلح التركي اليوناني، فقد بدأ يختل لصالح اليونان منذ سنة 1984 (Sivard, 1987/88) ومن ثم، يمكن ان نخلص إلى اننا لسنا في معظم الاحوال ازاء سباقات للتسلح، طبقا للمفهوم العلمي لسباق التسلح، ويقودنا ذلك إلى نتيجة أخرى تتعلق بأثر «سباقات التسلح» وتوازن أو عدم توازن تلك السباقات على التفاعلات السياسية بين دول منطقة شرقي البحر المتوسط. ويوضح ادب العلاقات الدولية ان سباق التسلح في حد ذاته (بما في ذلك توازن السباق أو عدم توازنه) ليس عاملا مؤثراً في احتمال نشوب الحروب بين الدول. وان تأثيره

يرتبط بالسياق العام للعلاقات بين الدول، وتثبت صحة هذه النتيجة بالنظر إلى سباقات التسلح في المنطقة، فمعظم سباقات التسلح كانت «نتيجة» للتوتر السياسي بين الدول، وللحروب بينها، أكثر منها «سببا» لهذا التوتر أو لنشوب الحروب.

رابعاً ـ توازن المكانة: تتميز بعض الدول الرئيسية في منطقة شرقي البحر المتوسط بعدم توازن المكانة، فطوال الخمسينات وفي اوائل الستينات كانت مصر تتمتع بتوازن كبير في المكانة نتيجة تفوقها في امتلاك عناصر القوة المختلفة ازاء باقي الدول العربية في المنطقة. فبمقارنة مقدرات مصر مع مقدرات الدول العربية الاخرى في المنطقة بالاضافة إلى اليمن والكويت، انتهت احدى الدراسات (Noble, 1984) إلى ان مصر كانت تمتلك 53٪ من المقدرات السكانية. 63,5٪ من المقدرات الثقافية والاتصالية، 48٪ من المقدرات العسكرية، 29٪ من المقدرات الاقتصادية للدول العربية، ونتيجة لذلك، فقد لعبت مصر دوراً قيادياً في المنطقة العربية، وساعدها على ذلك امتلاك مجموعة من المقدرات المعنوية والايديولوجية التي دعمت مقدراتها المادية. بيد انه في اعقاب حرب سنة 1967 اهتزت المقدرات الاقتصادية المصرية، كما تعاظمت المقدرات الاقتصادية للدول العربية المنتجة للبترول، وبالذات السعودية والكويت نتيجة للطفرة النفطية، وتوضح الدراسة السابقة ان المقدرات الاقتصادية المصرية قد هبطت في منتصف السبعينات إلى 13٪ مقابل تزايد المقدرات الاقتصادية السعودية إلى 32,5٪ من اجمالي المقدرات الاقتصادية لدول المشرق العربي. واتت الكويت في المركز الثاني بنسبة 15,5٪ هذا في الوقت الذي ظلت فيه مصر تحتفظ بالترتيب الأول في ميدان المقدرات السكانية 51 ٪. والمقدرات الثقافية والاتصالية 50,5 ٪، والمقدرات العسكرية 34 ٪، ومن ثم فقد توزع هيكل القوة بين الدول العربية، «فالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية، والقوة المعنوية ـ الايديولوجية، لم تعد متلازمة في قطر واحد، فاصبح لكل قطر ميزة نسبية في احد مصادر القوة دون ان تكون له القدرة على جمعها معا (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 183:1987)، بعبارة اخرى، فقد ادى توزع هيكل القوة إلى عدم توازن مكانة مصر نتيجة ضعف مقدراتها الاقتصادية وامتلاكها المقدرات الثقافية، والاتصالية، والعسكرية، وعدم توازن مكانة بعض الدول الاخرى كالسعودية، نتيجة امتلاكها القدرات الاقتصادية وافتقادها المقدرات الاخرى.

وقد ترتب على ذلك عدة نتائج مهمة تتعلق بالمنطقة العربية ككل وبسياسات الدول. فقد افتقدت المنطقة العربية عنصر القيادة الاقليمية، واصبح من المتعين ان تدخل الدول العربية في عملية مساومات متعددة لكل تصل إلى حد ادنى من الاجماع، ولنقارن على سبيل المثال بين كيفية انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول سنة 1964، وانعقاد المؤتمرات

القمة العربية في الثمانينات حيث انه كان يكفي لانعقاد المؤتمر الأول أن تقوم مصر بتوجيه الدعوة للدول العربية لكي ينعقد المؤتمر، بينما اصبح انعقاد المؤتمر في الثمانينات يتطلب مساومات وتنازلات متبادلة بين الدول العربية. من ناحية اخرى فان الدول التي اصبحت تتميز بعدم توازن المكانة حاولت استعادة التوازن عن طريق مجموعة من السياسات. فالدول التي امتلكت المقدرات الاقتصادية اصبحت تسعى إلى محاولة تحقيق التوازن في مكانتها من خلال محاولة الاضطلاع بدور سياسي قيادي، وبذلك دخلت في منافسات سياسية (بعضها معلن وبعضها صامت) مع الدولة التي اعتادت القيام بهذا الدور، بهدف اثبات اهليتها للاضطلاع بالدور القيادي السياسي، ويتضح ذلك بالتحديد في السياسات السعودية والعراقية في المنطقة كما ان الدول التي افتقدت المقدرات الاقتصادية حاولت ان تستعيد التوازن عن طريق اعطاء البعد الاقتصادي حيزاً اساسياً في سياستها الخارجية، بما في ذلك السعي إلى تسوية منازعاتها الاقليمية لتخفيف الضغط على مواردها الاقتصادية، ويتضح ذلك بالتحديد في توجهات السياسة الخارجية المصرية في السبعينات.

كذلك تتسم مكانة ايران في منطقة شرقي البحر المتوسط بعدم التوازن. بالنسبة لإيران، فقد حاولت في عهد الشاه ان تضطلع بدور سياسي يكمل المقدرات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تتمتع بها، سواء عن طريق التحالف مع السعودية في اطار مشروع القمة الاسلامية في الستينات، أو عن طريق اتباع سياسات استعراض القوة في الخليج العربي من خلال احتلال الجزر الثلاث، أو من خلال التقارب مع مصر في السبعينات. ولكن هذه السياسات لم تحقق النتيجة المرجوة بسبب العلاقة الإيرانية ـ الاسرائيلية. وقد استمرت الظاهرة ذاتها بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979. لقد كان ادراك القيادة الإيرانية لعدم التوازن بين الموارد المعنوية ـ الايديولوجية التي يمتلكها النظام الجديد، وبين الدور السياسي الإيراني في المنطقة من العوامل التي دفعت هذه القيادة إلى اتباع سياسات عدوانية ازاء باقي دول المنطقة، في محاولة منها لتحقيق التوازن بين مضمون هذه الموارد (الثورة الاسلامية)، والدور السياسي الايراني. ومن ثم، فان تحليل توازن أو عدم توازن مكانة الدول في اقليم معين يمكننا من التعرف على خصائص القيادة الاقليمية، وعلى طبيعة التفاعلات السياسية في الاقليم، وعلى توجهات ومضامين السياسة الخارجية للدول التي تتسم مكانتها بعدم التوازن.

خامساً ـ التوازن الخارجي: يوضح استعراض الانماط الاساسية للتوازن الخارجي لمنطقة شرقي البحر المتوسط ان هناك حالة من عدم التوازن في تدخلات القوى الكبرى في المنطقة. بيد ان حالة عدم التوازن في المنطقة تقل إلى حد كبير عن حجم اللاتوازن الموجود في مناطق اخرى كشرق اوروبا وامريكا اللاتينية، ففي هاتين المنطقتين يتضح اللاتوازن في

اقصى صوره، اذ يسيطر عليهما نوع من «المشروعية القطبية الثنائية» Bipolar Legitimation اي اتفاق ضمني بين القوتين العظميين عن احتكار احداهما للنفوذ في منطقة معينة، الاتحاد السوفيتي في شرق اوروبا، والولايات المتحدة في امريكا اللاتينية، وعلى الا تتحدى احدى القوتين العظميين نفوذ الاخرى في المنطقة الاخرى تحديا حقيقيا (Kaufman, 1976).

تميزت منطقة شرقي البحر المتوسط في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية بالتواجد الواضح للنفوذ البريطاني والفرنسي، بيد أن هذا الدور أخذ في التضاؤل نتيجة للضعف النسبي لمقدرات الدولتين، وفي المقابل فقد ازداد نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وأشكال تدخلاتهما في المنطقة، بحيث انه ابتداء من منتصف الخمسينات اصبحتا تحتكران معظم التفاعلات الخارجية لدول المنطقة، بيد أنه ابتداء من منتصف السبعينات ظهرت متغيرات ادت إلى تدهور نفوذ العملاقين، وتعاظم نفوذ القوى الدولية الجديدة (اوروبا الغربية، والصين، واليابان) في المنطقة. واهم هذه المتغيرات تحول النسق الدولي نحو القطبية الثنائية المرنة مما اعطى دول المنطقة قدراً أكبر من حرية الحركة بين العملاقين، وتزايد القوة الاقتصادية لبعض دول المنطقة، وتعاظم تكاليف التواجد العسكري والاقتصادي للقوتين العظميين.

ولعل من أهم مظاهر تضاؤل نفوذ القوتين العظميين في المنطقة هو ذلك التدهور الملحوظ في صادرات السلاح لكل منها إلى دول المنطقة، فخلال الفترة من سنة 1966 حتى سنة 1975 بلغت صادرات السلاح من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى دول المنطقة حوالي 85% من اجمالي مشتريات دول المنطقة من السلاح، وقد انخفضت تلك النسبة إلى 45% فقط من تلك المشتريات خلال الفترة من سنة 1981 حتى سنة 1985. بيد ان تدهور نفوذ القوتين العظميين في شرقي البحر المتوسط لا يعني بأي حال فقدانهما لدورهما المهيمن في المنطقة، فما زال نفوذ القوتين في المنطقة يفوق إلى حد كبير نفوذ القوى الاخرى. وإذا نظرنا إلى طبيعة الاوضاع التوازنية الراهنة لوجود القوتين العظميين في المنطقة، فاننا نلاحظ اختلال معظم هذه الاوضاع لصالح الولايات المتحدة على عدة مستويات:

المستوى الأول ـ عدم توازن الوجود العسكري الامريكي والسوفييتي: فالبحر المتوسط مفتوح امام الولايات المتحدة ولكنه مغلق امام الاتحاد السوفيتي. فمضايق البسفور والدردنيل تخضع للسيادة التركية، ومنها تستطيع الولايات المتحدة رصد تحركات الاسطول السوفيتي، من ناحية اخرى، هناك مشكلة عدم وجود قواعد دائمة للاسطول السوفيتي في البحر المتوسط توازي مجموعة القواعد العسكرية الامريكية في منطقة شرقي البحر المتوسط، وبالتحديد في اليونان، وتركيا، وقبرص، ناهيك عن التسهيلات التي تقدمها اسرائيل إلى الاسطول الامريكي (Lewis, 1976).

المستوى الثاني ـ عدم توازن انماط تجارة دول المنطقة مع القوتين العظميين: إذا تأملنا انماط التجارة الخارجية لدول منطقة شرقي البحر المتوسط، فاننا نلاحظ ان هناك ميلا واضحا إلى تركيز التعامل التجاري الخارجي مع الدول الغربية، وإلى اختلال التوازن في هذا الميدان لصالح الولايات المتحدة على حساب الاتحاد السوفيتي، فطبقا لاحصاءات سنة 1984، فانه باستثناء سوريا، فان تجارة دول المنطقة مع الولايات المتحدة تفوق تجارتها مع الاتحاد السوفيتي، بل ان بعض هذه الدول كالسعودية ولبنان واسرائيل لا يكاد يتعامل تجاريا مع الاتحاد السوفييتي (United Nations, 1985).

المستوى الثالث ـ عدم توازن توريدات السلاح من القوتين العظميين لدول المنطقة: يلاحظ ان الحجم الكلي لتوريدات السلاح من القوتين العظميين لدول المنطقة قد اتسم عموماً بعدم التوازن، ففي الفترة من سنة 1966-حتى سنة 1975 وردت القوتان العظميان اسلحة لدول المنطقة بلغت قيمتها 13775 مليون دولار، مثلت 85٪ من واردات المنطقة من السلاح، وقد توزعت هذه النسبة بين الولايات المتحدة 46٪ ، والاتحاد السوفييتي 39٪ (Leitenberg & Sheffer, 1979: 102 - 158). وقد استمرت ظاهرة عدم التوازن في توريدات السلاح إلى دول المنطقة، وان كان عدم التوازن قد تحول لصالح الاتحاد السوفييتي. فتوضح الاحصاءات انه خلال الفترة من سنة 1981 حتى سنة 1985 بلغ حجم مبيعات السلاح السوفييتية إلى دول منطقة شرقي البحر المتوسط حوالي 21025 مليون دولار تشكل حوالي 25,2٪ من اجمالي مشتريات دول المنطقة من السلاح، كما بلغ حجم مبيعات السلاح الامريكية لدول النطقة حوالي 16175 مليون دولار تشكل حوالي 19,4٪ من مشتريات المنطقة من السلاح (U.S. Arms Control & Disarmament Agency, 1987: Table III).

المستوى الرابع ـ عدم توازن الدور السياسي للقوتين العظميين: من الملاحظ ان الدور السوفيتي في منطقة شرقي البحر المتوسط قد شهد تراجعا ملحوظا منذ منتصف السبعينات، وقد تمثل ذلك في تدهور العلاقات المصرية ـ السوفييتية. ولعل محدودية الدور السوفييتي ابان الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية سنة 1982 لدليل آخر على هذا التراجع الذي بلغ ذروته في اصرار الولايات المتحدة على عدم مناقشة قضية فلسطين في مؤتمرات القمة الامريكية ـ السوفييتية.

ارتبط تدهور الدور السوفييتي في منطقة شرقي البحر المتوسط بمجموعة من العوامل المتعلقة بالانفراج وبطبيعة التفاعلات السياسية في المنطقة، فقد فرض التحول نحو الانفراج الدولي منذ اوائل السبعينات قيوداً على حرية الاتحاد السوفييتي في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي (Golan, 1979; Dawisha, 1982/3) من ناحية ثانية، فان افتقار

الوجود السوفيتي في المنطقة إلى بعد ثقافي ـ حضاري، وتدهور تيار القومية العربية بفعل هزيمة سنة 1967 ساعدا على زيادة تضاؤل الدور السوفيتي (Heikal, 1978).

وقد ادى هذا الاختلال إلى تعاظم قدرة الولايات المتحدة على التأثير في التفاعلات السياسية في المنطقة، على نحو ما يبدو على دورها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي الحرب العراقية ـ الايرانية. ولكن يمكن القول ان هذا الاختلال لم يمنع دول المنطقة من التمتع بهامش كبير من الحركة السياسية الدولية المستقلة نسبيا عن تأثير الولايات المتحدة، بما في ذلك الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة (تركيا، واليونان)، وعلى سبيل المثال، فان دول المنطقة (عدا اسرائيل) اميل إلى ان تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفييتي منها إلى جانب الولايات المتحدة.

التوازن الدولي في منطقة شرقي البحر المتوسط: البعدان السلوكي والقيمي: من الواضح ان التفاعلات السياسية في منطقة شرقي البحر المتوسط تتسم بقدر كبير من المرونة والاعتماد المتبادل. فيوضح استعراض تلك التفاعلات منذ سنة 1945 انها قد شهدت تحولات جذرية في مراكز الدول المحلية وسياساتها وان مراكز القوى الكبرى في المنطقة قد شهدت فترات مد وجزر. فلم تكن هناك قوة كبرى واحدة مسيطرة على المنطقة منذ سنة 1945 (مطر وهلال، 1983). كذلك، فقد تميزت تلك التفاعلات بدرجة كبيرة من الاعتماد المتبادل، وبالذات خلال الفترة التالية للطفرة النفطية، «فالوطن العربي هو الآن في حالة من الترابط الوثيق الاجتماعي والاقتصادي اكثر من اي وقت مضى في تاريخه الحديث. وتتمثل تلك الوشائج اكثر ما تتمثل في ذلك التدفق المستمر من الأيدي العاملة والأموال عبر حدود الاقطار العربية، وبمستويات واحجام لم يسبق لها مثيل في القرون القليلة الماضية . . وتدفق الافكار، والمواقف، وانماط الاستهلاك الجديدة، ومحاولات التأثير السياسي فيما بين الحكومات» . . (ابراهيم، 1982: 248) وتتطبق هذه الملاحظات بدرجة كبيرة على علاقات ايران بدول المنطقة وبدرجة اقل على علاقات تركيا واليونان، اذ ان ارتباطها بحلف الاطلنطي يعد من مرونة تفاعلاتها السياسية مع دول المنطقة.

من ناحية اخرى، فقد اوضح تحليل التوازن الهيكلي لدول منطقة شرقي البحر المتوسط ان السواد الاعظم من علاقات دول المنطقة غير متوازن هيكليا. وتعكس حالة عدم التوازن الهيكلي، عدم رضاء دول المنطقة عن الترتيبات الراهنة لعلاقات القوى واتباعها سياسيات تهدف إلى تغيير تلك الترتيبات. وينطبق ذلك بالاخص على سياسات الدول العربية واسرائيل تجاه قضية فلسطين، والسياسات الإيرانية القائمة على اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة منذ الثورة الإيرانية، وسياسة تركيا واليونان فيما يتعلق بقضية قبرص. ومن ثم يمكن القول انه إذا كانت علاقات دول المنطقة تتميز بعنصري المرونة

والاعتماد المتبادل، فانها تفتقد طابع الرضاء عن الأوضاع الراهنة، وهو ما يفقدها احد شروط التوازن الدولي.

الخلاصة

ناقشت هذه الدراسة مفهوم التوازن بصفة عامة، والتوازن الدولي بصفة خاصة، وقدمت تعريفا للتوزان، وحددت ابعاده، وقد تم تطبيق هذا المفهوم على منطقة شرقي البحر المتوسط، بهدف التعرف على الجدوى المنهجية للمفهوم في وصف واستشراف العلاقات الدولية وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

أولا: ان توازن القوى مختل لصالح اسرائيل في مواجهة كل من الدول العربية، ولصالح تركيا في مواجهة اليونان، كما ان توازن الرعب مختل اختلالا واضحاً لصالح اسرائيل، وان هذا الاختلال من العوامل التي تؤدي إلى استمرار السياسة العدوانية الاسرائيلية، ثانياً: ان للقوتين العظميين مصلحة في اقرار الاوضاع الراهنة في المنطقة أو عدم السماح بتعديل تلك الأوضاع الا في اضيق الحدود لان تلك الاوضاع تحقق لكل منهما درجة عالية من التوازن، ثالثاً: ان سباقات التسلح القائمة مختلفة لصالح اسرائيل في مواجهة كل من الدول العربية من ناحية، كما انها نتيجة للتوترات السياسية في المنطقة أكثر منها سببا لتلك التوترات، رابعاً: تتميز الدول الرئيسية في المنطقة بعدم توازن المكانة، مما يؤدي إلى افتقاد المنطقة عنصر القيادة الاقليمية، وتغير انماط السياسات الخارجية لتلك الدول في اتجاهات متباينة، خامساً: ان هناك حالة من عدم التوازن في تدخلات القوتين العظميين في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، وقد ادت هذه الظاهرة إلى تعاظم قدرة الأخيرة على التأثير في التفاعلات السياسية في المنطقة، ولكنها لم تمنع دول المنطقة من التمتع بهامش كبير من الحركة السياسية الحرة ازاء الولايات المتحدة، سادساً: ان العلاقات الدولية الاقليمية لدول منطقة شرقي البحر المتوسط، وان كانت تتميز بالمرونة والاعتماد المتبادل عموماً، الا انها تفتقد عنصر الرضاء عن الأوضاع الراهنة، مما يتوقع ان تستمر معه حالة اللاتوازن في المدى المنظور.

المصادر العربية

ابراهيم، س.
1983 النظام الاجتماعي العربي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بدوي، أ.
1982 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

جلال، ع.
1981 «أبعاد الخطر الذري في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا» السياسة الدولية، (ابريل) : ٣ - ٢١.

خليل، س.
1985 نظرية الاقتصاد الكلي. القاهرة: النهضة العربية.

ربيع، ح.
1982 التطور السياسي. القاهرة: مطبعة القاهرة الحديثة.

سعيد، ع.
1987 العرب ومستقبل النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليم، م.س
1985 التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

غيث، م.ع.
1979 قاموس علم الاجتماع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المانع، ص.
1988 «الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة» مجلة العلوم الاجتماعية ١٣ (شتاء): 17 - 46.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
1987 التقرير الاستراتيجي العربي: 1986. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام.

مصطفى، أ. ع.
1987 «مشروع حلف شرقي البحر المتوسط، 1948» المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ 7 (شتاء): 95 - 110.

مطر، ج. هلال. ع
1983 النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

معوض، ج.
1987 «المادية الامريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي» المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ 7 (شتاء): 66 - 93.

مقلد، أ.ص.
1984 العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: جامعة الكويت.

نافع، أ.
1981 «الخيار الذري لمصر والتصديق على معاهدة منع انتشار الاسلحة الذرية» الأهرام ـ 20 فبراير.

هويدي، أ.
1983 الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع الثوري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر الاجنبية

Bill, J. & Hardgrave, R.
1973 Comparative Politics: The Quest for Theory. Columbus: Charles Merrill.

Chatterjee, P.
1975 Arms, Alliances, and Stability: The Development of the Structure of International Politics. London: Macmillan.

Cline, R.
1980 World Power Trends and the U.S. Foreign Policy for the 1980s. Boulder: Westview Press.

Dawisha, K.
1982/83 "The USSR in the Middle East: A Superpower in Eclipse". Foreign Affairs 61 (Winter): 452-483.

Evron, Y.
1976 "Arms Races in the Middle East and Some Arms Control Measures Related to Them". pp. 98-119 in G. Sheffer (Ed.), Dynamics of Conflict: A Re-examination of the Arab-Israeli Conflict. New Jersey: Humanities Press.

Festinger, L.
1957 A Theory of Cognitive Dissonance. Stanford : Stanford University Press.

Galtung, J.
1964 "A Structural Theory of Aggression". Journal of Peace Research 1 (2): 95-118.

Golan, G.
1979 "The Arab Israeli Conflict in Soviet-US Relations". pp. 7-31 in Y. Ro'i (Ed.), The Limits to Power : Soviet Policy in the Middle East. London : Croom Helm.

Gray, C.
1971 "The Arms Race Phenomenon". World Politics (October) : 39-79.

Heikal, M.
1973 The Cairo Documents. New York : Doubleday.

1978 The Sphinx and the Commissar : The Rise and Fall of the Soviet Influence in the Middle East. London : Collins.

Hopkins, R. & Mansback, R.
1973 Structure and Process in International Politics. New York : Harper and Row.

Ismael, T.
1986 International Relations of the Contemporary Middle East : A Study of World Politics. Syracuse : Syracuse University Press.

Kaplan, M.
1957 System and Press in International Politics. New York : Wiley

Kaufman, E.
1976 The Superpowers and Their Spheres of Influence. London : Croom Helm.

Leitenberg, M. & Sheffer, G.
1979 Great Power Intervention in the Middle East. New York : Pergamon Press.

Lewis, J.
1976 The Strategic Balance in the Mediterranean. Washington D.C. : American Enterprise Institute.

Liska, G.
1957 International Equilibrium. Cambridge : Harvard University Press.

Milstein, J.
1972a "American and Soviet Influence, Balance of Power, and the Arab-Israeli Violence ." pp. 157-163 in B. Russett (Ed.), Peace, War, and Numbers. Beverly Hills , CA: Sage.

1972b "Soviet and American Influence in the Arab-Israeli Arms Race : A Quantitative Analysis." pp. 8 - 19 in W. Isard & J. Walpert (Eds.), The Middle East : Some Basic Issues and Alternatives. Cambridge : Schenkman Publishing.

Morgenthau, H.
1973 Politics among Nations. New York : Knopf.

Noble, P.
1984 "The Arab System: Opportunities, Constraints, and Pressures" pp. 41-78 in B. Korany & A. Dessouki (Eds.), The Foreign Policies of Arab States. Boulder, CO: Westview Press.

Parsons, T.
1961 "Order and Continuity in the International Social System." pp. 120-129 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York : Free Press and Glencoe.

Parsons, T. & Sills, D. (Eds)
1967 Toward a General Theory of Action. Cambridge: Harvard University Press.

Pruitt, D.
1969 "Stability and Change in Interpersonal and International Affairs". pp. 392-408 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York : Free Press.

Rattinger, H.
1976 "From War to War : Arms Race in the Middle East." International Studies Quarterly 20 (December) : 102-112.

Selim, M.
1984 "The Survival of a Non-state Actor : The Foreign Policy of the Palestinian Liberation Organization". pp 197-240 in B. Korany & A. Dessouki (Ed.), Foreign Policies of Arab States. Boulder, CO: Westview Press.

Shapiro, E.
1966 Macro-Economic Analysis. New York : Harcourt, Brace, and World.

Sherwin, R.
1971 "An Introduction to Graph Theory and Structural Balance Approaches to International Relations". University of Southern California : WEIS Project, Mimeo.

Sills, D., (Ed.)
1968 International Encyclopedia for the Social Sciences. Vol. 6. New York : Free Press.

Sivard, R.
1987/88 World Military and Social Expenditures. Washington, D.C. : World Priorities.

Snyder, G.
1973 "The Balance of Power and the Balance of Terror." pp. 228-234 in R. Art & R. Jervis (Eds.), International Politics. Boston : Little Brown.

U.S. Arms Control and Disarmament Agency
1987 World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986. Washington, D.C. : USCPO.

United Nation
1985 Direction of Trade Statistics. New York : United Nations.



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى
- يرفق بكل بحث ملخصان له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً .

الاشتراكات :

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد : ٤ د.ك - للأساتذة والطلاب : ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً أمريكياً
للمؤسسات : ١١ د.ك	٦١ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس للأساتذة والطلاب ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك للأساتذة والطلاب ٣ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454

التضخم الوظيفي في جهاز الادارة الحكومية في الكويت

عبدالمعطي محمد عساف
كلية التجـارة ـ جامعة الكويت

مقـــدمـة

لقد شهدت دولة الكويت خلال العقدين الماضيين حركة تغيرات سريعة، وبالتبصر في هذه الحركة يمكننا ان نركز على الملاحظتين التاليتين :

أولا : لقد كانت حركة مستندة لدور الدولة الذي اصبحت الثروة النفطية تلعب دوراً حاسماً في توسيعة وزيادة تأثيره .

ثانياً: انها كانت ذات وتيرة سريعة جدا مما افقدها التخطيط اللازم لجعلها حركة فعالة ومتوازنة .

وبناء على ذلك، أصبحت أجهزة الادارة العامة تبدو كأنها صاحبة المسئولية عن هذا الأمر، مما أدى الى المطالبة بتطوير هذه الاجهزة واعادة تنظيمها على اسس مخططة . وقد كان من ابرز الظواهر التي تم التركيز عليها ظاهرة التضخم الوظيفي . وقد برز ذلك في عدة دراسات سابقة كدراسة الجوعان (1974)، ودراسة عسكر (1977)، كما برز في معظم الأوراق والحوارات التي قامت على اساسها ندوة التطوير الاداري في دولة الكويت (مؤسسة التقدم العلمي وجامعة الكويت، 1982). وقد استمرت الاهتمامات بهذه الظاهرة على مستوى الدارسين وكذلك المسؤولين في السلطة السياسية والادارية، وعلى مستوى اجهزة الصحافة والاعلام الكويتية ، الى ان تم تكليل هذه الجهود بتنظيم مؤتمر لبحث هذه الظاهرة في الكويت ودول الخليج العربية الأخرى، وذلك خلال الفترة ما بين 26 - 28 ابريل 1986 (جامعة الكويت، 1986)، وكذلك بقيام اللجنة العليا للاصلاح الاداري باعداد تقاريرها التي ركزت بدرجة واضحة على هذه الظاهرة .

ومع التقدير لأهمية هذه الدراسات، إلا ان الباحث يرى ان معظمها قد جاء في صورة وصفية وجزئية، مما حال دون تفريغ الجهد المبذول في قالب تحليلي شامل، ومن هنا برزت أهمية هذه الدراسة التي تستهدف دراسة هذه الظاهرة بصورة تحليلية وبهدف ابراز أهم اسبابها وما هي أهم الحلول اللازمة لها . وقد تم الاستناد في ذلك الى المنهج التحليلي، والى معطيات المدخل الاحصائي، والى نتائج بعض الدراسات الاستشارية والمكتبية، وذلك بالاضافة الى مخزون المعارف والخبرات الشخصية التي اتيحت للباحث عن طريق معايشته وملاحظته المباشرة وغير المباشرة للادارة الكويتية .

مفهوم التضخم الوظيفي

لقد درج الفقه «العربي» على استعمال هذا المفهوم كترجمة تبدو في تقديرنا سريعة للمصطلح Overemployment, or Over staffing المستخدم في الفقه «الانجليزي» والذي يطرح تعبيرا عن حالة التوظيف لاعداد غير ضرورية من العاملين، وبالقدر الذي يجعل حجم العاملين في منظمة ما أكبر من حجم العمل المطالبين بانجازه طبقا لمعايير أداء واضحة ومحددة ، أو لضوابط تنظيمية ووظيفية مقننة أو متعارف عليها[1]، ويبدو ذلك واضحاً في معظم التعريفات لهذا الموضوع، برغم أية اختلافات في بعض التراكيب ، أو في بعض المعايير والتفصيلات المكملة التي ترد خلال هذه التعريفات . وبالتأمل في هذا المفهوم ، وبغض النظر عن ما لدينا من تحفظات على هذه التعريفات، يمكننا ان نؤكد بأن المحتوى اللغوي لا يعكس الا منهجا واحداً مفاده ان التضخم الوظيفي تعبير عن زيادة كبيرة في حجم الوظائف أو حجم الموظفين ، وذلك بغض النظر عن اسباب هذه الزيادة ومتغيراتها، أوعن مدى سلبيتها أو ايجابيتها . . الخ، إلا ان المعالجة الموضوعية لمضمونه قد تكشف عن مزيد من المفارقات الاساسية ، التي تبدو لازمة لاستكمال الفهم العام، وانه يمكن اجمال هذه التفصيلات في عدة ملاحظات هي :

أولا : ضرورة التمييز بين الحالات التي تتصف فيها منظمات الجهاز الاداري بكبر في حجم وظائفها، أو في اعداد موظفيها ، وذلك نتيجة لأسباب وظروف ضرورية تقتضيها العملية الانتاجية في تلك المنظمة ، وبين الحالات التي يحدث الكبر فيها نتيجة لعوامل غير ضرورية، وتفتقد المبررات أو الاسانيد الواقعية .

وحتى يتحدد هذا التمايز بصورة أكثر دقة فانه يمكننا اطلاق اصطلاح «التضخم الوظيفي» على الحالة الأولى، بينما يمكن اطلاق اصطلاح «التكدس الوظيفي» كتعبير عن الحالة الثانية، وهذا ما يمكن ان نلمسه في كثير من الاستعمالات لدى عدد لا بأس به من الباحثين أو المهتمين .

ثانياً : أهمية التمييز بين التضخم في عدد الموظفين، وبين التضخم في عدد الوظائف، حيث أنه قد يتم انشاء عدد من المراكز الوظيفية التي تبقى شاغرة لمدد طويلة،

وقد تعتمد لها ميزانيات سنوية معينة ضمن بنود الأجور والمصروفات الأخرى. . وغالباً ما تدخل هذه الميزانيات ضمن الحسابات الخاصة بأية تشخصيات لظاهرة التضخم الوظيفي مما يجعلها حسابات غير واقعية، وخاصة عندما لا يكون من السهل اجراء عمليات فصل بين موازنات الوظائف الشاغرة والأخرى المشغولة. وللمساهمة، في تحقيق هذا التمايز يمكننا ان نوصي بأهمية استعمال مصطلح «التضخم الوظيفي» للحالات المتصلة بالزيادة، . أية زيادة في اعداد العاملين، بينما يمكننا ان نستعمل مصطلح «تضخم تنظيمي» كتعبير عن حالات التضخم في الوظائف أو المستويات الادارية . . مع أهمية مراعاة العلاقة بين هاتين الحالتين .

ثالثاً : ضرورة تحديد المعيار الرئيسي الذي يميز بين الزيادة المبررة وغير المبررة، في عملية التوظيف، لان هذا المعيار سيمثل حدا فاصلا ولا بد منه بين الجانب الطبيعي، أو المرغوب في ظاهرة التضخم، وبين الجانب المصطنع أو غير المرغوب فيه (التكدس). وهنا قد نجد أنفسنا امام معيارين هما :

(أ) معيار الانتاج الحدي المترتب على كل إضافة لكل موظف جديد في المنظمة.
(ب) معيار العائد الصافي الحدي، أو الربح الحدي، المترتب على كل اضافة جديدة لكل وحدة عمل جديدة. وبالتأمل في هذين المعيارين يمكننا ان نتلمس الاختلاف الواضح بينهما، فبينما نجد ان الاخذ بالمعيار الأول يعني ان التضخم الوظيفي بمعنى (التكدس) يبدأ بالحدوث عندما يصبح الانتاج الحدي لاي اضافة جديدة يساوي صفراً أو أقل من ذلك[2]، فاننا نجد ان المعيار الثاني يفترض ان التضخم الوظيفي بهذا المعنى (التكدس) يكون في الحالات التي يصبح فيها العائد الصافي أو الربح المترتب على أي اضافة لأي وحدة عمل جديدة من وحدات العاملين يساوي صفراً، أو أقل من الصفر، ويكون ذلك في الحالات التي تتساوى فيها التكلفة الحدية لأي وحدة عمل مع الانتاج الحدي أو تزيد عليها، لأي موظف جديد. فأي هذين المعيارين هو المناسب ؟ تفترض الاجابة على هذا السؤال ادراكاً واعياً للسياسات العامة التي تحكم عملية التوظيف، وهل هي سياسة تركز على مطالب الكفاية والكفاءة، أم على الفعالية أيضاً. وبمعنى آخر هل تركز هذه السياسة على ضرورة تحقيق أرباح، أو منافع أو عوائد، صافية، لا بد من تحقيقها وتناميها مع كل اضافة في وحدات العمل أو عناصر الانتاج؟؟ ام انها تهتم أيضاً بالجوانب الاجتماعية وبمطالب الناس في الحصول على وظائف تضمن لهم العيش الكريم ، وتفترض ان تلعب الدولة دوراً مباشراً في مكافحة البطالة، بخلق الفرص الوظيفية الكافية لانجاح هذه السياسات . . الخ ، حتى ولو كان ذلك على حساب حجم الانتاجية أو العوائد الصافية؟ فاذا أخذت الاجابة بالمنهج الأول، فانه لا بد من الالتزام بالمعيار الثاني (معيار الربح أو العائد. .)، وذلك لان معدل الربح الحدي قد يكون صفراً، أو أقل من الصفر في الوقت الذي يكون معدل الانتاج الحدي ايجابياً وربما تصاعدياً ويكون ذلك في الحالات التي تكون

التكاليف الحدية باهظة، وتفوق زيادة الانتاج الحدية المترتبة عليها، ومهما كانت قيمة هذا الانتاج كبيرة. اما اذا أخذت اتجاهات السياسة العامة بالمنهج الثاني، فانه لا يكون من الممكن موضوعياً الالتزام بالمعيار الثاني، لان التداخل بين الاعتبارات الفنية والسياسية والاجتماعية في سياسات التوظيف يفترض اعادة تقويم الموقف، بعدم الإصرار على تحقيق ربح أو عائد يفوق التكلفة. وهنا يكفي الجهاز الاداري ان يكون قادراً على التوازن بين هذه الاعتبارات ضمن شروط المعيار الأول الذي لا يمكن في تقديرنا تجاوزه. وهنا تجدر الاشارة الى ان التكدس طبقا لأي من هذين المعيارين لا يعني بالضرورة زيادة كبيرة في حجم الموظفين، بل هو تعبير عن أي زيادة غير منتجة حسب المعيار الأول، أو غير مربحة حسب المعيار الثاني، صغر حجم الموظفين أم كبر.

رابعاً: ضرورة مراعاة معيار الزمن المستعمل لتنفيذ العمل ويكون ذلك بالمقارنة بين حجم العمل والوقت المقرر لتنفيذه، ومن ثم تحديد الاحتياجات الوظيفية على اساس هذه المقارنة، وذلك على اعتبار ان

$$\text{الاحتياجات الوظيفية} = \frac{\text{الزمن الكلي المقرر}}{\text{عدد ساعات العمل اليومية للموظف الواحد}}$$

وبمقارنة هذه الاحتياجات مع مجموع الموظفين الموجودين في الواقع الفعلي يمكن استخراج حجم التضخم الوظيفي الموجود وربما حجم العجز ان كان هنالك عجز.

لقد ابرز باركنسون أهمية هذا المعيار في تحليل ظاهرة التضخم الوظيفي معارضاً في ذلك عملية التحليل التي تحدد هذه الظاهرة عن طريق المقارنة بين حجم العمالة وحجم ومستوى الخدمات التي تؤديها، كما ذهب في ذلك بعض الباحثين (وهذا ما برز في التعاريف المقدمة سابقاً). ومع توكيد أهمية ما ذهب اليه باركنسون وأهمية مراعاة ذلك قدر الامكان، فاننا لا نجده اساساً كافياً للتحليل، وذلك لأن هنالك بعض الاعمال المتخصصة التي تفترض مهارات معينة لا يحتاج انجازها مثلا الا الى 90٪ من الوقت، وانه لا يسهل تشغيل الاشخاص الذين يقومون على هذه الأعمال في مواقع عمل آخرى نظراً لطبيعة تخصصهم المحددة، ونظم تقسيم العمل المعمول بها، كذلك فان هنالك بعض الأعمال الموسمية التي يكون فيها ضغط شديد في العمل في بعض الأيام أو الساعات اليومية ولا يكون الامر كذلك في الساعات أو الأيام الأخرى.. وهكذا دون ان تسمح ظروف العمل باجراء مناقلات بين الموظفين للاستفادة من فائض الوقت الحاصل في مثل هذه الأوضاع، وبذلك لن يكون من السهل اعتبار وجود تضخم مقداره 10٪ في المثال الأول، أو غير ذلك في أي مثال آخر. ولا بد في تقديرنا من التمييز بين الحالات التي تحقق وحدات العمل فيها انتاجية ما أو عائداً صافياً، وبين الحالات التي توجد فيها وحدات عمل غير منتجة اصلا.

والتعامل مع وحدات العمل في الحالات الأولى على انها لا تؤدي الى التضخم الوظيفي بينما الحالات الأخرى هي التي تؤدي لذلك . اما اذا لوحظ وجود وقت فائض أوانتاجية منخفضة في الحالات الأولى، فيعزى اما لسوء تقسيم العمل أو لعدم الاستخدام الأمثل للقوى المتاحة أو لظروف العمل نفسه، ولا بد من اعادة النظر في التنظيم أو في اساليب الاستخدام وسياسات التشغيل بحيث يتم تقليل الفجوة بين العمل والوقت المتاح لانجازه أو بين الانتاجية ومعدلات الاداء المتوقعة أو المأمولة ما امكن ذلك .

مؤشرات التضخم والتكدس الوظيفي

يميل كثير من الدارسين أو المهتمين الى تقديم مجموعة من المؤشرات الاساسية للتدليل على ظاهرة التضخم الوظيفي، وذلك دونما تمييز واضح ومحدد بين التضخم في صورته الطبيعية (الايجابية) وبينه في صورته السلبية (التكدس)، الأمر الذي قد يلقي بنوع من الغموض على عمليات التشخيص ونتائجها، مما يفترض قدراً كافياً من الحذر والدقة قبل التصرف باصدار الاحكام . ولعلنا في هذا السياق نعمد بداية الى ابراز هذه المؤشرات وتوضيح أهم وقائعها فيما يتعلق بالوضع على مستوى الادارة في الكويت لننتهى الى تحليل كل منها وتوضيح مدى امكانية الاستدلال على الظاهرة محل بحثنا بالاستناد اليها. وأهم هذه المؤشرات :

أولا : زيادة حجم الجهاز الاداري وارتفاع نسبة العاملين فيه الى مجموع عدد السكان . وتبدو وضعية هذا المؤشر واضحة في دولة الكويت، حيث يلاحظ ان عدد العاملين في الجهاز الاداري قد تضاعف خلال مرحلة الخمسينات والستينات عدة اضعاف، كما ان نموه ظل مستمراً خلال السبعينات والثمانينات وبالقدر الذي أدى الى زيادته من (77170) موظفاً عام 1971/1970م، حتى وصل الى حوالي(159364) موظفاً عام 1984/83م (الادارة المركزية للاحصاء، 1972, 1984, 1985) .

ثانياً: زيادة حجم الاعتمادات المخصصة في الباب الأول من الميزانية (الأجور والمرتبات) وارتفاع نسبتها الى مجموع الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي قد يعكس زيادة مناظرة في اعداد العاملين في الجهاز الحكومي. وبملاحظة الاحصائيات الخاصة بذلك في دولة الكويت نجد ان هذه النسبة قد اختلفت من سنة لأخرى، الا انها بشكل عام قد تراوحت خلال المرحلة منذ بداية السبعينات وحتى الآن بين حد أدنى 18,9٪ في عام 81/80 وحد أعلى 44,7٪ في عام 1972/71م. وهي نسبة تبدو عالية مهما كانت المقاييس أو المقارنات (بنك الكويت المركزي، 1983) .

ثالثاً : ضعف نسبة الفنيين الى مجموع العاملين في الجهاز الاداري، وارتفاع نسبة الوظائف الادارية والخدمية الأخرى، الأمر الذي قد يعطي دلالة على وجود فوائض في اعداد العاملين على مستوى الوظائف الأخيرة. بالنسبة للوضع في الكويت، فانه قد لا يلاحظ هذا الضعف بوضوح حيث نجد ان نسبة الموظفين الفنيين الى مجموع العاملين في الادارة الحكومية قد وصلت في نهاية السبعينات حوالي 34٪ في الوقت الذي كانت فيه في اواسط الستينات حوالي 17,3٪ فقط. (الادارة المركزية للاحصاء، 1981 :143) الأمر الذي قد يخلق انطباعاً بعدم وجود التكدس طبقاً لهذا المعيار ، الا اذا كان هنالك اعتقاد بأن التكدس يشمل الموظفين الفنيين أيضاً ، وهذا أمر ليس من السهل قبوله .

رابعاً : ضعف الانتاجية وانخفاض معدلات الاداء، وهذا ما اعترفت به تقارير خطة التنمية الخمسية الأخيرة 1986/85 - 1990/89م ، ودعت الى أهمية تجاوزه، عن طريق تعبئة الطاقات البشرية الوطنية وزيادة كفايتها باستكمال جوانبها من الناحية المهنية أو المستوى العلمي أو القدرات الادارية (وزارة التخطيط، 1985) . كما اشار الى ذلك تقرير قدمه (برنارد جلاديو) حول تحديث الجهاز الاداري الكويتي في عام 1978 (جلاديو 1978)، حيث يقول انه يكفي للدلالة على انخفاض المستوى التعليمي للموظفين الكويتيين في الجهاز الاداري، ان النسبة العظمى منهم تقع بين مستوى الأمية ومستوى الدراسة المتوسطة .

خامساً : عدم الاستفادة الكاملة من الوقت المخصص للعمل ، ويبدو هذا بالنسبة للوضع في الكويت في وجود بعض الموظفين الذين يستغلون جزءاً ليس يسيراً من أوقات عملهم الرسمي في تسيير أعمال أو مشاريع خاصة لهم في مواقع أخرى، أو في وجود اعداد كبيرة من الطلاب العاملين في الجهاز الاداري في الوقت الذي يقضون معظم وقتهم في الجامعة أو الكليات الفنية لمتابعة دراستهم، بل ان هنالك بعض الحالات التي كما يبدو لا يوجد لها عمل فعلي من الناحية العملية، حيث يشير (ادوارد دانتون) في تقرير له عام 1977م عن الخدمة المدنية في الكويت الى هذا الأمر ويقول ان هنالك بعض المسؤولين الذين يحاولون ابعاد بعض الموظفين الزائدين عن امكنة العمل حتى لا يؤدي وجودهم الى اعاقة زملائهم المنتجين (دانتون، 1978) ويكفي للدلالة على هذا الوضع وجود بعض الاستطلاعات التي أكدت ان متوسط ساعات عمل الموظف في الجهاز الاداري الحكومي يبلغ حوالي (1,37) ساعة يومياً في الوقت الذي تبلغ ساعات العمل الرسمية حوالي 6 ساعات (البنك الدولي، 1979 :17) . وبملاحظة هذه المؤشرات، وبالتعامل المطلق معها أو مع أية احصائيات قد تتوافر حولها ، فانه يمكن استشعار ظاهرة التضخم الوظيفي بصورة واضحة في الكويت، الا ان التعامل الموضوعي معها وبصورة تحليلية قد يجعل عملية

الحكم، وخاصة اذا تعلق الأمر بالظاهرة في صورتها السلبية (التكدس) تبدو مترددة وغير قادرة على تقديم اجابة بصورة نهائية .

ففيما يتعلق بالمؤشر الأول، فان الأرقام تؤكد وجود زيادة حقيقية وواضحة في حجم الجهاز الاداري مما يؤكد ظاهرة التضخم، الا ان هذا لا يعني بالضرورة ان هنالك تكدساً أو تضخماً زائداً عن الحاجة. فالزيادة قد تكون طبيعية وضرورية، وخاصة في ظل الاتساع الكبير في وظائف الدولة ونشاطاتها في مرحلة ما بعد الاستقلال. ويكفي للدلالة على ذلك ان معدل النمو في حجم الجهاز الاداري الكويتي قد بلغ خلال الفترة 1978/66 حوالي 8,2٪، وذلك في الوقت الذي بلغت هذه النسبة في معظم البلاد العربية الأخرى أكثر من ذلك بكثير (جامعة الكويت، 1986). كما ان ارتفاع نسبة العاملين في الجهاز الاداري الى عدد السكان لا يعكس بالضرورة حالة مرضية، أو سلبية، وذلك على اعتبار ان هذه النسبة تعتمد على عدد السكان نفسه لانه من الطبيعي جداً ان لا يزيد حجم الجهاز الاداري دائماً بنسبة تتوازى مع الزيادات في عدد السكان ولا بد ان يكون لأية دولة مهما صغرت جهازها الاداري الذي يتميز بالكبر عند مقارنته باعداد السكان ما دام انه جهاز موجود لادارة دولة عصرية ، فالحد الادنى لحجم الجهاز في هذه الحالة هو الذي سيؤدي الى رفع هذه النسبة لانه لا بد ان يكون كبيراً بالنسبة للدول الصغيرة مقارنة مع الوضع في الدول الكثيرة السكان. أضف لهذا، ان كبر حجم الجهاز الاداري لا يعتمد بالضرورة على الزيادة في عدد السكان قدر اعتماده على حجم الوظائف التي يقدمها ومدى تنوعها .

كذلك الأمر بالنسبة للمؤشر الخاص بحجم الميزانية العامة وارتفاع نسبة اعتمادات الباب الأول فيها ، حيث يمكن ان ينظر لهذا الموضوع بصورة معاكسة أحياناً، فحجم الميزانية العامة قد يزداد نظراً لزيادة حجم الايرادات العامة وبالتالي حجم الانفاق العام، وبالقدر الذي قد يؤدي لزيادة حجم الجهاز الاداري ليكون قادراً على تلبية اغراض الانفاق العام وادارتها. كذلك فان ارتفاع حجم الباب الأول، قد يعود الى النقص في اعتمادات الأبواب الأخرى نظراً لأن طبيعة الوظيفة العامة تركز على قطاع الخدمات بالدرجة الاساسية وبالتالي سيكون التوسع الاساسي فيه وليس في القطاعات الأخرى، مما يجعله يستقطب العمالة الكبيرة وبالتالي يرتب أجوراً ومرتبات كبيرة. اضف الى ذلك ان ارتفاع حجم الأجور والمرتبات قد يكون نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة أكثر منه نتيجة لزيادة غير طبيعية في اعداد العاملين . وفي ما يتعلق بالمؤشر الثالث الخاص بنقص نسبة العمالة الفنية الى حجم العمالة الأخرى، فانه يمكن القول ان هذه النسبة لا تمثل معياراً محدداً يمكن الاستناد اليه في تشخيص هذه الظاهرة، وذلك لان نسبة العمالة الفنية تختلف من وظيفة لأخرى ومن موقع عملي لآخر، فتزداد مثلا في الادارات الهندسية أو في ادارات تصميم

المشروعات وتنفيذها ، ولكنها تقل في مجالات العلاقات العامة أو في ادارات النظافة أو السكرتارية أو غيرها، ناهيك عن عدم وجود محددات واضحة ودقيقة للفصل بين مجموعات الوظائف خاصة اذا ادركنا ان أي عملية تطبيقية هي في احدى وجوهها عملية فنية . وبناء عليه فانه سيكون متوقعا مثلا انخفاض هذه النسبة في جهاز اداري يبدو في معظم وظائفه على انه جهاز ادارة خدمات، مقارنة بجهاز يبدو انه جهاز ادارة مشروعات . . وهكذا. أضف الى ذلك ان هذا النقص قد لا يكون نتيجة لزيادة الوظائف غير الفنية قدر ما هو نتيجة لنقص الوظائف الفنية نفسها .

اما ما يتعلق بمؤشر ضعف الانتاجية وانخفاض مستويات الاداء، فانه وان كان يعتبر أكثر المؤشرات اقتراباً من عملية التشخيص، الا انه لا يسهل الاعتماد عليه ، وذلك لأن ضعف الانتاجية لا يعني بالضرورة ان هذه الانتاجية اصبحت تساوي صفراً أو تعمل على ضغط مستويات الانتاجية الى ما دون الصفر كما أشير آنفاً، وكذلك الأمر بالنسبة لمستويات الأداء. أضف الى ذلك ان هذا الضعف قد لا يكون نتيجة لوجود قوى معطلة أو غير منتجة . . الخ ، وانما لأن هذه القوى، ولأسباب سلوكية أو غير ذلك مما يتعلق بسياسات المنظمة وعلاقاتها بالقوى العاملة ، تعمل على خفض مستويات انجازها، وقد يكون الهبوط عائداً أيضاً للوسائل والأساليب البدائية أو المتخلفة المتبعة في العمل. . . الخ ، وبالتالي فانه قد يكون من الصعب ان لم يكن من المستحيل تحديد الفواصل الحقيقية بين وحدات العمل المنتجة وبين تلك الوحدات التي يمكن ان تكون معطلة فعلا وذات مردود معدوم أو سلبي ، وخاصة عندما يكون حديثنا عن العمل في اطار الجهاز الاداري الحكومي الذي تعتبر مهمة قياس الانتاجية، أو تحديد معدلات دقيقة للاداء فيه، من أعقد المهام وأقلها موضوعية .

وأخيراً ما يتعلق بالمؤشر الخاص بعدم الاستثمار الكافي للوقت المخصص للعمل حيث انه برغم أهمية هذا المؤشر في التدليل على التكدس الوظيفي ، وخاصة طبقا لقاعدة باركنسون التي اشرنا اليها، الا ان هذا الاستدلال لا يمكن تعميمه على جميع الحالات، وخاصة بالنسبة للأعمال ذات الطبيعة الموسمية أو غير المنتظمة، كأعمال المطافىء أو رجال الجمارك أو غيرها ، وهذا ما سبقت الاشارة اليه. وخلاصة القول فان هذه المؤشرات المختلفة مؤشرات مهمة خاصة في ما يتعلق بظاهرة التضخم بوجهها الطبيعي ، الا انها لا تبدو مؤشرات كافية لتوكيد هذه الظاهرة خاصة بوجهها السلبي ، وان أقصى ما يمكن استدلاله بالنسبة اليها انها تساعد على تعميق الاحساس بوجود مثل هذه الظاهرة وبالقدر الذي يفترض اعطاءها القدر الكافي من الاهتمام والبحث، وصولا الى مواقف أكثر يقينية حولها .

اسباب التضخم والتكدس الوظيفي

تتعدد وتتداخل الأسباب المختلفة التي تحكم ظاهرتي التضخم والتكدس الوظيفي، والى الحد الذي لا يكون من المتيسر لأي باحث ان يحصرها حصراً شاملا ودقيقاً وخاصة إذا كانت الظاهرة محل الدراسة ليست متبلورة بالوضوح والتحديد اللازمين كما هو الحال بالنسبة لموضوعنا. وبالطبع فان هذا لا يحول دون العمل على متابعة واقع الجهاز الاداري واستقرائه بهدف تلمس أهم الاسباب التي تؤدي الى هذه الظاهرة . وفي ما يتعلق بالوضع في الكويت، فانه يمكننا التوكيد على الاسباب الرئيسية التالية :

اولا : تضخم دور الدولة، وبالتالي تضخم التنظيم الاداري للجهاز الحكومي، ويعود ذلك اساسا الى التطورات الطبيعية التي تحدث لأي جهاز عادة كنتيجة لعملية التطور العامة في المجتمع والعالم، كما يعود الى مجموعة من العوامل الأخرى النابعة من خصوصية الواقع الكويتي، ومن حتمية الدور الذي أصبحت الدولة مطالبة ان تقوم به في مجال عملية التنمية بكامل أبعادها. ولعلنا نركز في هذا المجال على خصوصيتين اساسيتين هما :

أ ـ هيمنة الدولة على مصادر الانتاج المحلي الاساسية ممثلة في الايرادات أو العوائد النفطية على اختلاف اشتقاقاتها والتي تمثل النسبة العظمى في مجموع الايرادات العامة. وتبدو أهمية ذلك في انه يجعل من الدولة الممكن الوحيد الذي يفترض ان يتولى عملية التنمية وخاصة في مراحلها الأولى، ومن أبرز النتائج المترتبة على ذلك، ان التصاعد السريع في حجم العوائد النفطية وخاصة إثر الطفرة السعرية خلال السبعينات قد أدى الى حدوث انفصام شديد بين حركة التطور الاقتصادي وبين حركة التطور الاداري، فبينما أدت التراكمات المالية الى خلق قدرات عالية على التوسع الاستثماري، وخاصة في ظل الاستناد الى الشركات الأجنبية والعمالة الوافدة ، فان الجهاز الاداري لم يتمكن من تحقيق تطور متواز مع ذلك، في الوقت الذي كان لا بد له من التوسع الكافي الذي يمكنه من ادارة العملية الاستثمارية والاشراف عليها ومراقبتها، الأمر الذي خلق ظرفاً يبدو اضطرارياً ويدفع في اتجاه ان تتم عملية التوسع الاداري بصورة «عشوائية» مما أدى الى اجراء عمليات توظيف واسعة ، وبدون الاستناد الى أية أسس أو قواعد علمية. وقد كانت غمرة الانتشاء بالوفرة المالية المحكومة بقاعدة الطفرة تحول دون استشعار الآثار السلبية التي سوف تترتب على ذلك. وهذا ما مثل مدخلا واسعاً لمزيد من التضخم أو التكدس الوظيفي .

ب ـ ضعف القطاع الخاص وعجزه عن ممارسة النشاطات المختلفة التي تفترضها عملية التنمية الشاملة ، وذلك اما لعدم تراكم الرساميل الكافية لديه، وخاصة في ظل التضخم والتعقيد الذي اصبح يميز مشاريع التنمية الفعلية في المرحلة المعاصرة، واما لعدم قدرته على توفير الكفاءات والمهارات البشرية اللازمة لتشغيل هذه المشروعات ، وبالذات

في ظل ما يعانيه المجتمع الكويتي من نقص نوعي وكمي على المستويات التعليمية والفنية، واما لعدم توافر ما يمكن تسميتهم بـ «المنظمين» الذين يتولون قيادة المشروعات المختلفة (الكواري، 1981 : 42 - 46). أضف لذلك طبيعة الاختيارات التنموية لدى القطاع الخاص وتميز هذه الاختيارات بالأنانية التي تتعارض مع طموحات التنمية، حيث نجدها تتركز بصورة واضحة في أعمال المضاربات المالية والعقارية، وأعمال الوسطاء التجاريين والمقاولين من الباطن. . الخ. ناهيك عما يتميز به أفراد هذا القطاع من قلق وانعدام الثقة في الاستثمارات طويلة المدى والحرص على تنفيذ المشروعات ذات الربح السريع وذات المخاطرة المحدودة، خاصة في ظل الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة، التي لا تعبر عن حالة مؤكدة من الاستقرار (الكواري، 1981 :42 - 46).

ومن أبرز المؤشرات التي يمكن من خلالها توكيد هذا الأمر ان عدد الشركات المساهمة العامة كان حتى نهاية 1981 حوالي «45» شركة من بينها حوالي «20» شركة تتركز أعمالها في نشاطات المضاربات المالية والعقارية وأعمال الوسطاء التجاريين والتأمين (وزارة الصناعة والتجارة، 1982). كذلك فان عدد الشركات المقفلة قد بلغ حتى نهاية عام 1982 حوالي (296) شركة، وقد كان من بينها حوالي (126) شركة تعمل في هذه النشاطات نفسها (وزارة الصناعة والتجارة، 1983) وانه يمكن تلمس حقيقة افتراضنا بصورة اكثر وضوحا عند ملاحظة ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجموع الشركات الصناعية المساهمة العامة التي بلغ عددها (11) شركة (وهو عدد محدود جداً على أي حال) كانت حوالي 34٪ فقط، وبرأسمال قدره حوالي 162,775,219 ديناراً من اجمالي رأس المال البالغ 476,482,336 ديناراً (وزارة الصناعة والتجارة، 1982) ومع ملاحظة عدد الشركات المساهمة العامة والمقفلة التي تم تأسيسها عام 1985 الذي بلغ (13) شركة يمكننا ان نجد ان هنالك ست شركات كانت لادارة أعمال الوساطة المالية. هذا وقد اوضح مشروع خطة التنمية الخمسية للفترة 77/76 - 1981/80 النتيجة العامة لهذه الحقيقة، حيث أكد في صدر الصفحة الأولى على ان الاقتصاد الكويتي لم يزل يعاني من ضيق القاعدة الانتاجية وضآلة مساهمتها في الناتج القومي وذلك على الرغم من التزايد المستمر للفوائض المتاحة للاستثمار (وزارة التخطيط، 1985) وهذا ما عاودت على تأكيده خطة التنمية الخمسية الأخيرة عندما اشارت الى ان انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل واتجاه المواطنين الى الكسب السريع البعيد عن المجالات الانتاجية كان من أهم معوقات التنمية في المرحلة السابقة. (وزارة التخطيط، 1985).

ثانياً : البنية التنظيمية وقواعد تأسيسها، سواء كان الأمر يتعلق بالبنية العامة للجهاز الاداري الحكومي، أو بالبنية الخاصة بكل منظمة من المنظمات التي يتكون منها

هذا الجهاز (وزارات كانت، أو مؤسسات عامة، أو شركات عامة مملوكة تماماً للدولة . .). وتبدو أهمية الحديث عن البنية التنظيمية في هذا المجال من خلال الصلة المباشرة بين الأوضاع والهياكل التنظيمية وبين الأوضاع والهياكل الوظيفية ، وبالتالي بين ما سميناه التضخم التنظيمي والتضخم الوظيفي، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة في معظم الحالات، ولكن، كيف يمكننا تحديد هذه الصلة بصورة أكثر وضوحاً وتفصيلا، وخاصة بالنسبة لظاهرة التضخم الوظيفي بجانبها السلبي (التكدس الوظيفي)؟! تستدعي الاجابة عن هذا السؤال ادراك عدد من الملاحظات التفسيرية التالية :

أ ـ ان هنالك عدداً كبيراً من المنظمات، التي قد تم انشاؤها تحت ضغط الرغبة في الاسراع في عملية التأسيس لاجهزة الدولة، أو تحت ضغط الاحتياجات التي تبدو ذات وتيرة متسارعة في نموها، أو نتيجة لعدم توافر الوعي الكافي أو الكفاءة اللازمة لتدارك هذه المسألة، أو لغير ذلك من الاسباب التي حالت دون ان تتم عملية التأسيس بالاستناد الى دراسات موضوعية، الأمر الذي أدى الى خلل في البنية التنظيمية العامة، وبصورة انعكست إما في وجود بعض المنظمات التي لا تبدو لها حاجة فعلية أو في وجود خلخلة في البنية الداخلية لبعض المنظمات، وبصورة تمثلت في خلق بعض الفروع أو الادارات أو الاقسام . . الخ ، التي لا يبدو ان لها احتياجاً فعلياً . ومن هنا أصبح من الممكن الحديث عن (تورم) تنظيمي وليس عن تضخم تنظيمي فحسب، وبالتالي عن تكدس وظيفي كتعبير عن أي عملية توظيف تبدو مصاحبة لذلك . وقد اشار كار (1967: 17). خبير الأمم المتحدة عن الادارة الكويتية، الى ذلك صراحة بقوله : «اظهرت الدراسات الأولية للجهاز الاداري نقط ضعف معينة ترجع في معظمها الى النمو غير المدروس للوزارات ونشاطاتها». كما اشار في موقع آخر، وهو يحاول ان يتحدث عن طبيعة العلاقة التي اتسمت بالضعف من حيث درجة التناسق والتعاون بين الوزارات المختلفة، «الى ان كل وزارة كانت حرة في انشاء وظائف جديدة كلما رأت ضرورة لذلك، وهذا ما كان يحدث فعلا خلال التطور السريع الذي طرأ على الأعمال الحكومية، فكل وزارة اصبحت تتجه لأن تكون امبراطورية في ذاتها» (كار، 1967 :17). وهذا ما دفعه الى الاشارة الى انه يمكن التوصل الى نتائج تنظيمية وادارية أفضل اذا اعيد تنظيم الوزارات على نطاق واسع بحيث يمكن إلغاء بعض الادارات أو الأقسام داخل كل وزارة أو دمجها .

ب ـ غياب اسلوب التقويم والتصنيف أو الترتيب الوظيفي من جهة، وغياب اسلوب الوصف والتوصيف الوظيفي من جهة اخرى، الأمر الذي ظل يحول دون تحديد الاختصاصات الخاصة بكل وظيفة، أو تحديد درجة أهميتها النسبية داخل الهرم التنظيمي، وبالقدر الذي ظل مدعاة لخلق اجهزة ووظائف مكررة، أو ذات تداخلات معقدة مع

غيرها من الوظائف أو الأجهزة الأخرى. وانه كان يمكن اختصار حجم هذه الأجهزة والوظائف، وبالتالي حجم الموظفين القائمين عليها، لو أمكن الالتزام بهذه الاساليب .

وقد اشار تقرير كار (1967: 9) لذلك وهو يشخص مرحلة الستينات، حيث قال «ان اختصاصات الوزارات لم تكن تحدد بوضوح، ولم يكن الموظف يعرف بالضبط الاختصاص الذي كان عليه ان يمارسه». وأوضح تقرير لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي التي اقرها مجلس الوزراء في 1973/7/16م ذلك بقوله: «تبين للجنة ان معظم الوزارات والادارات الحكومية ليس لديها نظم تحدد اختصاصاتها ومسؤولياتها بشكل واضح، وكثيراً ما تتداخل الاختصاصات بين أكثر من جهة وأخرى. . كما لا يوجد تحديد للاختصاصات ولا توزيع متكامل لأعمال الوحدات الادارية المكونة لهذه الجهات ، ويترتب على ذلك عدم امكانية تحديد نوعية وعدد الموظفين اللازمين لكل وحدة، وبالتالي اللازمين لتلك الجهة عموماً (مجلس التخطيط 1972). وهذا ما وضح في تقرير آخر عن أوضاع الادارة العامة في الكويت في مايو 1975م، حين أوضح عدم وجود أي نظام للتصنيف أو التوصيف، وان الظروف التكوينية (في ذلك الوقت) للادارة العامة الكويتية غير مهيأة بعد للأخذ بنظام كهذا (كسروان واسكندر، 1975) ، وبرغم الاشارة الواضحة التي تضمنتها المادة (9) من القانون رقم 15 لسنة 1979 الذي ينظم الخدمة المدنية في الكويت، والتي تقضي بضرورة المباشرة في القيام بعملية ترتيب وتصنيف للوظائف الحكومية، الا انه لم يتم اتخاذ أي اجراءات عملية في هذا الاتجاه حتى الآن. وهذا ما اكدته اللجنة العليا للاصلاح الاداري المشكلة أواخر 1984 . كما اكدته بعض التقارير الخاصة بالتنظيم على مستوى بعض الوزارات، وعلى رأسها التقرير الخاص بتشخيص الأوضاع الادارية في وزارة التربية، حيث أكد على عدم وجود أي توصيف للوظائف، وبالقدر الذي أدى الى خلق تنازع شديد وواسع حول الصلاحيات والاختصاصات حتى على مستوى معظم الادارات العليا (وزارة التربية، 1985) .

جـ ـ التوسع في عمليات التنمية وفي تطبيق قاعدة التخصص المؤسسي، حيث يؤدي هذا الوضع الى تعدد الوزارات والمؤسسات والهيئات والشركات العامة كما اشير الى ذلك من قبل، وفي ذلك مدعاة الى خلق تضخم وظيفي قد لا يجد ما يبرره من الناحية المنطقية. حيث ان انشاء اي مؤسسة يفترض عمليات توظيف لا بد منها لخلق ما يمكن تسميته بـ «وظائف الحد الادنى» التي يفترض وجودها لتتمكن من تسيير هذه المؤسسة وضيانتها اداريا، وذلك ضمن مجموعات الوظائف الادارية أو المساعدة أو الخدمات. أضف الى ذلك ضرورة وجود وظائف فنية كافية لتشغيل هذه المؤسسات ، وادارة نشاطاتها من الناحية التخصصية التي وجدت اساسا لخدمتها ، وهكذا فان هذا الحد الادنى سيتكرر، وفي

صورة متواترة وتراكمية، مع كل عملية انشاء لأي مؤسسة جديدة، وانه يكون من الممكن تحقيق وفر لاعداد من الموظفين تبدو في تقديرنا مهمة فيما لو تم التراجع عن قاعدة التخصص المؤسسي المفرطة، أو ترشيد التعامل معها، وذلك باجراء عمليات دمج أو ربط مؤسسي بصورة يمكن خلالها الاستغناء عن نسبة عالية من وظائف الحد الأدنى الادارية أو المساعدة أو الخدمات لكل منظمة يتم دمجها أو ربطها ادارياً (وليس تنظيمياً فحسب) بجهة اخرى ذات صلة بطبيعة النشاط اصلا، ناهيك عن حقيقة انه يمكن تحقيق وفر ملموس حتى على مستوى قاعدة الحد الأدنى في الوظائف الفنية، لأن أي عملية دمج أو ربط قد تكشف عن وجود جهاز فني في المنظمة الأم، وبه اعداد لا بأس بها مما كانت تحتاجه المنظمة الفرعية قبل دمجها[3] .

بالنسبة للوضع في دولة الكويت فانه لا يمكننا تقديم سند معياري لاثبات مدى الاستغراق في عملية التخصص المؤسسي أو التوسع فيها، الا انه يمكننا مع قدر من التبصر في المعطيات الواقعية، وبالاستناد الى الخبرة والمعرفة الشخصية طرح فرضية وجود مثل هذه الظاهرة وبصورة تبدو في تقديرنا واسعة. وتكفي الاشارة هنا الى ان عدد الوزارات قد أصبح (17) وزارة، كما ان عدد المؤسسات العامة والهيئات العامة قد أصبح (22) مؤسسة وهيئة، كما ان عدد الشركات العامة المملوكة ملكية تامة أصبح (5) شركات وعدد الشركات العامة المملوكة بنسبة تزيد عن 51٪ أصبحت (218) شركة حتى نهاية 1982 (وزارة الصناعة والتجارة، 1983) .

ثالثاً : سياسات التوظيف، وتعتبر هذه السياسات من أهم العوامل التي تتحكم في حركة الطلب على القوى العاملة، وبالتالي فانها تبدو كأهم الصمامات التي تتحكم في حركة التضخم أو التكدس الوظيفي، وانه يمكن تحليل آثارها بالنظر لذلك من خلال ما يلي :

أ ـ مدى التزام الحكومة بتوظيف المواطنين، حيث يمكن لأي متتبع ان يلاحظ حقيقة ان الحكومة تأخذ على عاتقها مثل هذا الأمر، سواء كان ذلك طبقاً لنص قانوني أو دستوري حيث نص الدستور الكويتي في المادة (41) على ذلك بصورة مباشرة تقريباً[4]، حيث قال: «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه» (الرشود، بلا تاريخ : 21) أو سواء كان ذلك واضحاً في اطار الاتجاهات العامة التي تحكم السياسة التوظيفية، ولم يكن هذا التوجه نتيجة لاعتبارات ايديولوجية، حيث يلاحظ ان الدولة تعلن بصورة صريحة مساندتها لمنهج الحرية الاقتصادية والحرية الفردية التي قد تتعارض اساساً مع ذلك .

أدى هذا الأمر الى خلل في عملية التوظيف لانها فقدت الاساس الفني الذي يجب ان يحكمها، فبينما يفترض ان تحتكم العملية لاعتبارات الطلب وحساباته نجدها احتكمت لاعتبارات العرض التي تفرض نفسها على الواقع بغض النظر عن مرونة الطلب، الأمر الذي يمثل معوقاً حقيقياً لاعتبارات الفعالية .

كذلك فأن هذه العملية لا تراعي شروط المواءمة بين الأوصاف الوظيفية، ومواصفات الموظفين أو المتقدمين لشغل الوظائف الحكومية، الأمر الذي يخل بشروط التوزيع النوعي للمواطنين على الوظائف العامة، وبالقدر الذي يعطل كثيراً من الطاقات التي تبدو هامة لو وجهت التوجيه المهني السليم، ويجعلها تبدو كمفردات سلبية ضمن مفردات التكدس الوظيفي[5] (عسكر، 1977: 12) .

يضاعف سلبيات هذه الحالة عدم وجود قاعدة الالزام في التوجيه المهني للموظفين، حيث ان قيام الدولة بضمان حق المواطنين في الوظائف العامة، لا يبدو متلازما مع حقها في اخضاع اختيارات المواطنين وتوجهاتهم المهنية لسلطتها (كما هو الوضع في الدول الشمولية)، مما يحول دون توازن حسابات العرض مع حسابات الطلب ، وبذلك فأنه يمكننا ان نلاحظ بعض التمركز في بعض التخصصات أو الأعمال، وخاصة الأكثر سهولة ويسراً في التحصيل العلمي أو الفني، بينما يمكننا ان نلحظ عجزاً واسعاً في جوانب أخرى بغض النظر عن حجم الكم المتاح اصلا. وبذلك تصبح هنالك حالة تكدس في مواقع معينة ، بينما تعاني هذه المواقع نفسها أو غيرها من عجز نوعي كبير. ومما يؤكد ذلك ضعف التوجه للدراسات المهنية من ناحية، وضعف الاهتمام بالدراسات العلمية التطبيقية مقارنة مع الدراسات النظرية من ناحية أخرى، وتكفي الاشارة الى هذه الظاهرة على مستوى تخصصات المبتعثين للخارج والتي يفترض فيها ان تكون خاضعة أكثر من غيرها لتوجيه مركزي وقادر على الزام المبتعثين بتخصصات العلوم التطبيقية حيث توضح الاحصائيات ان نسبة طلبة العلوم الطبيعية من المبتعثين تبلغ حوالي 40,3٪ (مكتب التربية لدول الخليج، 1982) .

ب ـ الاتجاهات التي تساند فكرة الاعتماد على العمالة المحلية واحلالها محل العمالة الوافدة، في الوقت الذي تؤكد كافة الوقائع على ان حجم العمالة المحلية ليس كافيا لتغطية احتياجات السوق المحلية اساسا، وان هذه الاتجاهات لا تستهدف هذا الاحلال المأمول قدر ما تستهدف تعبئة العمالة المحلية في الجهاز الاداري الحكومي ضمن منطق الأولوية للمواطن . وهنا فان مثل هذه الاتجاهات برغم الاساس الشرعي والضروري الذي تقوم عليه قد تؤدي الى خلق خلل في البنية العامة للهرم الوظيفي وحالة من التكدس في هذا الجهاز، وخاصة إذا ما تم التوسع في هذه الفكرة وعدم استنادها الى المعايير المنطقية التي

يفترض ان تحكم عملية الاحلال، وأهمها ان تتمتع العمالة المحلية بالكفايات والخبرات التي تمكنها من التعامل الكفؤ مع الوظائف التي سيتم تكليفها بادارتها وتشغيلها . صحيح انه لا يشترط ان تكون درجة الكفاية المطلوبة هي تلك الدرجة نفسها التي تتمتع بها القوى العاملة الوافدة، الا انه لا يمكن تقبل فرضية ان تكون هذه الدرجة دون الحد الادنى الذي يصل بمعدلات الانتاجية الحدية، أو العائد الصافي الحدي، الى مستوى الصفر أو دون ذلك .

جـ ـ سياسات التعيين والنقل والترقية، وترجيح الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الاعتبارات الفنية في هذا المجال، وبالقدر الذي يؤدي الى تعيين اعداد من الاشخاص في مراكز وظيفية لا تنسجم مواصفاتها مع ما لديهم من مؤهلات أو خبرات، أو قد تؤدي الى ترقية مثل هؤلاء الاشخاص الى مراكز وظيفية اعلى برغم ما قد تؤكده الوقائع من عدم صلاحية مثل هؤلاء لشغل هذه المراكز الجديدة، وكذلك الامر في بعض حالات النقل التي تتم اما توكيدا للمحاباة واما توكيدا لرغبة في الانتقام أو العقاب . المهم ان النتيجة في الحالتين قد تؤدي الى نقل هؤلاء الاشخاص الى مراكز وظيفية تختلف عما لديهم من خبرات ومؤهلات مما يضاعف مظاهر التكدس الوظيفي .

د ـ المرونة التي تعطى عادة للوزارات والمؤسسات العامة في القيام بعملية التوظيف وخاصة في ظل ما يعايشه ديوان الموظفين من ضعف يحول دون تحكمه في هذا الأمر ، رغم انه يبدو بمثابة الجهاز المركزي الذي يملك السلطة الخاصة بذلك . وقد ظل الديوان يكتفي في كثير من الحالات بوضع القواعد التي يفترض ان تحكم عملية التوظيف دون ان يتولى مباشرة تنظيم هذه العملية والاشراف عليها . وبربط هذا الأمر مع ما تؤدي اليه النقطة السابقة، أو مع غير ذلك من الاسباب النفسية أو الفنية التي تتصل بسياسات التوظيف ، تصبح صلاحيات الوزارات والمؤسسات العامة في القيام بتوظيف الاعداد التي تراها مدخلا واسعا لظاهرة التضخم أو التكدس الوظيفي[6] .

رابعاً : عدم وجود معايير لتحديد حجم العمل، وتحديد الاحتياجات الوظيفية ، الامر الذي يحول دون ترشيد عمليات التوظيف ودون تحديدها في حدود الاحتياجات الفعلية . ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى عدم وجود السياسات والاستعدادات الجديدة للعمل بهذا الاتجاه من جهة ، والى صعوبات القياس، وعدم توافر الكفايات القادرة على دراسة هذه الاحتياجات وتحديدها من جهة اخرى . ومما يزيد الامر غموضاً ان اتجاهات تخطيط القوى العاملة رغم محدوديتها تفتقد الاساس العلمي أو الموضوعي الذي يفترض ان تقوم عليه، وتخضع في أغلب الحالات الى المنهج التقديري . ومن أهم الأمثلة على ذلك ما نلمسه بوضوح في دولة الكويت بحيث ان تخطيط القوى العاملة يتم على مستويين :

المستوى الأول هو مستوى المشروع، والمستوى الثاني هو مستوى قطاع النشاط، وهذا يعني انه يمكن حصر العمالة في المشروعات المختلفة التي يضمها مثلا قطاع التشييد والبناء أو قطاع التعليم الى آخر ذلك من القطاعات، وذلك دون تمييز للجهات التنظيمية التي يتبع لها كل مشروع (وزارة التخطيط، 1985) وهذا يؤدي الى ان يتم حصر الطلب أو الاحتياجات (بغض النظر عن دقة عملية الحصر) حصرا عاماً لا يمكن من خلاله تقدير احتياجات كل منظمة ، وخاصة عندما نجد ان هنالك عدة منظمات قد تمارس نشاطات متجانسة. وحتى مع افتراض انه يمكن تحديد الهوية التنظيمية لكل مشروع من هذه المشروعات فانه يلاحظ ان تحديد الاحتياجات يقتصر على مستوى ادارات المشروع التنفيذية ولايمتد لحصر الاحتياجات الخاصة بالادارات العامة المركزية في المنطقة التي يتبع لها المشروع المعني.

ومن هنا، يبقى الباب الوظيفي مفتوحا على مصراعيه لكل منظمة بحيث تقدم تقديراتها الاجتهادية، ودونما أي ضوابط واقعية، وبالقدر الذي يؤدي الى خلق المجال لبروز ظاهرة التكدس الوظيفي وتفشيها، خاصة ان ظاهرة التضخم الوظيفي غالبا ما تتغلغل من خلال الوظائف الادارية اكثر مما هو من الوظائف الفنية التي تميز المشروعات المخططة عادة. وحتى في الحالات التي قد تحرص بعض الجهات المركزية او المسئولة كديوان الموظفين، او غيره، على محاولة وضع ضوابط من هذا القبيل، نجد ان النتائج تأتي مخيبة للآمال، وربما ذات آثار سلبية اكثر مما كان يتوقع. ويبدو ذلك واضحا في الادارة الكويتية عندما عمد ديوان الموظفين الى وقف عمليات التوظيف الجديدة في وزارة التربية وغيرها ضمن منهج ترشيد الانفاق الحكومي، حيث نجده في ذلك قد افتقد الرؤية التي تمكنه من وضع محدداته بصورة رشيدة وواعية، فجاء التوجه عاما، ولم يميز بين وجود حاجات ماسة في بعض الاقسام والادارات لبعض التخصصات التي لا بد من توظيفها في حالة التمكن من استقطابها، نظرا للعجز المزمن والمؤكد فيها ، أو نظراً لندرتها ، وبين أي احتياجات قد تبدو وهمية أو يمكن تغطيتها أو اشباعها بالاستناد الى سياسات التحويل الوظيفي أو خلافها. (وزارة التربية، 1985) ومما يضاعف هذه المشكلة ما نلاحظه من تأكيدات مستمرة وفي مختلف التقارير والدراسات الخاصة بالادارة والتنظيم في هذه الدول، على ان عدم وجود نظام واضح لتحديد معدلات الاداء يفقد عملية تحديد الاحتياجات الوظيفية أهم المعايير التي تقوم على اساسها [7].

خامساً : التقسيم غير الواعي للعمل في الجهاز الاداري، ويتمثل هذا التقسيم بصورة واضحة في التمركز الملموس للموظفين المحليين في الوظائف الادارية أو الاشرافية ، في الوقت الذي نجد فيه ان الموظفين الوافدين يتمركزون بالدرجة الاساسية في الوظائف الفنية والتشغيلية. الأمر الذي يؤدي مع التصاعد في حجم القوى العاملة المحلية

المتقدمة لشغل الوظائف العامة ، الى خلق ضغط على المراكز الادارية والاشرافية التي لا تبدو معدلات مرونتها متوازية مع التوسع في حجم المشروعات ، أو مع التوسع في الوظائف الفنية والتشغيلية الاخرى. وانه يمكن تلمس هذه الظاهرة بوضوح حتى بالنسبة للاشخاص حملة المؤهلات العالية من المتخصصين في الحقول الفنية، حيث يمكن تلمس ارتفاع نسبة التسرب لديهم من الوظائف الفنية التي يعينون فيها الى الوظائف الادارية خلال فترات قصيرة من حياتهم الوظيفية. (مجلس التخطيط، 1972) و(وزارة التربية، 1986) . ففي عام 1972م اشارت احصائيات ديوان الموظفين عن الحالة في أول ابريل من ذلك العام الى ان نسبة العمالة الفنية الكويتية في الحكومة الى مجموع العمالة الفنية الكلية في الحكومة كانت 40٪ فقط، بينما كانت هذه النسبة في مجموع الوظائف الادارية حوالي 74٪. كما تشير احصائيات لاحقة الى ان مجموع الوظائف الحرفية في الجهاز الاداري الحكومي كان (23961) وظيفة لم يساهم الكويتيون فيها الا بحوالي (2670) وظيفة، وبنسبة لا تزيد عن (11,1٪) (الادارة المركزية للاحصاء، 1984 :126 - 127)، وفي احصائية أكثر تفصيلا عن توزيع العاملين في القطاع الحكومي الكويتي حسب المهنة والجنسية يمكن ادراك هذه النتائج بقدر أكبر من الوضوح. وفي ما يلي جدول يوضح توزيع العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي :

فئات المهن	العلمية	الفنية	الادارية	التنفيذية	الخدمات	النقل	التشغيل
النسبة المئوية لعام 1976	٪22,9	٪35	٪93,3	٪66,7	٪39,9	٪32	٪27,8

المصدر: (فرجاني، 1983 : 549)

وبرغم كل ذلك، فانه يمكن ملاحظة موقف خطة التنمية الخمسية الأخيره، الذي يبدو غريباً حقاً والذي يرى ضرورة توجيه مخرجات التعليم بهدف رفع نسبة المواطنين بصفة خاصة في مهنة التدريس، وكذلك رفع نسبة المهن الاشرافية في الجهاز الاداري، (وزارة التخطيط، 1985)، وبربط هذه النتيجة مع اتجاهات سياسات التوظيف المشار اليها آنفا، يمكننا ان نصل الى حقيقة ان الجهاز الاداري سوف يشهد تكدساً فعلياً على هذه المستويات القيادية أو الاشرافية، والى الحد الذي يجعل الهرم الاداري يبدو أكثر انبعاجاً أو تفرطحاً من قمته، تعبيراً عن تورم غير طبيعي فيه . وقد أكدت على ذلك دراسة خاصة بتشخيص الاوضاع التنظيمية والادارية بوزارة التربية في الكويت، حيث أكدت على عدم

التوازن التنظيمي، وتفاوت نطاق الاشراف في المستويات المختلفة. وان ابرز مظاهر ذلك تبدو في ملاحظة ان هنالك وكيلا، وسبعة وكلاء وزارة مساعدين، وحوالي 34 مدير ادارة، وذلك على مستوى الادارة العليا، مما أدى الى نمو عرضي واضح بالنسبة لهذا المستوى (وزارة التربية، 1985)، وفي استطلاع لأوضاع التنظيم الاداري بوزارة الداخلية يتبين أمر أكثر غرابة حيث لوحظ ان هنالك بالاضافة الى عدد مرموق من الوكلاء المساعدين حوالي (18) مديراً عاماً و(18) مديراً عاماً مساعداً و118 مدير ادارة 118 مدير ادارة مساعداً، الأمر الذي يقدم حجة دامغة على النتيجة المشار اليها. وفي احصائية عن عدد المراكز القيادية في الجهاز الاداري للدولة والتي تشمل مراكز وكلاء الوزارة المساعدين فما فوق، تبين انه قد بلغ حوالي 137 مركزاً حتى يونيو 1983 (الادارة المركزية للاحصاء، 1984 :136).

سادساً: مرونة سوق العمل الخارجي، ومرونة التعامل معه من قبل الجهات المعنية في دولة الكويت، وخاصة في ظل التفاوت الكبير في التكاليف النسبية بين السوق المحلي والسوق الخارجي، الأمر الذي ادى الى الاحساس بانه يمكن الاستعانة بأي اعداد من القوى العاملة الخارجية دون ان تكون التكاليف المترتبة على ذلك كبيرة، ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى: (لبيب 1983 :122):

أ ـ ان هذه العمالة الوافدة تأتي الى الدول المستوردة جاهزة ومدربة، أو مؤهلة (حسب شروط الطلب).. وهي بذلك توفر التكاليف التأهيلية أو التعليمية.. الخ.

ب ـ ان هذه العمالة ذات أجور منخفضة جداً بالمقارنة مع مستوى الأجور المحلية.

جـ ـ سرعة دوران هذه العمالة بصورة تسمح باستغلالها في فترة انتاجيتها القصوى، والى الحد الذي يبدو ان العوائد الصافية المترتبة على استخدامها ستكون حقيقية وايجابية حتى في الحالات التي تكون انتاجية هذه العمالة تبدو منخفضة نسبياً مقارنة بمستويات الانتاجية في الدول الأكثر تقدماً.

أضف الى ذلك، ان هذا الوضع أدى الى الاعتقاد الخاطىء بأنه يمكن الاستعانة بأكثر من شخص أو موظف واحد لانجاز المهمة نفسها، ضمن فرضية ان مستويات الانتاجية السائدة في الادارة الكويتية هي مستويات هابطة، وان معالجة ذلك قد تم بتوظيف اثنين أو ثلاثة أو أكثر لكل مهمة ليتمكنوا من انجازها بالمستوى المطلوب. (كار، 1967 :16؛ وزارة التخطيط 1985) وكما يلاحظ فان هذه الظاهرة تعتبر من أهم الاسباب التي أدت الى ظاهرة التقسيم غير الواعي للعمل المحلي، وبكل ما بها من سلبيات عامة وتضخمية أيضاً، ويعود ذلك الى ان السوق الخارجي ظل قادراً على امداد الداخل بأي مهارات فنية أو حرفية يحتاجها، مما اغرى المواطنين المحليين بالتوجه الى الوظائف الاشرافية

ابتعاداً عما يمكن ان يطلق عليه «بالعامية» اصطلاح (وجع الراس) المترتب على الوظائف الفنية وما تفترضه من اعداد وتدريب وتأهيل. . كما ان ذلك يضمن للمواطن ان يبقى ممسكاً بدفة الأمور في موقعه الاشرافي . . ومن أهم مؤشرات هذه المرونة ما يمكن ان نلاحظه من تصاعد مستمر في اعداد الوافدين للعمل في الكويت، رغم كافة الاجراءات التي تم اتباعها لتضييق درجة هذه المرونة، والحد من تصاريح العمل، أو من ظاهرة التحاق العائلات بذويها العاملين التي بدت واضحة مع اواخر السبعينات. وتكفي الاشارة في هذا المقام الى ان نسبة المواطنين الى اجمالي السكان قد انخفضت في الثمانينات عنها في السبعينات حيث انها اصبحت تبلغ حوالي (40٪) مقارنة مع (47,2٪) في عام 1975 (فرجاني، 1983: 543) .

ويمكن ملاحظة نفس النتيجة تقريباً في ما يتعلق بتطورات نسبة القوى العاملة المحلية الى مجموع القوة العاملة الاجمالية حيث ان هذه النسبة كانت في عام 1975 (29٪) فأصبحت عام 1985 حوالي (24٪) (الادارة المركزية للاحصاء، 1976 - 1986) . وقد ساعد على كل ذلك، ضعف المهارات القيادية والادارية والاشرافية لدى الاشخاص الممسكين بزمام الأمر في كثير من مواقع الادارة، والى الحد الذي جعلهم يستندون في تحقيق نجاحاتهم، أو في تنفيذ المشروعات المنوطة بهم، الى تكثيف عناصر الانتاج المستعملة، سواء كانت هذه العناصر أموالا، ويبدو ذلك واضحاً في احجام الاعتمادات التي يطلبونها لتنفيذ هذه المشروعات وهي ميزانيات يبدو انها تزيد عن أكثر من 100٪ لميزانيات المشروعات المناظرة في الدول الأكثر تقدماً (الكواري، 1981: 133 - 134) أو سواء كانت هذه العناصر اشخاصاً (قوى عاملة) بكل ما يتضمنه هذا من ظواهر تضخمية غير حقيقية . وأكدت ذلك ملاحظة للجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومية المشكلة بقرار مجلس الوزراء الكويتي في 1973/7/16، حيث أكدت على ان معظم القيادات الادارية في الجهاز الحكومي لا تبدو صالحة للقيام بمهمام وواجبات وظائفها نظراً لانها لا تمتلك الكفاية اللازمة اصلا، وان تعيينها جاء نتيجة لظروف غير عادية .

كما أكد عسكر (1977 : 10) في دراسة له عن التضخم الوظيفي في دولة الكويت على هذا بقوله «ان عدم معرفة، أو عدم ممارسة، بعض القيادات الادارية للعمل الاداري بالمفهوم العلمي والعملي المتبع في المنظمات المتقدمة، يجعلها تعوض هذا النقص بالقيام بأعمال لا تتناسب مع الوظيفة القيادية التي يشغلونها، والتي تتمثل في الأعمال الروتينية اليومية المتمثلة في استقبال المراجعين أو الزوار والرد على المكالمات الهاتفية والنظر في البريد الوارد وتوقيع المكاتبات والمعاملات العادية . . الخ . وأبرزت بعض النتائج الأولية التي كشفت عنها اللجنة العليا للاصلاح الاداري ولجانها الفرعية المشكلة في دولة الكويت في

نهاية عام 1984م مثل هذه الحقيقة أيضاً . أضف الى ذلك الميول النفسية لدى بعض المسؤولين أو المشرفين ورغبتهم في تعظيم أعمالهم ومكانتهم، والاعتقاد الواضح بأن زيادة اعداد المرؤوسين سوف تؤدي الى هذا الوضع، ناهيك عما تؤدي اليه من ضمانات للاستقرار الوظيفي أو التنظيمي للوحدة أو الجهاز . . الخ، أو للمسؤولين أو الموظفين العاملين في هذا المجال، وقد ابرز أحد الباحثين هذه الوضعية في تفسير لا يخلو من الطرافة عندما اشار الى ان المسعى لتعظيم المكانة قد يتم من خلال سعي الرؤساء الى زيادة اعداد المساعدين الذين بدورهم يعمدون الى زيادة اعداد المرؤوسين، وهكذا. . ضمن عملية استطالة تبدأ من أعلى في اتجاه الادنى، والى الحد الذي تؤدي بهؤلاء الرؤساء الى الاحساس بأنهم عندما اوجدوا مستويات عديدة ادنى منهم، قد رفعوا مستوى وظائفهم وعززوا مكانتهم الوظيفية (العواجي، 1982 :20). ومما يعزز هذا طبيعة المناخ الاجتماعي الذي يبدو انه مفعم بالمنافسة حول السلطة والمكانة بعد ان كان تنافسا حول الثروة خلال مرحلة الوفرة، هذا مع ملاحظة عدم امكانية الفصل بين ثالوث السلطة، المكانة، والثروة .

سابعاً : الخلل في طبيعة المركب العام للبنية الاقتصادية وفي حركة التطور الحضاري في الكويت كغيرها من المجتمعات العربية والنامية، فبينما تفترض عملية التطور السليمة ان يتم التركيز على القطاع الأول (الزراعي) الذي تمثل مخرجاته المدخل الاساسي للولوج الى القطاع الثاني (القطاع الصناعي)، الذي تمثل مخرجاته مدخلا للولوج الى القطاع الثالث (الخدمات)، نجد ان عملية التطور في الكويت توضح ان عملية التحول تتم بصورة مختلفة، وذلك بالانتقال من حالة الزراعة البدائية أو الأولية الى مرحلة الخدمات[8] الأمر الذي حال دون خلق قطاع زراعي أو صناعي فعال. كما حال دون وجود مبررات منطقية تساند عملية التوسع في قطاع الخدمات ، وقد كان لذلك نتيجتان خطيرتان هما :

أ ـ ان قطاع الخدمات أصبح يبدو كما لو انه القطاع الوحيد الذي يفترض ان تتركز فيه عمليات التوظيف والاستخدام، في الوقت الذي لا يتسم فيه هذا القطاع، في ظل عدم استناده الى قطاعات زراعية أو صناعية متطورة، بالمرونة الكافية لاستيعاب ضغط طلبات الاستخدام الواقعة على هذا القطاع، وخاصة في المجال الحكومي الذي يبدو المجال الرئيسي في ذلك، وبالذات في ظل اتجاهات السياسة العامة السائدة حول سياسات التوظيف المشار اليها ، وفي هذا ما يعزز تماما ظاهرة التضخم الوظيفي وخاصة في صورتها السلبية (التكدس). كما يبدو ذلك واضحاً في ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات الحكومي (عمال الخدمات)، مقارنة باعداد العاملين في الوظائف الأخرى، حيث بلغ عددهم عام 1983 حوالي (29687) من مجموع (136761) موظفاً (الادارة المركزية للاحصاء، 1984 :136) .

ب ـ أصبح قطاع الخدمات الحكومية يخلق عبئاً على ميزانية الدولة وبالقدر الذي جعل ميزانية الباب الأول (الأجور) تقتطع النسبة الاساسية من مجموع الموازنة العامة .

الخلاصة

ان عمليات التحليل والمتابعة السابقة أدت الى ابراز كثير من القضايا المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، وانه يمكننا ان نبلور أهم هذه القضايا حول عدد من النتائج والتوصيات الاساسية التالية :

أولا : أهمية تحديد المفاهيم والمصطلحات والتوصية بضرورة التمييز بين التضخم الوظيفي بالمعنى السلبي (التكدس)، وبينه بالمعنى الايجابي. كذلك التمييز بين التضخم الوظيفي بأي من معانيه، وبين التضخم التنظيمي .

ثانياً : ضرورة تحديد المعيار الذي يمكن على اساسه التمييز بين الزيادات المبررة، وبين الزيادات غير المبررة، في حجم التوظيف، وهل هو معيار الكفاية أم الفعالية، وحدود ذلك .

ثالثاً : ضرورة الربط بين دور الدولة في عملية التوظيف، ودورها في توجيه العملية التعليمية والتدريبية ، ويكون ذلك اما بأن تتولى الدولة العمليتين فتلتزم بالتوظيف، وتفرض التزاماً بما تحدده من احتياجات وتوجيهات في حقول الدراسة والتدريب، واما ان تتحلل من التزاماتها في التوظيف، وترك العملية التعليمية للاتجاهات والميول الفردية (أي اخضاع العمليتين لقانون العرض والطلب) .

رابعاً : ترشيد عمليات احلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية أو العربية، بحيث لا تؤدي هذه العملية الى الاخلال بشروط الكفاية أو الفعالية المطلوبة، ويكون ذلك عن طريق : (أ) عدم السماح بالانتقال من مجالات العمل الفني أو التخصصي الى العمل الاداري باعتبار ان ذلك اصبح يمثل واحداً من مداخل عمليات الاحلال. (ب) عدم السماح بأن تمثل هذه العملية مدخلا لتقسيم العمل على اساس المواطن ـ الوافد، وتركز المواطنين في المستويات العليا والوافدين في المستويات التشغيلية. لأن ذلك لا يؤدي الى الاستغناء عن العمالة الوافدة قدر ما يؤكد دواعي وجودها واستمرارها .

خامساً : ضبط كافة السياسات الخاصة بشؤون الموظفين، وخاصة سياسات التعيين. والنقل والترقية بما يتفق مع الاحتياجات الوظيفية. وبما يخلق توازنا بين هذه الاحتياجات وبين شروط الكفاية والفعالية وتدعيم دور ديوان الموظفين في ذلك، وهذا ما يفترض الاهتمام بالحيادية السياسية والاجتماعية ازاء هذه السياسات .

سادساً : توجيه سياسات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص بما يضمن استيعاب نسبة معينة من العمالة المحلية وذلك كأساس لتخفيف الضغط على الاجهزة الحكومية .

سابعاً : مواجهة الاعتقادات السائدة حول سبل زيادة الانتاجية ، وخاصة الاعتقاد بأن مضاعفة وحدات العمل سوف يؤدي الى رفع الانتاجية أو مضاعفتها .

ثامناً : الاهتمام بتنمية المشرفين والمديرين من الناحية الادارية والسلوكية وذلك باعداد برامج ودورات تدريبية مكثفة لهذا الغرض وذلك كأساس لمضاعفة قدراتهم القيادية ولتعديل اتجاهاتهم النفسية والاجتماعية بما يتفق ومستلزمات ترشيد البناء الوظيفي .

تاسعاً : تحديد وتوضيح الاختيارات النهائية أو الأهداف العليا للتنمية التي يجب ان يبني على اساسها مجتمع المستقبل وذلك كأساس لاعادة تنظيم البنية الاقتصادية على اسس محددة ، وبالتالي كأساس لاعادة التوجهات الوظيفية أو التوجهات التعليمية أو التدريبية . . الخ على ضوء ذلك . ويمثل هذا مدخلا اساسياً لترشيد البناء الوظيفي .

عاشراً : اعادة البناء التنظيمي بما يضمن عدم وجود أي كيانات تنظيمية مستقلة الا اذا وجدت مبررات حاسمة لذلك ، كما يضمن عدم وجود أي ادارات أو وحدات أو اقسام داخل أي جهة حكومية إلا إذا كان لذلك مبرراته الحاسمة أيضاً .

ويتضمن هذا الأمر : 1) وضع وصف وتوصيف دقيق لكافة الوظائف ، 2) وضع مخططات لحجم العمل والاحتياجات الوظيفية على ضوء معدلات مقررة للاداء . 3) عدم القيام بانشاء أي منظمات جديدة أو أي ادارات أو، وحدات أو مكاتب جديدة على مستوى كل منظمة إلا على ضوء دراسات تخطيطية دقيقة وشاملة . 4) تصفية أي وظائف شاغرة ما دام لم يتم شغلها خلال عامين من تاريخها .

احد عشر: الحرص على ضرورة تبني سياسة مستمرة وواضحة للتطوير الاداري لتضمن تحقيق توازن بين التطورات الاقتصادية الاجتماعية . . . وبين الاجهزة الادارية في الدولة. وهذا ما يفترض خلق جهاز مركزي يرتبط بأعلى مستوى سلطة لتنفيذ ذلك .

اثنا عشر: التحول من الدراسات الكلية الخاصة بظاهرة التضخم الوظيفي أو بالعمالة بشكل عام الى الدراسات الجزئية ، وهذا يعني التحول من بحث هذه الظواهر على مستوى الدولة ككل ، ليصير بحثها على مستوى المنظمة وذلك كأساس لا بد منه لتخطيط ذلك وتحديد الضوابط الفعالة له . اما اذا بقيت الدراسات على مستوى عام فان ذلك سوى يؤدي الى تشعب المسؤولية من خلال محاولة كل منظمة ان تتبرأ من أي انحرافات بحجة

انها ناتجة عن المنظمات الاخرى. وبالطبع فان هذا المدخل الجزئي لابد ان يتم ضمن منظور كلي (مدخل جزئي في اطار كلي) وذلك كاساس لوحدة الاتجاه ووحدة العمل وتناسق استراتيجية التطوير.

ثلاثة عشر: اجراء دراسات ومسوحات شاملة (وقائمة على قاعدة المنظمة) بهدف تحديد الاحتياجات التدريبية، وتحديد فرص التحويل الوظيفي من منظمة لاخرى، أو من مكان لآخر، داخل المنظمة الواحدة، والقيام بتنظيم البرامج التدريبية اللازمة لاتمام عمليات التحويل بنجاح.

الهوامش

1) ينبغي الاشارة في هذا المقام الى ندرة «الدراسات الخاصة بهذه الظاهرة في الفقه الاداري الغربي بشكل عام، والفقه الاداري العربي بشكل خاص، وخاصة تلك الدراسات المباشرة، وغالبا ما نجد ان الاشارات لهذا الموضوع تأتي ضمن التحليلات المختلفة للانظمة الادارية، أو ضمن بعض الدراسات المقارنة، سواء كانت هذه المقارنة مكانية أو موضوعية.

2) تشير بعض الدراسات الى ان مضاعفة اعداد العاملين بصورة عشوائية قد تصل الى وضعية يكون فيها الانتاج الحدي لأي اضافة جديدة سالباً، ويكون هذا في الحالات التي لا يترتب علي أي اضافة أي انتاجية، في الوقت الذي تؤدي فيه الى احداث اعطال أو تعويقات على مستوى العملية الانتاجية بشكل عام، أو في بعض قطاعاتها ومراحلها. وهذا ما يؤكده قانون تناقص الغلة الذي يقول ان الزيادة المستمرة لوحدات متساوية من عامل متغير يؤدي الى مخرجات متناقصة مع كل اضافة جديدة بعد مرحلة محددة وذلك ما عدا ما يتعلق بالمعرفة، التي تبدو كما يقول احد الباحثين انها اداة الانتاج الوحيدة التي لا تخضع لهذا القانون (السيد، 1982: 79).

3) تنبغي الاشارة هنا الى ان موقفنا في هذا السياق لا يعني اننا ضد الأخذ بقاعدة التخصص المؤسسي، ولكننا نركز على فكرة عدم الافراط فيها والى الحد الذي نجد خلاله ان هنالك كل يوم منظمة جديدة، في الوقت الذي كان من الممكن ان تبرز مثل هذه المنظمة أو غيرها كفروع لمنظمات قائمة فعلا.

4) تجدر ملاحظة ان ما ورد في النص الدستوري لا يعني ان الدولة قانونياً ملزمة بتوظيف كل مواطن في داخل الجهاز الاداري الحكومي اذا ما رغب في ذلك. وانما عليها العمل على ايجاد الفرص الوظيفية التي تضمن لكل مواطن فرصته في العمل داخل الحكومة أو خارجها، وهذا ما توضحه المذكرة التفسيرية للدستور حيث قالت ان المادة (41) لا تعني حق كل فرد في الزام الدولة بأن توفر له عملا، والا تعرضت للمسؤولية، وذلك لان التزام الدولة بهذا الخصوص محدود بامكانياتها. ولذلك قالت العبارة الاخيرة من المادة «وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين» ولم تقل «وتوفر الدولة العمل للمواطنين» (الرشود: بلا تاريخ 72) الا ان سياسات التوظيف السائدة، تكاد تبرز التفسير الاول الذي يجعل الدولة ملزمة بايجاد وظيفة لكل مواطن، وهذا ما أكدته التقارير والحوارات التي ترد حول هذا الموضوع، ففي تقرير أعده «س. كار» مستشار الامم المتحدة في يناير1967، اشار الى ان الحكومة الكويتية وجدت نفسها مضطرة تحت

الضغط الشعبي الى الاعلان عن استعدادها لتعيين كل كويتي يتقدم بطلب للحصول على وظيفة. (كار، 1967: 17) كذلك الأمر في المذكرة الخاصة بابعاد مشكلة تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي والخطوط العريضة لبعض الحلول الممكنة. واسلوب عمل اللجنة المشكلة لدراسة ذلك بقرار مجلس الوزراء رقم 1973/11 في 1973/6/27م، حيث اكدت على ان اتباع الحكومة لسياسة التوظيف المفتوح لجميع الكويتيين، بغض النظر عن مدى تأهيلهم ومدى حاجة العمل، قد ادى الى تكدس اعداد كبيرة في فئة وظائف المستخدمين ووظائف الدرجات الدنيا، وبالذات الوظائف الكتابية والبسيطة، الأمر الذي يعطي انطباعاً بأن سياسة التوظيف بشكلها الحالي انما تطبق لاسباب اجتماعية أو سياسية أكثر مما هي لاسباب ادارية أو لمستلزمات فعلية. لاحظ هذه المذكرة: (مجلس التخطيط، 1972: 221). كذلك ما ورد في تقرير اعده د. عدنان اسكندر. ود. مارون كسرواني عن اوضاع الادارة العامة في الكويت بناء على دعوة من مجلس التخطيط (وزارة التخطيط حاليا) حيث اشار الى «ان الحكومة الكويتية تتبع، بموافقة وتشجيع مجلس الامة، سياسية عامة تقضي بتعيين العاطلين عن العمل في الادارة الحكومية بحيث اصبح العمل الحكومي يشكل نوعا من الضمان الاجتماعي» (كسرواني واسكندر، 1975: 3) ومن الامثلة التي تضرب لتوكيد هذا الامر قرار مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 1969م القاضي بتعيين (450) شخصا على بند الطوارىء في مؤسسة الموانىء الكويتية رغم عدم الحاجة لهم. وكذلك ما يمكن ملاحظته على مستوى وزارة التربية كأحد الامثلة البارزة في هذا المجال، حيث تؤكد آراء مجلس الوكلاء على ان تعيين الحراس في المدارس الحكومية يتطلب ميزانية تبلغ حوالي (6 ملايين دينار) في الوقت الذي لا يزيد معدل السرقات وما في حكمها من المدارس عن حوالي (مليون دينار). الأمر الذي يؤكد ان تعيين هؤلاء يتم لاسباب اجتماعية، وذات صلة بالسياسة العامة على هذا المستوى. لاحظ: وقائع ندوة سياسات وزارة التربية وابعادها الانمائية (1 - 6 فبراير 1986م) مكتب التطوير الاداري بالوزارة. هذا وقد بدأ موقف الدولة الملتزم بعملية التوظيف واضحاً بالنسبة لخريجي الجامعات وذلك من خلال قرار مجلس الخدمة المدنية الذي اقر مبدأ تشغيل الخريجين في الجهات الحكومية بحيث يلحق خريجو كل كلية بواحدة أو أكثر من الجهات الحكومية، وفي هذا ما يؤدي لمزيد من التكدس الوظيفي (جامعة الكويت، 1986).

5) تنبغي الاشارة هنا الى ان ظاهرة التكدس الوظيفي لا تقتصر على الحالات الخاصة بالموظفين الذين لا يتمتعون بمؤهلات أو خبرات كافية بل انها قد تشمل أي فئة من الموظفين مهما كان تأهيلهم أو مهما كانت أوصافهم، وذلك كلما تم تعيين هؤلاء في مواقع عمل لا تحتاج لهذا التأهيل أو هذه الخبرة، وذلك سواء لوجود غيرهم في هذه المواقع وبصورة تغطي بعض الاحتياجات الفعلية، أو سواء لعدم الاحتياج اساساً لمثل هذه المواصفات هذا ويسمي بعض الدارسين هذه الحالات بظاهرة التضخم الوظيفي المقنع.

6) اكدت ذلك بعض الندوات عن الادارة العامة الكويتية، التي شارك الباحث في بعضها، حيث كان هنالك نقد واضح لضعف الدور الذي يلعبه ديوان الموظفين في مجال العملية التوظيفية، وخاصة بعد ان تم تشكيل مجلس الخدمة المدنية. وقد اشار تقرير «س. كار» المشار اليه آنفا الى هذه الوضعية التي كانت سائدة طوال مرحلة الستينات، وتكفي الاشارة في هذا المقام الى ان تشريعات الخدمة المدنية قبل عام 1979، كانت تعطي الوزير المختص السلطة في التعيين والحق في عدم التقيد، أو في الخروج على بعض الشروط التي يفترض توافرها في المتقدمين لشغل الوظائف المعنية، الأمر الذي سمح بتجاوزات تبدو واسعة وقد وضح ذلك في المادة 23 من المرسوم الأميري رقم (7) لسنة 1960 بشأن قانون الوظائف العامة المدنية

والمعدلة بالمرسوم الأميري رقم 38 لسنة 1960م المعمول به اعتباراً من 1960/4/1 حيث كانت تنص على حق الوزير في التمتع باستثناءات في هذا المجال على ان يتم ذلك بموافقة مجلس الوزراء وبناء على عرض من ديوان الموظفين . ورغم ان نظام الخدمة المدنية الصادر في 4 ابريل 1979 قد حذف الفقرة الخاصة بالخروج عن بعض الشروط الا انه ترك سلطة التعيين بيد الوزير المختص بالنسبة للوظائف العامة ، وبيد وكيل الوزارة بالنسبة للوظائف الحرفية والخدمات . انظر في ذلك نظام الخدمة المدنية لعام 1979 المادة رقم (9)، ومما يؤكد استمرار هذه الحالة من الضعف ما أشار اليه تقرير ديوان الموظفين لعام 1983م، حيث أكد ان هنالك بعض وحدات الجهاز الاداري التي التفت من حول القواعد التي وضعها الديوان في تعميمه رقم 10 لسنة 1982م لتنظيم عملية التوظيف وقد برز ذلك في القيام بتعيينات لبعض الخريجين دون الحصول على خطاب ترشيح من الديوان ، وفي اسناد وظائف معينة لمرشحين لا تتفق مؤهلاتهم مع مواصفات الوظائف وشروط شغلها .

7) يؤكد (كمال عسكر) على ان عدم وضوح الأهداف المحددة لكل وزارة أو وحدة ادارية، وعدم وجود تحديد للعمل أو لمعدلات الاداء، قد حال دون معرفة حجم العمالة المطلوبة (عسكر، 1977) وهذا ما اكدته ايضاً اللجنة العليا للاصلاح الاداري لعام 1984م التي افرزت لجنة خاصة لدراسة هذا الأمر تقديراً لأهميته .

8) لا يعني ان هذه العملية قد تمت فعلا ، حيث يمكن ملاحظة استمرار التمركز في القطاع الزراعي ولكن بالصورة الأولية التي تحتاج الى ايد عاملة كثيرة في الوقت الذي تكون الانتاجية محدودة. كما لا يعني ان هذه العملية يجب ان تتم بصورة تدريجية دائماً وانما يمكن ان تتم بحيث يمكن دمج بعض المراحل ضمن ما يمكن تسميته اسلوب دمج المراحل الزمنية في التطور الحضاري الا انه ليس من السهل القبول بالوصول الى المرحلة الثالثة دونما انجازات واسعة في المراحل الأولى، (تيزيني، 1973) .

المصـادر

البنك الدولي
1974 وثيقة حول الادارة العامة في الكويت، ادارة برامج التنمية الاقليمية، اوروبا والشرق الاوسط وشمال افريقيا. الكويت: ديوان الموظفين .

الجوعان، ح.
1974 مشاكل التضخم الوظيفي بالحكومة وتخطيط العمالة. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .

الرشود، م.
(بدون تاريخ) مجموعات التشريعات الكويتية. الكويت، الجزء الخامس طبعة ثانية .

العواجي، أ.
1982 «التضخم الوظيفي: مفهومه، اسبابه، آثاره وعلاجه» ص. ص13 - 25، في ندوة التضخم الوظيفي واحداث الوظائف. الرياض: معهد الادارة العامة.

السيد، ع.
1982 «التنمية الاقتصادية وظاهرة التضخم الوظيفي» ص. ص61 - 107، في ندوة التضخم الوظيفي. الرياض: معهد الادارة العامة.

الكواري، ع.
1981 دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية. الكويت: المجلس الاعلى للفنون والثقافة والاداب. سلسلة عالم المعرفة.

بنك الكويت المركزي
1983 الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام: التقرير الاقتصادي للفترة 1969 - 1979 ولعام 1983. الكويت.

تيزيني، ط.
1973 حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر.

جلاديو، ب.
1983 تحديث الجهاز الاداري لحكومة الكويت. الكويت: ديوان الموظفين.

دانتون، أ.
1978 تطور نظام الخدمة المدنية في الكويت. الكويت: ديوان الموظفين.

سعد الدين، أ. وعبدالفضيل، م.
1983 انتقال العمالة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عسكر، ك.
1977 التضخم الوظيفي بالجهاز الحكومي لدولة الكويت. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

فرجاني، ن.
1983 ندوة العمالة الأجنبية في دول الخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جامعة الكويت
1986 ندوة التضخم الوظيفي في دول مجلس التعاون الخليجي الكويت: كلية التجارة، قسم الادارة العامة .

كار، س.
1967 تقرير عن الادارة العامة الكويتية. الكويت: ديوان الموظفين.

كسرواني، م. واسكندر، ع.
1975 تقرير عن اوضاع الادارة العامة في الكويت . الكويت: ديوان الموظفين .

لبيب، ع.
1983 «اسباب انتشار العمالة الآسيوية» ص. ص 122 - 151 في ن. فرجاني (محرر) ندوة العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

مجلس التخطيط
1972 مذكرة بأبعاد مشكلة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي والخطوط العريضة لبعض الحلول الممكنة. الكويت .

مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية
1982 احصاءات التعليم العالي لدول الخليج العربية للعام الدراسي 1982/1981، الرياض .

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت
1982 ندوة التطوير الاداري بدولة الكويت. الكويت .

وزارة التخطيط
1985 برنامج العمل الحكومي 86/85 - 1990/89، الكويت .

الادارة المركزية للاحصاء
1980-1985 المجموعات الاحصائية السنوية. الكويت: وزارة التخطيط .

وزارة التربية
1985 تقرير عن الأوضاع التنظيمية بوزارة التربية: تشخيص المشكلات. الكويت .

1986 وقائع ندوة سياسات وزارة التربية وابعادها الانمائية الكويت: مكتب التطوير الاداري بالوزارة .

وزارة الصناعة والتجارة

1982 كشف الشركات المساهمة حتى نهاية عام 1981. الكويت: ادارة الشركات والتأمين .

———

1983 كشف الشركات المقفلة حتى نهاية عام 1982، الكويت: ادارة الشركات والتأمين .

وزارة المالية

1985 تقرير الموازنة العامة. الكويت .

تطوير الموازنة الحكومية لدولة الكويت

عبدالعزيز محمود رجب
القاهرة - جمهورية مصر العربية

مقـدمـة

منذ فترة ليست بالقصيرة لم يعد النشاط الحكومي في أي صورة من صوره يوصف بأنه الشر الضروري The Necessary Evil كما ان الرقابة المالية Financial Control لم تعد الوظيفة الوحيدة للنظام المحاسبي الحكومي، ويرجع ذلك الى الامتداد الأفقي والرأسي للنشاط الحكومي في معظم دول العالم، والى التزايد المستمر في النفقات الحكومية. ولقد نتج عن ذلك التزايد المستمر في الاهتمام على المستوى الاكاديمي والتنفيذي والسياسي بضرورة عدم اقتصار وظيفة النظام المحاسبي الحكومي على التأكد من ان ما تم انفاقه - من اعتمادات فعلا - يتفق مع ما كان مقدراً وعلى نفس البنود السابق تخصيص هذه الاعتمادات لها - ماذا انفقنا؟ وان ما تم تحصيله لا يختلف عما كان مقدراً - ماذا حصلنا؟، ولكن يجب ان تمتد وظيفة النظام المحاسبي الحكومي لتوفر المعلومات الكافية لمعرفة الأداء الفعلي للأنشطة الحكومية ومقارنته بالأداء المخطط ومعرفة الأهداف التي تم تحقيقها ومقارنتها بالأهداف المخططة. ونظراً الى ان المدخل الصحيح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي يتطلب تطوير الاسلوب التقليدي لتبويب الموازنة العامة للدولة، وحيث ان نوعية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي الحكومي تعتمد اساساً على الاسلوب المتبع في تبويب الموازنة العامة للدولة وخاصة جانب النفقات، لهذا ظهرت على الصعيد العالمي أكثر من حركة حركات الاصلاح بهدف تطوير وظائف الموازنة العامة للدولة وبالتالي تطوير النظام المحاسبي الحكومي وهذه الحركات هي : نظام موازنة الأداء Performance Budget System، نظام موازنة البرامج المخططة Planning Programming Budgeting System

(PPBS)، نظام ادارة السياسات والنفقات Policy and Expenditure Management System (PEMS) .

ولقد كانت دولة الكويت احدى هذه الدول التي حاولت تطوير موازنتها العامة بالاسترشاد بحركات الاصلاح التي ظهرت على الصعيد العالمي . ولقد جاءت هذه المحاولة بأن أصدرت ادارة الميزانية العامة بوزارة المالية لدولة الكويت في فبراير عام 1977 التعميم رقم 14 الخاص بمطالبة جميع الوزارات والهيئات العامة بتنفيذ المرحلة الأولى من منهج واساليب موازنة البرامج ابتداء من السنة المالية 1979/1978 . ولقد كانت أهداف هذا التحول من نظام الموازنة التقليدي الى نظام موازنة البرامج متمثلة في التغلب على أوجه القصور المتعددة المصاحبة لمنهج الموازنة التقليدي مثل محدودية فعاليته في مجال التخطيط وتحليل البدائل وعدم توفيره للبيانات الملائمة للتحقق مما تم انجازه مقابل ما تم انفاقه ، ورسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة على اسس تخطيطية وربط الموازنة السنوية للدولة بخطة مالية طويلة الأجل . وتعتبر هذه الأهداف غايات طبيعية للقطاع الحكومي الذي تشعبت انشطته وتنوعت وامتدت ليشمل تأثيرها تقريباً كل فرد يعيش على أرض الكويت ، والذي ازدادت نفقاته بشكل اجمالي، وفي صورة قطاعية، زيادة مطردة بحيث أصبح الانفاق العام يشكل أكثر من 90٪ من مجموع الانفاق الكلى . وبالاضافة الى ذلك فإن هذه الأهداف تعتبر متسقة مع الأهداف المتعددة لحركات اصلاح نظام الموازنة الحكومي والتي بدأت فعلا منذ الخمسينات وما زالت مستمرة حتى وقتنا الحالي . ويعتبر صدور التعميم رقم 14 لعام 1977 نقطة تحول مهمة ومفيدة في منهج اعداد الموازنة العامة للدولة وكاد ان يتبعها تغيير جذري في اسلوب تبويب النفقات في الموازنة العامة للدولة وبالتالي في وظائف الموازنة المحققة، وفيما يتعلق بدور كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيما يختص بالتخطيط والرقابة، وفي فعالية النظام المحاسبي لتوفير المعلومات من أجل الرقابة المالية والادارية والتخطيط . ولكن للأسف الشديد فان هذا التحول لم يقدر له التقدم عن المرحلة الأولى حتى عام 1981 ثم العدول عنه بطريقة غير معلنة رسمياً منذ عامين تقريباً والرجوع الى نظام الموازنة التقليدي .

وتهدف هذه الدراسة الى فحص اسلوب التطوير المقترح في التعميم رقم 14 لعام 1977 وذلك في ما يختص بمرحلته الأولى وكذلك مراحله التالية ، وتقويم هذا الاسلوب المقترح وما تم تنفيذه منه في ضوء المنهج العلمي لنظام موازنة البرامج ، ثم اقتراح الاسلوب الملائم لتطوير الموازنة العامة لدولة الكويت في ضوء حركات اصلاح الموازنة الحكومية وتجارب بعض الدول ذات السبق في هذا المجال . وتشتمل الدراسة على نبذة تاريخية عن الموازنة العامة لدولة الكويت واستعراض لحركات الاصلاح الرئيسية التي تمت

لتطوير اسلوب تبويب الموازنة العامة للدولة بغرض تطوير النظام المحاسبي الحكومي. ثم بيان التعميم رقم 14 لعام 1977 الخاص بتطبيق اسلوب نظام موازنة البرامج بدولة الكويت، وشرح لكيفية تنفيذ المرحلة الأولى لتطوير الموازنة الحكومية طبقاً لاسلوب نظام موازنة البرامج والمراحل التالية للتطوير والنتائج المتوقعة لتطبيقها. وأخيراً تقويم للتجربة الكويتية مع اسلوب التطوير المقترح.

نبذة تاريخية عن الموازنة العامة لدولة الكويت

تعتبر موزانة دولة الكويت لعام 1955 أول موازنة عامة حيث انه قبل ذلك كانت الحكومة تعد كشوفاً بالايرادات والمصروفات الفعلية (دائرة المالية، الكويت، 1955). ويعتبر التعميم رقم 10 لعام 1957 نقطة البداية لارساء قواعد اعداد الموازنة العامة بدولة الكويت (دائرة المالية، الكويت، 1957) وذلك بما يتضمنه من تعليمات وما ينص عليه من اسس تبويب الموازنة والتي تتلخص في تبويب تقديرات المصروفات على اساس نوع المصروف (مهايا، نور، .... الخ) مع تقسيم المصروفات الى ابواب ثلاثة: الأول للأجور والمهايا والمرتبات، والثاني للمصروفات العمومية والثالث للأعمال الجديدة. ولقد استمر العمل بهذا التبويب باستثناء بعض التعديلات الثانوية حتى صدور التعميم رقم 14 لسنة 1977 (وزارة المالية، الكويت، 1977) الذي ينادي بالتبويب طبقاً لموازنة البرامج، والذي كاد ان يمثل نقطة تحول مهمة في منهج اعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والذي ترتب عليه استغراق الادارات الحكومية أربع سنوات في المرحلة الأولى لتطبيق موازنة البرامج دون التحرك الى المرحلة الثانية حتى تم وقف العمل بهذا التعميم بصدور القانون رقم 56 لسنة 1982 الذي أكد مرة اخرى على تبويب المصروفات على اساس نوع النفقة وذلك من خلال تبويب المصروفات على الأبواب الخمسة التالية: المرتبات، المستلزمات السلعية والخدمات، وسائل النقل والمعدات، المشاريع الانشائية والاستهلاكات العامة، المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية.

حركات الاصلاح الرئيسية لتطوير اسلوب تبويب الموازنة العامة للدولة

تمثلت الحركات التي وجهت لتطوير اسلوب تبويب الموازنة العامة للدولة وبالتالي تطوير النظام المحاسبي الحكومي في ثلاث حركات رئيسية هي: نظام موازنة الاداء Performance Budget System (PBS)، نظام موازنة البرامج المخططة Planning Programming Budgeting System (PPBS)، نظام ادارة السياسات والنفقات Policy and Expenditure Management System (PEMS) ويهدف نظام موازنة الاداء الى تخطيط واستخدام الموارد في الأمد القصير لانتاج أو تقديم مخرجات الانشطة المتفق عليها عند أعلى مستوى ممكن من الكفاية[1]. ويكون لموازنة الاداء توجه اداري حيث ان غرضها الاساسي هو

مساعدة المديرين ليقيموا كفاية اداء عمل اقسام ومراكز التشغيل عن طريق اعداد تصنيفات الموازنة في شكل وظائف وتحضير مقاييس تكلفة العمل لتسهيل امكانية قياس اداء الانشطة المعنية. ولهذا فان موازنة الاداء تظهر تصنيفات المصروفات المقدرة للوزارات والهيئات الحكومية على اساس انشطتها كما انها يجب ان تظهر المخرجات المتوقعة من هذا الانفاق بالنسبة لكمل نشاط حكومي. ويتطلب تطبيق موازنة الاداء استخدام محاسبة المسؤولية لتحديد الحدود الرقابية لكل نشاط واختيار وحدات القياس الملائمة للتعبير عن مخرجات الانشطة واستخدام فنون محاسبة التكاليف لقياس تكلفة وحدات الاداء وتحديد تكلفتها النمطية. ونظراً الى ان موازنة الاداء لا علاقة لها بقياس الفعالية،[2] لهذا فانها تعتبر فقط خطوة اساسية على طريق تحقيق الكفاية الفعالة[3] لتوزيع واستخدام الموارد، ولكنها ليست كل ولا أهم هذه الخطوات، وتتمثل الحركة الثانية في نظام موازنة البرامج المخططة الذي يوصف بأنه النظام الشامل نظراً الى أنه يحتوى على أكثر من اداة من أدوات التحليل ويؤلف بينها مكوناً دورة تعليمية مستمرة يستخدمها في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الموضوعية والكفاية والفعالية في توزيع واستخدام الموارد (رجب، Schultze; 1979 1968; Rouse, 1969 ويتكون هذا النظام من الاجزاء الرئيسية التالية :

تحديد الأهداف : المقصود الأهداف العملية الممكن تحقيقها مثل خفض معدل حوادث السيارات أو رفع مستوى الرياضيات لدى طلبة المرحلة الثانوية .

تحليل البرامج : ويتضمن ذلك تحليل البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المخططة واعداد التحليلات الخاصة بتكاليف وفعالية كل بديل طبقاً لكل سنة من سنوات تشغيله مع بيان الفروض الاساسية الخاصة به واقتراح أفضل بديل أو أفضل مجموعة من البدائل مع بيان أثره.أو أثرها على البرامج الفعلية والوحدات التنظيمية المختلفة .

البرمجة والخطة المالية: وهي موازنة خمسية مبوبة على اساس البرامج لكل وزارة أو هيئة حكومية تظهر التكاليف المالية ومخرجات كل برنامج. ويتم اخضاع التكاليف المالية للبرامج لعملية عبور لتحويلها ثم تجميعها طبقاً لأنواع الاعتمادات الموجودة في الموازنة الحكومية وذلك في حالة استمرار تبويب الموازنة السنوية المعروضة على السلطة التشريعية على اساس نوع النفقة .

القياس والتقييم والتغذية والعكسية: ويختص هذا الجزء بقياس كل برنامج موضع التنفيذ بهدف تحقيق الرقابة والمساعدة في التخطيط المتعلق بأعمال العام المقبل . وتبدأ عملية القياس من أسفل الى أعلى من أجل قياس مدى فعالية عناصر البرنامج في تحقيق الأهداف الفرعية للبرنامج ثم قياس الاداء الفعلي للبرنامج ومقارنته مع الاداء المخطط

وذلك من خلال تقارير يتم توصيلها طبقاً لجدول زمني محدد الى المستويات الادارية المختلفة بقصد اتخاذ الاجراءات التصحيحية واصدار التوصيات اللازمة للعام المقبل .

اما الحركة الثالثة فهي نظام ادارة السياسات والنفقات الذي اتبعته الحكومة الفدرالية الكندية (Government of Canada, 1983) والذي يعتبر تطويراً لنظام موازنة البرامج المخططة بما يتلاءم مع ظروف وأهداف النظام الكندي . ويهدف هذا الاصلاح الى: 1 ـ تحقيق أكبر قدر من الاندماج في ما بين مرحلة تحديد الأولويات، مرحلة تطوير السياسات الحكومية ومرحلة اتخاذ القرارات الخاصة بالانفاق. 2 ـ اتباع مبدأ تفويض سلطة اتخاذ القرارات. 3 ـ زيادة التوجيه والرقابة الوزارية على القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط والنفقات. 4 ـ توفير الوقت اللازم في مرحلة التخطيط من أجل تمكين المسؤولين من مراجعة السياسات والبرامج الحالية واحداث التغييرات المرغوبة في استخدام الموارد كانعكاس على أولويات الحكومة. ويقوم نظام ادارة السياسات والنفقات على ركنين اساسيين : الركن الأول: تحضير موازنة طويلة الأجل تتضمن الايرادات والنفقات الحكومية لفترة طويلة الأجل ويكون ذلك عن طريق وضع القيود العامة على الموارد والتي في ضوئها يتم الاختيار بين السياسات البديلة. الركن الثاني: تحديد حدود نفقات معينة لقطاعات السياسة المتنوعة على ان تكون متناسقة مع الموارد المالية والأولويات الحكومية وتحديد مسؤوليات كل لجنة قطاعية في ادارة موارد القطاع . ويتكون نظام ادارة السياسات والنفقات من الاجزاء التالية (Ministry of Supply and Services, 1980, 1982) :

تحديد الاطر الادارية للسياسات والموارد: ويتم ذلك بتحديد الاطار العام للسياسات الحكومية مع تقدير الموارد العامة المتوقعة. وبناء على ذلك فان الخطة المالية طويلة الأجل تنشأ مرتبطة بالاتجاه العام للسياسة الحكومية وفي ضوء تقديرات الايرادات ومستويات الانفاق الحكومي الكلي .

تكوين تنظيمات مجلس الوزراء : وتتكون هذه التنظيمات اللازمة لادارة السياسات والانفاق من ست لجان تنبثق من مجلس الوزراء أربع منها مسؤولة عن تحديد وتطوير السياسات والبرامج داخل قطاعات السياسة المتنوعة المتعلقة بهم (التطور الاقتصادي، التطور الاجتماعي، السياسة الخارجية والدفاع وأعمال الحكومة) ولجنتيين لها مسؤوليات حكومية واسعة وهما لجنة الأولويات والتخطيط وهيئة الخزانة .

التعميم رقم 14 لسنة 1977

في 27 نوفمبر 1977 أصدر وزير مالية دولة الكويت التعميم رقم 14 لعام 1977 بشأن

اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1979/78، والتعليمات والقواعد التي ينبغي اتباعها في اعدادها. ولقد تضمن هذا التعميم (وزارة المالية 1977) :

«ان الاهتمام المتزايد بوضع السياسة الاقتصادية العامة (ومنها السياسة المالية) على أسس تخطيطية يؤدي الى التركيز على ربط الميزانية السنوية بخطة عامة وبالتالي الأخذ بميزانية عامة تقوم على اساس البرامج، تحدد فيها تكلفة كل برنامج وأهدافه وتوضيح أولوية كل منها في الأهمية التنفيذية للاقتصاد القومي. ولما كان المنهج المالي الحالي الذي تتبعه الميزانيات العامة يقصر عن ايضاح هذه الغايات، ولا يوفر البيانات الكافية عن المنتج (سلعة أو خدمة) الذي تم انجازه مقابل ما انفق من أموال، كما تحد اساليبه من مجاله في العمليات التخطيطية ومن امكانية تحليل البدائل التنفيذية لتحقيق الأهداف، رأت وزارة المالية لكل ما تقدم ان تبدأ وثبة جديدة من التطوير الاساسي في منهج واساليب الميزانيات العامة باتباع اساليب ميزانية البرامج حتى يمكن بلوغ الغايات المشار اليها وستقوم وزارة المالية بتنفيذ ذلك على مراحل بقدر ما تعده وتوفره مختلف الوزارات والادارات من الامكانيات التقنية والبشرية. وبمناسبة البدء في اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1979/78 تأمل وزارة المالية من مختلف الوزارات والادارات الحكومية ان توفق في انجاز المرحلة الأولى من ميزانية البرامج المشار اليها في هذا التعميم. وترجو وزارة المالية ان تنبثق تقديرات السنة المالية 1979/78 من اطار توقعات عامة مدروسة عن الثلاث سنوات القادمة تكون السنة المالية 1979/78 أولى سنواتها».

ولقد حدد التعميم رقم 14 الاجراءات الواجب على كل وزارة أو هيئة عامة اتباعها عند اعداد تقديرات النفقات تنفيذاً للمرحلة الأولى من منهج واساليب ميزانية البرامج[4] على اسس سليمة في ما يلي :

1) وضع خريطة تنظيمية - على اساس وظيفي - توضح فيها مختلف الادارات والاقسام والشعب.

2) توزيع متوازي للاختصاصات على التنظيم الاداري على مستوى الادارة العامة.

3) تعريف واضح لكل اختصاص رئيسي - ومنها تحديد البرامج الرئيسية والمساعدة - والبرنامج هو الاطار الذي يضم عدة أعمال مترابطة ومتكاملة تكون مجموعة واحدة من حيث الهدف والغاية.

4) تضع كل وزارة ـ بناء على هذه الدراسات ـ دليلا لمراكز النشاط الرئيسية (البرامج) .

5) ايضاح المقترحات الخاصة بالسنة المالية 1979/78 على اساس الاحتياجات المتوقعة وكلفتها موزعة على الاساس المتقدم (ادارة ـ برنامج) مرتبة وفق أولوياتها وموزعة على الأبواب والمجموعات والبنود الموحدة وبذلك يمكن الربط بين التقسيم على اساس البرامج والتقسيمات الأخرى .

6) يقوم المختصون بادارة الميزانية العامة بارشاد ومعاونة مختلف الجهات في دراسة وتحديد البرامج الرئيسية والمساعدة لكل منها .

7) يوضح ما تقدم حسب ما ورد بالنماذج المرفقة .

وتكون النماذج المطلوبة من كل وزارة أو هيئة عامة عند اعداد تقديرات المصروفات كما يلي : نموذج رقم (1) الخاص بالمصروفات حسب الأبواب، نموذج رقم (3) الخاص بالمصروفات حسب البرامج، نموذج رقم (4) الخاص بالمصروفات حسب المجموعات والبنود على مستوى البرامج، ونموذج رقم (5) الخاص بالمصروفات حسب المجموعات والبنود ، ويلاحظ انه قبل هذا التعميم بان نماذج تقديرات المصروفات التي كانت تطلب كانت تقتصر على النموذج رقم (1) والنموذج رقم (5) . وبالنسبة للنموذج رقم (1) فانه يمثل النموذج التقليدي لتقديرات المصروفات حيث تقدر المصروفات فيه وفقاً للأبواب المستخدمة (مثلا المرتبات والأجور. .). ويبين هذا النموذج اعتمادات كل باب من أبواب المصروفات للسنة الحالية وتقديرات السنة المقبلة مع بيان الفرق وذلك بالاضافة الى المصروفات الفعلية للباب عن العام الماضي . اما النموذج رقم (3) فتخصص الخانة الأولى فيه للبرنامج والمقصود بذلك ان تذكر كل وزارة أو هيئة عامة البرامج الخاصة بها ثم تضع تقديرات مصروفات كل برنامج بشكل اجمالي وفقاً لأبواب المصروفات التقليدية وذلك بالنسبة للسنة المقبلة مع اعتمادات السنة الحالية ومع بيان الفروق . ويكون النموذج رقم (4) نموذجاً تفصيلياً يبين المصروفات حسب المجموعات والبنود لكل باب من أبواب المصروفات وذلك بالنسبة لكل برنامج . وبالتالي فانه بتعدد برامج الوزارة أو الهيئة العامة فسوف يتبعه تعدد في هذا النموذج . اما النموذج رقم (5) فهو النموذج التقليدي الآخر الذي يظهر تفصيلات كل باب على حسب المجموعات والبنود وذلك بالنسبة لاعتمادات السنة الحالية أو تقديرات السنة المقبلة وبيان الفروق بينهما وذلك بالاضافة الى تعليمات السنة المنصرمة .

نموذج 3 ـ المصروفات حسب البرامج

قسم .... فرع ....

البرنامج	مقترحات السنة المالية 1979/1978				اعتمادات السنة المالية 1978/1977				الفرق ±			
	المرتبات والأجور	المصروفات العامة	المصروفات غير المبوبة والمدفوعات التحويلية	الجملة	المرتبات والأجور	المصروفات العامة	المصروفات غير المبوبة والمدفوعات التحويلية	الجملة	المرتبات	المصروفات العامة	المصروفات غير المبوبة والمدفوعات التحويلية	الجملة
1 ـ												
2 ـ												
3 ـ												
4 ـ												
الجملة												

تطوير موازنة دولة الكويت

المرحلة الأولى : تمثلت هذه المرحلة في قيام كل وزارة أو هيئة عامة باعداد براعجها بغية تحديد تقديرات مصروفاتها في اطار هذه البرامج ، ولقد وجدنا ان الوزارات اختلفت في ما بينها من حيث الاسلوب المتبع في اعداد البرامج بحيث بلغ عدد هذه الاساليب ثلاثة وسوف نشرح كلا منها بمثال من الواقع العملي . فنجد ان وزارة الخارجية حددت في مشروع الموازنة الخاص بعام 1981/1980 برنامجين فقط لجميع انشطتها وهما : الديوان العام والسفارات (وزارة الخارجية، 1980). بينما نجد ان وزارة الداخلية حددت أيضاً في مشروع الموازنة الخاص بعام 1981/1980 تسعة برامج منها ستة برامج لادارات رئيسية قائمة فعلا وثلاثة برامج لانشطة لا يرقى كل منها لمستوى الادارة الرئيسية ، والبرامج السته هي كما يلي وفقاً لترتيبها في موازنة وزارة الداخلية (وزارة الداخلية، 1980) : البرنامج الثاني: المرور، البرنامج الثالث: الجوازات، البرنامج الرابع: كلية الشرطة، البرنامج الخامس: الأمن العام، البرنامج السادس: الأمن الداخلي، البرنامج السابع: النجدة واللاسلكي.

ويلاحظ على هذه البرامج الستة ان هيكلها متطابق تماما مع الهيكل الاداري لوزارة الداخلية قبل تطبيق نظام موازنة البرامج . ويعني ذلك ان اعداد هذه البرامج لم يتطلب أو يترتب عليه اعادة تنظيم اداري حيث ان كل ادارة من هذه الادارات الرئيسية لها وظيفة معينة وتتكون من مجموعة من الأنشطة لاداء هذه الوظيفة. فمثلا ادارة الجوازات وظيفتها تتعلق بتقديم جميع الخدمات المتعلقة باقامة وسفر ودخول المقيمين سواء كانت الاقامة دائمة أو مؤقتة. ويعتبر هذا النوع من الخدمات أحد أنواع الخدمات التي تؤديها وزارة الداخلية للجمهور، أي أحد مخرجاتها النهائية. كما ان جميع الانشطة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بهذا النوع من الخدمة تتبع ادارة الجوازات ادارياً (يلاحظ ان تقديم هذا النوع من الخدمة قد يتطلب خدمة أو أنشطة مساعدة تتبع ادارات مختلفة) . ولهذا فان ادارة الجوازات كبرنامج للجوازات لها وظيفتها ولها مدير وهو نفسه رئيس الادارة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الجوازات) ويتألف هذا البرنامج من مجموعة من الأنشطة يعتقد انها لازمة لتحقيق هذه الوظيفة ويكون لها الاعتمادات المالية . وينسحب الحديث نفسه على كل برنامج من البرامج الستة . اما بالنسبة لبرامج وزارة الداخلية التي لم تتطابق مع الهيكل الاداري للوزارة فهي: برنامج الديوان العام (البرنامج الأول)، برنامج النقليات والصيانة (البرنامج الثامن)، برنامج الهيئات العسكرية (البرنامج التاسع) فهي تمثل أنشطة تقدم مخرجات متوسطة Intermediate Outputs بالنسبة لوزارة الداخلية (أي ان هذه المخرجات لا تعتبر مخرجات نهائية بالنسبة للوزارة ولكنها مخرجات مساعدة من أجل تقديم المخرجات النهائية للوزارة). وقبل تطبيق نظام موازنة البرامج فان هذه الأنشطة المساعدة لم يكن لها

المركزية الادارية لأنشطة أي برنامج من البرامج الستة ، وبتطبيق نظام موازنة البرامج فان هذه الأنشطة أصبح كل منها يتبع برنامجاً معيناً - ادارياً ومالياً - من البرامج الثلاثة المساعدة وذلك بالرغم من احتمال لا مركزية موقع هذه الأنشطة .

ولكننا وجدنا الوضع يختلف نوعاً ما في وزارة الصحة في مشروع موازنة عام 1981/1980 حيث قسمت انشطتها الى خمسة أنواع رئيسية واعتبرت كلا منها برنامجاً ثم عملت على اعادة تنظيم هيكلها الاداري بقصد اعادة توزيع ادارتها المختلفة بين هذه البرامج على حسب درجة الارتباط، وهذه البرامج هي برنامج الخدمات الوقائية، برنامج الخدمات العلاجية، برنامج الديوان العام، برنامج الحجر الصحي، برنامج الخدمات المساعدة (وزارة الصحة، 1980) .

ويلاحظ على هذه الاساليب الثلاثة ان الخلاف بينها يتركز في عدد البرامج ودرجة اعادة التنظيم الاداري . وفي اعتقادنا انه لا يوجد عدد نمطي لبرامج أي وزارة أو هيئة كما ان اعادة التنظيم الاداري لوحدات أي وزارة أو هيئة لا تعتبر متطلباً اساساً لتطبيق نظام موازنة البرامج ولكننا نشجعها حينما تكون هناك حاجة ضرورية لها نظراً لما يترتب عليها من جهد ونفقة . امام بالنسبة لعدد البرامج فان العامل الاساس الذي يتحكم فيه هو مدى تنوع الخدمات التي تقدمها الوزارة أو الهيئة وكذلك مدى التباين في انشطتها . ومع هذا فنحن نعتقد ان الاسلوب الذي اتبعته وزارة الخارجية بسط الأمور أكثر من اللازم لدرجة انه جمع جميع أنشطة الوزارة في برنامجين احدهما مساعد (الديوان العام) والآخر لا يدل اسمه على طبيعة الخدمات التي يقدمها لانه دمج فيه خدمات كثيرة (برنامج السفارات) .

أما بالنسبة لاعادة التنظيم فاننا نجد ان درجته في الاسلوب الثالث تفوق كثيراً متطلباته في الاسلوب الثاني ويرجع ذلك الى ان وزارة الصحة بدأت بتحديد البرامج ثم عملت بعد ذلك على تحديد الوحدات الادارية تحت كل برنامج ، مع ملاحظة انه في بعض الأحيان قد تضطر الى احداث تغيير تنظيمي في الهيكل الاداري المطبق قبل تطبيق نظام موازنة البرامج نظراً لاختلاف التبعية الادارية . مثلا فان المستشفيات قبل تطبيق نظام موازنة البرامج كانت تتبع ادارة المستشفيات اما بعد التطبيق وتحديد الوزارة لبرامجها فان المستشفيات تعتبر احد أنشطة برنامج الخدمات العلاجية وذلك بالاضافة الى أنشطة اخرى مثل المستوصفات والمجمعات مما يتطلب اعاد تنظيم اداري . وكنتيجة لتطبيق المرحلة الأولى من موازنة البرامج فان كل وزارة أو هيئة عامة أصبحت تفتح حسابات لبراجها وذلك الى جانب حساباتها التقليدية . وتتضمن حسابات برامج أي وزارة أو هيئة عامة حساباً لكل برنامج من براجها وتكون وظيفته مراقبة مصروفات هذا البرنامج المتعلقة بكل باب من أبواب الموازنة. وبذلك فان أولى ثمرات التطوير أن النظام المحاسبي أصبح يوفر

الى جانب المعلومات التقليدية المعلومات الخاصة بمصروفات كل برنامج من كل باب أو مجموعة أو بند من بنود الموازنة لكل وزارة أو هيئة عامة .

كان من المفروض ان يتبع تنفيذ المرحلة الأولى بفترة زمنية ملائمة ـ على الأكثر ثلاث سنوات ـ البدء في تنفيذ المراحل التالية لتطبيق نظام موازنة البرامج ، كما انه كان من المتوقع ان لا تكون هناك فترات زمنية طويلة بين هذه المراحل نظراً لأنها مرتبطة ببعضها البعض، واعتماداً على ان الصعوبة الكبرى تكون في المرحلة الأولى . ولكن ورغم مضي أكثر من ست سنوات على صدور التعميم رقم 14 الخاص بتطوير الموازنة الحكومية نحو نظام موازنة البرامج فان وزارة المالية لم تطالب الوزارات بالانتقال الى المراحل التالية ، بل حدث ما هو أكثر من ذلك، اذ انه ابتداء من موازنة عام 83/82 أهمل تطبيق المرحلة الأولى ذاتها . وبالطبع فان ذلك سوف يطرح أكثر من تساؤل: لماذا لم تبدأ الوزارات والهيئات العامة في تطبيق المراحل التالية من التطوير؟ ولماذا أهمل تطبيق المرحلة الأولى ذاتها بعد مضي حوالي خمس سنوات على البدء بها ؟ وهل هذا يرجع الى فشل التطبيق العملي أو لاكتشاف ان نظام موازنة البرامج لا يناسب طبيعة وخصائص الادارة الحكومية بدولة الكويت؟ واذا كان سبب توقف التطوير نحو نظام موازنة البرامج هو فشل التطبيق العملي فما هي اسبابه ؟

في الواقع هذه تساؤلات مهمة من الممكن ان يطرحها كل من يهتم بالتجربة الكويتية لتطبيق نظام موازنة البرامج، ولهذا فلقد حاولنا من خلال اتصالاتنا ومقابلاتنا مع المسؤولين عن اعداد الموازنة العامة بادارة الميزانية بوزارة المالية بدولة الكويت الوصول الى اجابات عنها . ولكننا سوف نبين اولا أهداف ومتطلبات المراحل التالية طبقا لخطة ادارة الميزانية بوزارة المالية حيث انها المسؤول الأول عن هذه التجربة .

المراحل التالية لتطوير موازنة دولة الكويت الى نظام موازنة البرامج: يرى المسؤولون بادارة الميزانية بوزارة المالية انه استكمالا لمنهج موازنة البرامج فان كل وزارة أو هيئة عامة تقوم بالخطوات التالية في المستقبل القريب بغية الوصول الى الخدمة النهائية المقدمة من أصغر وحدة من وحدات نشاط كل برنامج وتحديد تكلفتها المباشرة :

1) تقسيم كل برنامج من برامجها الى الأنشطة المكونة لها، فمثلا برنامج الخدمات العلاجية التابع لوزارة الصحة يقسم الى الأنشطة المكونة له وهي: المستشفيات، المستوصفات، المجمعات .

2) تقسيم كل نوع من انشطة كل برنامج خاص بوزارة أو هيئة عامة الى تقسيماته الفرعية للوصول الى اصغر وحدة نشاط تؤدي خدمة نهائية وذلك باستخدام اسس تقسيم ملائمة . فمثلا بالنسبة للمستشفيات وهي أحد الأنشطة الرئيسية لبرنامج الخدمات العلاجية يمكن

ان تتبع في تقسيمها بجعل كل مستشفى كوحدة نشاط فرعية لها وحدة حسابية مستقلة . بينها يمكن ان نتبع اساسا آخر مثل الاساس الجغرافي في تقسيم المستوصفات والمجمعات (مستوصف السالمية، مجمع حولي). وللوصول الى الخدمة النهائية التي تقدم من أصغر وحدة نشاط فان ذلك يتطلب في حالة تعدد أنواع الخدمات المقدمة من وحدة نشاط واحدة ضرورة تقسيم خدمات هذه الوحدة على اساس نوعي ثم استخراج التكلفة المباشرة لكل منها . . فمثلا بالنسبة لمستشفى الصباح فنظراً الى تعدد الأقسام العلاجية واختلاف الخدمة المقدمة من كل قسم وكذلك اختلاف اسلوب تقديم الخدمة فانه يمكن تقسيم مستشفى الصباح على اساس الأقسام: باطني، جراحة، نساء، أطفال، أنف وأذن . . الخ ثم تقسيم نوع كل خدمة على اساس اسلوب تقديمها : داخلي (أي في عنابر المستشفى) أو خارجي (أي عن طريق العيادات الخارجية للمستشفى). والشيء نفسه تقريباً يكون مطلوب في حالة المستوصفات والمجمعات حيث تتعدد الخدمة المقدمة بتعدد نوعية العيادات التي يتألف منها كل مستوصف أو مجمع . والوضع يكون أكثر سهولة في حالة الخدمة النهائية الموحدة كما هو الحال مثلا بالنسبة لتطعيم الأطفال في عيادة الصحة الوقائية .

3) تحتسب التكلفة المباشرة لكل خدمة نهائية تقدمها كل وحدة نشاط تابعة لبرنامج ما، فمثلا بالنسبة لبرنامج الخدمات العلاجية فانه في ما يتعلق بنشاط الأقسام العلاجية يكون مطلوباً احتساب التكلفة المباشرة للخدمات التي تقدمها هذه الأقسام من خلال العنابر الداخلية أو من خلال العيادات الخارجية . ويتطلب ذلك تحديد وحدة القياس لكل نوع من هذه الخدمات ، فمثلا بالنسبة لخدمة العنابر الداخلية أو الغرف الخاصة فيمكن قياسها عن طريق احتساب التكلفة المباشرة للسرير/ يوم بكل قسم كما انه بالنسبة لخدمات العيادات الخارجية فانه يمكن قياسها عن طريق احتساب التكلفة المباشرة/ المتردد مع التفرقة بين المتردد الجديد والقديم .

4) عند تحضير الموازنة الخاصة بكل وزارة أو ادارة حكومية فان كل وحدة نشاط تابعة لكل برنامج من برامج الوزارة أو الهيئة العامة ستكون مسؤولة عن: أ ـ اعداد تقديرات مصروفاتها المباشرة، ب ـ تبليغ احتياجاتها من الخدمات غير المباشرة (التي تقدمها وحدات النشاط الأخرى) للمسؤولين عند اعداد تقديرات هذه الخدمات . ويلاحظ ان مستوى تفصيل التقديرات سوف يرتبط ارتباطاً طردياً مع المستوى الاداري لوحدة النشاط . فمثلا تقديرات القسم العلاجي في مستشفى الصباح سوف تنحصر في مرتبات وأجور الأطباء والممرضين والعاملين المخصصين على القسم (الباب الأول) والمستلزمات السلعية التي تكون في عهدة القسم وتصرف منه (الباب الثاني) وذلك دون الدخول في تفاصيل بنود كل

باب من أبواب الموازنة. أما اذا كان الوضع هو مستوى مستشفى الصباح فان التقديرات ستمتد لتشمل المجموعات والبنود الرئيسية لهذه الأبواب.

5) اعداد موازنة لكل وحدة نشاط، وبالتالي فان موازنة البرنامج ستكون عبارة عن تجميع موازنات وحدات نشاطه، كما ان موازنة الوزارة ستكون نتاج تجميع موازنات برامجها.

وسوف يترتب على تنفيذ الاجراءات السابقة باعتبارها المراحل التالية لمنهج موازنة البرامج (كما ترى ذلك ادارة الميزانية بوزارة المالية) ان تنشىء كل وزارة أو هيئة عامة وحدة حسابية لكل وحدة من وحدات أنشطة برامجها على ان تتبع هذه الوحدات الحسابية الوحدة الحسابية الأم والتي يكون مركزها ادارة الميزانية بالوزارة أو الهيئة العامة. وسوف يكون لكل وحدة حسابية وظيفتان: وظيفة مالية وأخرى ادارية. فبالنسبة للوظيفة المالية فانها ستشمل كل ما يتعلق بالنواحي المالية لوحدة النشاط ابتداء من تحضير مشروع الموازنة حتى اعداد الحساب الختامي. اما الوظيفة الادارية فستشمل رقابة جميع المهام الادارية الخاصة بالعاملين بوحدة النشاط. ويكون على كل وحدة حسابية ان تعد تقارير دورية (شهرية على الأقل) عن مصروفات وحدات النشاط التي تتبعها على ان ترفع هذه التقارير الى الوحدة الحسابية التي تليها في السلم التنظيمي في اطار هيكل البرنامج التابعة له حتى تتجمع بيانات التقارير عن جميع برامج الوزارة لدى الوحدة الحسابية الأم بادارة الميزانية بالوزارة.

وجدير بالذكر الاشارة الى ان حسابات البرامج الخاصة بكل وزارة أو هيئة عامة سوف يزداد حجمها بازدياد تقسيمات برامجها. فمن الطبيعي ان يقل جداً عدد حسابات البرامج الخمسة لوزارة الصحة من أبواب وبنود الموازنة والممسوكة عن طريق الوحدة الحسابية الأم عن عدد حسابات أنشطة هذه البرامج المصنفة وفقاً لكل برنامج والمقسمة داخل كل برنامج طبقاً لأكثر من اساس والممسوك كل منها عن طريق وحدة حسابية مستقلة. وبالتالي فان النظام المحاسبي لأي وزارة أو هيئة عامة سوف يوفر الى جانب المعلومات التقليدية عن أبواب ومجموعات وبنود الانفاق معلومات عن تكلفة كل جزء من أجزاء البرنامج (تكلفة مستشفى الصباح باعتبارها جزءاً من برنامج الخدمات العلاجية) وتكلفة كل نشاط من أنشطته (تكلفة قسم الأمراض الباطنية بمستشفى الصباح) وتكلفة كل مخرج من مخرجاته النهائية (تكلفة السرير/ يوم للقسم العلاجي) وكذلك تكلفة كل مخرج من مخرجاته المساعدة (مثل تكلفة الأشعة العميقة بقسم الأشعة أو تكلفة الوجبة الغذائية بقسم التغذية).

ويلاحظ انه مع نشأة الوحدات الحسابية وتدرجها طبقاً لتقسيمات البرامج، فان العلاقة بين الادارة العامة للميزانية بوزارة المالية وبين الوحدة الحسابية الأم لكل وزارة أو

هيئة عامة سوف تقتصر على مناقشة الاجماليات ، حيث انه في حالة وجود اختلاف بالنسبة لتقديرات الموازنة بين ادارة الميزانية ووحدة حسابية أم فان الأولى سوف ترجع الى الوحدة أو الوحدات الحسابية التابعة للأنشطة التي تكون تقديراتها موضع الخلاف لمناقشة الأمر معها أو معهم . وبالطبع فان ذلك سوف يؤدي الى وضوح أكثر في الرؤية وسهولة أكثر في معرفة الاسباب والوصول الى قدرات أكثر موضوعية ، ولكن من جهة اخرى سوف يترتب عليه ضغط كبير على ادارة الميزانية بوزارة المالية نظراً لكبر عدد الوحدات الحسابية والى الفترة الزمنية الضيقة المخصصة لمناقشة التقديرات . ولهذا ، فاننا نعتقد ان الأمر سيتطلب توسيع ادارة الميزانية بوزارة المالية (وقد يصل الأمر الى فصلها عن وزارة المالية واعتبارها هيئة بذاتها وذلك كما هو الحالة في بعض دول العالم الغربي) سواء من حيث اللجان التابعة لها أو عدد الباحثين .

ويعتقد المسؤولون عن تخطيط تطبيق نظام موازنة البرامج بأن اتباع تنفيذ المراحل التالية التي وصفناها في الاجراءات السابقة سوف يترتب عليه منافع متعددة نركزها في ما يلي : أ ـ رفع مستوى دقة تقديرات الموازنة . ب ـ بيان العلاقة السببية بين المصروفات المقدرة لكل وحدة نشاط تابعة لبرنامج ما وبين الخدمات المقرر تقديمها عن طريق هذه الوحدة . جـ ـ بيان العلاقة السببية بين المصروفات الفعلية لكل وحدة نشاط تابعة لبرنامج ما وبين الخدمات التي تم تقديمها فعلا عن طريق هذه الوحدة . د ـ توفير المعلومات اللازمة للادارة العليا لتحسين مستوى القرارات الخاصة بتوزيع الموارد بين البرامج المتنافسة . هـ ـ قياس مستوى كفاية كل وحدة نشاط من أنشطة البرنامج وبالتالي امكان قياس مستوى كفاية كل برنامج .

تقويم التجربة الكويتية

بعد وصفنا لاسلوب التطبيق العملي الذي اتبعه الوزارات والهيئات العامة بدولة الكويت لتطبيق موازنة البرامج ، وبعد بياننا للخطة العملية التي كان يزمع تطبيقها في المراحل التالية فاننا سنقوم بتقويم هذه التجربة لنتعرف عن مدى اتفاق التطبيق العملي الذي تم تنفيذه والذي كان يزمع تطبيقه مع منهج موازنة البرامج ثم نضع اقتراحاتنا في ضوء نتائج التقويم .

التعميم رقم 14 لعام 1977 ونظام موازنة البرامج : اننا في مستهل عملية التقويم نتساءل عما اذا كان ما ورد بالتعميم رقم 14 بشأن تطبيق المرحلة الأولى من منهج واساليب موازنة البرامج يتفق مع المفهوم العلمي لها ؟ في اعتقادنا ان التعميم رقم 14 ركز على جوانب اساسية في موازنة البرامج واهمل جوانب اساسية لها . وكما سبق ان بيّنا فان نظام موازنة البرامج هو نظام شامل له مكوناته وان اختلفت الآراء حول نقطة البدء في تنفيذه .

ولهذا فان اهمال أحد مكونات هذا النظام قد لا يجعلنا نحقق الأهداف المرجوة منه . وسوف نبين الآن ما احتواه التعميم رقم 14 من مكونات وما أهمله .

ان التعميم رقم 14 ركز على تكوين الوزارات والهيئات العامة للبرامج الخاصة بها سواء كانت برامج رئيسية أو برامج مساعدة باعتبار ان البرنامج هو مجموعة من الأنشطة التي تسعى الى تحقيق هدف معين . وتطلب التعميم لتحقيق ذلك ان تحدد كل وزارة أو هيئة عامة خطوط السلطة والمسؤولية للوحدات التابعة لها مع وصف للاختصاصات الرئيسية لكل وحدة نشاط رئيسية . وطلب التعميم من الوزارات ان تعد موازنة عام 1978 لبرامجها التي تم تحديدها مع تبويب هذه التقديرات في نفس الوقت على اساس الأبواب والبنود . وفي الواقع أن هذا الاسلوب يعتبر احد الاسالب التي اتبعت في تطبيق موازنة البرامج (نظام موازنة البرامج المخططة) عند بدء ظهورها بغية تأجيل عملية تحديد أهداف الوزارة أو الهيئة العامة الى مرحلة تالية في التطبيق وليس اهمالها . وكان المدافعون عن هذا الاسلوب يرون ان البدء في تطبيق نظام موازنة البرامج بعملية تحديد الأهداف قد يئدُ النظام في مهده نظراً لصعوبة هذه العملية واختلاف المفاهيم حولها . ولهذا فانهم اقترحوا هذا الاسلوب الذي يتطلب وصفاً كاملا لأنشطة الوزارة أو الهيئة العامة وتقسيم هذه الأنشطة الى أنشطة رئيسية (برامج رئيسية) وأنشطة مساعدة (برامج مساعدة) مع تحديد المسؤوليات والاختصاصات الادارية لكل منها وهذا ما تطلبه التعميم فعلا . ولكن هذا الاسلوب كان يتطلب من كل وزارة أو هيئة عامة ان تحدد بعد ذلك الأهداف التي تسعى الى تحقيقها فعلا من واقع أنشطتها الرئيسية أو المساعدة ثم فحص هذه الأهداف الفعلية في ضوء أولويات السياسة العامة للدولة واجراء التعديلات عليها لتتوافق مع هذه الأولويات وهذا ما اهمله التعميم رقم 14 . كما ان هذا الاسلوب يقتضي أيضاً اجراء دراسات التكاليف والفعالية Cost Effectiveness Analysis على البدائل المتاحة (الأنشطة الموجودة) والبدائل المقترحة (الأنشطة الجديدة) لاداء هذه الأهداف وهذا أيضاً ما اهمله التعميم رقم 14 .

وبالاضافة الى ما سبق فان أحد المكونات الرئيسية لنظام موازنة البرامج ، وأيضاً أحد الاسباب الرئيسية التي أدت الى التحول نحو تطبيقه في دولة الكويت هو الرغبة في ربط الموازنة السنوية بخطة عامة . وبالرغم من ان وزارة المالية طلبت من كل وزارة أو هيئة عامة في عام 1979 اعداد تصورها لتقديرات مصروفاتها وفقاً لاحتياجاتها ، ويقصد بها احتياجات برامجها في السنوات الثلاث التالية الا ان التعميم رقم 14 اهمل ما يجب اتخاذه مسبقاً لامكان تحقيق ذلك ، ويقصد بذلك تحديد أولويات السياسة العامة للدولة في ضوء الموارد المتوقعة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات في المستقبل على الأقل ، وتحديد سياسة كل وزارة

لنفس المدة في ضوء أولويات السياسة العامة وبالتالي يمكن ربط الموازنة السنوية بخطة عامة .

التطبيق العملي للمرحلة الأولى ونظام موازنة البرامج: اتصف التطبيق العملي للمرحلة من منهج واساليب نظام موازنة البرامج بأكثر من شكل من اشكال القصور. فلقد تم اصدار التعميم بمطالبة الوزارات والهيئات العامة باعداد موازنة العام القادم على اساس البرامج دون ان يسبق ذلك الاعداد الكافي سواء من حيث شرح النظام لرؤساء ادارات الميزانية والوزارات والهيئات وبيان اجراءات تطبيقه للعاملين بهذه الادارات . وأكثر من ذلك ان نسبة كبيرة من العاملين بادارة الميزانية بوزارة المالية كانوا لا يعلمون عن هذا النظام الجديد أي شيء سوى انه تطوير في الموازنة تم استجلابه من الدول المتقدمة . وبالاضافة الى ذلك فان الوزارات والهيئات العامة لم تتلق أي معلومات عن أولويات السياسة العامة للدولة ولا عن الاتجاهات العامة لسياسة الدولة بالنسبة لكل وزارة أو هيئة عامة حتى تستطيع ان تضع تقديراتها في ضوء ذلك . ولهذا فان تقديرات الوزارات والهيئات العامة لموازنة عام 1979 بل الأعوام التي تليها لم تستند على أهداف عملية يراد تحقيقها أو على برامج مخططة نسعى الى تنفيذها ولكن تم تحضير هذه التقديرات طبقاً للاسلوب التقليدي وذلك عن طريق الاسترشاد بحجم مصروفات العام المنصرم بالاضافة الى نسبة مئوية منها ممثلة لزيادة الاعتمادات المطلوبة للعام القادم في ضوء السياسة المالية العامة للدولة . وتكون هذه الزيادة المطلوبة في الاعتمادات لمقابلة الزيادة المرغوبة في بعض الانشطة (غير المرتبطة بأهداف عملية مخططة) ولمواجهة التضخم . وبالاضافة الى ذلك فان بعض الوزارات اعتمدت (وتعتمد) على معايير خاصة بها لتحديد الزيادة المقدرة في الانفاق نتيجة للزيادة المقدرة في انشطتها مثل تلك المتبعة في وزارة الصحة ومنها عدد الأفراد/ الطبيب، عدد الأسرة/ الطبيب وعدد الأفراد/ سرير المستشفى .

وبالاضافة ال ما سبق فان التطبيق العملي لم يتضمن على الاطلاق موضوع تحليل البدائل التنفيذية وذلك بالرغم من انه أحد الاسباب الرئيسية الى دفعت وزارة المالية الى التحول نحو منهج موازنة البرامج . وقد يرجع البعض هذا الى عدم تحديد الأهداف، ونحن لا نعارض ذلك ولكن نعتقد ان تحليل البدائل كان يمكن ان يمارس حتى في غياب الأهداف العملية وذلك باجراء الدراسات التحليلية للتكاليف والفعالية على الأنشطة وفروعها التي تؤدي نفس المخرجات النهائية مثل الدراسة التي تتعلق بالمقارنة بين الرعاية الصحية للحوامل عن طريق عيادات المستشفيات أو عيادات الحوامل بالمجمعات . وفوق ذلك فان التطبيق العملي لم يظهر أي أثر لتكوين، أو حتى النزوع نحو تكوين فئة المحللين التي يعتمد عليها كثيراً نظام موازنة البرامج . وكما ان التطبيق العملي اتصف بأوجه قصور

مختلفة فانه أيضاً صاحبه مشاكل مختلفة أمكن التعرف عليها من المقابلات التي تم اجراؤها وتتركز في ما يلي: 1) عدم اثبات برامج الوزارات والهيئات العامة نظراً لاعادة دراستها سنوياً مما يقلل من أهمية المعلومات في عملية المقارنة بين الفترات الزمنية . 2) عدم وجود مؤشرات سابقة يستفاد منها عند تقدير احتياجات كل برنامج نظراً لأن عملية التطبيق لم تسبقها الدراسات التحليلية الكافية. 3) عدم دقة التقديرات نظراً لعدم اجراء الدراسات اللازمة مسبقاً مما ترتب عليه حدوث انحرافات ملموسة في مصروفات البرامج عند التنفيذ مما استدعى اجراء مناقلات بين اعتمادات هذه الانشطة وما صاحبها من مشاكل. 4) مشاكل تكاليفية متنوعة نظراً لعدم وجود نظم تكاليف حكومية . 5) مشاكل تحديد المخرجات المتوسطة والمخرجات النهائية للأنشطة الحكومية نظراً لعدم وجود الدراسات الملائمة . ويتضح لنا ما سبق ان القصور كان في التعميم رقم 14 لعام 1977، وأوجه قصور ومشاكل أخرى كشف عنها التطبيق العملي للمرحلة الأولى . والسؤال الآن عن المراحل التالية التي كان يزمع تنفيذها فهل تطبيقها كان سيعالج أوجه القصور التي ظهرت أم لا ؟ هذا ما سنبينه الآن .

المراحل التالية للتطوير ونظام موازنة البرامج: اذا افترضنا تنفيذ خطة المراحل التالية كما وضعتها ادارة الميزانية بوزارة المالية فالى أين ستقودنا؟ .ان خطة المراحل التالية لتطبيق منهج واساليب نظام موازنة البرامج لا تعالج ما أهمله التعميم رقم 14 لسنة 1977 ولا أوجه القصور كما اظهرها التطبيق الفعلي للمرحلة الأولى، ولكننا نجد أن هذه المراحل التالية تركز على الاجراءات التفصيلية لما وضعته المرحلة الأولى. فان النظام المحاسبي على مستوى الوحدة الحسابية لأصغر وحدة من وحدات نشاط برنامج من برامج أي وزارة أو هيئة عامة سوف يمدنا ببيانات عن التكلفة المباشرة لوحدة النشاط وتكلفة مخرجه أو مخرجاته النهائية من كل باب من أبواب الموازنة. وهذا يمكننا من الوصول الى التكلفة الكلية للمخرجات النهائية لأي وحدة نشاط وذلك بعد اجراء عملية توزيع تكاليف الخدمات غير المباشرة الخاصة بذلك النشاط (الا ان ذلك لا يفضل دائماً ما دمنا سنستخدم اسس توزيع جزافية، وان عملية التوزيع لن تساهم في تحقيق توزيع أفضل للموارد بين البرامج المتنافسة). كما انه عن طريق أكثر من عملية تجميعية سوف يمكن الوصول الى التكلفة الكلية لكل برنامج من برامج أي وزارة أو هيئة عامة . ويلاحظ من طبيعة هذه البيانات ان المنهج موضوع التطبيق (حتى بعد استكمال باقي مراحله) لتطوير موازنة دولة الكويت يقتصر اهتمامه على عنصر الكفاية ولا يتعرض من قريب أو من بعيد لعنصر الفعالية وهذا ما يجعل الشك يتزايد، عما اذا كان هذا المنهج سوف يؤدي فعلا الى تطبيق موازنة البرامج .

ان المنهج الذي لا يحدد أهدافاً للوزارات والهيئات العامة ولكنه يقتصر فقط على

تحديد برامجها بتجميع أنشطتها الفعلية في الأمد القصير والعمل على تعميم النظام المحاسبي بما يسمح بافراز البيانات اللازمة لقياس الكفاية الفعلية لهذه الانشطة وذلك دون الاهتمام بعنصر الفعالية ودون الاهتمام باستخدام نظم التحليل - تحليل التكاليف والمنافع أو تحليل التكاليف والفعاليات - على البدائل المتاحة من أجل اختيار أفضلها أو أفضل مجموعة منها ، لا يمكن ان يطلق عليه منهج موازنة البرامج بأي حال من الأحوال. ولكن من الممكن ان يوصف هذا المنهج بأنه يقترب من منهج موازنة الاداء، ولكنه لا يتفق معه تماماً، ومن أجل تحقيق ذلك فاننا نعتقد بالحاجة الى مرحلة تالية يتم فيها توصيف انشطة كل وزارة وتعميم وتطبيق نظم التكاليف الملائمة لهذه الانشطة المختلفة وتحديد التكاليف المعيارية أو النمطية للمخرجات النهائية للانشطة المختلفة وذلك بالاضافة الى التكاليف الفعلية لها . وبالطبع فاننا لا ننكر أهمية موازنة الاداء كمرحلة من مراحل تطوير الموازنة الحكومية ولكن ليس كهدف نهائي . فان موازنة الاداه تعد اساساً لخدمة اغراض الادارات الداخلية الحكومية عن طريق امدادها بالمعلومات الملائمة عن انشطتها لتقويم المستوى الفعلي لكفاية ادائها. ولكن لا يمكن الاعتماد على البيانات الخاصة بتكاليف مخرجات وحدات النشاط مثل تكلفة السرير/ اليوم لقسم الأمراض الباطنية بمستشفى الصباح كمعيار لتوزيع الموارد بين برامج أو انشطة الوحدات الحكومية والا فان النتيجة الطبيعية ستكون الزيادة المستمرة لحجم موازنات الوزارات والهيئات العامة وفقاً لنسب ثابتة (أو أقرب الى الثبات منها الى التغير) وليس كنتيجة لأهداف منشودة التحقيق .

ان منهج موازنة البرامج لا ينظر الى النشاط على انه المنطلق الذي تبدأ منه عملية التخطيط ومن ثم توزيع الموارد، وانما نقطة الانطلاق الحقيقية تتمثل في تحديد الاحتياجات العامة للمجتمع مثل نظام للدفاع الجوي المتكامل عن الدولة أو الاحتياجات الخاصة ببعض فئاته مثل اقامة مساكن جماعية لكبار السن . وبافتراض انه قد تم تحديد الاحتياجات العامة والخاصة فان الخطوة التالية تكون في ترتيب هذه الاحتياجات وفقاً لأولوياتها (قرار سياسي) والتي في ضوئها يتم توزيع الموارد المتاحة . ومن ثم نجيء الى الخطوة التالية وهي في التعرف على السبيل أو السبل الممكن اتباعها لتحقيق هذه الاحتياجات (التي تصبح أهدافاً بعد صياغتها) التي تقرر تحقيقها في حدود الاعتمادات المخصصة لها . ثم تبدأ عملية توصيف الأنشطة الفعلية الموجودة والبحث عن انشطة جديدة والمقارنة بينها في ما يتعلق بتحقيق الأهداف المنشودة وذلك باستخدام نظام تحليل التكاليف والفعاليات . وبناء عليه تبدأ عملية الاختيار بين الانشطة الفعالة في ضوء كلفة كل نشاط وفي حدود الاعتمادات المخصصة مما يترتب عليه مثلا التوسع في نشاط المستشفيات بنسبة ١٠٪ والذي ستعكسه تقديرات موازنة العام المقبل ولكن مع ملاحظة

ان هذا التوسع ليس غاية في حد ذاته كما أن اتخاذ قرار بشأنه تم نتيجة خطوات مدروسة لتحقيق هدف اتفق عليه وله أولوية نسبية خاصة فيما بين الأهداف الأخرى .

ولكننا لا نريد ان تفهم مناقشتنا على اننا نرفض رفضاً كاملا المنهج الذي اختارته وزارة المالية لتطوير موازنات الوزارات والهيئات العامة . ولكن ما نرفضه هو ان نطلق على منهج التطوير هذا ، سواء في مرحلته الأولى أو بمراحله التالية، أنه تطبيق لنظام موازنة البرامج. وبناء على ذلك فاننا نقبل المنهج الذي اختارته وزارة المالية لتطوير الموازنة الحكومية بدولة الكويت بأنه خطوة مهمة ومفيدة لرفع مستوى كفاية استخدام الموارد ولكن ليس باعتبارها كلّ ولا أهم الخطوات الواجب اتخاذها، حيث ان التحول نحو موازنة الاداء (اعتقادنا ان منهج وزارة المالية للتطوير هو تحول من الموازنة التقليدية نحو موازنة الاداء وليس نحو موازنة البرامج) دون الوقوع في اخطاء التطبيق الفعلي التي وقعت فيها الدول الأخرى (امريكا على سبيل المثال) متمثلة في التضحية ببيانات بنود الانفاق (ماذا انفقنا؟) في مقابل اكتساب بيانات أنواع الانشطة (ماذا أدينا؟) يعتبر تطوراً غير كامل كما اثبتته تجارب الدول الأخرى نظراً لدوره المحدود جداً في عملية التخطيط وتوزيع الموارد.إن المسؤول عن اتخاذ قرار بتوزيع مليون من الدنانير بين برامج الوزارات المتنافسة أو بين البرامج المتنافسة لوزارة أو هيئة عامة واحدة لا يهمه ان نمده بمعلومات مثل تكلفة السرير/ يوم في مستشفى الصباح أو تكلفة وحدة الاشعة في المستشفى الأميري ولكنه يحتاج الى معلومات عن نوع وحجم المنافع المختلفة المتوقعة من كل برنامج مثل الانخفاض المتوقع لنسبة الوفيات من حوادث السيارات نتيجة لبرنامج أو برامج مرورية معينة أو ما يتوقع ان تحققه برامج صحية وقائية وعلاجية من انخفاض نسبة الوفيات للاطفال من سن ١ ـ ٥ نتيجة الأمراض المعدية أو الانخفاض المتوقع في نسبة حوادث السرقة نتيجة لبرامج اقتصادية واجتماعية أو الانخفاض المتوقع في نسبة الأمية نتيجة لبرامج تعليمية .

ولكن إذا قبلنا المنهج الذي اختارته وزارة المالية باعتباره تحولا نحو موازنة الاداء وليس نحو موازنة البرامج فاننا نعتقد بوجوب توفير باقي متطلبات تطبيق موازنة الاداء (توصيف الانشطة، تحديد وحدات الاداء، تصميم نظم التكاليف الملائمة، قياس تكلفة وحدة الاداء) مع بيان أهداف التطوير الحقيقية للمتخصصين بادارات الميزانية في الوزارات والهيئات العامة المختلفة حتى يكون هناك اتفاق بين ما نعلن عنه وبين ما ننفذه وذلك تلافياً لأي سوء فهم قد تكون له سلبياته العديدة والتي قد توقف العمل نظام أو بتطوير له منافعه وكان يمكن الاستفادة منها لو وصف النظام أو التطوير وصفاً حقيقياً وليس مجرد اعطاء اسم نظام لا يعبر عنه أو لنظام آخر مختلف . اما إذا كانت الغاية هي فعلا تطبيق نظام موازنة البرامج فانه يجب تدارك ما اهمله التعميم رقم 14 لسنة 1977 ومعالجة أوجه قصور المرحلة

الأولى للتطبيق وأيضاً ما يوجد بالمراحل التالية . وسوف نوضح في ما يلي كيفية تحقيق ذلك .

اولا : بالنسبة لأهداف الادارات الحكومية فاننا نعتقد بوجوب: أ ـ تحديد أهداف الوزارة أو الهيئة العامة، والمقصود هو الأهداف العملية المحددة وليست الأهداف غامضة المعنى، ب ـ تحديد أنشطة الوزارة أو الهيئة العامة التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف. جـ ـ اعداد قوائم وصفية عن غرض كل نشاط مع تحديد مقاييس ملائمة لمخرجات كل منها . د ـ عرض الأنشطة المختلفة في اطار يوضح علاقتها مع بعضها البعض ومع أهداف الوزارة أو الهيئة العامة .

ثانياً : بالنسبة للتخطيط طويل الأجل: فانه يجب ان ترتبط الموازنة السنوية بموازنة طويلة الأجل (ثلاثية أو خمسية) على ان يتم تحديث الموازنة طويلة الأجل سنوياً في ضوء النتائج الفعلية والسياسات العامة وأولوياتها والسياسات الوزارية والاتجاهات الاقتصادية. والجدير بالذكر ان المناخ الاقتصادي لدولة الكويت يتفق كثيراً مع التخطيط طويل الأجل حيث ان المصادر الرئيسية لايرادات الكويت تنتج من مصادر طبيعية ذات ندرة نسبية عالية على المستوى العالمي مما يترتب عليه امكان التنبؤ بدرجة كبيرة من الدقة بتدفقات الايرادات خلال فترة الخطة . وبالاضافة الى ذلك فان عائد استثمارات الدولة سوف يشارك النفط الأهمية النسبية لمصادر ايرادات الكويت مما يعزز فرص التخطيط طويل الأجل. وبالنسبة لاسلوب التطبيق فاننا نعتقد ان التجربة الكندية من أفضل التجارب في هذا الشأن واننا في ضوء النظام الكندي نقترح ما يلي :

أ ـ ان تعتبر اللجنة الاقتصادية العليا (وهي لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء النفط والمالية والتجارة والتخطيط) على غرار لجنة الأولويات والتخطيط في النظام الكندي ويكون لها وظائفها في ما يختص بامداد الوزارات والهيئات العامة بالاتجاهات العامة للحكومة وباولويات السياسة العامة وذلك بالاضافة الى وضع حد أعلى وحد ادنى للاعتمادات الخاصة بالخطط الجديدة .

ب ـ انشاء لجنة لكل وزارة على غرار لجان السياسات القطاعية في نظام ادارة السياسات والنفقات الكندي تكون وظيفتها وضع استراتيجيات كل وزارة أو هيئة عامة وذلك في ضوء توجيهات وارشادات اللجنة الاقتصادية العليا .

جـ ـ تقوم اللجنة المالية الحالية برئاسة وزير المالية بتوزيع الموارد بين الوزارات والهيئات العامة المختلفة وفقاً لجدول أولويات السياسة العامة .

ثالثاً : بالنسبة لاسلوب تحليل البدائل: في اعتقادنا ان عملية تحليل البدائل يجب ان

تتوافر على ثلاثة مستويات: الأول وهو الخاص باللجنة الاقتصادية العليا، والثاني عند مستوى اللجنة القطاعية والثالث عند مستوى الوزارة أو الهيئة العامة. وستهدف عملية التحليل عند المستوى الأول الى امداد اللجنة الاقتصادية العليا بالمعلومات المتعلقة بتكاليف ومنافع البرامج المختلفة لتحقيق أهداف السياسة العامة. وفي ضوء هذه المعلومات وبالاضافة الى المؤثرات السياسية الأخرى يستطيع أعضاء اللجنة الوصول الى القرارات الخاصة بجدول أولويات السياسات العامة وبطريقة أكثر موضوعية.

أما بالنسبة للجنة القطاعية، فانها ستحتاج من المحللين ان يوفروا لها المعلومات الخاصة بالمنافع والتكاليف لتنفيذ البرامج المخططة بكل قطاع في ضوء قرارات اللجنة الاقتصادية المتعلقة بتحديد جدول الأولويات والحجم الكلي لموازنة الدولة والمعلومات التحليلية عن برامج كل وزارة أو ادارة وبالتالي يكون المناخ امام اللجنة القطاعية أكثر ملاءمة للوصول الى قرارات أكثر موضوعية فيما يختص بتوزيع الموارد. اما بالنسبة لمستوى الوزارة أو الهيئة العامة فان عملية تحليل تكاليف ومنافع البدائل التنفيذية ستكون بالنسبة للانشطة البديلة في ما يتعلق بتحقيق هدف كل برنامج مثل التكاليف والمنافع التقديرية للتوسع في العيادات المتخصصة في المجمعات الصحية كبديل كامل أو جزئي للعيادات الحالية للمستشفيات لتحقيق هدف البرنامج العلاجي بوزارة الصحة أو التكاليف والمنافع التقديرية لمشروع الانفاق المقترح كبديل لمشروع الكباري العلوية لحل مشكلة اختناقات المرور. ومن الواضح ان عملية تحليل البدائل تتطلب محللين ذوي كفاية وخبرة علمية تتناسب مع مستوى التحليل تدرجاً من المستوى الأول وحتى المستوى الثالث. ولهذا فانه يجب وضع خطة لاعدادهم حيث ان ذلك يتطلب وقتاً غير قصير. وبالنسبة للتبعية الادارية للمحللين فاننا نقترح: أ ـ تكوين هيئه مستقلة للمحللين التابعين للجنة الاقتصادية العليا وللجان القطاعية على ان يتبع محللو اللجنة الاقتصادية السلطة التشريعية (مجلس الأمة) ومحللو اللجان القطاعية مجلس الوزراء. ب ـ ان يكون لدى كل وزارة أو هيئة عامة محللون يتبعون الوزير أو رئيس الهيئة العامة أو من ينوب عنهما في اتخاذ القرارات.

لا للعودة الى نظام الموازنة التقليدي: من الواقع الفعلي تبين وجود عدم تطبيق للمراحل التالية لنظام موازنة البرامج بل وتجميد تطبيق المرحلة الأولى (المقصود بنظام موازنة البرامج وفقاً لمفهوم ادارة الميزانية بوزارة المالية) وأيضاً عدم وجود أي محاولة لتعديل اسلوب التطبيق الفعلي للتطوير ليتلاءم مع المفهوم الصحيح لموازنة البرامج. ولكن ما حدث فعلا هو العودة مرة اخرى الى اسلوب الموازنة التقليدي (تبويب المصروفات على اساس بنود الانفاق) عند اعداد موازنة الوزارات والهيئات مع تغير فقط في أبواب

المصروفات لتصبح : الباب الأول للمرتبات، الباب الثاني للمستلزمات السلعية، الباب الثالث لوسائل النقل والمعدات، الباب الرابع للمشاريع الانشائية والاستملاكات العامة، والباب الخامس للمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية .

والرأي هو ان العودة الى تبويب مصروفات الموازنة على اساس نوع النفقة تعتبر خطوة الى الخلف . . ومن خلال المناقشات مع المسؤولين بادارة الميزانية بوزارة المالية وجدنا ان البعض يبرر هذه العودة على اساس عدم صلاحية نظام موازنه البرامج للتطبيق الفعلي في القطاع الحكومي الذي يصفونه بأنه نظام مثالي ويدللون على رأيهم هذا برجوع الولايات المتحدة الامريكية عن تطبيقه وهي احدى الدول الرائدة وان لم تكن أولهم نحو تطوير الموازنة الحكومية (وزارة المالية 1982 - 1984) . ولكننا لا نتفق مع هذا الرأي، فبالرجوع الى التجربة الامريكية نجد ان المسؤولين عن ادارة الميزانية الامريكية ما كانوا يتمنون أو يتوقعون أو يفضلون العدول عن نظام منوازنة البرامج المخططة (نظام موازنة البرامج) والرجوع الى نظام الموازنة التقليدي ولكن ما اجبرهم على هذا هو المشاكل المتنوعة التي صاحبت عملية التطبيق العملي والتي ارجعها كثير من المسؤولين عن التطبيق في الوزارات والهيئات المختلفة الى اسلوب التطبيق (الاسلوب الشامل على الحكومة الفيدرالية بدلا من الاسلوب التدريجي) وعدم وجود الاستعدادات المطلوب قبل بدء النظام وعدم فهم كثير من المسؤولين عن التطبيق للنظام الجديد وأهميته (وزارة المالية الامريكية، 1983) . وفي لقاء لنا مع وكيل وزارة المالية الامريكية المساعد لشؤون الموازنة الفيدرالية تبين انه بالرغم من توقف تطبيق نظام موازنة البرامج المخططة الا ان كثيراً من اجزائه استمر العمل بها كأدوات مهمة وان لم يتم ربطها بنظام شامل ، ومن هذه الأجزاء الموازنة الخمسية واعتبار الموازنة السنوية أحد اجزائها ، وانتشار اسلوبي تحليل التكاليف والمنافع بالنسبة للمشروعات الجديدة، وتحليل التكاليف والمنافع بالنسبة للأنشطة القائمة ، وأيضاً زيادة الاهتمام بقياس اداء الانشطة الحكومية، والعمل على تطوير النظام المحاسبي ليكون قادراً على افراز البيانات التي توفر الرقابة الادارية الى جانب الرقابة المالية .

وإذا حولنا النظر نحو التجربة الكندية لوجدنا وجها أكثر اشراقاً بالنسبة للتطبيق العملي التدريجي لنظام موازنة البرامج المخططة والتعديل بما يتلاءم مع البيئة والنظام الكندي. فنجد ان الحكومة الكندية بدأت بتطبيق نظام موازنة البرامج المخططة ثم ادخلت على هذا النظام التعديلات التي رأى المسؤولون عن التطبيق ضرورتها كنتيجة للتطبيق الفعلي أو كضرورة للبيئة الكندية الى ان توصلوا الى النظام الكندي الحالي وهو نظام ادارة السياسات والنفقات . ومن خلال المناقشات مع المسؤولين عن اعداد الموازنة في الحكومة المركزية بكندا تبين لي ان المسؤولين يعتقدون بأن التطوير الفعلي يمثل حوالي 70٪

من التطوير المقترح وانه ما زالت هناك أوجه قصور وعلى الأخص بالنسبة لمعايير الفعالية وبعض مقاييس الاداء (وزارة المالية الكندية، 1983) .

وبناء على ذلك فانني اناشد المسؤولين في ادارة الميزانية بوزارة المالية بدولة الكويت ان لا يعتبروا فشل تطبيق نظام موازنة البرامج توقفاً لعملية تطوير الموازنة العامة للدولة ، بل ان المطلوب هو البحث عن ايجابيات وسلبيات التجربة وذلك في ضوء المفاهيم الصحيحة للنظام المقترح ومتطلباته وظروف واستعدادات البيئة الكويتية . ان على المسؤولين ان يدركوا انه انطلاقا من اساس الموازنة التقليدي يكون امامهم خياران : اما الاستمرار في المراحل التالية للتطوير كما رسمتها ادارة الميزانية والذي سيقودنا الى تطبيق موازنة الاداء وبالتالي تنفيذ متطلباتها السابق بيانها أو العمل على تطبيق نظام موازنة البرامج بمفهومها العلمي الصحيح والذي يستوجب متطلبات سبق ايضاحها سواء بالنسبة لتحديد الأهداف أو التخطيط طويل الأجل أو اسلوب تحليل البدائل . ونظراً الى ان موازنة الاداء تحقق عنصر الكفاية فقط بينما تحقق موازنة البرامج المخططة كلا من الكفاية والفعالية ، لهذا فان الغاية يجب ان تكون نحو تحقيق الكفاية الفعالة في توزيع واستخدام الموارد سواء تحقق ذلك عن طريق تطبيق نظام موازنة البرامج كما هو متعارف عليه أو بعد ادخال أي تعديلات تتلاءم مع البيئة والنظام الكويتي . وأرى انه لا مانع على الاطلاق من ان يكون تطبيق نظام موازنة الاداء اسلوباً تكتيكياً نحو تحقيق الغاية ولكن مع التحذير بأن يكون ذلك واضحاً منذ البداية سواء للمسؤولين عن التخطيط أو القائمين على التنفيذ الفعلي .

الخلاصة

نعتقد بأنه توجد حاجة ، بل حاجة ملحة ، لتطوير الموازنة العامة لدولة الكويت، ونتفق مع نوع الاصلاح المختار وهو نظام موازنة البرامج باعتبار ان تنفيذه وفقاً لاسلوبه العلمي المتفق عليه سيؤدي الى تحقيق الأهداف المرجوة منه سواء من حيث التخطيط أو الرقابة . ولكننا لا نتفق مع ادارة الميزانية بوزارة المالية على ان الاسلوب المقترح في التعميم رقم 14 لعام 1977 لتطوير الموازنة العامة لدولة الكويت هو تطبيق للمرحلة الأولى لمنهج واساليب موازنة البرامج ، ولا ان المراحل التالية ستؤدي الى استكمال تطبيق نظام موازنة البرامج . كما اننا لا نتفق مع الاجراء الذي تم اتخاذه بايقاف عملية تنفيذ التطوير بالرغم من انه لا يهدف الى تحقيق موازنة البرامج ولكنه سيؤدي الى نتائج أفضل من تلك التي نحققها من الرجوع الى نظام الموازنة التقليدي . ولهذا فاننا نؤيد التحول من النظام التقليدي ولكن شريطة ان يكون الاتجاه معلوماً ومطابقاً لما هو متعارف عليه علمياً . وبناء

على ذلك فانني اعتقد بأن هناك بديلين يمكن ان تختار منهما ادارة الميزانية بوزارة المالية لتطوير نظام الموازنة العامة وبالتالي النظام المحاسبي الحكومي :

البديل الأول: وهو الاستمرار في تطبيق اسلوب التطوير الذي ورد في التعميم رقم 14 لعام 1977 والعمل على تنفيذ مراحله التالية ولكن على ان يكون واضحاً لكل من المسؤولين بادارة الميزانية بوزارة المالية بالوزارات والهيئات العامة وكذلك للسلطة التشريعية بأن هذا التطوير لا يمكن وصفه بأنه تطبيق لنظام موازنة البرامج ولكن يمكن وصفه بأنه تطبيق جزئي لموازنة الاداء حيث ان التطبيق الكامل لها سيكون مرهوناً بتوفير متطلباتها بالكامل من استخدام لنظم محاسبة التكاليف في القطاع الحكومي وتوصيف انشطته وقياس وحدات أدائه . كما يجب ان يكون واضحاً للمسؤولين بأن هذا التطوير سوف يحقق استخدامه قياس مستوى كفاية استخدام الموارد العامة والعمل على رفع هذا المستوى .

البديل الثاني: وهو التطبيق الصحيح لنظام موازنة البرامج (نظام موازنة البرامج المخططة) والذي سوف يتطلب المهام التالية :

1) ان تحدد كل وزارة أو هيئة عامة أهدافها العملية وذلك في ضوء خطط السياسة العامة للدولة ، مع بيان هياكل هذه الأهداف والأنشطة التي تساهم في تحقيقها . وفي هذا الشأن نقترح ان تتم الاستفادة من التجربة الكندية وذلك بتكوين لجنة اقتصادية عليا تكون مسؤولة عن امداد الوزارات والهيئات العامة باتجاهات وأولويات السياسة العامة وذلك على نمط لجنة الأولويات والتخطيط في نظام ادارة السياسات والانفاق الكندي . كما نقترح أيضاً انشاء لجنة لكل وزارة أو هيئة عامة تكون وظيفتها وضع الاستراتيجيات في ضوء توجيهات وارشادات اللجنة الاقتصادية العليا وذلك على غرار اللجان القطاعية في النظام الكندي .

2) ان يتم ربط الموازنة السنوية بموازنة متوسطة الأجل (ثلاث سنوات مثلا) ثم ربط الأخيرة بخطة مالية طويلة الأجل (عشر سنوات) اعتقاداً بأن ذلك يتناسب مع الظروف الاقتصادية لدولة الكويت .

3) ان يتم استخدام اسلوب تحليل البدائل سواء عند مستوى اللجنة الاقتصادية العليا أو عند مستوى اللجنة القطاعية أو عند مستوى الوزارة أو الهيئة العامة . ولكي يمكن تنفيذ ذلك فانه يجب الاهتمام السريع والجاد بتكوين كوادر المحللين بالكفاية والخبرة المطلوبة على المستويات المختلفة . كما يجب توفير الاعتمادات اللازمة لاجراء الدراسات الخاصة بوضع نظم التكاليف الملائمة للانشطة الحكومية وتشجيع الدراسات المتعلقة بقياس الفعالية مع توفير الاعتمادات اللازمة لهذه الدراسات .

وبالاضافة الى المهام السابق تحديدها فانه يجب توفير عنصرين عامين وهما : الحصول

على التأييد السياسي بتطبيق النظام وتخصيص الموارد والاعتمادات المالية الكافية ، واعطاء فترة كافية من الوقت لتطبيق النظام قبل الحكم عليه بالفشل أو النجاح ، ويقترح ان يبدأ تطبيق النظام على وزارة يكون من السهل تحديد أهدافها وقياس مخرجاتها مثل وزارة الصحة ، والتعرف على مشاكل التطبيق وكيفية علاجها قبل تعميم التطبيق على المستوى الحكومي باكمله .

والجدير بالذكر بيانه ان الموافقة على البديل الأول هي باعتباره هدفاً تكتيكياً وليس هدفاً استراتيجياً ، أي أن الموافقة مبنية على اعتبار انه قد توجد صعوبات كثيرة في تنفيذ البديل الثاني على الأقل في الوقت الحاضر فان تنفيذ البديل الأول يعتبر خطوة نحو البديل الثاني حيث ان تطبيق نظام موازنة الاداء يسهل كثيراً من تطبيق موازنة البرامج ، هذا بالاضافة الى ان موازنة الاداء ذات نفع أكبر من الموازنة التقليدية .

الهوامش

1) تعرف الكفاية بانها تكلفة المدخلات اللازمة لانتاج المخرجات .
2) تعرف الفعالية بانها نجاح المخرجات في تحقيق الاهداف المخططة .
3) تعرف الكفاية الفعالية بانها نجاح المخرجات في تحقيق الاهداف المخططة باقل تكلفة ممكنة .
4) استخدمت ادارة الميزانية ـ وزارة المالية بدولة الكويت مصطلح موازنة البرامج كمرادف لمصطلح نظام موازنة البرامج المخططة حيث ان المفهوم واحد ، وهذا حدث كما أشرنا سابقا عند نشأة نظام موازنة البرامج المخططة .

المصادر العربية

رجب ، ع .
1979 «نظام موازنة البرامج المخططة الطريق الى الكفاية الفعالة» مجلة الاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس (عدد عام 1979) : 1 - 62 .

وزارة الخارجية
1980 مشروع ميزانية 1981/80 ، مراقبة الميزانية ـ قسم الميزانية ، الادارة المالية بوزارة الخارجية . الكويت .

وزارة الداخلية
1980 مشروع ميزانية 1981/80 ، مراقبة الميزانية ـ قسم الميزانية ، الادارة المالية بوزارة الداخلية . الكويت .

وزارة الصحة

1980 مشروع ميزانية 1981/80، مراقبة الميزانية ـ قسم الميزانية، الادارة المالية بوزارة الصحة. الكويت .

دائرة المالية

1955 التعميم رقم 10 بشأن اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1955 والتعليمات التي ينبغي مراعاتها في تحضير التقديرات وتبويبها، ادارة الميزانية العامة. الكويت .

———

1957 التعميم رقم 10 بشأن اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1956 والتعليمات التي ينبغي مراعاتها في تحضير التقديرات وتبويبها، ادارة الميزانية العامة. الكويت .

———

وزارة المالية

1977 التعميم رقم 14 بشأن اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1979/1978 والتعليمات التي ينبغي اتباعها في اعدادها، ادارة الميزانية العامة. الكويت .

———

1984-1982 لقاءات الباحث مع المسؤولين بادارة الميزانية العامة بوزارة المالية. الكويت .

وزارة المالية الاميركية

1983 لقاءات الباحث مع المسؤولين بادارة الميزانية الفيدرالية. الولايات المتحدة الامريكية .

وزارة المالية الكندية

1983 لقاءات الباحث مع المسؤولين بادارة الميزانية الفيدرالية الكندية. كندا .

المصادر الاجنبية

Government of Canada

1983 Policy and Expenditure Management System. Submitted by Manual Program Branch, Treasury Board Secretariat.

Ministry of Supply and Services

1980 Guide 10: The Policy Expenditure Management System. Government of Canada.

1982 Financial Management Course, Level 11, Part 1. Unpublished document, Government of Canada.

Rouse, A.M.
1969 "Implementation and Use of PPB in Sixteen Federal Agencies." Public Administration Review (November / December)

Schultze, C.L.
1968 The Politics and Economics of Public Spending. Washington, DC: Brookings Institution.

التدفق الاخباري الدولي
مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم

محمد نجيب الصرايره
قسم الصحافة والاعلام - جامعة اليرموك

مقدمة

تستعرض هذه الدراسة مشكلة التدفق الاخباري الدولي في بعديها التاريخي والفلسفي . فقد برزت هذه المشكلة بشكل واضح خلال الستينات، واستمرت حتى يومنا هذا ، دون التوصل الى حلول تعالج قضية توزيع الاخبار، تقبلها الاطراف المختلفة للنظام الدولي. وفي الصفحات القادمة، ستحاول الدراسة إلقاء الضوء على هذه القضية، مستعرضة بعدها التاريخي، والآراء المختلفة حولها ، ثم ربطها ببعدها الفكري، حيث ستقدم الدراسة لاتجاهات تعريف الاخبار، ومجالات تقويمها، وطريقة عرضها وربطها بالنظريات الفكرية التي تنظم دور الوسيلة الاتصالية في المجتمعات المختلفة . فمعظم الدراسات السابقة في هذا المجال، تناولت قضية التدفق الاخباري الدولي من زاوية التوازن، وعدم التوازن، في عملية توزيع الاخبار، دون ربطها ببعدها الفلسفي، ورؤية الانظمة المختلفة لمفهوم الخبر، وطريقة معالجته. وفي هذه الدراسة، سيحاول الكاتب القاء الضوء على هذا البعد الذي يمثل، في الواقع، المحور الرئيس لهذه المشكلة.

لمحة تاريخية

بدأت المبادىء المتصلة بالتدفق الاعلامي الحر Free Flow of Information تأخذ مكانها دوليا خلال الحرب العالمية الثانية . في ذلك الوقت، ابرزت السياسة الدولية هيمنة الولايات المتحدة الامريكية ، كقوة مؤثرة في تشكيل النظام الدولي. هذه الهيمنة انعكست في معظم الوثائق والمعاهدات الدولية التي وقعت اثناء، وبعد الحرب، حيث صبغت هذه الوثائق والمعاهدات الايديولوجية الغربية. واستطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان

تدعم نظامها الحر لتدفق المعلومات، هذا النظام الذي كرسه التعديل الاول First Amendment على الدستور الامريكي، وعملت الولايات المتحدة على فرض هذا النظام، ليصبح الركيزة الاساسية لتدفق المعلومات على المستوى الدولي. هذا الوضع يبدو واضحا في بعض وثائق الامم المتحدة ومنظماتها الرئيسية مثل «اليونسكو».

ففي سنة 1946، اصدرت الامم المتحدة اعلانها بشأن حرية تدفق المعلومات Declaration on Freedom of Infomation، الذي دعا دول العالم الى تطبيق سياسات اعلامية، تدعم سريان المعلومات الحر بين الدول، واكد حقوق الأفراد في البحث، ونقل المعلومات دون قيود أو ضوابط[1] وأكدت الفقرة الثانية من دستور اليونسكو الذي صدر سنة 1945، ضرورة ترويج فكرة التدفق الحر للمعلومات بين الدول من خلال الكلمة والصورة[2]. ففي سنة 1948، واثناء انعقاد مؤتمر جنيف بشأن حرية تدفق المعلومات، أكدت الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي بأن الحرية الحقيقية لتدفق المعلومات لا يمكن ان تصبح أمرا واقعا، ما دامت وسائل الاتصال الغربية واقعة في دائرة احتكار مجموعة صغيرة من الرأسماليين. وفي نفس السنة، فازت الدول الغربية باظهار هيمنتها الدولية في مجال تدفق المعلومات، من خلال استصدار وثيقة دولية جديدة هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان Universal Declaration of Human Rights، الذي أكد حقوق الافراد في البحث والحصول على المعلومات بواسطة أي وسيلة اتصالية، وبصرف النظر عن الحدود الدولية للدول[3]. ويؤكد الباحث الامريكي Schiller (1981: 162) ان التركيز على مبدأ التدفق الحر للمعلومات، بعد الحرب العالمية الثانية، يمثل جزءا من المخطط الامريكي الرأسمالي، للحصول على شرعية دولية لهذا المبدأ. وان القوى الرأسمالية استغلت تزايد الحديث عن الحرية كمطلب اساسي للمجتمع الدولي، بعد الحرب، لتدعم مبادئها على المستوى الدولي. هذه الحرية تشمل حرية رأس المال، الموارد والثروات، وكذلك حرية تدفق المعلومات.

وفي نهاية الخمسينات، وبداية الستينات، شهد النظام الدولي ظاهرة انحسار الاستعمار Decolonization Process بأشكاله القديمة. فقد استقلت اعداد كبيرة من دول العالم المستعمرة (بفتح الميم). هذا التطور اثر بشكل فاعل على المجتمع الدولي، والتوازنات الدولية القائمة في تلك الفترة. وسعت الدول المستقلة حديثا للحصول على مكان مناسب لها في النظام الدولي بعد ان شعرت بالضغوط التي تمارسها الدول الصناعية عليها في المجالين الاقتصادي والاتصالي. ففي مجال الاتصال، أكدت الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات الدولية المعنية في الفترة ما بين 1947 - 1951 ان وكالات الانباء الدولية لا تخدم الا المناطق التي تهيىء لها فرصا للربح المادي، في حين تتجاهل اخباريا

المناطق التي لا تستطيع ان توفر المطلب المادي لهذه الوكالات (Oledzki, 1981: 155). وكما تشير تقارير هيئة الامم المتحدة فان قدم السبق للحديث عن مشاكل الاتصال الدولي يعود الى سلفادور لوباز الوزير الفلبيني الذي قدم خلال تلك الفترة تقريرا حول الموضوع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة. وفي سنة 1959 خلال الجلسة (27) للجنة حقوق الانسان Commission for Human Rights التي عقدت ثلاثة اجتماعات اقليمية في بانكوك (1961)، سانت ياجو (1960)، واديس ابابا (1962) نبه خلالها المجتمعون الى الدور المزدوج لوسائل الاتصال في الدول النامية، الدور الاعلامي، والدور التعليمي.

وعلى صعيد آخر، يرى باحثون اخرون ان الفكرة الاصلية لانشاء نظام جديد لتدفق المعلومات، هي فكرة امريكية. يقول: Cuthbert (1980: 104) ان الاحباطات التي عبرت عنها دول العالم الثالث، بشأن النظام الحر لتدفق المعلومات، هي نفس الاحباطات التي عبر عنها الامريكيون، خلال الاتفاق الاحتكاري لسوق الانباء 'News Agencies Cartel Era، الذي كان سائدا في بداية القرن بين وكالات الانباء العالمية. خلال تلك الفترة، اعتقد الامريكيون بأن تغطية اخبارهم في ظل الاتفاق الاحتكاري، لا تعكس الواقع الامريكي ولا الثقافة الامريكية، فقد تميزت التغطية الاخبارية للمجتمع الامريكي بالسطحية من حيث النوعية، والمحدودية من حيث الكم. فالاخبار الامريكية التي تناقلتها وكالات الانباء كانت مشوهة، وقليلة، ولا تعكس الصورة الامريكية الحقيقية. غير ان هذه الحقيقة لم تمنع الامريكيين من مجابهة الدول والمؤسسات في العالم الثالث، التي بدأت تشكو الواقع الاعلامي الحالي الذي يعكس تجاهلا واضحا لاخبارها من حيث النوع والكم.

ويبدو ان عقد السبعينات كان الفترة الحاسمة لاثارة المشاكل المتصلة بالتدفق الاخباري الحر، حيث بدأت دول العالم الثالث بتوجيه اتهامات مباشرة، لوكالات الانباء الغربية بسبب تجاهلها لواقع هذه الدول، والاحداث التي تجري فيها. فقد بدأت هذه الدول المطالبة بانشاء وكالات انباء اقليمية لمواجهة التجاهل المتعمد لواقع الحياة في هذه الدول، من قبل الوكالات العالمية. وتذكر Righter (1978: 83) ان العالم الثالث، خلال هذه الفترة، كان يتحدث عن كمية المعلومات، اما النوعية فلم تكن قضية رئيسة. وخلال نفس الفترة جاءت دعوات متكررة، ومستمرة لانشاء وكالات انباء اقليمية، ففي سنة (1973)، ناقش الاجتماع الرابع لقمة حركة عدم الانحياز، الذي عقد في الجزائر، الحاجة الى تحرير المعلومات من الهيمنة الاستعمارية، وفي نفس الاجتماع أوصت الدول المشاركة بضرورة انشاء وكالة للمعلومات تشارك فيها جميع دول حركة عدم الانحياز. ويشير

(Oldezki (1981: 157 الى ان عملية تحرير المعلومات من السيطرة الاستعمارية تطلبت اقامة نظام اعلامي عالمي جديد . وفي آذار سنة (1976)، استخدم الهادي نويرة رئيس وزراء تونس في تلك الفترة، ولاول مرة، عبارة «النظام العالمي الجديد للاعلام» New World Information Order، خلال ندوة لدول حركة عدم الانحياز عقدت في تونس .

وخلال عامي 1974 و1976 تجنب المؤتمر العام لليونسكو استصدار اعلان واضح حول دور وسائل الاتصال، بسبب رفض الدول الغربية الاشارة الى فكرة المسؤولية الحكومية لوسائل الاتصال في هذا الاعلان. وفي سنة 1977، تشكلت اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال في العالم، وأوضح رئيسها Sean McBride ان دور هذه اللجنة هو دراسة وتحليل مشاكل الاتصال دوليا (Singh & Gross, 1981 : 107). وفي 22 تشرين الثاني سنة 1978، صدر الاعلان الخاص بوسائل الاتصال Mass Media Declaration عن المؤتمر العام لليونسكو، الذي شجع استمرارية التدفق الحر للمعلومات ، ولكن بصورة افضل واوسع مما كان سائدا. وفي بداية 1980، قدمت «لجنة ماكبرايد» تقريرها الى اليونسكو، الذي دعا الى «نظام اتصالي أكثر عدلا، وأكثر توازنا من النظام السائد» (Oledzki, 1981: 157) .

آراء متباينة

وحين قدمت اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال في العالم تقريرها حول النظام الاعلامي الدولي الجديد، برزت آراء متباينة على الساحة الدولية حول هذا التقرير وقبل ان نعرض لبعض هذه الاراء ، نرى ضرورة تلخيص المناظرة الدولية، ومواضيعها، التي نوقشت خلال السبعينات والثمانينات. فقد اشار (Rosenblum (1977: 816 الى ان انتقادات العالم الثالث، خلال السبعينات للدول المتقدمة، يمكن تلخيصها في نقطتين بارزتين :

الأولى: ان الصحافة الغربية تقدم، خلال تغطيتها الاخبارية صورة غير واضحة وسطحية عن «الواقع» في دول العالم الثالث. وكثيرا ما تقدم اخبار هذه الدول من خلال منظار متحيز ثقافيا. وتركز على الاحداث الدرامية والعاطفية او ما يعرف باخبار الانقلابات والزلازل Coups & Earthquakes Syndrome. وهذه النوعية من الاخبار لا تعكس حالة عدم التوازن في سريان المعلومات وحسب بل تقدم صورة ضارة لعملية التنمية في هذه الدول .

الثانية : ان احتكار الغرب لتوازن الأخبار ادى الى ان معرفة دول العالم الثالث باخبار بعضها بعضا، يتم من خلال وكالات الانباء العالمية المتمركزة في نيويورك، لندن، باريس، هذه الظاهرة أدت الى حالة استعمارية حديثة، وهيمنة ثقافية Cultural

Domination لثقافات الدول التي تتبعها هذه الوكالات على حساب الثقافات الوطنية لدول العالم الثالث .

اما خلال الثمانينات ، فيشير (12 :1981) Richstad & Anderson الى ان المناظرات الدولية تركزت حول ثلاثة محاور رئيسية ، تتعلق بمشاكل الاتصال الدولي ، **المحور الأول** : قضايا تتعلق بتأثير الاتصال الدولي على الثقافات الوطنية ، والمحلية ، والنظم الاجتماعية والاستقرار السياسي ، والتقدم الاقتصادي ، والأهداف التنموية ، ونظام القيم ومواضيع اخرى . **المحور الثاني** : قضايا السيطرة الاتصالية على السيادة ، الحقوق ، المسؤوليات ، الخصوصية Privacy ، الحصول على المعلومات ، علاقة الهيمنة والتبعية ، المشاركة الدولية ، التدفق الحر والمتوازن للمعلومات . **المحور الثالث** : قضايا متعلقة بالمصادر الاتصالية ودورها في تنمية انماط اتصالية جديدة ، وبنى تحتية ، ومواد وبرامج ، واتفاقات التبادل الاخباري ونقل التكنولوجيا ، التدريب والمساعدات والقروض وغيرها . وهذا يوضح ان النظام الاعلامي الدولي الجديد الذي تطالب معظم دول العالم بتطبيقه ، لم يقتصر فقط على قضية تبادل المعلومات بين الدول ، بل امتد ليناقش قضايا كثيرة ومتعددة متصلة بالبناء الاتصالي الدولي وما يعانيه من مشاكل .

وهكذا . . وبعد ان صدرت توصيات «لجنة ماكبرايد» المطالبة بنظام اعلامي جديد يكون أكثر عدلا ، وأكثر توازناً من النظام الاعلامي الحر ، تصاعدت أصوات مؤيدة ، واخرى معارضة . وعلى وجه التحديد ، رحبت اطراف الكتلة الشرقية ودول العالم الثالث بالفكرة ، وعارضتها الدول الغربية باستثناء بعض الاصوات الاكاديمية فيها . فعلى صعيد العالم الثالث ، يرى المصمودي ان دول العالم الثالث ايدت وسعت الى ايجاد نظام اعلامي جديد لاسباب ديمقراطية تهدف الى انشاء علاقات متوازنة ، وعادلة في المجال الاتصالي الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية . ويشير ايضا الى ان الهدف الرئيس ، لدول العالم الثالث ، هو ايجاد علاقات دولية مبنية على اساس عادل ومتوازن بين اطراف النظام الدولي في مجال الاتصال ، وللاطمئنان بأن هذه المبادىء تطبق بشكل عادل على كل الدول ، وليس فقط في حالة «من يملك» منها . ويؤكد المصمودي ان من بين الاسباب التي دفعت العالم الثالث الى المطالبة بانشاء نظام اعلامي دولي جديد ان المعلومات المتداولة دوليا ، والمتصلة بالاخلاق والثقافات والقيم السياسية ، والمرتبطة ببعض الدول ، قدمت بشكل مشوه على عكس المعلومات المقدمة حول دول اخرى ، ويضيف ان مجالات اختيار المعلومات صبغت بوعي أو بغير وعي بالمصالح السياسية والاقتصادية للنظم المهيمنة ، والدول التي تدخل ضمن دوائرها (Masmoudi, 1979: 174, 178) .

وقد عكست ردود الفعل في العالم الثالث اهتمام شخصيات قيادية، كان من ابرزها انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند السابقة التي قالت في مؤتمر الاتصال لدول حركة عدم الانحياز NAMEDIA، الذي انعقد في نيودلهي في التاسع من كانون اول 1983 «اننا نريد لعالمنا ان يتحدث بصوت واحد حول السلام، وبأصوات متعددة حول القضايا الاخرى، الثقافية، السياسية، والاقتصادية . . «ان تسمع» هذا حق اساسي، يثمن من كل انسان، وكل جماعة، وكل دولة، لكن على مر التاريخ فان أصوات الاكثرية قد حكم عليها بالصمت، بينما فازت دائما أصوات الأقلية، واشارت غاندي في خطابها المطول، الى ان عمليات التنمية والتغيير، التي يشهدها العالم الثالث، تبدو كأنها لم تحدث. وهاجمت بشدة مديري الصحف ومحرريها، ووصفتهم بأنهم متحيزون «للوصفة» الغربية في تعريف الاخبار وتقويمها . هذه الوصفة التي ترى ان القوة، المكانة، الثروة والجنس تصنع اخبارا، بينما الفضيلة، الحالة السوية، العمل الجاد والتواضع لا تصنع اخبارا[4] .

ويشير (160 :1981) Mankekar أحد رجالات الاعلام في الهند، الى ان تقرير «لجنة ماكبرايد» حول النظام الاعلامي الدولي الجديد، قدم على انه اطار عام لحل مشكلات عدم التوازن والتحيز التي تميز بها النظام الحر لتدفق المعلومات، واضاف ان التقرير اشار الى حق دول العالم الثالث في المحافظة على ثقافاتها، واتخاذ سياسات خاصة بها لحماية هويتها الثقافية والاقتصادية ومصالحها الأمنية. وقال ان التقرير اعلن بوضوح ان حريات الانسان هي واحدة . . من أهم المهام الملقاة على عاتق وسائل الاتصال، ومنها الحريات المتعلقة بسريان المعلومات . ويؤكد (XV :1981) Aggarwala احد الخبراء الهنود العاملين باليونسكو ان القائمين على وسائل الاتصال في الدول الغربية اعترفوا بعدم قدرتهم على اعطاء تعريف محدد للنظام الجديد، وتصوروا انه عملية «مخادعة» تقوم بها دول العالم الثالث للسيطرة على وسائل الاتصال، وتسييرها لصالحها، ويضيف ان النظام الجديد، كما قدمه تقرير «لجنةماكبرايد» يتعامل مع قضايا متعددة، ويشخص مشاكل الاتصال من خلال ابعاد عديدة، تشمل النواحي التقنية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية .

وعلى صعيد اخر اكد الاتحاد السوفيتي، ودول الكتلة الشرقية تأييدهم غير المتحفظ لتقرير لجنة ماكبرايد، حول اقامة نظام اعلامي جديد. يقول :Zassoursky & Losev (1981 (119, 120 ان التوصيات التي انبثقت عن هذا التقرير كانت قد ركزت على أهمية وسائل الاتصال في تقوية حالة الفهم المشترك من أجل الصراع بهدف اقامة سلام عالمي، وانهاء التسلح . واضافا الاتحاد السوفيتي يعتبر واحدا من الدول التي لعبت دورا حاسما من أجل انشاء نظام اعلامي دولي جديد، يقوم على اساس احترام السيادة الوطنية National Sovereignty لدول العالم. واشارا بوضوح الى ان الاتحاد السوفيتي يعتبر التقرير مساهمة

جادة من أجل وضع المعلومات في خدمة السلام والتقدم العالمي ، موضحين ان تقرير اللجنة ، قدم دليلا واضحا على ان وسائل الاتصال في دول ما يعرف بـ«العالم الحر» تقع فريسة لمصالح الاحتكارات التجارية الضخمة . ويؤكد (Oledzki (1981: 162 ، ان الدول الاشتراكية ايدت النظام الاعلامي الدولي الجديد ، لاعتقادها بأن النظام الحر يتميز بصفته التجارية Commercialization البحتة ، التي تضع وسائل الاتصال في ايدي مجموعة من المؤسسات الخاصة تمثل عقبة حقيقية في وجه دقرطة (يجعله ديمقراطيا) تبادل المعلومات بين الدول .

اما الدول الغربية ، فقد اخذت موقفا معارضا لتقرير اللجنة ، واعلنت ان التدفق الاعلامي الحر يعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق التفاهم ، والسلام العالمي ، ففي مؤتمرهم «أصوات الحرية» الذي عقد في فرنسا سنة 1981 ، والذي ضم ممثلين لعشرين دولة غربية ، أكدت هذه الدول تحذيرها من تزايد الرغبة لدى بعض الدول لتقديم مصالحها على مصالح الأفراد ، خاصة في ما يتعلق بعملية سريان المعلومات ، واتفق المشاركون في المؤتمر على ان وضع أي قيود على عملية تبادل المعلومات ، يعد مخالفة حقيقية للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والدساتير والمواثيق الدولية ، مثل دساتير كل من الامم المتحدة واليونسكو. واضافوا ان مصالح الأفراد ، وكذلك مصالح الدول ، مرتبطة بشكل مباشر بحرية سريان المعلومات بلا قيود[5] .

ويشير (Anderson (Undated: 27 رئيس لجنة حرية الصحافة العالمية World Press Freedom Committee ، وهي تجمع صحفي امريكي ، الى ان اللجنة مهتمة جدا بما تثيره بعض الدول الاعضاء في اليونسكو ، ومن خلال التشجيع المستمر من بعض الاداريين في المنظمة الدولية ، حول انشاء نظام اعلامي دولي جديد تهيمن من خلاله بعض الحكومات ، على وسائل الاتصال ، بواسطة السيطرة المباشرة . ويضيف ان من دواعي «السخرية» ان معظم هذه الدول تتبع النهج السلطوي في الحكم ، الذي لا يتيح للناس معرفة الاخبار سوى تلك التي تخدم مصالح الحكومات . ويؤكد (Anawalt (1981: 125 ان تقرير «لجنة ماكبرايد» يتعارض في بعض توصياته مع التعديل الاول للدستور الامريكي . هذا التعديل الذي حدد ملكية وسائل الاتصال في القطاع الخاص ، وحرم اي شكل من اشكال التدخل الحكومي في ملكيتها . ويشير(Snijders (1978: 19 الى ان النظم السلطوية تتميز في عدم قدرتها على قبول التناقض Contradiction ، وعدم رغبتها في قبول النقد والاستفادة منه . هذه الطريقة في التفكير هي التي دفعت بعض الدول للمناداة بانشاء نظام اعلامي دولي جديد . لقد كان الأوْلى ان تطرح هذه الدولة مشكلة عدم التوازن في عملية سريان المعلومات بطريقة لا تنتقص من حرية التعبير وحرية الصحافة . ويضيف Marks

(Undated: 29) في مقالة عنوانها «النظام الاعلامي الدولي الجديد . . فكرة سيئة ترفض الموت» ان بعض دول العالم الثالث تريد ان «تشنق» الوسيط بسبب نشره للاخبار السلبية متوقعة انها بعملها هذا ستحصل على نشر الجانب الايجابي فقط. ولعل انسحاب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من اليونسكو يعكس رد الفعل الغربي على موقف المنظمة الدولية من المناظرة التي دارت خلال السنوات الماضية حول اقامة نظام اعلامي دولي جديد. ويندرج تحت رد الفعل هذا موقف الدول الغربية من انتخابات اليونسكو الاخيرة، وموقفها من المدير العام السابق السيد احمد مختار إمبو.

التوازن وعدم التوازن

وهكذا، فان ملخص القضية التي تبنتها دول العالم الثالث، وأيدتها فيها المجموعة الاشتراكية، ان سريان المعلومات بشكل عام، والاخبار بشكل خاص، يسير باتجاه واحد من الدول المتقدمة الى الدول النامية. اما الكم القليل الذي يسير في الاتجاه الآخر فانه مرتكز على ما يعرف بأخبار الأزمات Crisis News وحين نعلم بأن وكالات الأنباء العالمية، ونقصد بها هنا، الامريكيتين «الاسوشيتيدبرس Associated Press، ويونايتدبرس انترناشونال United Press International، والانجليزية رويتر Reuters، والفرنسية Agence France Press، حين نعلم بأن هذه الوكالات تسيطر على (80٪) من المعلومات المتداولة دوليا، تتضح صورة الهيمنة في بعدها الكمي (Argumedo, 1981: 181). ويشير Schiller (1981: 164) الى ان هذه القنوات الدولية للمعلومات، قد سعت منذ نهاية الاربعينات الى بناء نفسها، وتوسيع دائرة هيمنتها دوليا من خلال دعم كامل من الدول التي تتبعها متبنية فلسفة «حرية الفعل المطلق» على المستوى الدولي. هذا المفهوم يمثل في الحقيقة حجر الزاوية لتبرير استقلاليتها، لتتمكن من ممارسة نشاطها دون أي شكل من اشكال المسؤولية الوطنية أو الدولية. بهذه الطريقة فازت هذه الوكالات بشرعية التحرك لخدمة مصالحها، ونقل وجهات نظرها حول الاحداث الدولية طبقا لمصالحها السياسية والاقتصادية. ونتيجة لهذا الوضع، وضمن مفهوم التدفق الاعلامي الحر، فان هذه الوكالات اصبحت غير مسؤولة ـ قانونياً واجتماعياً ـ عن نشاطاتها امام الدول الاخرى حيث تمتد هذه النشاطات، وبهذا اعطى النظام الحر لتدفق المعلومات هذه الوكالات الحق في تحديد ما يصلح وما لا يصلح ليكون خبرا. لقد اعطت هذه الوكالات نفسها الحق لتختار من مجموع الاحداث الدولية والوطنية، وبالتالي فهي المسؤول الاول عن تحديد ما يجب معرفته، وما لا يجب على المستوى الدولي. ويضيف Schiller ان نشأة هذه الوكالات، وطبيعة بنائها بالاضافة الى القواعد التي تتبعها في تقرير ما يصلح للمعرفة، قد جعلها تتجاوز الواقع الاجتماعي والمصالح الوطنية لدول العالم الثالث.

ويشير Cooper الى مفهومي السيطرة والتحيز اللذين تمارسهما الوكالتان الامريكيتان فيقول انهما تقدمان اخبار الولايات المتحدة الامريكية في صورة ايجابية، دون ان يسودها التناقض. فالولايات المتحدة تبدو دائما «عظيمة» من خلال الاصرار على تغطية اخبار التقدم الهائل الذي احرزته في المجالات المختلفة (Richstad & Anderson, 1981:164)[6] .
وفي اطار النقد الذي توجهه دول العالم الثالث ضد وكالات الانباء العالمية، ودورها في تشويه المعلومات، يستشهد Rosenblum (1979:36) بحادثة تعكس أحدى الصور الحقيقية لفلسفة الخبر في الدول الغربية يقول: اثناء قيام القوات البلجيكية بتحرير مجموعة من الرهائن سنة 1964 في مدينة Stanleyville بالكونغو، كان أحد المراسلين الصحفيين البريطانيين يجوب ارض المطار في المدينة حيث تم نقل الرهائن وهو يصرخ متسائلا «هل هناك بين الرهائن راهبة تتحدث الانجليزية، تعرضت لعملية اغتصاب، لكي اجري معها مقابلة صحيفة». ويعرض Aggarwala (1979: 180) الى حادثة اخرى، يقول ان اول سؤال تقدمت به وسائل الاتصال الغربية في تغطيتها للانقلاب الشيوعي في افغانستان (لم تكن هوية الانقلاب معروفة بعد) ان هل القيادة الجديدة في كابول مع موسكو أم مع واشنطن؟ ويعلق Aggarwala على ذلك بقوله ان وسائل الاتصال الغربية لم تهتم ابدا للتغيير الذي سيحدثه الانقلاب في كابول على الافغانيين انفسهم.

ويضيف Aggarwala (1979) مثالا اخر على كيفية تشويه المعلومات التي تمارسها وسائل الاتصال الغربية قائلاً: اثناء الانتفاضة التي حدثت في زائير في ايار سنة 1978، أوحت وسائل الاتصال الغربية من خلال تغطيتها للحدث ان «السود» المدعومين من موسكو، أو «القتلة السود» المدربين بأيدي كوبية ذبحوا البيض في احدى المدن الزائيرية. ويضيف ان وسائل الاتصال الغربية، اصرت على اعتبار المذبحة «مذبحة للبيض» على الرغم من ان مئات السود قد ذبحوا في الحادث نفسه. ويشير ايضا الى احد التصريحات التي جاءت على لسان احد المسؤولين التنفيذيين في الوكالة الامريكية «الاسوشيتدبرس» الذي قال: «اننا لن نعمل على تغطية افريقيا للافريقيين» ويعلق Aggarwala على هذا التصريح بقوله ان ما قاله المسؤول الامريكي يبدو محيراً، اذا ما أخذنا في الاعتبار الادعاء الذي تجاهر به الوكالة المذكورة بأنها دولية، وليست امريكية وحسب، وتساءل: ماذا يكون رد فعل وسائل الاتصال الامريكية، اذا ما اعلنت الوكالة انها لن تعمل على تغطية اخبار امريكا للامريكيين. ويؤكد Somavia (1976:20) ان عملية انتقاء الاخبار تتم بوعي كامل بناء على المصالح السياسية والاقتصادية للنظم المهيمنة والدول التي تتبعها، فوكالات الانباء اصبحت الاداة الرئيسة التي تستغل دوليا للمحافظة على «الوضع الراهن» ومنع اي شكل من اشكال التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويضيف ان وكالات الانباء العالمية تعمل بشكل مكثف على ابراز الاخبار التي تعكس التقدم والانجازات التي حققها

النظام المهيمن لصالح دول العالم الثالث، في حين تغيب المعلومات التي تتضمن أي نقد أو تلك التي تبرز الحاجة للتغيير من تغطيتها الاخبارية. ويشير الى ان استعمال النعوت والصفات Adjectives المختلفة يمثل احدى الطرق السياسية التي تنتهجها وكالات الانباء العالمية لتخدم مصالحها، ومصالح النظم التابعة لها. فبعض القيادات الوطنية في العالم الثالث قدمت على انها قيادات «ارهابية» و«متطرفة». وفي الوقت نفسه قدم «التفاوض الدولي» الذي تقوم به دول الثالث على انه لغة طنانة، تتسم بالمغالاة وعدم الصدق، في حين وصف المفهوم نفسه، مقترنا بالدول المتقدمة بأنه «عقلاني ونفعي».

ولكي تكون الصورة اكثر شمولية، فسنعرض في السطور القادمة لرأي وكالات الانباء نفسها. تقول مصادر الوكالات الفرنسية للانباء، ان عملية توزيع الاخبار عالميا، تواجه مشاكل عديدة. من هذه المشاكل، ما يواجهه مراسلو الوكالة من قيود في ارسال رسائلهم الاخبارية، اذ يفترض في كثير من الاحيان، ان تبث الاخبار من قبل الوكالات الوطنية، قبل ارسالها خارجيا عن طريق المراسلين الاجانب. ويبدو ان هذا الاسلوب قد ساهم في نقص كمية الاخبار من ناحية، وتحيزها من ناحية اخرى. ويضيف المصدر ان هناك اكثر من قيد تفرضه حكومات دول العالم الثالث، تصل في كثير من الاحيان الى تأميم مكاتب وكالات الانباء (Richstad & Anderson, 1981:270). ويشير Fuller رئيس وكالات «الاسوشيتدبرس» الامريكية في رده على اتهامات دول العالم الثالث، ان وكالته ليست امريكية، بقدر ما هي عالمية. وانها مستقلة عن كل الحكومات بما فيها حكومة الولايات المتحدة الامريكية. هذه الاستقلالية، بالاضافة للملكية الخاصة Private Ownership التي تتميز بها وسائل الاتصال الامريكية، تعطي الوكالة استقلالية اقتصادية، فالوكالة ليس لها أي صلات مالية سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر بحكومة الولايات المتحدة الامريكية. ويضيف ان الهدف الاول لوكالته هو تزويد وسائل الاتصال المختلفة بتغطية اخبارية موضوعية عن امريكا والعالم ايضا. ويشير الى انه يتوقع اهتماما خاصا من وكالته بانباء العالم الثالث في المستقبل (Richstad & Anderson, 1981:270) ويؤكد Fuller ان تغطية العالم الثالث اخباريا ليست مهمة سهلة. فهي تتطلب فهما مشتركا في طرفي العملية الاتصالية، موضحا ان التهديد بابعاد المراسلين الصحفيين، والرقابة، عاملان رئيسان وراء مشاكل التغطية الاخبارية لهذه الدول. ويشير الى ان القصة الاخبارية الجيدة ستشكل عناوين اينما كان مكانها، سواء في بيروت أو «ديترويت». ويقول Longe في تعليقه الذي يعكس وجهة نظر الوكالة الانجليزية للانباء «رويتر»، ان المشاكل التي تتحدث عنها دول العالم الثالث واقعية، وحلها مسؤولية دولية مرتبطة بجميع الاطراف لكي تتحقق تطلعات هذه الدول في هذا المجال، لكن، يجب الاعتراف بشكل كامل ان التدفق الاعلامي

الدولي يمكن احرازه فقط من خلال تلك الدول التي طورت نظاما ناجحا لتدفق المعلومات داخليا. ويضيف انه من المستحيل ان تمارس دولة ما «الاضطهاد» على المستوى المحلي ثم تطالب «بالتنوير» على المستوى الدولي (Richstad & Anderson, 1981: 274). ويشير Tremaine نائب رئيس وكالة «اليونايتد برس انترناشونال» الى ان هناك عدة اسباب لمشاكل التغطية الاخبارية، منها مشاكل اتصالية، واخرى متصلة بالجو العدائي الذي يقابل به مراسلو الوكالات في دول العالم الثالث. ويضيف ان هناك مشاكل اقتصادية واخرى مهنية متعلقة بالوسائل الاتصالية المتلقية. بالاضافة الى ان المراسلين الصحفيين اناس يقعون في دائرة الخطأ والصواب في حياتهم اليومية (Richstad & Anderson, 1981: 277).

والمشكلة كما يبدو ما زالت موضع خلاف، وان كانت تبدو في حجمها اكبر كثيرا من مسألة التوازن وعدم التوازن في عملية توزيع الاخبار. فالمشكلة كما هو واضح مصدرها الحقيقي الصراع الفكري القائم بين اطراف النظام الدولي. ولعل القائلين بأن المشكلة ليست في توزيع الاخبار فقط، لكنها مرتبطة بكيفية تعريفها والحكم عليها في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هم الاقرب الى الصواب عندما يتم تحليل ابعاد هذه القضية. وفي السطور القادمة، سيتم التعرض الى البعد الفلسفي للخبر في النظم المختلفة، وربطه بدور الوسيلة الاتصالية، والاطار الفكري العام الذي يحكم حركة الناس والاشياء داخل الدائرة التي يهيمن عليها ذلك الفكر المعين.

فلسفة الخبر في النظم السياسية المختلفة

حاول كثير من الباحثين في مجال الاتصال بشكل عام، والاخبار بشكل خاص تعريف الخبر. وجاءت محاولاتهم متفاوتة، ومتأثرة بالنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ينتمون اليها. وتشكلت هذه التعريفات حسب الخلفية الثقافية Cultural Background السائدة في المجتمع بشكل عام، وبمفهوم الصحافة بشكل خاص. يقول Izard et al. (1973: 12) ان هذه التعريفات لم تساعد كثيرا على فهم الخبر، لانها قدمته وكأنه شيء جامع Static Object بدلا من تقديمه على انه عملية متفاعلة ومعقدة. باحثون اخرون عرفوا الخبر وفقا لمفاهيم ثقافية وعقائدية، لذلك فاننا نرى عشرات التعاريف المختلفة، دون الوصول الى تعريف واحد جامعة مانع. وبعيدا عن التعريفات التي ترتكز على مضامين فكرية، فقد عرف Desmond (1937: 1) الخبر بقوله انه «مادة الحضارة وثروة الحاضر، ونتيجة الماضي، وخيال المستقبل» وعرفه Martin & Chaudhary (1983: 2) بأنه كل شيء يثير الفضول، ويضيف الباحثان ان تعريف الخبر على هذه الشاكلة يعكس مفهوما عالميا، وذلك لان الانسان اينما وجد في هذا العالم يحمل في داخله صفة الفضول للتعرف على الاشياء والاحداث.

والأمر يبدو مختلفا اذا ما اردنا تعريف الخبر وفقا للفلسفات الفكرية السائدة في العالم. يقول (12 :1973) .Izard et al ان اشهر التعريفات الغربية للخبر واكثرها انتشارا ذاك الذي يعرف الخبر بأنه «كل شيء جديد، يثير اهتمام الجمهور في ما يتعلق بشؤونهم الخاصة والعامة أو علاقاتهم بالمجتمع وافضل الاخبار تلك التي تحتوي على أعلى درجات الاهتمام لاكبر عدد من الناس» . ويضيف ان معظم التعريفات الغربية للخبر تؤكد حالة التغيير كعنصر جوهري من عناصر الخبر. ويشير (3 :1983) Martin & Chaudhary الى ان المجتمعات الغربية تعرف الاخبار طبقا لعناصرها الاخبارية المختلفة. هذه العناصر مثل قرب الحدث أو بعده Proximity، الاهمية، الاهتمام وغيرها . اما المفهوم الشيوعي للخبر فيبدو مغايرا بشكل كلي للمفهوم الغربي. فالخبر في المجتمعات الشيوعية ينظر اليه على انه سلاح عقائدي يخدم اهداف الحكومة والحزب الشيوعي، لذلك يمكن اعتبار الاحداث المختلفة اخبارا بالمنظور الشيوعي، اذا ما ساهمت في عملية خلق وتحسين المجتمع الشيوعي، بعبارة اخرى فان الاحداث المختلفة يمكن اعتبارها اخباراً اذا كانت تمثل عناصر فاعلة في استمرار العملية الاجتماعية Social Process، وليس فقط في كونها احداثاً مثيرة أو احداثاً مرتبطة باشخاص معينين .

يقول Palgunov الذي عمل مديرا لوكالة تاس TASS السوفييتية للانباء ، ان النمط الاخباري السوفييتي لا يعتمد على اهداف اعلامية خالصة، رغم انه يؤكد أهمية الحقائق في بناء الاخبار. ويضيف ان الاخبار يجب ان تكون منظمة وان لا تهتم فقط بنقل الحقائق كما هي. فالعملية الاخبارية هي في الحقيقة عملية تحريض من خلال الحقائق، والاخبار وفقاً للرؤية الشيوعية يجب ان تكون موجهة Instructive (Markham, 1967: 141) . ويؤكد Lendvai (1981:57) ما جاء على لسان Palgunov باستشهاده بفقرة وردت في جريدة البرافدا Pravda السوفييتية، والتي اكدت ان دور الصحافة لا يتحدد في نقل صورة مبسطة عن الاحداث أو الحقائق المتعددة، بل يجب ان تذهب الى ما وراء ذلك في تقديم وصف موجه للاحداث والظواهر المختلفة . اما في الدول النامية، فيرى باحثون في هذا المجال ان تعريف الخبر لا بد ان يتضمن الادراك الحسي، والفهم الواضح للثقافات المختلفة Cultural Perception . فالخبر بالنسبة لهم يجب ان يعمل على خلق حالة من الوعي والاهتمام بالاحداث المختلفة، على ان يستند ذلك، وبشكل حاسم على العامل الثقافي. والخبر، كما ينظر اليه في العالم الثالث، يجب ان يستخدم كأحد المصادر الوطنية في عمليات التنمية (UNESCO,1980: 157 - 81) لذلك فقد انبثقت مفاهيم جديدة للاخبار في العالم الثالث، منها مفهوم الاخبار التنموية Development News . وعلى الرغم من ان هذا المفهوم ما زال غير واضح المعالم والمحددات، الا ان بعض الباحثين حاولوا وضع تصور معين لمعنى

الاخبار التنموية. يقول Aggarwala (1979: 181) ان الاخبار التنموية لا تعكس بالضرورة ايجابية الحدث، بل تتعرض لبعديه السلبي والايجابي على حد سواء فالاخبار التنموية لا تختلف كثيراً عن التقارير الاستقصائية Investigative Reporting التي تعرض للايجابيات والسلبيات حول حدث ما أو واقعة ما. ويضيف ان الاخبار التنموية تعنى بقضايا التنمية على الصعيدين الوطني والدولي مشيراً الى ان الصحفي الذي يغطي حدثا تنمويا معينا، مطالب، وبشكل بارع، ببحث وتقويم ونشر كل الحقائق حول هذا الحدث.

وعلى الرغم من هذا التصور المبدئي لمفهوم الاخبار التنموية الا ان الغربيين، ما زالوا متشككين من هذا المفهوم، الذي يعتبرونه جزءا من عملية الترويج للانظمة السياسية السلطوية وشخوصها في دول العالم الثالث. وبناء على هذه النظرة المتفاوتة لتعريف الخبر في النظم السياسة المختلفة فقد برزت اختلافات اخرى حول مجالات تقييم الاخبار Criteria of News Values، ومضامينها Contents، وطرق عرضها Presentation. وفي ما يتعلق بمجالات تقويم الاخبار فان الدول الغربية تعتبر عنصر الاهتمام Interest، واحداً من أهم العناصر التي تؤهل حدثاً معيناً لكي يكون خبراً صالحاً للنشر. لكن يبدو ان الاتجاهات الثلاثة متباينة حول كيفية ومسؤولية تحديد درجة الاهتمام لدى الجمهور بحدث ما. في الدول الغربية يلعب مالك المؤسسة الصحفية، أو من ينوب عنه من حراس البوابة الاعلامية Gatekeepers، مثل المحرر أو المندوب، الدور الرئيس في تحديد درجة اهتمام الجمهور بحدث ما، اما في الدول الشيوعية، فان المبادىء الماركسية اللينينية هي المسؤول الاول عن تحديد اهتمامات الجماهير، وبالتالي ما يصلح لان يكون خبراً صالحاً للنشر. وفي دول العالم الثالث، ففي الغالب تتدخل الحكومات، من خلال قوانين معينة، أو اجراءات معينة، لترسم سياسات النشر للاخبار وتحديد دوائر معينة للحركة[7]. ويشير Markham (1967: 143) الى ان عنصر التوقيت Timeliness من العناصر المهمة في تقويم صلاحية الاحداث لكي تكون اخباراً صالحة للنشر في المجتمعات الغربية. ويعزو Martin & Chaudhary (1983: 3) ذلك الى النظرة الليبرالية في تحديد معنى الخبر. فالمجتمعات الليبرالية تتعامل مع الخبر كسلعة تجارية تخضع لمبدأ المنافسة، الذي يمثل بدوره محور البناء الاقتصادي الرأسمالي. ويعللان ذلك بأن الحاجة للمعلومات تتحدد بشكل فاعل بناء على طبيعة النظام السياسي. فالمجتمعات الغربية تعتبر التوزيع الاخباري السريع ذا اهمية بالغة لصانعي القرارات حيث تعتمد الحكومات في بناء قراراتها على الرجع Feedback القادم من الجمهور اما في المجتمعات الشيوعية، فان عنصر التوقيت لا يمثل عاملا هاما في نشر الاخبار، لان هذه المجتمعات لا تقيم وزنا لمبدأ المنافسة بين الوسائل الاتصالية. وما يصلح للنشر يجب ان يخدم بالضرورة العملية الاجتماعية، وتطوير المجتمع الشيوعي

فحسب. وبناء على ذلك، وعلى عكس المجتمعات الغربية، فان عنصر السبق الصحفي Scoop، والجدة Novality لا يمثلان خاصيتين جوهرتين لنشر الاخبار في المجتمعات الشيوعية، لان هدف نشر الاخبار لا يتوقف عند حدود خدمة العملية التسويقية، بل يخدم بالضرورة اهدافا دعائية، وتحريضية وتنظيمية.

اما في دول العالم الثالث، فقد تختلف النظرة الى عنصر التوقيت بناء على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتبع في الدول المعنية حيث تختلف تركيبة هذه الانظمة من دولة الى اخرى. وتعتمد الاتجاهات الثلاثة عنصر قرب الحدث أو بعده كأحد العناصر المهمة في تقويم الاخبار. وينظر الى هذا العنصر من خلال بعديه الجغرافي والنفسي. فعلى سبيل المثال، تحتل اخبار اوروبا الغربية مساحات كبيرة في وسائل الاتصال الامريكية بسبب الروابط الثقافية التي تربط الولايات المتحدة بهذه البقعة من العالم (Muhammed, 1978: 67). وقد اثبتت بعض الدراسات في العالم الثالث ان وسائل الاتصال تهتم بدرجة عالية بالمناطق المحيطة بدائرتها الجغرافية والنفسية. ففي دراسة حول تغطية الاخبار الخارجية Foreign News في الصحافة النيجيرية، اكد Nwaneli & Udoh (1982) ان المساحة المخصصة لافريقيا، تجاوزت نصف المساحة المعطاة للاخبار الخارجية. واكد (الصرايرة) الاتجاه نفسه في دراسته حول تغطية الاخبار الخارجية في الصحافة الاردنية. فقد خصصت صحيفتا «الرأي» و«الدستور» الاردنيتان اكبر مساحاتها المعطاة للاخبار الخارجية، لتغطية احداث الوطن العربي(El Sarayrah, 1983: 364). ورغم عدم توفر دراسات عن التغطية الاخبارية في الدول الشيوعية، الا ان الاتجاه السائد لا يختلف عنه في الحالتين السابقتين.

اما على صعيد تغطية اخبار النخبة Elite، فان الصحافة الغربية تعطي أهمية خاصة لاخبار المشاهير في المجالات المختلفة، بناء على الافتراض القائل بأن هذه الفئة معروفة لقطاعات كبيرة من الناس، لذلك فاخبارهم تندرج تحت باب الاولويات من حيث اهتمام الجمهور بها (Martin & Chaudhary, 1983: 4). وفي الدول النامية فان اخبار النخبة الحاكمة تتصدر الصفحات الاولى للصحف، واحيانا تلجأ الحكومات الى تحديد المكان المناسب لاخبار النخبة السياسية في وسائل الاتصال المختلفة، وذلك لاضفاء نوع من الهيبة التي يفترضها المنصب السياسي الذي تحتله الشخصية.

اما في المجتمعات الشيوعية، فالمنزلة السياسية Position هي التي تحدد اهمية اخبار صاحبها، وليست الشخصية نفسها. فالافراد في المجتمعات الشيوعية يمثلون رموزاً اجتماعية فحسب، لذلك فان الافراد لا يصنعون اخباراً الا اذا كان لهم دور مباشر في العملية السياسية والاجتماعية (Martin & Chaudhary, 1983: 4). اضافة الى ذلك، فان اخبار القادة في المجتمعات الشيوعية يجب ان تقدم بحذر شديد للمحافظة على صورهم

كقادة، فعلى سبيل المثال، اصدرت الحكومة البولندية، سنة 1976 قراراً بعدم نشر أي خبر، أو أي صورة للامين العام للحزب الشيوعي البولندي، الا بتصريح من دائرة الصحافة والراديو والتلفزيون في اللجنة المركزية للحزب (Curry, 1984: 105) وهذا الاجراء يطبق في كثير من الاحيان في الدول النامية . ومن جهة اخرى، فان صحافة الدول الغربية تهتم باخبار المشاهير من اهل السياسة والفن وغيرهم كأداة تسويقية ، في حين تهتم صحافة الدول الشيوعية بالنماذج المتميزة من الافراد ودورهم في تحسين المجتمع الشيوعي . فالصحافة الشيوعية تركز اهتماماتها على النماذج العمالية في المصانع، والمدارس وغيرها من مؤسسات الدولة وتقدمهم كأبطال وطنيين (Martin & Chaudhary, 1983: 4) .

اما فيما يتعلق بمضمون الاخبار، فتركز الصحافة الشيوعية وصحافة العالم الثالث على النجاحات المختلفة التي تحققت في المجتمع. فمضمون الاخبار يستند في الغالب على الحدث الايجابي Positive Event . في حين ترتكز الرؤية الغربية للخبر على الحدث السلبي Negative Event .(Markham, 1967: 146) وهذا بالطبع يتماشى مع طبيعة المجتمع وفلسفته العامة. ويقول Schoenbach في تفسيره لهذه الظاهرة في المجتمعات الغربية والشيوعية، ان الغرب في طريقه نحو التقدم يتوقع النجاح، لذلك فان الشيء غير المألوف، والذي يمكن ان يشكل حدثاً يمكن ان يكون خبراً هو الفشل، اما في المجتمعات الشيوعية، فان المتوقع في مسيرتها نحو التقدم هو الفشل، لذلك فان النجاح يشكل الشيء غير المألوف، والذي يمكن ان يشكل خبراً صالحاً للنشر.[8] ويعترض (الصرايرة) على هذا التفسير المتحيز قائلا: ان الاتجاهات الثلاثة تتوقع النجاح خلال مسيرتها نحو التقدم والفرق هنا يكمن في الطريقة المتبعة لتحقيق هذا التقدم . فالغرب يسعى الى التقدم من خلال التغيير ، الذي بدوره يفترض التركيز على السلبيات. اما في الدول الشيوعية، ودول العالم الثالث، فان مسيرة التقدم تتم من خلال حالة الاستقرار التي تفترض التركيز على النجاحات. لذلك تركز الصحافة الغربية على الاخبار السلبية في حين تركز الصحافة الشيوعية وصحافة العالم الثالث على الاخبار الايجابية، (El Sarayrah, 1987: 21) . ويشير Martin & Chaudhary, (1983: 5) الى ان التركيز على نشر الاخبار السلبية في الغرب امر مرغوب ومناسب للنظام العام، بصرف النظر عمن يكون في السلطة. فالاخبار السلبية تشكل حافزا للتغيير ، وبالتالي التقدم . ويضيفان ان المجتمعات السلطوية لا ترغب في التغيير وتخافه ، لذا تركز الصحافة في هذه المجتمعات وبدرجة عالية، على الاخبار الايجابية . ويبدو ان التركيز على الاخبار الايجابية ، في المجتمعات الشيوعية، ودول العالم الثالث، لا ينفي ان هناك مساحة ما للاخبار السلبية، التي تقدم كونها دروساً وتجارب واقعية يمكن الاستفادة منها . وحول

طريقة عرض الاخبار. يقول Markham (1976: 142) ان الغرب ينظر الى الخبر على انه واقعي، حقيقي، متوازن، وكامل. ووظيفة الخبر هنا تتحدد في كونه يمثل سجلا يوميا للاحداث المعاصرة. ويشير الى ان الخبر في المفهوم الليبرالي يجب ان يكون دقيقا، وموضوعياً، غير ان بعض الباحثين في الغرب اقروا الحقيقة القائلة بأن الموضوعية أمر مستحيل تحقيقه. لذلك فقد استبدل مفهوم الموضوعية، بمفاهيم اخرى موازية مثل الدقة، عرض وجهات النظر المختلفة، وعدم التحيز (Martin & Chaudhary, 1983: 8) .

هذا التصور الغربي لمفهوم الموضوعية ، اعترض على واقعيته من خلال دراسات كثيرة اجريت حول تغطية الصحافة الغربية لاحداث العالم الثالث. ومن هذه الاحداث اغتيال الرئيس المصري انور السادات الذي قدم في الصحافة الغربية على انه وجه ديمقراطي «الديمقراطية الغربية»، على الرغم من اجراءاته التي اتخذها باعتقال عدد كبير من معارضيه قبل اغتياله بفترة قصيرة (Achal, 1982: 151) . ويشير «سنو» الى تغطية صحيفة «نيويورك تايمز» للاحداث اللبنانية قائلا ان الصحيفة قدمت ما يحدث في لبنان لقرائها على انه صراع بين الديانتين الرئيسيتين في لبنان . . الاسلام والمسيحية. وقرنت الصحيفة الاسلام باليسار، والمسيحية باليمين ، دون النظر الى الابعاد الحقيقية للمشكلة اللبنانية (Sinno, 1979: 62-65) . ويؤكد Somavia (1976: 21) التغطية الاخبارية غير الموضوعية في الصحافة الغربية ، مستشهداً بتغطية وسائل الاتصال الغربية لبعض المواقف التي اتخذتها منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك)، حيث وصفت هذه المواقف بأنها مسؤولة عن التضخم الاقتصادي العالمي .

وعلى الطرف الاخر ، ترى الدول الشيوعية ان الاخبار يجب ان تكون شخصية Subjective، بمعنى ان تعكس المفاهيم والقيم والمعايير التي يستند اليها الصحفي حول حدث ما، والتي تستمد جذورها من الايديولوجية السائدة في المجتمع. ويرى الشيوعيون ان مفهوم الموضوعية يمثل معياراً رأسمالياً من ناحية، ومفهوما يعكس أحد المحاور الرئيسية للصحافة البرجوازية من ناحية اخرى. يقول Mattelart & Siegelaub (1979:130) ان طبيعة الموضوعية، تفترض وجود واقع خارجي Exterior Reality يمكن وصفه بتجرد، من قبل شخص يملك مهارات كافية. غير ان الحقيقة تقول انه لا وجود لواقع يعرفه الناس سوى ذلك الواقع المعدل من خلال حالة الوعي. لذلك فوصف الاشياء والاحداث مهما كان عملياً وخالصاً من النظرة الشخصية، لا بد ان يخضع للتلوين العقائدي Ideological Connotation. ويضيفان ان هذا المفهوم الرأسمالي «الموضوعية» يفترض في الصحفي، امتلاك مقدرة على تحديد ما هو جوهري لكي يكون صالحا للنشر، وهذا الافتراض يدعم الاتجاه الاخر القائل بأن الموضوعية ليست سوى اختيار متحيز للمعلومات . وكذلك، فان

مفهوم الموضوعية يفترض ان الحكم على الاشياء والاحداث، لا بد ان يكون محددا بالواقع الخارجي للشيء او الحدث المراد وصفه، وهذه ايضا مسألة مستحيلة حتى في حالة «التصوير الفوتوغرافي» الذي يشكل مرآة عاكسة للشيء او الحدث، والسبب ان حالة الوعي التي يحكمها البعد العقائدي ، هي التي تقرر حتى نقل «الصور الفوتوغرافية». لذا يرى Livov و Boglovskiy ان النظرية الشيوعية تنظر الى الخبر، كونه اختياراً مباشراً، وهادفا للحقائق والأحداث التي تمثل المصلحة الاجتماعية التي تخدم سياسة الحزب في عمله الدعائي لتحريك الجماهير للقيام ببناء المجتمع الشيوعي، (Martin & Chaudhary, 1983: 6) . اما في العالم الثالث، فيرى (Martin & Chaudhary (1983: 9 ان بعض العاملين في المجال الصحفي يؤكدون أهمية عرض الحقائق بشكل دقيق وموضوعي، غير ان الواقع يقول ان النظر الى مفهوم الموضوعية متفاوت من بلد الى اخر حسب قربه أو بعده من الاتجاهين السابقين .

الخلاصة

يوضح العرض السابق ان مشكلة تدفق المعلومات لا تقف عند حدود التوازن، وعدم التوازن في سريان المعلومات من منطقة الى اخرى، بل تتعدى ذلك لتشكل جزءا من الصراع الفكري الذي يحكم علاقات الاطراف المهيمنة على النظام الدولي. فالمفاهيم المتباينة لمعنى الاخبار، مصدرها الاختلاف في النظرية الفكرية التي تسود كل مجتمع من المجتمعات المختلفة، والتي تؤثر بشكل فاعل على المعايير التي تحكم وسائل الاتصال ووظائفها في المجتمع . ففيما يتعلق بالمجتمعات الشيوعية، يقول (Inkeles (1958: 135 الذي وضعه لينين حول وظيفة الصحافة، يؤكد ان الصحيفة لا تقوم بدور دعائي وتحريضي فحسب، بل يضاف الى دورها ايضا التنظيم الجماعي، اما في المجتمعات الغربية، فوظيفة الصحافة تتحدد في ثلاثة، الاعلام، التسلية والترفيه، والاعلان . في حين تحدد دول العالم الثالث دور الوسيلة الاتصالية في المساعدة في دفع عجلة التنمية والتعليم في هذه المجتمعات (McQuail, 1984: 94) . اما في ما يتعلق بمفهوم الحرية Freedom، فالنظرية الشيوعية تعرفها بأنها «امكانية الفعل ضمن حدود الضرورة المدركة» (Prokhorov, 1976: 51) . اما في النظرية الليبرالية فانها تحدد في كونها «ظاهرة روحية ومحسوسة، ترتبط بشكل حتمي بالنشاطات الانسانية، وبالعلاقات القائمة بين الأفراد، وبين الأفراد أنفسهم والاشياء المادية» (Hardt, 1983: 29) . من هنا جاء اهتمام النظم الاشتراكية، وبدرجة كبيرة، بمفهوم الحريات الاجتماعية التي تكفل للمواطنين حق العمل، والراحة والتأمين الاجتماعي والصحي وكذلك التعليم. في حين جاء اهتمام النظم الليبرالية، وبدرجة عالية، بالحرية السياسية التي تركز على الحريات التقليدية مثل الحرية الشخصية، الفكر، التجمع والحرية الاقتصادية (العطيفي، 1973: 18) .

اما في دول العالم الثالث، فتتفاوت النظرة الى معنى الحرية، غير انها في الغالب ترتبط بمسؤولية الوسيلة الاتصالية في خدمة قضايا التنمية بالمجتمع . فالحرية، في اشكالها ، التقليدية لا تشكل ضرورة، بقدر ما يشكل رغيف الخبز ضرورة ملحة في هذه الدول. والجدل حول هذه الاشكالية ما زال قائما في المجتمعات النامية . وعليه فمشكلة التدفق الاخباري الدولي لا يمكن النظر اليها من زاوية عملية توزيع الاخبار، دون ربطها بالبعد الفكري . فالمشكلة كما يبدو تدخل ضمن صراع المبادىء المحكوم بالبعد العقائدي حيث تعمل الانظمة المختلفة على الفوز لمبادئها، وبالتالي نظريتها الفكرية، لكي تحكم النظام الدولي، وعلاقات اطرافه بعضها ببعض .

الهوامش

1. United Nations General Assembly Resolution No. 59, Article (1), 1946.
2. UNESCO Constitution, Paragraph (II), 1945.
3. Universal Declaration of Human Rights, Article 19, 1948.
4. Indira Gandhi. Address delivered on the occasion of holding a media conference of the Non-aligned Nations (NAMEDIA). New Delhi, 9th December, 1983.
5. Declaration of Talloires. Voices of Freedom Conference, Talloires, France, 1981. Journal of Communication 31 (4) 1981 : 113-115.
6. Cited by Schiller in Richstad & Anderson, 1981 : 164.
7. See Markham (1967) and Martin & Chaudhary (1983).
8. Schoenbach, quoted in Martin & Chaudhary (1983:5).

المصادر العربية

العطيفي ، ج.
1973 حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية. القاهرة مطابع الاهرام التجارية.

المصادر الأجنبية

Achal, M.
1982 "The Hero as Villain : Western Media Coverage of the Sadat Crack-down." Gazette 29 (3) : 62-65.

Aggarwala, N.
1979 "What is Development News?" Journal of Communication 29 (2) : 180-181.

1981 "A Third World View." pp. XV-XXI in J. Richstad & H. Anderson (Eds), Crisis in International News : Policies and Prospects. New York : Columbia University Press.

Anawalt, H.
1981 "Is the McBride Communication Approach Compatible with the United States Constitution?" Journal of Communication 31 (4) : 122-128.

Anderson, H.
Undated "Cooperate But Not at the Expense of Our Principles." pp. 25-27 in The Media Crisis. World Press Freedom Committee.

Argumedo, A.
1981 "The New World Information Order and International Power." Journal of International Affairs 35 (2) : 179-188.

Curry, J.
1984 The Black Book of Polish Censorship. New York : Vintage Books.

Cuthbert, M.
1978 "Reaction to International News Agencies : 1930s and 1970s Compared." Gazette 25 (4) : 241-254.

Desmond, R.
1937 The Press and World Affairs. New York : Appleton-Century.

El Sarayrah, M.
1983 "Foreign News in Two Jordanian Newspapers." Journalism Quarterly 63 : 363-365.

1987 Arab World News Coverage in Two American Prestigious Newspapers : A Structural Approach. Unpublished doctoral dissertation, Ohio University, USA.

Hardt, H.
1983 "Press Freedom in Western Societies." pp. 291-308 in J. Martin & A. Chaudhary (Eds), Comparative Mass Media Systems. New York : Longman.

Inkeles, A.
1958 Public Opinion in Soviet Russia. Cambridge, MA : Harvard University Press.

Izard, R. et al.
1973 Fundamentals of News Reporting. Dubugue, IA : Kendall-Hunt.

Lendvai, P.
1981 The Bureaucracy of the Truth : How Communist Governments Manage the News. Boulder, CO : Westview Press.

Mankekar, D.
1981 Whose Freedom ? Whose Order ? A Plea for a New International Information Order by the Third World. Delhi : Clarion Books.

Marks, L.
Undated "New World Information Order : A Bad Idea That Refuses to Die." pp. 29-38 in The Media Crisis. World Press Freedom Committee.

Markham, J.
1967 Voices of the Red Giants. Communication in Russia and China. Ames, IA : Iowa State University Press.

Martin, J. & Chaudhary, A.
1983 Comparative Mass Media Systems. New York : Longman.

Masmoudhi, M.
1979 "The New World Information Order." Journal of Communication 29 (2) : 172-185.

Mattelart, A. & Siegelaub, S.
1979 Communication and Class Struggle 1. Capitalism, Imperialism. New York : International General.

McQuail, D.
1984 Mass Communication Theory : An Introduction. London : Sage Publications.

Muhammed, A.
1978 Foreign News in Eight United States Dailies : A Comparative Analysis. Unpublished Master's thesis. Ohio University, Athens, USA.

Nwaneli, O. & Udoh, E.
1982 "International News Coverage in Nigerian Newspapers." Gazette 29 (1/2) : 31-40.

Oledzki, J.
1981 "Polish Perspective on the New Information Order." Journal of International Affairs 35 (2) : 155-164.

Prokhorov, Y.
1976 "The Marxist Press Concept." pp. 51-58 in Fischer & Merrill (Eds.),

International and Intercultural Communication. New York : Hastings House.

Richstad, J. & Anderson, H. (Eds.)
1981 Crisis in International News : Policies and Prospects. New York : Columbia University Press.

Righter, B.
1978 Whose News? Politics, the Press and the Third World. New York : Times Book.

Rosenblum, M.
1977 "Reporting from the Third World." Foreign Affairs 55 (4) : 815-835.

1979 Coups and Earthquakes : Reporting from the Third World for America. New York : Harper & Row.

Schiller, H.
1981 "Genesis of the Free Flow of Information Principles." pp. 161-183 in J. Richstad & H. Anderson (Eds.), Crisis in International News : Policies and Prospects. New York : Columbia University Press.

Singh, K. & Gross, B.
1981 "McBride : The Report and the Response." Journal of Communication 31 (4) : 104-117.

Sinno, A.
1979 "Media Coverage of the Lebanese Civil War." Unpublished Master's thesis, University of Winsconsin, Madison, USA.

Snijders, M.
1978 "New Information Order is Incompatible with Democracy." Gazette 25 (1) : 111-119.

Somavia, J.
1976 "Transnational Power Structure and International Information." Development Dialogue 2 : 15-28.

UNESCO
1980 Many Voices, One World. Paris : UNESCO.

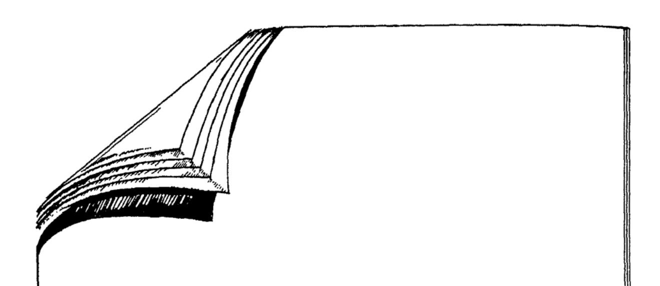
Zassoursky, Y. & Losey, Y.
1981 "Information in the Service of Progress." Journal of Communication 31 (4) : 118-121.



العنوان:

بناية أبو حشمة ــ منطقة الظريف
حي الوتوات ــ شارع الفارابي
ص.ب : ٥٩٦٨/١٤ بيروت ــ لبنان ــ هاتف ٣٧٠٠٧١ ● Tel: 370071

Abu Hishmah Bldg. Farabi Street
Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968
Beirut — Lebanon — Tel: 370071



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي*

فهمي جدعان
قسم الفلسفة ـ جامعة الكويت

يمثل هذا الكتاب أعمال ندوة علمية موصولة بمشروع «المستقبلات العربية البديله» الذي كلفت جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط) باعداده، وهو مشروع يحرص القائمون عليه على أن يغطوا فيه، ببحوث علمية مستقلة، الجوانب التي لم تكن من قبل موضع دراسة وبحث من الحياة العربية.

وينبه الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله ـ رئيس المنتدى ـ في (فاتحة) الكتاب الى أن دراسة حركة (الصحوة الإسلامية) تعكس الاهتمام بالمواقف الجذرية من مشاريع التنمية العربية وبالاتجاهات التي تعبر عن عدم رضاها عن النتائج المخيبة للآمال التي آلت إليها تجربة التنمية في مختلف الأقطار العربية. وهو يشير الى أن المشاريع المجتمعية المستقبلية البديلة التي تجسد معارضة جذرية للنماذج المتبعة المتنامية الارتباط، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وحضارياً، بالرأسمالية الغربية تأتي على وجه التحديد من حركتين هما حركة الصحوة الإسلامية والحركة التقدمية العربية. إن هاتين الظاهرتين ظاهرتان سياسيتان، وعناية المنتدى بهما تستجيب لأمر البحث العلمي الذي ينبغي أن يخص بالدرس الظواهر البالغة الأهمية، ولاتعكس ممارسة أى عمل سياسي.

وقد عقدت الندوة في تونس يومي 29 و 30 تشرين الأول/ اكتوبر 1984، وضمت تمثيلا مباشرا لأهم الاتجاهات داخل الحركة، وعددا من المفكرين الاسلاميين غير المنضمين الى حركات منظمة فضلا عن عدد من الباحثين والمفكرين الذين يشغلهم الموضوع ويمثل عندهم أهمية خاصة

* الحركات الاسلامية المعاصرة : ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة؛ بيروت منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ٤٢٢ ص.

في أعمالهم العلمية أو في أنشطتهم الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. وقد كانت حصيلة هذه الندوة مجموعة الأبحاث والتعقيبات التي ضم هذا الكتاب جلّها.

يجمع الكتاب أعمال الندوة الأساسية، وهي أربعة بحوث:

- الصحوة الدينية في مصر، قدمه د. محمد أحمد خلف الله.
- الصحوة الاسلامية في بلاد الشام ـ مثال سوريا، قدمه د. الحبيب الجنحاني.
- الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب، قدمه د. محمد عابد الجابري.
- الاسلام الاحتجاجي في تونس، قدمه د. محمد عبدالباقي الهرماسي.

والتعقيبات الرئيسة عليها هي:

ـ تعقيب الشيخ محمد الغزالي على بحث د. خلف الله.
ـ تعقيب د. فهمي جدعان على بحث د. الجنحاني.
ـ تعقيب د. عبدالكريم غلاب على بحث د. الجابري.
ـ تعقيب الشيخ راشد الغنوشي على بخث د. الهرماسي.

ثم ضمت الى الكتاب أيضاً ثلاثة أبحاث لم تلق في الندوة وليس عليها تعقيب هي:

1) عن الصحوة الاسلامية في لبنان، أعده السيد حسن صبرا،
2) الصحوة الاسلامية بين الواقع والطموح، أعده المرحوم الدكتور شكرى فيصل،
3) مستقبل الصحوة الاسلامية، أعده د. عبدالله النفيسي.

وينتهي الكتاب بـ «تقرير تجميعي : الصحوة الدينية الاسلامية: خصائصها، أطوارها، مستقبلها»، وضعه منسق الندوة د. مصطفى الفيلالي. أما المناقشات الفرعية والتقرير الشفهي الذي عرضه د. حسن الترابي عن تجربة الصحوة الاسلامية في السودان، فلم تجد لها مكانا بين دفتي هذا الكتاب.

الصحوة الدينية في مصر

يرى د. خلف الله ابتداء أن مصطلح الصحوة الاسلامية مصطلح حديث «أطلقته الجماعات الدينية على ماتقوم به من عمل في سبيل تحقيق الدولة الاسلامية». والدولة الاسلامية تتحق عند هذه الجماعات على أساس من العمل في سبيل مجتمع إسلامي جديد، وفي سبيل إقامة حكومة إسلامية تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة. والسبيل الى تحقيق الدولة الاسلامية قد يكون الجدل بالتي هي احسن عندما يكون المستهدف هو بناء المجتمع الاسلامي. أما حين يكون المستهدف اقامة الحكومة الاسلامية فان السبل تكون شاقة عسيرة، وتكون بالنضال وبالجهاد في سبيل الله (ص 37). ويقول د. خلف الله «إن هذا البناء للمجتمع الاسلامي هو بناء على أنقاض الحضارة العلمية الحديثة»، وأنه يجدر لهذا السبب، ولأن السبيل المتبعة هي الجهاد والنضال بالأنفس والأموال، أن يطلق على هذه الحركة اسم «الثورة الاسلامية»، لا «الصحوة الاسلامية». وهو يرى أن اختيار هذه الجماعات لنفسها مصطلح «الصحوة» انما يقصد منه حماية نفسها وتغطية

عملها الذي يمكن أن يطاله القانون. والشيخ حسن البنا هو مبدأ هذا الأسلوب، وهو مبدأ القول أن الاسلام دين ودولة، وحكم وتنفيذ، وأن «المسلم لايتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا». ومع ذلك فإن «الصحوة الاسلامية هي تنبيه الغافلين من الناس على مافي الأسلام من قيم، وعودة الاسلام الى الحياة بعد غيبته عنها، بفعل الاستعمار والتبعية الثقافية والغزو الثقافي وما الى ذلك من عمل يبعد الاسلام عن الساحة ويحل محله الأنظمة البشرية الأخرى» (ص. 40).

ويرد د. خلف الله الجذور التاريخية للصحوة الى «الجماعة الأم» والى الشخصيات الريادية التي كان لها دور فعال في حياتها. وجماعة (الاخوان المسلمين) - 1928 - هي «الجماعة لأم» التي تفرعت عنها من بعد وتشعبت فرق متعددة راحت تعمل في ميدان الصحوة الى جانبها أو بعيدا عنها. والشخصيات التي نعرف لها دورا رياديا ثلاث: حسن البنا، وعبدالقادر عودة، وسيد قطب. أدى الأول دور «المنشيء للجماعة» وأدى الثاني دور «المفكر الذي يقوم بعملية التأهيل والتنظير» . وأما الثالث فقد «ادخل من التعديلات والتغييرات على فكر الجماعة الأم مادفع الى الحوار الساخن والجدل العنيف، وانتهى الأمر الى وجود تيارات فكرية استقطب كل واحد منها مجموعة من الاخوان، ثم أصبحت كل مجموعة جماعة دينية تدعو الناس الى فكرها وتعمل لحسابها الخاص». وقد تميز سيد قطب بتعلقه بفكرة الحاكمية الالهية التي ألح عليها المفكر الهندي أبو الحسن الندوي، وباعطاء الأولوية في العمل لاقامة مجتمع اسلامي جديد لاتحكمه قوانين «الجاهلية». ويلاحظ د. خلف الله أن الاخوان لم يفصحوا في بداية نشأتهم عن الرغبة في السلطة، وكان حسن البنا يحث الحكومة على الدعوة الى سبيل الله والى الاصلاح، لكنه ما لبث أن أفصح عن أن الحكومة لاتقوم بواجبها ولاتعمل بما يقتضيه نص الدستور «أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام»، ورأى أن الامر الجوهري في الاسلام أنه دين ينشد اقامة حكومة اسلامية حقيقية لا اسما. وهكذا انتقلت الحركة في نهاية الثلاثينات الى طور جديد، طور الصراع مع السلطة من أجل اقامة حكم الاسلام، ولايزال هذا الصراع مستمرا الى يومنا الحاضر. وقد نجمت الجماعات - الفروع بفعل الحوار حول الموقف من السلطة، وعلى وجه التحديد حول الموقف من ثورة 23 يوليو/ تموز. وقد ذهبت في هذه المسألة مذهبين: فريق يرى العودة الى القوة، وفريق يرى الانصراف عن ذلك. وكذلك ولد الجدل حول الموقف من (المجتمع الجاهلي) فرقا، اذ مالت فرقة الى الهجرة والعزلة الى حين بلوغ الاشتداد والقدرة على المواجهة وهؤلاء هم «جماعة المسلمين» (وقد ورد الاسم في النص: الاخوان المسلمين، وهو سهو مطبعي، ص 66) الذين عرفوا اعلاميا باسم «جماعة التكفير والهجرة»، ورأت فرقة أخرى وهم «جماعة الجهاد» أن القتال والجهاد هما الأداة الوحيدة الممكنة لاقامة المجتمع الاسلامي والدولة الاسلامية وتخليص البلاد والعباد من «الحكم الكافر» (64 - 70). ويلاحظ د. خلف الله أن هذه الجماعات المختلفة قد التقت جميعا عند فكرة «العدالة الالهية» وأن الانسان عاجز عن أن يضع لنفسه قوانين صالحة لتدبير أموره على الدوام فوجب لذلك الاحتكام الى النظام الالهي ووجب لذلك قيام الحكومة الاسلامية. وهو يعزو أسباب الانتشار الذي لاقته هذه الجماعات الى الخلل في النظام الاجتماعي، والى الظروف المحلية

التي كانت تدفع الى السعى لتغيير النظام الذي كان سائدا إبان حكم الرئيس جمال عبدالناصر واقامة نظام آخر وكذلك الى تفسير الأحداث تفسيرا «ربانيا» بتكرار القول أن الاخفاق كله يرجع الى «الابتعاد عن نظام الله».

وفي محاولته لتبين الوسائل التي حددتها الجماعات الدينية لنفسها من أجل تحقيق أهدافها في بناء المجتمع الاسلامي واقامة الحكم الاسلامي أو الخلافة، يلاحظ د. خلف الله أن هذه الجماعات تعزف عن أسلوب الشيخ حسن البنا الذي دعا الى الوعظ والارشاد والتوسل بالخدمات الاجتماعية والقرارات الحكومية والقوانين الرسمية، كما تعزف عن الانقلابات العسكرية. والأسلوب الأمثل في رأى أحد كبار ممثليها، د. يوسف القرضاوى، هو العمل الجماعي المنظم الذي تقوده «حركة اسلامية واعية». ويضع د. القرضاوى نفسه على لسان أحد الدعاة الاسلاميين القول أن قيام حكم اسلامي راشد لايتم الا بأحد طريقين: «فاما أن يتنقل الايمان الى قلوب الحاكمين أو ينتنقل الحكم الى أيدى المؤمنين». لكن الأول «ليس أكثر من حلم لذيذ لايمت الى الواقع بصلة»، فلم يبق اذن الا الشق الثاني وهو أن ينتقل الحكم الى أيدي المؤمنين. لكن الأداة لانتقال الحكم الى أيدي المؤمنين هي «العمل الثورى القائم على أساس القتل والقتال»(80).

ومستقبل الصحوة الاسلامية في مصر مرهون، في رأي د. خلف الله، بقدرات هذه الصحوة وامكاناتها الواقعية وبعوامل القوة والضعف فيها. غير أنه من أجل تقويم واقع الصحوة واستشراف مستقبلها ينطلق من العنصر الأساسي المقوم للصحوة، وهو الاسلام، اذ على طريقة فهمه واعتماده وتحديده يتوقف كل شيء. ذلك أن الصحوة في سعيها لاقامة المجتمع الاسلامي وحكومته توصف بالاسلام، والاسلام يستخدم «أداة توصيف» في ذلك، وذلك من أجل أن تضفي «الشرعية الدينية» على نفسها. وهي ـ كي تحمي نفسها ـ تلجأ الى «التنظيمات السرية». غير أن السرية لم تفد في شيء وأجهزة الأمن تفضحها على الدوام، وهي لن تتخلى عن ملاحقة هذه الجماعات وتمزيقها وإحداث الانقسامات فيها، وهذا عامل ضعف مستقبلي بين. ونقطة الضعف الثانية يكشف عنها الارتباط بصفة «الاسلام» واعتبار «القوة» أداة اسلامية لتغيير الواقع واقامة الدولة الاسلامية والوصول الى الأهداف المنشودة. وفي رأي الدكتور خلف الله أن استخدام القوة في تغيير الأبنية التنظيمية ليس من «الاسلام ـ الدين» في قليل أو كثير، وانما يمكن أن يكون من «الاسلام ـ الحضارة» الذي يصدر عن العقل البشري (ص 87). والحقيقة، في رأي د. خلف الله، أن نظام الحكم في صيغة الخلافة الاسلامية، هو نظام مدني وليس نظاما دينيا بحال من الأحوال ـ وهو قد جاء حصيلة اجتهاد الفكر البشري في سقيفة بني ساعدة (89). «إن الظاهرة التي يمكن أن تسمى بالظاهرة الدينية، والتي يمكن أن يكون فيها الاسلام دينا ودولة هي ظاهرة النبوة والرسالة. وبها يمنح الله الأنبياء السلطة، ويأمر بطاعتهم. وهذا النظام قد أنهاه الله من الوجود حين جعل النبي العربي محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين وآخر المرسلين. وعلى هذا الأساس يقول د. خلف الله: إن الصيغة: الحكومة الاسلامية، يقصد منها الاسلام

الحضاري، وليس الاسلام الديني، بمعني أن الالتزام هنا التزام أدبي يقوم لحساب المصلحة التي يقدرها العقل البشري، وليس بالالتزام الديني الذي يوجبه وجود نص ديني من عند الله ومن بيان وسنة رسول الله. وهذا يعني حرية العقل في اختيار نظام الحكم الذي يناسب المسار التاريخي للمجتمع المصري المسلم في مرحلة من مراحل حياته» (ص. 90). ثم إن القرآن لم يستخدم كلمة «دولة» بالمعنى السياسي، وانما استخدم كلمة الملك. لكنه نفى أن يكون النبي (ص) ملكا ووصفه دوما بالنبي والرسول. فاذا أضفنا الى ذلك العقبات القائمة في طريق تكوين جيل اسلامي حقيقي، وصراع القوى بين جماعات الصحوة والحكومة القائمة التي هي الأكبر قوة، رأينا أن «المستقبل ليس في صالح الصحوة الاسلامية وأنه في صالح الخصوم»(91).

الوجه الثاني الذي منه يستشرف د. خلف الله مستقبل الصحوة هو الاسلام بما هو أداة للتقويم ولتغيير المجتمع المصرى. وهنا يرى د. خلف الله أنه لايجوز قياس الصحوة في المجتمع المصرى في ضوء ماحدث في ايران الشيعية أو النظر اليه نظرة ابن تيمية الى التتار أو نظرة الكتاب المسلمين الهنود الى المجتمع الهندي. وكذلك فإن عملية التقويم ينبغي أن تتم وفقا للاسلام - الدين، لا الاسلام - الحضارة فيكون المطلوب حينذاك من جماعات الصحوة هو «تبليغ الرسالة ودعوة الناس الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، ويكون المقصد الأساسي هو تحقيق (المصلحة) لجماعة المسلمين. ويرى د. خلف الله أن المجتمع المصرى قادر تماما على التوفيق بين الظواهر المدنية، والظاهرة الدينية التي هي الاسلام: «إنه يجتهد - وقد يخطيء - ولكنه خطأ لايستأهل أن يجلب عليه الكفر والحياة الجاهلية». وهذا المجتمع «هو الأكثر عددا، وهو الأقوى والأقدر على التغلب على الصحوة. ومستقبل الصحوة هو الأمر الذي تحيط به الشكوك»(96).

ومن وجه ثالث يقدم أصحاب الصحوة الاسلام باعتباره أداة «تمييز وتمايز». لكن د. خلف الله يرى، خلافا لذلك، أن «المواطنة» هي التي ينبغي أن تكون أساسا للحقوق والواجبات. فان لم يكن الأمر كذلك انثلمت الوحدة الوطنية وكان أنصار الصحوة في صف الأقلية، في وجه المسيحيين والعلمانيين والعالم أجمع، وتكون النتيجة لغير صالح الصحوة(98).

من المؤكد أن الدكتور خلف الله يتمتع بقدر عظيم من الاقدام في موقفه من تيار الصحوة، مثلما يتمتع بقدر كبير من «الابتداع» في تمييزه بين «الاسلام الدين والاسلام - الحضارة»، وهو مايرى فيه الشيخ محمد الغزالي انكارا للطبيعة السياسية للاسلام واعتقادا بأن الاسلام دين لا دولة وعقيدة لاشريعة، أي علمانية صريحة. وقد لايكون أقل خطرا من ذلك «أنه يعطي الحاكم حق وقف النص الديني اذا رأى أنه يعارض المصلحة». وكل ذلك في رأي الشيخ الغزالي معروف عن الدكتور خلف الله وليس يستغرب أن يصدر عن «خصم طبيعي لما يسمى بالصحوة الاسلامية» بل لحقائق الاسلام نفسه، وهو قبول بالهزيمة الكبيرة التي أحاطت بالمسلمين وتسويغ لما يسود بلادهم من استعمار ثقافي، وتمهيد لضياع الايمان نفسه»(99). والقضية الاساسية التي يقف عندها الشيخ الغزالي - بعد أن يقرر أن كلمة «الصحوة الاسلامية» اطلاق أجنبي، وبعد أن يأخذ

على الدكتور خلف الله أنه «يجعل طلاب الدولة الاسلامية ثوارا ويجعل مغتصبي الحكم أيا كانت صفتهم الرسمية أصحاب حق مكرمين»(101) ـ القضية الاساسية هي قضية المصلحة العامة التي «قد توجب الغاء النص القرآني» وهي القضية التي جاءت في معرض تقسيم الغنائم، ثم دعوى القول أن الاسلام عقيدة لاشريعة وان الدين ليس الا «هواية شخصية»! والمسألة كما هو معروف قديمة. وقد حسمها الشيخ الغزالي بالرجوع الى الفقه المالكي. لكن الذي يبدو لي، في السياق العام لقضية الصحوة، أكثر أهمية من هذا الجدل الكلاسيكي هو هذا البيان الذي يعبر عن بعض الهموم الذاتية لتيار الصحوة: يقول الشيخ الغزالي: «اعرف ويعرف غيري ان الصحوة الاسلامية يعمل لها اناس ليسوا على مستواها الفقهي والثقافي، وأنهم قد أصابوها بنكسات سيئة، فهل علاج ذلك القصور يكون بترك الاسلام والتوصية بوقف جملة من الآيات والأحاديث؟ لماذا لايكون د. خلف الله وأمثاله على درجة من الشجاعة الأدبية تملي عليهم أن ينصحوا الحاكمين في أقطار الاسلام الواسعة أن يلتزموا الاسلام ويحسنوا الانتماء اليه والعمل به؟ اذا كان اليهود يتحدثون عن حدودهم التوراتية فهل علاج ذلك التعصب ان ينسلخ العرب عن قرآنهم ويسقطوا دولته؟ ان أصحاب العقائد ـ حتى السيخ ـ أخذوا يتحدثون عن دول لعقائدهم! فهل يصح للعرب أمام التحدي اليهودي المدعوم بالصليبية العالمية أن يتحدثوا في ضرورة ابعاد الاسلام عن الدولة، ونبذ تعاليم الاسلام في الحكم وأجهزته؟ أليس ذلك دعوة للانتحار أمام هجوم الاعداء.. ؟»(104).

اذا كان لهذا البيان «الارتكاسي» من معنى فهو أن منهج د. خلف الله في التعامل مع «الصحوة» بدءا من محاولة «اصابة مقتل» في بعض الأسس النظرية الكبرى التي تنطلق منها أو تتعلق بها هو منهج غير ذي جدوى، فما هو جدلي يظل جدلياً خلافياً غير قابل للحسم نظرياً. ومنذ أن أصدر علي عبدالرازق كتابه (الاسلام وأصول الحكم) حتى يومنا هذا لم يتقدم الجدل حول مسألة الدين والدولة في الاسلام خطوة واحدة ولا أعتقد أنه على أرض الجدل سيتقدم في المستقبل، لأن «العقل» والمعطيات العلمية البينة ليست هي المعيار الرئيس أو الوحيد في حسم القضية. إن القضية تكمن أصلا في أن دعاة الصحوة يربطون بين الصورة التاريخية الماجدة للاسلام ـ في إهابها الوظيفي ـ وبين قضايا الوجود الكبرى التي يعاني منها «حاضر العالم الاسلامي» من وجه أول، ويربطون من وجه ثان بين «حاضر العالم الاسلامي» هذا وبين قوى القهر والاستعباد والاذلال وأجهزة القمع والاضطهاد المحلية والدولية التي تتحمل مسؤولية ذلك. فاذا بدا لرجال الصحوة أن التيارات الثقافية والوطنية والقومية الحاضرة والأنظمة السياسية القائمة عاجزة أو متواطئة أو مهادنة أو غير مكترثة أو.. فما الذي يتبقى؟ انني لا أعتقد أن عبارة كهذه صادرة عن مفكر ممتاز كالدكتور خلف الله: «وستمضي القافلة، ولن تعيقها الصحوة، وعلى العكس سيكون المستقبل على حساب الصحوة، وقد بدأ الانحسار. وسوف يكفي الله المؤمنين شر القتال»(98)، يمكن أن يكون لها أى نفع في التعامل المجدي مع ظاهرة الصحوة. كما أن منهج الدكتور خلف الله في استشراف مستقبل الصحوة انطلاقا من تقديرات «مجردة» وحسابات ومناقشات «اكاديمية» لايفضي الى شيء. ذلك أن المفاجآت التي يولدها المجهول تشذ في كثير من الأحيان عن كل الحسابات. ان ماهو مجرد لايمكن أن يخرج عن الأمر التالي: أن نتبين الشروط

والدواعي الواقعية الحقيقية التي تثوي وراء هذه الظاهرة، ظاهرة الصحوة، وأن نتعرف على مدى فاعلية وقدرة الأدوات المتوافرة خارج اطار هذه الظاهرة، في المجتمعات والدول القطرية، على معالجة المشكلات الفعلية القائمة، فان كانت هذه الأدوات عاجزة حقا فإن الأمور التي تجرى تصبح مفهومة بشكل أفضل، وحينذاك ينبغي أن يتم البحث عن طرق للنظر والعمل أكثر جدوى. أما الموقف من الصحوة نفسها فيتوقف على مدى مرونتها وتقبلها للتعامل مع القوى الاجتماعية المختلفة ومع الدولة وفقا للمعايير الانسانية التي يرضاها كل لنفسه ولغيره، هنا وهناك.

الصحوة الإسلامية في بلاد الشام ـ مثال سوريا

أخذ الدكتور الحبيب الجنحاني على عاتقه «محاولة التعرف بدقة، وبقدر ماتسمح به الوثائق المتوافرة الى العوامل الثابتة والطارئة الكامنة وراء بروز الصحوة الاسلامية، والى ظروف تجددها وتطورها طوال المرحلة الزمنية المدروسة، ثم الى مدى تأثيرها في حياة المجتمع السوري، ومنطقة بلاد الشام كلها، اليوم وغدا». وقد كان د. الجنحاني حريصا على أن يربط المضمون الفكري والرؤية المذهبية واستراتيجية العمل السياسي للصحوة بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، فكان بذلك أكثر تعلقا بالمنهج العلمي من د. خلف الله الذي جاءت دراسته أدخل في باب النظر المذهبي النقدي. وهو يتبين مراحل أربع في تاريخ هذه الحركة في سوريا:

1) في المرحلة الاولى (1930 - 1949) نشأت الحركة في مجتمع فلاحي بالدرجة الأولى فئاته الأساسية، خلا الفلاحين، الاقطاعيون وطبقة البورجوازية الصغيرة والحركة العمالية الناشئة وفئة العلماء. وقد شهدت هذه المرحلة تحولات اقتصادية واجتماعية تمثلت في زيادة احكام ربط الاقتصاد السوري بالسوق الرأسمالية العالمية ونشر الثقافة الأوروبية ـ وبخاصة الفرنسية ـ وتعاظم الدور السياسي للبورجوازية الصغيرة، وازدياد التأثير الغربي ازديادا أدى الى انحسار دور المؤسسات الاسلامية في الميدانين التربوي والتشريعي خاصة، وبروز فكرة الوطنية بمفهومها الحديث منافسة السلطة الاسلامية زعامتها وجوانب تأثيرها (113). فجاءت ردة الفعل من حركة اسلامية جديدة ليست هي فئة العلماء التقليديين وانما «الجمعيات الاسلامية» التي دعت في بداية الأمر الى الاسلام والتنظيم الاجتماعي والتوعية الدينية والفكرية، وقد كان أبرز هذه الجمعيات: الجمعية الغراء، جمعية الهداية الاسلامية، جمعية التمدن الاسلامي، وجمعية الأخوان المسلمين.

2) في المرحلة الثانية (1949 - 1954) اقتحمت الحركة الاسلامية ممثلة بقيادة (الأخوان المسلمين) المسرح السياسي فمنعها الحكم العسكري الذي قاده حسني الزعيم من النشاط، وحل هذا الحكم جميع الأحزاب السورية، فاتجهت الحركة الاسلامية الى الظهور بمظهر المؤسسات الدينية الثقافية ثم شاركت في العمل السياسي وتضامنت مع العمال في مطالبهم المعلنة من حكومة خالد العظم (1951) وكذلك مع حركة الفلاحين التي اندلعت في صيف عام 1951 في وجه الاقطاعيين. ومنع نشاط الاخوان بعد انقلاب أديب الشيشكلي الثاني (1952) الى حين سقوط الدكتاتورية العسكرية في عام 1954.

3) في المرحلة الثالثة (1954 - 1963) تعاود الحركة نشاطها العلني وتمد يد التعاون الى كل القوى الوطنية الملتزمة بالاسلام من أجل التكاتف للخروج بالبلاد من الوضع المتدهور سياسيا واجتماعيا وأخلاقيا. لكن حملة اضطهاد الأخوان في مصر تشغل الحركة خلال هذه المرحلة فتعلن عن تضامنها بحركة الأخوان في مصر وعن التنديد بالنظام الناصري «حتى زحفت عليهم موجة الاضطهاد في عقر دارهم في سوريا نفسها غداة قيام الوحدة المصرية ـ السورية في بداية عام 1958»، واستمرت موجة الضغط والاضطهاد حتى عام 1961. لكن الحركة تعود الى نشاطها العلني في صورة مكثفة في نهاية عام 1961 إثر الانفصال بين مصر وسوريا وتشارك في انتخابات العام نفسه فتحقق نجاحا باهرا في هذه الانتخابات معززة بذلك وجودها في البلاد.

4) في المرحلة الرابعة (1963 - 1983) يصل حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة في سوريا (8 آذار/ مارس 1963)، وهي مرحلة مستمرة الى اليوم، وفيها نشهد تطورا أساسيا في طبيعة الحركة اذ تنتهج لأول مرة طريق المعارضة المسلحة سبيلا لتحقيق رسالتها.

وينظر د. الجنحاني في «الدلالات الفكرية لظاهرة الصحوة الاسلامية في المجتمع السوري» فيرى أن السند التاريخي الذي ترتد اليه هذه الصحوة يتمثل في «الدعوة الاسلامية» الأولى نفسها وفي آراء عدد من كبار المصلحين والأئمة المسلمين: زعماء الحركة الاصلاحية السلفية في القرن 19 ومطلع القرن 20، وفي المصلحين المناضلين من قادة الحركة الاسلامية المعاصرة مثل حسن البنا وسيد قطب وعبدالقادر عودة ومحمد الغزالي ومصطفى السباعي ومحمد المبارك وإبي الاعلى المودودي وتقي الدين النبهاني. وتمد هذه الحركة وشائج قربي مع بعض الحركات الوطنية العربية والاسلامية التاريخية الحديثة كما أن لها أساسا في الثقافة الشعبية الاسلامية وقواعدها. ويلاحظ د. الجنحاني أن حركات الصحوة تتفق في دعوتها الى «اقامة دولة اسلامية»، وهو يطلق عليها مفهوم «دعوة دينية سياسية»، لكنه ـ في اشارة غريبة الى «الملبسين» الذين يربط ابن خلدون بين دعوتهم وبين «طلب الرياسة» ـ مايلبث أن يطرح السؤال التالي: «أليست هناك حالات تستغل فيها «الدعوة الدينية» لتحقيق مآرب سياسية؟ ويمكن أن يطرح السؤال بصيغة أخرى: الى أي حد هنالك ايمان صادق بالمحتوى الديني للدعوة، والتزام به في صفوف القيادة روحاً وعملا؟» (124).

ويعرض د. الجنحاني للرؤية المذهبية والفكرية لحركة الصحوة في ميادين العقيدة والعبادة والنظام الاخلاقي والتشريع الاسلامي ممثلا لذلك بعقيدة «جمعية التمدن الاسلامي» (1932/1931) وببرنامج «الجبهة الاسلامية الاشتراكية» (1949) وبأيديولوجية الاخوان المسلمين التي يخصها بالذات بمناقشة نقدية فيأخذ عليها أنها رؤية «غير تاريخية» ترد رداً أحادياً أسباب التقدم العربي الى القيم الاسلامية السلفية وفي الوقت نفسه تتهم الغرب بانحلال القيم، وأنها لم تستطيع حل مشكلة نظام الحكم ومؤسساته بعد مرحلة العصر الراشدي، وأن التصورات التي قدمها الذين قاموا بتحليل أركان النظام الاسلامي ـ مثل مصطفى السباعي ومحمد المبارك قد جاءت مبادىء عامة «ليس فيها تحليل دقيق مفصل لما تحتوي عليه أمهات كتب التشريع الاسلامي من قواعد يمكن أن تسير على هديها المؤسسات السياسية الحديثة، وخصوصا المؤسسات الاقتصادية

بأنواعها المختلفة» (134). ويلاحظ الجنحاني أهمية قضية تطبيق الشريعة الاسلامية في عقيدة الأخوان وموقفهم من مسألة احياء مؤسسة الخلافة، كما يلاحظ «تطورا» في فكرهم السياسي في بروز مفهوم «ثورة الاسلام» بين المفاهيم الجديدة التي استخدمها مصطفى السباعي. لكنه يؤكد أن نزعة الاصلاح هي التي ظلت سائدة في فكرهم، وذلك الى حين صدور «بيان الثورة الاسلامية في سوريا ومنهاجها».

الصحوة الاسلامية في لبنان

لاشك أن اثارة مثل هذا السؤال لامعنى لها حين نتكلم على الأجنحة الاسلامية «الشيعية في أحد أقطار بلاد الشام، وهو لبنان. ولم يكن هذا الوجه للحركة الاسلامية ممثلا في ندوة تونس غير أنه أضيف الى موضوعات الكتاب فصل أعده السيد حسن صبرا رئيس تحرير مجلة «الشراع» اللبنانية ليقدم رسما لهذا الوجه. ومن الطبيعي أن يكون الإطار المرجعي للصحوة الاسلامية الشيعية في لبنان مثلما هو الحال في غير لبنان هو الفكر السياسي للمذهب الإثني عشري أو الجعفري، وأن تحتل فكرة عودة الامام المهدي المنتظر الذي بدونه لن يتحقق عدل بشري على الأرض مكانة مركزية في حراك «الصحوة». واختفاء الأمام المهدي مؤقت، وان طال الزمان عليه، وهو عائد لاريب في ذلك لاقامة العدل، والذين ينتظرونه هم «العادلون» الذين سيقيم بواسطتهم السلطة العادلة. «والى أن يتحقق هذا سيظل الشيعي متأرجحا بين تيارين: التقية أو الثورة». بيد أن «الأصل في التاريخ الاسلامي الشيعي هو الثورة، وغير ذلك الاستثناء، حتى لو تم الاعتراف الدائم بالتقية»(164). واليوم يحمل الامام الخميني في ايران لقب نائب الامام« اشارة الي أن مهمة الثورة التي يقودها هي النيابة من المهدي المنتظر. وستسمر الثورة سواء داخل ايران أو خارجها في الاطار الاسلامي ـ وتحديداً في الاطار الشيعي منه ـ تعبيرا عن وصول الظلم الى أقصى درجاته في كل المجتمعات الاسلامية بما يبرر الثورة العادلة، وخلع قناع التقية تمهيدا لعودة المهدي المنتظر»(165). ووفقا لهذا المنظور فإن التأثر بالثورة الاسلامية في ايران «يبدو منطقياً في الأماكن التي تلتقي مع الجمهور الشيعي الايراني في المذهب وبعض الظروف» (165)، ولبنان واحد من هذه الأماكن.

ويؤكد حسن صبرا أن الوضع الشيعي في لبنان قبل ثورة الامام الخميني يجد التعبيرين كليهما: الثورة، والتقية. وهو يتابع هذا التوزع في علاقة الشيعة بالقوى والأحزاب والجماعات والحركات اللبنانية الوطنية منذ مطالع هذا القرن حتى وقتنا الحاضر. ويذهب حسن صبرا الى أن الوسط الشيعي كان يمثل القاعدة القوية للعمل السياسي العربي القومي وللأحزاب العقائدية (167) وأن الحركات القوية الكبرى (الناصرية، المقاومة الفلسطينية) قد استقطبت الشباب الشيعي. وقد أسهمت هذه الحركات، بما هي ثورية، في اذكاء روح الثورة في نفوس هؤلاء الشباب الذين أصبحوا «المحرك الرئيسي للثورة القادمة» وللتفجير الاجتماعي. غير أنه هنا ينظر الى المقاومة الفلسطينية باعتبار أنها «رمز القوة التي تواجه قبضة السلطة» (168)، وأن وظيفتها

كانت «خلخلة أركان الكيان اللبناني كله وانهياره، لأن في ذلك، اضعافاً حقيقياً لأى سلطة غيرها، وهي بالطبيعة ضد أى سلطة ، وهي الساعية لأقامة سلطتها»(168).

وينوه حسن صبرا بالدور الجليل الذي أداه الامام موسى الصدر الذي قدم إلى لبنان في أواخر الخمسينات ليؤسس (حركة المحرومين) التي مثلت (حركة أمل) ـ تموز 1975 ـ جناحها العسكرى. لقد كانت حركة الصدر مدخلا «لتفجير الكبت الشيعي»، لكنه، في رأى حسن صبرا، كان يمثل بين الشيعة «الخط الثالث» الذي يسعى في نهاية الامر إلى تسوية للأمور تلغي مسوغات الثورة مع توزيع عادل للثروة. غير أن الشيعة «الثوريين» أخذوا عليه عدم انخراطه في المعركة الناشبة آنذاك (الحرب الأهلية)، وعلا صوتهم وتراجع مد الصدر حتى جاء اختفاؤه عام 1978 بعد رحلته المشهورة الى ليبيا. وقد جاء هذا الاختفاء مع وصول الثورة الاسلامية في ايران الى مدى الانتصار المنتظر ومع تفاقم التناقضات والصعوبات في الأوضاع اللبنانية، فساعد ذلك على «بلورة الصحوة الجديدة للتيار الديني في لبنان الذي يعتبر الشيعة وقوده الحقيقي»، وعلى صعود شعبي متعاظم لحركة (أمل)، والمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى. ومع أن حركة أمل لم تكن مرتبطة بالثورة الاسلامية في ايران الا أنها، في «مرحلة ماقبل الاجتياح» الاسرائيلي للبنان في صيف عام 1982، قد احتضنت التجمعات الاسلامية المؤيدة لايران وضمنت لها الحماية الضرورية. أما بعد الاجتياح وتسليم اسرائيل السلطة اللبنانية لحزب الكتائب الذي كان «يتمدد» في ظل الدبابات اللبنانية أمام تراجع المنظمات الفلسطينية والقوى المحلية الأخرى، فقد برزت ـ ومن تحت عباءة حركة أمل ـ «قوى جذرية» أبرزها (حزب الله) الذي كان يمثل في جسد حركة أمل (نويات حزب الدعوة) ـ الذي أسسه في العراق عام 1957 أو 1959 السيد محمد باقر الصدر ـ وقد جمع في صفوفه الخارجين على منطق حركة أمل بسبب موافقة رئيسها نبيه بري على الدخول في هيئة الإنقاذ الوطني ممثلا للطائفة الشيعية، فضلا عن أعضاء (أمل الاسلامية) و (اتحاد الطلاب المسلمين) و (الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين). بيد أنه لابد من الاعتراف بأنه كان لانتصار (الثورة الاسلامية) في ايران الدور المباشر في نشوء الصحوة الاسلامية الجديدة في لبنان، وبخاصة بعد تبني ايران لمبدأ حتمية اقامة الحكم الاسلامي في البلاد الاسلامية، ودعوة السفير الايراني في لبنان الشيخ موسى فخر روحاني لأقامة النظام الاسلامي في لبنان بلا تأخير أو تردد واحتضان النظام الايراني للمجموعات الاسلامية المتأثرة به بالمال والسلاح والتغطية السياسية فضلا عن التحريض القوى السياسية المخالفة واتهامها بالعمالة، وعلى رجال الدين غير المؤيدين. ثم ينبغي القول أيضاً أن (الانتصار) الاسرائيلي العسكري قد أفسح المجال لبروز تيار القوى الاسلامية الجديدة التي جاءت «رافعة للمعنويات» رغم الهزائم التي لحقت بالدعوات الوطنية والقومية واليسارية (176-175).

وقد استكمل هذا التيار بلورة اتجاهه في «الطرح الفلسفي الذي رافق انقشاع الضباب المحلي بالهزيمة السياسية والعسكرية للتيارات العلمانية» وفي تجسيد هذا الطرح على جبهتين: الأولى فلسفية تجعل «الاسلام بديلا، وايران نموذجا.. فلا قومية عربية، ولا وطنية محلية، ولا

أممية يسارية، بل الاسلام منهجا وسلوكا وحياة سياسية وفكرية ويومية»، الكتاب فيه هو القرآن الكريم لا المادية التاريخية لماركس، ولا الميثاق الوطني لجمال عبدالناصر، ولا أي كتاب آخر على الاطلاق». الجبهة الثانية ميدانية، تتخذ صورة القتال والمقاومة للقوى الأميركية والغربية والصهيونية، والصدام المحلي أو عمليات الخطف «الصعبة». وقد طورت المقاومة (اللبنانية) التيار الديني الشيعي في لبنان حتى انتهى الى الدعوة الى اقامة «الجمهورية الاسلامية» في لبنان، على غرار الجمهورية الاسلامية في ايران، وامتدادا عضويا لها.

ويرى حسن صبرا أن قوى الصحوة الاسلامية في لبنان تتمثل في نهاية التحليل في اثنتين أساسيتين: حركة أمل، وحزب الله. أما حركة أمل فتتمسك بالكيان اللبناني وطناً نهائياً لها في وجه «ماتسرب أو أشيع أو ثبت [لنلاحظ جيداً المفارقة في استخدام هذه الألفاظ الثلاثة معاً!] من وقائع أو مخططات لتوطين الفلسطينيين» في جنوب لبنان، وفي وجه الطرح الأممي لحزب الله الذي يلغي ارتباط لبنان بالأمة العربية ويلحقه بطهران، ودفعا للاتهامات المارونية الموجهة لمسلمي لبنان القائلة انهم فاقدون لحس الانتماء للوطن اللبناني، واعتقاداً منها بأن الشيعة في لبنان هم الأكثرية وأن المستقبل فيه سيكون لهم. أما (حزب الله) فأنه يدعو الى نسف النظام اللبناني كله والى قيام حكم اسلامي مرتبط بايران، فقهياً وشرعياً وسياسياً، رباطاً أممياً اسلامياً. وهذا هو موطن الخلاف والتباين بين الحركتين. أما مستقبل هذه «الصحوة الاسلامية» في لبنان فيرتبط ، في رأي حسن صبرا، بعاملين رئيسين لابد من الربط أحيانًا بينهما: الأول هو مصير الصراع في حرب الخليج والثاني هو طبيعة المسار العام للأزمة اللبنانية. فالصحوة تنمو مع التعقيد في الأزمة وتصعيدها وتخبو مع ازدياد فرص الحل (184). ويتوج حسن صبرا مبحثه بعبارة تبدو له بديهية مسلمة في شأن لبنان، وهي ان لبنان «مع العروبة دائما، لكن ايضا مع المسلمين كما هي حال ايران..».

ان هذه العبارة الأخيرة الشاذة التي تطمع في أن ترضي كل الأطراف تستحق تحليلا أسلوبياً طريفاً. بيد أن ذلك خارج دائرة اهتمامنا. والذي يهمني هو أن تحليلات حسن صبرا للوقائع الشيعية اللبنانية تحاول أن تتوخى قدرات كبيراً من «الحياد» و«التوازن» ازاء ظهيرية: أمل وحزب الله. لكن كيف يتأتى له أن يتخلى عن القدر الأدنى من «الموضوعية» في كل مرة كان العرض يفرض قول شيء عن القوى اللبنانية غير الشيعية والفلسطينيين؟ وهل يصدق فعلا هذه «الوسوسة» عن «مشروع» لأقامة السلطة الفلسطينية في لبنان، أو عن توطين الفلسطينيين في منطقة جبل عامل؟ ألم يكن شيء من النظر النقدي ضرورياً من جانبه عند هذه المسألة الدقيقية الحساسة، مثلما أن شيئا من «النصح» - ولا نقول «النقد» - كان أيضاً ضرورياً في حق بعض قوى «الصحوة الشيعية» اللبنانية التي اصطدمت بالفلسطينيين؟!

ومن وجه آخر كان حسن صبرا مصيباً في ربط مستقبل الصحوة في لبنان بنتيجة الصراع في حرب الخليج، لكن هذا المستقبل مرهون أيضاً، على الأرض اللبنانية نفسها، بمستقبل الصراع المرير الدامي الذي انتهت اليه العلاقات بين (أمل) وبين (حزب الله). ثم إنني لا أتفق مع حسن

صبرا في الاعتقاد بأن (حركة أمل) قوة من قوى الصحوة الاسلامية المعاصرة. فالحقيقة هي أن المطالب الجوهرية لهذه الحركة هي مطالب سياسية واجتماعية «لبنانية» خالصة مرتبطة ارتباطا حيويا بالمصالح والقوى والامتيازات «الطائفية» داخل التشكيلة اللبنانية نفسها. وقد كانت أسس الصراع وموازينه عند (أمل) منبتة الصلة عن قضية الاسلام المعاصر في عالم اليوم، ولم تحتل الاعتبارات الاسلامية العامة أية مكانة في علاقات (أمل) مع القوى الفاعلة على الأرض التي كانت ولاتزال تتحرك عليها: الكتائب، التقدميون الاشتراكيون حزب الله، الفلسطينيون والمخيمات الفلسطينية، سوريا.. إن الاعتبارات السياسية المحلية والمستقبل «الطائفي» للشيعة في النظام اللبناني هي التي كانت دوما الموجهة لممارسات (أمل). ولايقل عن هذه القضية أهمية التقليل المذهل من قيمة «الاسلام السني» في لبنان في تحليلات حسن صبرا. اذ بدا هذا الاسلام في عينيه وكأنه غير موجود، فغفل عن ذكر حركات «سنية» كان لها دور بالغ في الأحداث اللبنانية. أما التي لم يغفل عن ذكرها، كحركة التوحيد الاسلامية مثلا، فقد بدت في عينية تركيبة فلسطينية من تركيبات ياسر عرفات وخليل الوزير (رحمه الله). وكان تنكره للدور الاجتماعي والسياسي «المحرر» الذي قام به الفلسطينيون في الجنوب اللبناني تاما، وحين كان يتكلم عليهم لم تكن لغته تختلف كثيرا عن لغة أعدائهم ومبغضيهم. وعند هذه النقطة بالذات أعترف بأن صوت رئيس تحرير (مجلة الشراع) بالذات يبدو لي غريبا ومخيبا للرجاء حقا. أما الصحوة الاسلامية اللبنانية فانها - اذا ماسلمنا بضآلة الجانب السني فيها وفقا لتحليلات حسن صبرا، واذا ما اعتبرنا أن (حركة أمل) ليست طرفاً حقيقياً فيها وفقا لما أرى - تصبح أقل جللا مما يظهر. ويظل الخطر الأكبر في لبنان ماثلا في طبيعة «التركيبة» اللبنانية نفسها.

الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب

يتناول الجابري الحركة الاسلامية المعاصرة في المغرب الأقصى بدءا من تحديد العلاقة بين السياسي والديني في هذا البلد منذ القرن الثامن عشر الى الثمانينات من هذا القرن. وهو يؤكد أن لهذه العلاقة «خصوصيتها» الآتية من الاستمرارية التاريخية للاسلام الذي «مسح» في المغرب «الطاولة» مسحا، ومن عدم وجود أقليات دينية وعدم وجود تعارض أو تناقض بين العروبة والاسلام في وجدان المغاربة، ومن وحدة المذهب المستند الى «الاسلام الأول» والى المذهب المالكي في الفروع والاشعرى المزوج بطريقة السلف أحياناً في العقيدة، ومن الطابع الشرعي لملوك المغرب اذ تقيدوا بالخلافة وبالجمع بين السلطتين الدينية والسياسية في لقب «أمير المؤمنين» أو الخليفة، وأخيراً من الدور النشط للعلماء (الفقهاء) وارتباطهم بسلطة الدولة المركزية. ويتابع د. الجابري الأصداء الايجابية التي كانت للدعوة الوهابية في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، ثم يعرض للأفكار الليبرالية التي انتشرت بين صفوف نخبة العلماء ابان المعركة الدستورية التي عرفها المغرب في أوائل هذا القرن، ليلاحظ أن هذه البوارق الليبرالية قد انطفأت تماماً مع فرض الحماية على المغرب، وأن السلطة الوهابية قد تركت مكانها تدريجيا لـ «سلفية حديثة» مناضلة مستلهمة من سلفية محمد عبده وجمال الدين الأفغاني النهضوية، أخذت تكتسح الساحة الفكرية في المغرب منذ

السنوات الأولى لعهد الحماية، مكونة الجيل الأول من رجال الحركة الوطنية المغربية ومقدمة لهم الأساس الفكري، العربي الاسلامي، لتطلعاتهم النهضوية التحديثية ومواقفهم السياسية النضالية (204). وهو يلاحظ تدرج السلفية الوطنية هذه من الباعث «الحنبلي» الذي حرك السلفية الوهابية، الى اعتماد مبدأ «المصلحة العامة» والانفتاح على المبادىء الليبرالية الأوروبية من حرية العقيدة وحرية التفكير وحق تقرير المصير وحق تنظيم الأحزاب والنقابات (205). كما يلاحظ أن هذه السلفية لاتنادي بتطبيق مباشر حرفي للشريعة الاسلامية ولا بفكرة لادينية الدولة ولا بحكومة دينية ثيوقراطية ولكنها ترى اتباع النظام الدستوري حيث تكون «الحكومة الاسلامية حارسا على الأخلاق والفضيلة في وسط الأمة» وتسهل للفرد القيام بواجباته الفردية والاجتماعية وتحمله عن طريق الاقتداء أو المتابعة على السلوك الحسن في علاقته مع عائلته ومع اخوانه ومع الاجانب عنه. ويورد قول علال الفاسي الذي كان واحدا من أبرز رجال السلفية الجديدة أن ما أحدثته السلفية الجديدة يتمثل جوهريا في أنها «عملت عملها في تسيير آلتنا النفسية وتوجيه تفكيرنا نحو هذا التجدد المنشود في جميع مظاهر حياتنا، ونحو هذا التحرر الذي ظل طابع حركتها، وصوب هذه الوحدة العربية التي لم تزل مطمح آمالنا، ونحو الروح الديموقراطية التي تسيطر علينا»(206).

ومنذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن حتى منتصف الخمسينات شهد المغرب لا حركة سياسية وحسب وانما أيضا "ثورة" اجتماعية وثقافية، وتحول المغرب من وضعية المجتمع التقليدى الوسطوي الى وضعية المجتمع الحديث، وقد تمثلت هذه الثورة، في الميدان الديني، بالحملة التي قامت بها الحركة الوطنية المغربية ورجالها السلفيون الجدد على الزوايا والطرق التي كانت تضم اليها أتباعاً بأعداد هائلة. أما في الميدان الاجتماعي السياسي فقد حلت التنظيمات الوطنية الحديثة (النقابات العمالية والطلابية وتأسيس المدارس وتحرير المرأة و. . .) محل البنى القديمة وفي مقدمتها الطرقية. ومن الثابت في رأي الجابري أن الارستقراطية المدنية هي التي كانت تقود عملية التحديث. غير أن الجامعات الدينية (القرويون بفاس وكلية ابن يوسف بمراكش) بدأت تنتج علماء آتين من أوساط شعبية يمارسون العمل الوطني تحت قيادة زعماء الارستقراطية المدنية، فظهرت جمعيات للعلماء أصبحت تشكل منافسا خطرا يتهدد الزعامة الثقافية للارستقراطية المدنية. وقد نجحت السلطة المركزية بالتعاون مع القيادة السياسية الوطنية بعد أن استعاد المغرب استقلاله في أن تؤطر هؤلاء العلماء في "رابطة علماء المغرب" فكان دورهم استشاريا لـ (المخزن الوطني). لكنهم منذ أوائل الستينات من هذا القرن لم يعودوا قادرين على القيام بدورهم الى جانب السلطة المركزية، أى بالتأطير الأيديولوجي العصرى في فترة المد القوي للايديولوجيات القومية والتقدمية والاشتراكية. وكذلك كانت جامعة القرويين قد توقفت عن تخريج العلماء في اطار مبدأ "توحيد العلم" (6 شباط/فبراير 1963). فانشئت لهذه المهمة (دار الحديث الحسنية) عام 1964، التي أخذت تلقي بخريجيها في سوق العمل فلا يجد هؤلاء ما يتطلعون اليه، وذلك في فترة انحسار الأيديولوجيات القومية والتقدمية والاشتراكية، وامتداد تيار "الصحوة الاسلامية". وقد ولد ذلك خيبة الأمل عند هؤلاء الخريجين فبدأت بوادر الاحتجاج تظهر عليهم يعززها أثر من (جماعة

الإخوان المسلمين) في أفكارهم، وآخر من (الثورة الاسلامية في ايران). ونجمت ظاهرة "الجماعات الدينية" السرية تعلن في منشوراتها معارضتها الصريحة للدولة القائمة، أى أنه نجم "الاسلام المعارض المعترض الذى بدأ يهاجم الاسلام الرسمي كما تمارسه الدولة ويمثله العلماء" (226)، فقررت الدولة تأسيس "المجالس العلمية" من أجل تقويم ما اعوج من أخلاق هذه الأمة والرجوع بها الى ما ورثناه عن السلف الصالح. . (226). وعاد للعلماء دورهم الذى كان قد تضاءل.

وتاريخ ظهور وانتشار "الجماعات الاسلامية" السرية والعلنية في المغرب يرجع الى أوائل السبعينات. وقد أعلنت عن نفسها في عام 1975 بعملية اغتيال وبحوادث اعتداء لم تكن موجهة للدولة وانما للمعارضة. وقد شهدت فترة السبعينات أيضا انتشار الطريقة الصوفية المعروفة بـ (البوتشيشية) التي لم تبد أي نشاط سياسي، وكذلك حركة جماعة (التبليغ) "التي يسوح" دعاتها في الأقطار من أجل (الدعوة الى الله) دعوة مسالمة. وحتى مطلع الثمانينات أمكن حصر الحركات الاسلامية في أربعة أصناف: 1- الجمعيات الدينية السلفية التي تعمل في اطار القانون وليس لها مواقف سياسية محددة. 2- الجماعات السرية التي تسعى الى اقامة "الدولة الاسلامية" على غرار النموذج الايراني. 3- جماعة التبليغ. 4- الطريقة البوتشيشية. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تراجع وانكماش وتقهقر هذه الحركات جميعا (229).

وبطبيعة الحال حين نتساءل عن عوامل نشأة الحركات الاسلامية الراديكالية في المغرب لابد أن نرد ذلك أولا الى مجمل ظروف الهزيمة والاخفاق التي أحاطت بالأنظمة العربية "التقدمية" منذ عام 1967 وأفضت الى "فشل جميع الأيديولوجيات" غير مبقية سوى طريق واحد للخلاص هو "الرجوع الى الاسلام". لكن يمكن القول، فيما يتعلق بالمغرب، أن التعددية الحزبية فيه والحرية السياسية ـ حتى ولو كانت محدودة ـ وحرص السلطة المركزية فيه على ضبط العلاقة مع "العلماء" والاهتمام بمسألة التأطير الأيديولوجي، فضلا عن خلو المجتمع المغربي من الأقليات الدينية والتعددية والمذهبية في الشريعة والعقيدة كل ذلك أسهم في عدم انتعاش هذه الحركات في المغرب. ومع ذلك فإن الأزمة الخانقة الشاملة التي عانى منها المغرب عند السبعينات لم تكن لتمر دون احداث استجابة "دينية" في نفوس ووجدان الطبقات المغربية المتوسطة، مما مكن التيارات الاسلامية المتطرفة المتجذرة في الاقطار العربية الأخرى من استقطاب أتباع لها في المغرب. وكذلك فإن تشجيع الدولة لتيار "البعث الاسلامي" من أجل مقاومة الايديولوجيات "المستوردة" والتيارات التقدمية واليسارية في الفترة نفسها أدى الى تمهيد الطريق لهذه الجماعات التي وجدت بين أساتذة المشرق العاملين في المغرب ممن ينتمون الى جماعة (الاخوان المسلمين) عناصر تغذيها وتوجهها، ووجدت في الأدبيات الاسلامية الرائجة في الوطن العربي (سيد قطب والمودودى والغزالي والشعراوى) غذاءها المحرك.

"هل تشكل الجماعات الاسلامية في المغرب، كما هي في وضعها الراهن، خطرا على

النظام؟ وما هي حظوظ نجاحها في تحقيق مشروع (الدولة الاسلامية) الذى تستلهمه اليوم من ايران؟"

يجيب الجابرى بأن تحقيق هذا المشروع بعيد الاحتمال، في المستقبل القريب على الأقل (232). والسبب في لك راجع الى "خصوصية" العلاقة بين السياسي والديني في المغرب، على النحو الذى تم بيانه من قبل. وهو يعتقد "أن الدعوة الدينية في المغرب لا يمكن أن تجد ما يبررها ويضمن لها الاستمرار والنجاح الا اذا طرحت أهدافا سياسية واجتماعية واضحة. وهي لا يمكن أن تشق طريقها نحو أوسع الجماهير الشعبية، الا اذا عرفت كيف تطور نفسها وتكيف تحركاتها مع تطورات الواقع المغربي الذى أصبحت قضية التحديث فيه الآن بكل مظاهرها الايجابية والسلبية من القضايا التي يصعب التراجع عنها في صورة تجعل الماضي وصورته بديلا عن الواقع الراهن واتجاه تصوره" (233). ومعنى ذلك أن عليها أن تتبنى القضايا الأساسية المطروحة في المغرب : الحريات الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والتنظيم العقلاني للاقتصاد والمجتمع والدولة. وفي حالة عجزها عن الاستجابة الايجابية المستقبلية لهذه القضايا فإنها ستظل هامشية عاجزة كل العجز عن "قيادة شعب يعتبر اسلامه شيئا مفروغا منه" (235).

لا يشك د. عبد الكريم غلاب في مزايا التحليلات التي يقدمها د. الجابري للحركة الاسلامية المعاصرة في المغرب، وبخاصة في تعامله مع "الحركة السلفية" المغربية باعتبارها حركة نهضوية مناضلة متجهة الى المستقبل، لا باعتبارها ظاهرة غيبية تخلفية مرادفة للرجعية أو العودة الى الدين، كما يريد بعض المحللين الايديولوجيين "المتياسرين". غير أنه لا يوافق على رد الحركة الوطنية الى الارستقراطية المدينية ويلاحظ الأصول غير المدينية لعدد مهم من قياداتها، كما يلاحظ أن الصراع الذى تفجر في صفوفها بعد الاستقلال كان صراعاً على الزعامة وعلى التباين في تصور "وظيفة الحركة الوطنية" بعد الاستقلال وليس له صلة بالصراع الطبقي أو "التراتب الاجتماعي". بيد أن ما يبدو أكثر دلالة لموضوعنا، هو اعتبار الدكتور الجابرى للجماعات الاسلامية المعاصرة وللصحوة الاسلامية في المغرب "ظاهرة ظرفية بدأت تتلاشى كظاهرة". وهذا تقويم لا يوافق عليه د. غلاب اذ يرى أن ثمة تيارا دينيا مرتبطا بالتيار الاسلامي العام البادي في العالم الاسلامي، «يؤثر في وجوده وتناميه افلاس كثير من المذاهب الرجعية والتقدمية في البلاد العربية والاسلامية، ويؤثر في وجوده الهزائم التي توالت على العرب والمسلمين، ويؤثر في وجوده المعاناة في المغرب نفسه من جراء فساد بعض الأوضاع، وعدم القدرة على تخطي هذا الفساد. كما يؤثر في وجوده قطعا الوضع الاقتصادي المتردي بالنسبة الى أغلبية شرائح المجتمع . . . ولعل هذا التيار في تنام أكثر مما هو في طريقة الى الانهيار» (245). والحقيقة أن وجود هذا التيار الذي يتكلم عليه د. غلاب لايلغي وجود «الجماعات الاسلامية» المتميزة التي اقترن ظهورها باسم «الصحوة». لاشك ان جماعات الطرق الصوفية لاتنتمي الى «الصحوة» وفقا للمفهوم المحدد الذي يشبه أن يكون قد استقر لهذا المصطلح. أما الجماعات الأخرى - وبخاصة السياسية الراديكالية منها - فإنه لايبدو لي، أنها ملزمة، وفقا للمنطق الذي يحكم ذهنيتها وحراكها،

بالانطلاق من القضايا نفسها التي يعتبرها ، الجابري بحق مركزية وأساسية في الحياة المغربية: الحريات الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والتنظيم العقلاني. . إن مطالبها أبعد من ذلك، أو بتعبير أدق، غير ذلك، فهي تريد «الدولة» نفسها، ولا يشفع لهذه الدولة عندها أنها تراعي «خصوصية» مافي علاقتها بالدين. وليس بنا من حاجة لأن نتوسع في موقف الحركات الاسلامية الراديكالية من أنظمة للعلاقة بين الدين والدولة فيها «خصوصية» أكبر كثيراً من تلك التي نعرفها في المغرب. والذي يبدو هو أن مستقبل هذه الحركات ـ سواء أكانت في طريقها الى الانهيار حقا أم أنها تكتسب مزيداً من التنامي ـ سيتحدد بمعاملين اثنين: مآل «الصحوة» في العالم العربي والاسلامي بشكل عام، واتجاه أغلبي في المجتمع المغربي نفسه بحكم السمات الواقعية التي أشار اليها د. الجابري نفسه، اتجاها مباينا للشكل الراديكالي للصحوة.

الاسلام الاحتجاجي في تونس

ما الذي يمكن ان يقال بشأن الصحوة الاسلامية في تونس؟ يتولى د. محمد عبدالباقي الهرماسي الاجابة عن السؤال. واول ما يلاحظ «انه من بين كل البلدان العربية تنفرد تونس من ناحية مهاجمة النخبة التحديثية فيها للاسلام المؤسساتي بشكل علني، وتفكيك هياكله التحتية باسم اصلاح منهجي للوضع الاجتماعي والثقافي»، وانه باسم هذا «الاصلاح الجذري» تمت تصفية «الزيتونة» وحل الحبس وبناء نظام للاحوال الشخصية. واندثار الوظائف التقليدية للمجلس الشرعي، وبكلمة «تفكيك النظام الثقافي القديم برمته» (250). بيد أن «خيبة الأمل الشاملة» التي ولدتها الصعوبات التي واجهها «المشروع الوطني» البورقيبي، وربما استنفاذ هذا المشروع لأغراضة، وانحلال نظام التعاضد، وأثر الهزيمة العربية سنة 1967 على المنطقة العربية، كل ذلك قد يكون ساعد على انتشار موجة تدين شعبية ظهرت منذ بداية السبعينات، ثم ما لبث البلاد أن شهدت حركة اسلامية بنت لنفسها جهازاً والتزمت لابتأمين الخلاص لأفرادها فحسب وانما أيضا بتغيير العالم من حولها. لقد عاد «المكبوت الاجتماعي» الى الظهور وعلى نحو مفاجيء! أما الحركة نفسها فقد بدأها راشد الغنوشي، بعد أن عاد من المشرق مفعما بفكرة الاصلاح الديني، في أوساط الشباب المدرسي والجامعي على وجه الخصوص.

والدكتور الهرماسي يتوسل في دراسته لظاهرة «الاسلام الاحتجاجي في تونس» باستجواب ميداني يتوجه به الى عينة مختارة تفضي به دراستها الميدانية الى أن نزعة «الالتزام الاسلامي» متجذرة في التركيبة الاجتماعية التونسية، وبخاصة لدى الشباب المثقف. وقد تبين الباحث قوة الدعوة في الوسط الريفي والقرى، وكثافة عدد الاسلاميين في الكليات العلمية وانخفاضها في الكليات الأدبية، والمشاركة الواسعة للنساء فيها (253). كما يلاحظ أن الشبان المتحدرين من الفئات الشعبية يلاقون من أسرهم تفهما لانتمائهم الى الحركة الاسلامية بينما لايجد أبناء الموظفين من جانب أسرهم الا الخوف. ومع أن الحركة الاسلامية تقدم نفسها صوتا للمستضعفين وقوة ثأر للفقراء والمعدمين الا أنها تعتبر نفسها المعبر عن ضمير الأمة بكاملها (255).

ويكشف الاستبيان عن أن المجال الثقافي للحركة الاسلامية في تونس لاينحصر في

الاهتمامات الدينية اذ أن نسبة عالية من المنتمين اليها يقرأون الصحف المحلية يوميا فضلا عن قراءة الدوريات والمجلات (الشرق ـ أوسطية) وبعض الصحف الأجنبية (صحيفة «لوموند» الفرنسية). أما أكثر الكتاب انتشار بينهم فهم محمد باقر الصدر وسيد قطب وعلي شريعتي: تستويهم النزعة النضالية عند سيد قطب، والمنهجية الايديولوجية عند الاثنين الآخرين، «ويكاد الاسلاميون يعتبرون الاسلام المناضل حصيلة فكر هؤلاء الثلاثة» الذين قدموا الاسلام «كأيديولوجية كونية قادرة على منافسة الماركسية والليبرالية»، وقضوا «شهداء» (257 - 258).

ويعود الهرماسي الى بدايات «الاتجاه الاسلامي» فيلاحظ أنه حتى نهاية الستينات لم يكن هناك مايميزه عن بقية حركات الاصلاح الأخلاقي والروحي الأخرى، لكنه منذ مطالع السبعينات راح يتوجه توجها «قطبيا» يدعو الى قلب الأوضاع «الجاهلية» والى الالتزام بمبدأ «الحاكمية الالهية» (260)، فتحولت الحركة بذلك الى حركة سياسية وثورية في العمق. وقد أدت ضغوطات الشباب، الذين كان يرفضهم المجتمع فباتوا هم يرفضونه، الى أن فرضت على الحركة الاسلامية الاتجاه نحو «التجذر» و «التسيس» الواضح، فأفاقوا «على غياب الاسلام عن الصراعات الاجتماعية، وعلى غربتهم التي تفصلهم عن اهتمامات الفئات الشعبية». فأعطيت الاشارة للانطلاق في التوجه الجديد: التجذر والواقعية (265) وبطبيعة الحال كانت (الثورة الاسلامية في ايران) تنبه هؤلاء الشباب الى أهمية الأسلام الثوري، الشعبوى، «الكلاني» المتحيز للمستضعفين، ذى المضمون الاجتماعي والسياسي العميق، المعادي للامبريالية. وفي أوج مرحلة نضج الحركة وتسيسها، أى في عام 1980، يؤكد راشد الغنوشي «ضرورة تجذير مطالب الجماهير السياسية والاجتماعية في الحرية والعدالة» وأن الاسلام المطلوب ليس اسلام الانحطاط وانما الاسلام في صورته الأصلية، «وهو ثورة شاملة ضد الاستبداد والاستغلال والتبعية في كل اشكالها، ودعوة ملحة الى الترقي المعنوي والمادي حتى يقترن في وعي الجماهير أن النضال من أجل الاسلام هو نضال من أجل الحرية والعدالة والكرامة والتقدم وأن العكس صحيح» (راشد الغنوشي: دعوة الى الرشد، ص 101).

غير أن الصدامات التي حدثت في الجامعة ومحاولات الحكومة عزل الحركة وقمعها وتشويه صورتها قد دفعت الحركة الى مراجعة عملها الاستراتيجي والتكتيكي ومجمل علاقاتها بالدولة والمجتمع. والاتجاه الى «الواقعية» هو الذي وسم طبيعة التحول الذي حدث. وهكذا قدمت الحركة نفسها لاعلى أنها «تمثل الاسلام» وانما على أن لها «رؤيتها للاسلام». وتحددت النقطة المركزية لا في إقامة الدولة الاسلامية والتأكيد على الحاكمية الالهية على طريقة المودودي وسيد قطب وانما بتركيز الحريات العامة وبأن يكون الحكم للشعب (270 - 271). وفي موقفها من المجتمع التونسي الذي أرهقته الحضارة وصار «تحديثيا في العمق» أصبحت نظرة الحركة اليه والى قطاعاته الاجتماعية الأساسية: العمال والمرأة والشباب، نظرة واقعية متفهمة للمطالب التي ينادي بها هؤلاء، باذلة الجهود من أجل التكيف معها ومراجعة مواقفها القديمة. وهذا يعنى «أن الاسلاميين التونسيين حاولوا أكثر ادراج أنفسهم في دينامية التحول الراهنة، والاندماج في نطاق الوقائع

الحاضرة، عوض أن يستسلموا للطوبى ويحلموا بمثال غير ممكن التحقق» (282). ويعترف د. الهرماسي بأن الاختيار الديموقراطي للحركة وتوجهها باتجاه مشاركة مدنية في الحياة الحديثة وفي الحياة الوطنية يمثلان بالنسبة اليه «مفاجأة واكتشافا»، وهو يتساءل: هل نحن أمام موقف تكتيكي تفرضه ظروف صعبة ووضعية منافسة أم أننا أمام موقف مبدئي حقا؟ والجواب عنده أن القيادة قد اختارت بصورة قطعية هذا الخيار وذلك على الرغم من المقاومة الداخلية والطموحات المختلفة للقواعد، وهي مقاومة تطرح بدون شك مشكلا لايجوز التهوين من خطورته، اذ هي تعني «ازدواجية» في فكر الحركة (283). وأيا ما كان واقع الحال فإن الحركة الاسلامية التونسية تعبر عن إرادة واضحة في التكيف مع الواقع القومي وترفض الانزلاق نحو العنف وتحرص على التميز عن الاخوان المسلمين ومجموعات «التكفير والهجرة»، لتبتعد عن موقف الوصاية السياسية والوصاية الدينية على حد سواء. لقد اختارت الحركة الاسلامية في تونس أن تكون «حركة مدنيه» وهي الآن في مفترق الطرق(286).

وفي اطار مايمكن ان يمثل «مباديء أولية لعلم اجتماع ديني» يتوج د. الهرماسي استطلاعه الميداني بمحاولة تقويم مواقف المجتمع التونسي من التوجه الاسلامي في تونس. وهو يتبين أن «المجتمع التونسي يبدي تسامحا إزاء الحركة الاسلامية»، وذلك خلافا لموقف الصحافة الرسمية التي وصفت المناضلين الاسلاميين بأنهم «أبناء الشيطان»، الذين يخفون خلف الستار الأبيض للاسلام صور التخريب السوداء (286) . غير أن د. الهرماسي ينبه الى أن «القابلية للتسامح» هي شيء آخر غير «القابلية للانضواء». فالحقيقة هي أن قطاعات تونسية عريضة ترى أن الحركة الاسلامية حركة دينية ينبغي أن يقتصر اهتمامها على الدين، وترى قطاعات أخرى أن لهذه الحركة الحق في أن تحصل على «تأشيرتها» السياسية كغيرها من الحركات، وبالنسبة الى آخرين تشكل هذه الحركة موضوعا لانطباعات ذاتية خالصة كاللامبالاة أو المودة التلقائية أو العداء الذي لايصل الى حدود تمنى القمع (287). وفي الوصف السوسيولوجي للظاهرة الدينية في تونس، أي للاسلام كما هو مطبق ومعاش في المجتمع التونسي، تقدم دراسة الهرماسي صورة غنية ومثيرة للاهتمام للتوزيع الاجتماعي لظاهرة الحركة الاسلامية وفقا لمجموعة من العوامل مثل عامل التدين، والجهة، والمهنة، والمستوى التعليمي، والعمر (286 - 298). وحاصل هذه الصورة يكشف عن «وجود تيار واسع من التسامح ان لم نقل من الاهتمام الموجه لفائدة الحركة الاسلامية» (299). وهذا يعني أن اختيار الحركة الاسلامية أن تعرف نفسها وفقا لاطار مدني ديموقراطي يقتضي أن تحاسب وفقا لهذه الدعوى. وينهي د. الهرماسي دراسته بالقول اننا «اذا توصلنا الى «مأسسة» للحركة الاسلامية، فأننا سنثبت أن هناك طريقة أخرى يتوافق فيها الاسلام مع القرن الجاري ومع ذاته، طريقة تختلف عن النموذج الايراني»(299).

لاشك أن الطريقة التي اتبعها د. الهرماسي في النظر في ظاهرة الحركة الاسلامية في تونس هي الطريقة الصائبة التي ينبغي اتباعها لفهم واقع هذه الظاهرة في المواطن التي نجمت فيها. وليس ههنا موضع التفصيل في مزايا هذه الطريقة وفوائدها. لكن واحدة من أعظم فوائدها هي

أنها تمكننا من المقابلة بين «فكر» الحركة وصورة الواقع، أو انها تكشف لنا مدى استجابة الواقع للدعوة، وعن مدى تدخل الشروط الموضوعية في وعي فكر الدعوة وتمثله بشكل مطابق أو معدل أو مباين. غير أنه يترتب على هذه الطريقة السوسيولوجية برغم فوائدها الجليلة هذه مخاطر «عملية» وتقصير في الابانه. أما مخاطرها فتتمثل، على وجه التحديد، في أنها حين تطبق في مواطن «غير ديموقراطية» يمكن أن تستخدم لاغراض «غير ديموقراطية». وأما التقصير في الابانه فيرجع الى أن هذه الطريقة تقدم لنا واقع «المتحركين» لا الفكر الأصلي للحركة. لكن من الحق أن يقال أن ذلك لايمثل عيبا في الطريقة نفسها، اذ أن هذه تقصد الى شيء آخر. لذا كان لابد من تقديم الوجه الآخر للصورة، الذي هو وجهها الأول الاصلي. وبصدد (الحركة الاسلامية في تونس) هذا ماحدث فعلا، اذ جاء الشيخ راشد الغنوشي نفسه، مرشد الحركة نفسها، ليقدم هذا البيان، وليمكننا بعد ذلك من أن نعيد قراءة بحث الدكتور الهرماسي، ومن أن نقابل ان شئنا، بين الوجهين: الأصل والواقع.

يتناول راشد الغنوشي الظاهرة الاسلامية في تونس من زاوية الأصول الفكرية المكونة لها، فيلاحظ أولا أن الظاهرة معقدة وأنها ثمرة تمازج وتفاعل عناصر ثلاثة هي: التدين التقليدي التونسي، والتدين السلفي الاخواني (بمنهجة وفكره السياسي والاجتماعي والتربوي)، والتدين العقلاني الذي يمد جذوره في التراث العقلاني الاسلامي (المنهج الاعتزالي الذي يطلب «التحرر من ظواهر النصوص»، ورد الاعتبار للمعارضة السياسية في الاسلام وللتيارات المناوئة للسلفية وأهل السنة عموما كالخوارج والشيعة والزنج)، وفي النقد الجذري الصارم للاخوان المسلمين بسبب سلفيتهم المعوقة لطريق النهضة الحديثة في الاسلام، وفي اعادة الاعتبار للمدرسة الاصلاحية التي حط (الاخوان) من شأنها، مدرسة محمد عبده والكواكبي والطهطاوي وقاسم أمين، واعتماد الفهم المقاصدي للاسلام بدلا من الفهم النصي، واعادة الاعتبار للغرب وللتيار اليساري فيه بالذات، واعتماد الأسس الاجتماعية والسياسية لا «المقياس العقيدي» الاخواني في تقويم أوضاع الناس وتقسيمهم (مشكلة الأسماء والأحكام الكلامية القديمة)، واعادة الاعتبار للمدرسة الاصلاحية التونسية (خير الدين والحداد) ولمنجزاتها في امتدادها الحديث من خلال ما أنجزته البورقيبية مثل تحرير المرأة والعقلانية في التعلم (302) وقد تفاعلت هذه العناصر وامتزجت لتتبلور عنها في منتصف عام 1981، وبرغم انشقاق «الاسلاميين التقدميين» أصحاب مجلة 15/21 وغيرهم، حركة سياسية هي (حركة الاتجاه الاسلامي). ويتابع الغنوشي التطور الذي جرى في حركته بتأثير «التدين العقلاني» والتفاعل مع الواقع بضغوطه واحتياجاته وتياراته، ويخص بالاشارة التفاعل مع التجربة السودانية ومع الثورة الايرانية، وتجاوز البعد الطائفي في التعامل معها، والتفاعل مع التجارب الثورية الاجتماعية واختيار التعددية (303 - 305). وقد ترتب على هذا التطور «تحول النظرة الى النظام من مجرد نظرة عقيدية تركز على تكفيره ـ الى نظرة اجتماعية سياسية عقيدية شاملة تدين ديكتاتوريته وعمالته واغترابه واستغلاله.. وهو في الحقيقة ليس تحولا، بقدر ماهو تجذر في الموقف» (305). وتحول كذلك الموقف من (اتحاد الشغل) وأصبح يقدم الدعم القوي لقضية الشغيلة ويقف مع قضاياهم. وكذلك عدل «التدين العقلاني» من غلوائه وخفف

من شدته، وتخلى عن «مقولة اليسار الإسلامي» وصاغ علاقة جديدة هي «العلاقة الجدلية بين العقل والنص»، برغم اعتباره العقل المقياس الأول. «ومع كل الصراعات التي حدثت استمر التفاعل بين عناصر تركيب الظاهرة الاسلامية في تونس: التدين التونسي والسلفية الاخوانية والعقلانية، أو بين التراث والنص والواقع، ولكنه تفاعل صعب» (307). وفي أثناء ذلك احتفظ الاتجاه الاسلامي من التدين التونسي التقليدي بالمذهبية المالكية. أما التدين الاخواني السلفي فقد تعلق منه ـ بعد ما كان يوجه اليه من نقد شديد ـ بالالتزام بنصوص الكتاب والسنة من دون تأويل متعسف أو تعطيل جائر والاقرار بأن دور العقل ليس في انشاء الأحكام الشرعية وانما في الكشف عنها، وبالايمان بشمولية الاسلام، وبضرورة العمل الجماعي المنظم من أجل تحويل المنهج الاسلامي الى نظام فعلي للحياة والحضارة. وأما العقلانية فقد ظلت تعني ضرورة التحرر من التقليد للتراث، والقول إن النماذج الاجتماعية التي عرفها التاريخ الاسلامي ليست ملزمة وان الملزم هو النص وتفاعله الاجتهادي مع الواقع، وضرورة استيعاب الواقع المحلي والعالمي بكل تطوراته ومكاسبه وتوظيف كل المكاسب الانسانية في عملية البناء الجديد بعقل منفتح وروح متحررة، واقرار حق الاختلاف فيما يجوز الاختلاف فيه وواجب وحدة الصف (307 - 308).

ان ما ذهب اليه د. الهرماسي حين تكلم على «خصوصية» الحركة الاسلامية التونسية صحيح. لكن هذه الخصوصية قائمة، للأسف الشديد، على نزعة «تلفيقية» واسعة جدا، بحيث أنه يمكن القول أن ملامح «التدين التونسي» تغيض فيها تماما، وأن التجربة «التونسية» ليست هي محور الحركة، وانما محاورها تجارب خارجية تماما. ولعل التجربة التونسية الوحيدة فيها هي المتمثلة في المطلب الديموقراطي لا أكثر ولا أقل. والذي يبدو لي أن هذه الحركة قد أسلمت نفسها كثيرا للتجربتين الايرانية والسودانية وأن الأثر الايديولوجي الذي خلفه حسن الترابي في راشد الغنوشي ـ ولهما مؤلفات مشتركة ـ كان بالغا جدا. أما التغاضي عن «البعد الطائفي» ـ أو المذهبي ـ في الموقف الاقتدائي في الثورة الاسلامية في ايران فلم يميز (حركة الاتجاه الاسلامي) وحدها من بين الجماعات الاسلامية المعاصرة وانما ميز هذه الجماعات كلها، فضلا عن مفكرين دعاويين ثوريين مثل جماعة 15/21 وحسن حنفي وغيرهم. غير أن من المرجح أن يكون التغاضي عن هذا البعد هو اجراء من طرف واحد فقط. وليس رد الاعتبار لحركات «تاريخية» احتجاجية، كالخوارج والشيعة والقرامطة والزنج، والاقتداء بها، أمرا يعزز الاعتقاد بخصوصية الحركة التونسية بقدر ما يعزز مبدأ الاعتقاد بأن مبدأ هذه الحركة ذو طابع «احتجاجي» ـ تماما كما وصفه د. الهرماسي ـ لا «بنائي» وبأنه يتعذر اتخاذه نموذجا يحتذى خارج تجربة أصحابه. لاشك أن حركة (الاتجاه الاسلامي) التونسية هي، منهجيا، أكثر تقدما واستجابة لروح العصر من سواها من الحركات الاسلامية التقليدية. لكن الذي تفتقر اليه هو «البنيان المذهبي» الناضج الصارم، وتوجيه الفعل السياسي توجيها مستقلا يتوافق مع معطيات الواقع التونسي لا مع منطق التجارب الأخرى. أما التعويل على «التدين العقلاني» تعويلا شديدا فمن شأنه حرمان الحركة من مخزون نفسي اجتماعي كبير، وردها الى حدود قطاع ضيق من «المثقفين» المناضلين الذين يمكن أن يقلقوا راحة النظام السياسي بين آونة

وأخرى لكنهم يظلون عاجزين عن الامتداد الاجتماعي والسياسي الشعبي الذي تتطلبه مبادئهم وهو ماحدث لحزب التحرير الاسلامي في أقطار المشرق العربي.

الصحوة الاسلامية بين الواقع والطموح

ذلك هو حاصل الاعمال الرئيسية للندوة، بيد أن الكتاب قد ضم اليه مقالتين أخريين لم تعرضا ولم تناقشا فيها، احداهما للمرحوم الدكتور شكرى فيصل عنوانها: «الصحوة الاسلامية بين الواقع والطموح»، والاخرى للدكتور عبدالله النفيسي عنوانها: «مستقبل الصحوة الاسلامية». أما مقالة الدكتور شكري فيصل، التي يبدو أنها كتبت لندوة أخرى، فهي مقالة «ريبية» لايرى صاحبها على أرض الواقع الاسلامي أى مظهر حقيقي لما يصح أن يسمى «صحوة». وقصارى ما هنالك في اعتقاده «تململ» يمكن أن نحول مظاهره الى صحوة فاعلة محركة اذا ما حققنا له الأسس التنظيرية والعاطفية والحركية. ويعتقد المرحوم شكرى فيصل أن من الضروري رفع مظاهر الحذر والتناقض وسوء التفاهيم الماثلة عند/ أو بين حكومات العالم الاسلامي من جهة وبين الجماعات الاسلامية من جهة أخرى. وهو يؤكد أنه قد «بات واضحا أن هدف الصحوة الاسلامية ليس الحكم ولكن المجتمع، وليس هدفها النظام بل روح النظام» (318). لكن من الواضح أن المرحوم شكرى فيصل حين صرح بهذه القضية الأخيرة لم يكن يقصد الا الى بث الطمأنينة في روح الأنظمة السياسية «الحذرة» من الحركة الاسلامية من أجل التخفيف من الضغط عليها. ولكن أنى لهذه الأنظمة أن تطمئن اذا كان هدف الصحوة هو «المجتمع» و«روح النظام»! أليس المجتمع موضوعا لمنطق الدولة وكذلك روح النظام؟ أما انكاره لوجود صحوة اسلامية فيدخل على الأرجح في باب انكاره لوجود «الصحوة» التي يرجو.

وتقدير د. عبدالله النفيسي للصحوة تقدير مباين. اذ هو يسلم بوجود هذه الصحوة وبأنها حركة «أصولية تجديدية»: أصولية بمعنى أنها تعتصم بالقرآن والسنة، وتجديدية بمعنى انها تدعو الى «اجتهاد كثيف من أجل استبانة مقتضى الدين في حاضر الحياة والى جهاد صادق في مقاومة التصورات والاوضاع الموروثة». وهي كذلك «حركة شمول وواقعية تؤم كل أهداف الدين في مجال العلم والاعتقاد والسلوك، وفي مجال الاجتماع والسياسة والاقتصاد» (323). كما أنها «حركة تغيير اجتماعي عام» تنشد النفاذ الى نظم المجتمع ومؤسساته «استكمالا للاصلاح العام الذي يزكي وجدان الافراد وينظم علاقات الحياة ويمكن حكم الاسلام وسلطانه «بالاقناع والحسنى والاصلاح المتدرج المؤدي الى الاسلام دونما فتنة أو ضرر». وهي كذلك «حركة محلية وعالمية في الوقت ذاته»، محلية «تكيف خطابها الاسلامي ليناسب هموم الاقليم والقطر من أجل قيام مجتمع يتمكن فيه الدين بشكل فعال»، وعالمية من حيث أنها «جزء من حركة الاسلام في العالم» وأنها «ذات هم اسلامي عالمي تدرك واجب الموالاة والتناصر بين المسلمين كافة» (324). و«حركة بهذا الشمول والاتساع والعالمية» تستحق منا التفكير الفعلي في استشراف مستقبلها في ضوء المعطيات العالمية الماثلة عند نهاية هذا القرن: التلوث البيئي، استنفاذ الموارد الطبيعية، الانفجار السكاني، تطور الأسلحة الذرية والكيميائية والبيولوجية، الاضطرابات والتيارات والحروب المحلية،

البطالة، الفجوة بين الأغنياء والفقراء، الجوع، تطور وسائل النقل والاتصال. . ، وغير ذلك مما أشار اليه (تقرير نادي روما) المشهور. ويدعو د. النفيسي الى أن يقوم فريق اسلامي للبحث بالتوفر على دراسات فكرية مستقبلية تمهد لمشروع «حضاري وحركي» اسلامي مباين للمشروع الحضاري الغربي (الرأسمالي) الذي نبه تقرير نادي روما الى أنه لايصلح نموذجا للدول النامية. أما الآن فيلاحظ د. النفيسي أن أقلام حركة الصحوة تركز على «البعد القيمي والأخلاقي في الاسلام»، وفي رأيه أنه لن يكون لهذا، مستقبليا، أى مسوغ، وأن على الصحوة أن تتنبه الى «تأكيد البعد الاجتماعي في الاسلام». أما المطلب الأخر الذي ينبغي على الصحوة الاسلامية أن تسعى الى تأمينه لكي تحقق أكبر قدر ممكن من الفاعلية في المستقبل فهو أن تتأصل وتتأهل وتتجذر سياسيا» (328)، ولايكون ذلك بالمناداة بشعار «الدولة الاسلامية» والحديث عن الحرية والشورى والكفاية والدين والدولة في الاسلام، وانما بالمشاركة السياسية المباشرة في القضايا السياسية المثارة واتخاذ موقف اسلامي مباشر منها. والصحوة، ـ في توجهها للعمل السياسي، مدعوة الى أن تحتضن الجماهير بلغة الدعاة لابلغة القضاة، وأن ترسخ قواعد الحوار وعدم الخوف منه في باطن الصحوة وفي خارجها (330 - 331).

ثم يتوج الكتاب «تقرير تجميعي» وضعه د. مصطفى الفيلالي، منسق الندوة، وجعل عنوانه الفرعي: «الصحوة الدينية الاسلامية: خصائصها، أطوارها، مستقبلها» (335 - 408). وقد جرد د. الفيلالي، من مجموع البحوث المقدمة للندوة، خلاصة تركيبيه للموضوعات العامة والفرعية التي جاءت فيها، يصح أن تكون بحثا قيما قائما بذاته. لكن من شأن عرض مضمونه ههنا أن يحمل هذا العمل فوق مايطيق، وأن يعيدنا الى القضايا نفسها التي عرضنا لها في الصفحات السالفة، بحيث يشبه ذلك أن يكون ضربا من التكرار.

الخلاصـــة

وخالص النظر في مجمل القضية أنني لا أشك في أنه لم يقل كل شيء عن «الحركة الاسلامية المعاصرة في العالم العربي. فثمة مناطق عديدة لم يتطرق اليها البحث الجاد بالتحليل والدرس والتدبر حتى الآن، وليس يصعب تبين أسباب ذلك. بيد أن ماتم انجازه من بحوث حول هذه الظاهرة قد أبان، مع ذلك، عن طبيعة هذه الحركة وتوجهاتها بشكل جيد وبقدر كبير من التحديد. وأنا من جانبي، وبرغم كل ماقيل، لا أتفق مع جميع أولئك الذين يرون أن الصحوة ظاهرة «ارتكاسية» جاءت نتيجة لإخفاق النظم «الوطنية والقومية والتقدمية»، أو لما يسمى بـ «اخفاق المشروع القومي»، من وجه، ونتيجة لموجة العنف والاضطهاد التي تعرض لها «الاسلاميون» منذ أواسط الخمسينات من وجه آخر، بحيث يقال ان الصحوة تمثل «البديل الديني» الحتمي لمشاريع أثبتت التجارب التاريخية اخفاقها. فالحقيقة ان تاريخ قوى الصحوة الرئيسية لا يرجع الى أوائل السبعينات وانما يرجع الى أواخر العشرينات، بل الى ماقبل ذلك بوقت طويل. ولم يقدم (مشروع الصحوة) نفسه في أى وقت من الأوقات باعتبار أنه يقصد في أساسه

وجوهره الى أن يتصدى لقضايا زمنية تاريخية عارضة عجز (المشروع القومي) أو سواه عن التصدي لها وحلها، وانما باعتبار أن هدفه الأول والأخير اقامة مجتمع اسلامي موجه أو محكوم بنظام الهي. ومنذ البداية لم تضع قوى الصحوة نصب أعينها تحقيق الأهداف القصوى نفسها التي كانت تسعى الى تحقيقها القوى «الوطنية والقومية والتقدمية» في نضالها الدنيوي، وهي لم تنخرط في النضال العملي من أجل هذه الأهداف الا لماما، ذلك أنها رأت على الدوام أن حل هذه المشاكل والقضايا هو نتيجة تترتب حتما وضرورة على قيام المجتمع الاسلامي نفسه والدولة الاسلامية نفسها. والقول إن حركة الصحوة جاءت لتكون بديلا لذلك المشروع يعني أن ما يمكن أن يسمى بـ «مشروع الصحوة» قد جاء ليحل مشكلات الاستقلال والتحرر والحرية والوحدة العربية والتقدم الاجتماعي والنضال في وجه الامبريالية والاستغلال والتبعية والتخلف الاقتصادي والاستعمار والصهيونية . . الخ . وواقع الحال أن هذا كله لم يكن يمثل في بيانات الحركات الاسلامية أهدافا مركزية مسوغة شرعيا لقيام هذه الحركات وعملها. بطبيعة الحال هذا لايعني ان هذه الحركات كانت تنكر هذه الأهداف أو تتنكر لها حين تعي مخاطرها، ولكن ذلك يعني أن المسوغات الجوهرية القصوى لنجوم هذه الحركات كانت تتمثل في اعادة البناء الاخلاقي للمجتمع وفي الاصلاح الاجتماعي وفي اقامة الدولة الإسلامية التي يقع على عاتقها هي قبل غيرها حل المشكلات الزمنية القائمة. ان الاقتران بين اخفاق الأنظمة «الوطنية والقومية والتقدمية» وبين بروز الصحوة الاسلامية لم يقم، في رأيي، على علاقة علة بمعلول ضرورية، وانما على ارتباط عارض تماما. والذي حدث على وجه التحديد هو أن مطالع السبعينات العربية صادفت «الاخفاق الكبير»، وأن الفرصة قد بدت مناسبة تماما من أجل أن تتقدم قوى الصحوة ـ الموجودة أصلا ـ الصفوف، وتحتل «مجال الفراغ» الذي خلفه وراءه المشروع القومي المترنح. ومن الطبيعي أن تعبر عن نفسها في مثل هذه الأوضاع بشكل أقوى وبمسوغات اضافية أكثر وجاهة وتأثيرا من أي وقت مضى، وأن تجد في بعض الأحداث الظرفية، كالاضطهاد والاستبداد والظلم الاجتماعي والثورة الايرانية، مايعزز قوة اندفاعها.

وعلينا ان نقرر من وجه اخر أنه ليس لحركة الصحوة بؤرة أو نواة مركزية نهائية متبلورة، وانما هي متعدد الأشكال والأوضاع، متدرجة متفاوتة في كثافة ألوانها وحدتها، وبالتالي في مواقفها العملية، تتردد مابين مواقف مسرفة في المحافظة والاتباعية وفي تجسيد واقع التخلف وأوضاعه، ومواقف ينسبها أصحابها الى السلفية التي يراد لها أن تمثل الوسطية، ومواقف راديكالية ثورية يقول مناصروها انها تمثل الاحتجاج على الواقع وعلى الاخفاق وان «عودة الاسلام» الى واقع الحياة والى ساحة الفعل الحقيقي هي وحدها التي ستحمل معها الخلاص.

والواقع أن الاغلبية العظمى من «المسلمين» تقع خارج هذه الفئات جميعا وهي مستمرة في حياتها العادية الطبيعيه، حياة العبادة والتقى والورع والخلق الاسلامي، التي عرفتها كل عصور الاسلام التاريخية، في صعودها وفي هبوطها على حد سواء، والتي لايدخل «هم السلطة» في حياتها لامن قريب ولا من بعيد. لكن ذلك لايعني كل شيء، فإن العناصر «الاسلامية» النشطة هي التي

تقدر على «تحريك» الواقع السياسي والاجتماعي وعلى أن تكون عاملا مؤثرا في مصير المسلمين والاسلام على حد سواء. ومصير الدولة والمجتمع يمكن أن يكون مرهونا، بدرجات متفاوتة، بأنماط التفكير والعمل السائدة في بنى هذه العناصر. ومن بين جميع قوى «الصحوة» المعاصرة يظل جناح «الصحوة السلفية» هو أكبرها وأهمها، وهو الأقدر من غيره على تحديد «صورة» الاسلام والمسلمين في الواقع المحلي والكوني. لاشك أن القطاعات الغالية أو الراديكالية هو أكثر اثارة وتأثيراً في المدى المحدود الآني لكنها ليست هي الأكثر عمقاً ودواماً وأثراً. وعلينا أن نعترف أن السنوات الأخيرة قد شهدت في الأقطار العربية تقارب الخطين السلفي والمغالي على نحو ولد «صورة عامة» نستطيع أن نقول إنها صورة الصحوة الاسلامية المعاصرة، وأن التمثيل الأساسي في هذه الصورة هو لما يمكن أن يسمى بالنزعة السلفية الجديدة وذلك على الرغم من أن بعض مظاهر هذه الصحوة هو مما يمكن ان ينكر انكاراً ما في بعض مناطق خارطة هذه الصحوة. لكن ليس ثمة شك في أن المظاهر الجوهرية التالية هي مما يسم حقيقة الاتجاه الرئيس لظاهرة الصحوة اجمالا:

أولا : تجذر سياسي، أصبح معه «السياسي» سيدا لكل الأحكام، وبات العمل الاسلامي يعني أولا وآخراً السعي لاقامة الدولة الاسلامية فترتب على ذلك اتخاذ أنظمة الحكم موقف الحذر والتهجس والنفور مما هو «اسلامي»، واصبح الاسلامي يعني القوة الساعية الى السلطة والى الدولة، ووضع في «تجربة مغامرة» محفوفة بالمخاطر خاضعة لكل حيل الصراع وألاعيبه. وزاد في تعقيد المسألة أن حركات الصحوة لاتقول انها تمثل «اجتهاداً» اسلامياً أو «قراءة» ما للاسلام، ولكنها تؤكد بوثوقية جازمة أن أحكامها هي أحكام الاسلام نفسه، وأن ما يخرج عن فهمها للأمور هو خروج عن جادة الاسلام القويم نفسها. وحركة «الاتجاه الاسلامي» التونسية هي وحدها التي اعترفت بشجاعة بأنها لاتمثل الاسلام في ذاته وانما هي تمثل «قراءة» للاسلام. والحقيقة أن الاسلام في ذاته لايتجسد باكتمال الا في المستوى الالهي. لذا كان من شأن وضع الاسلام في أتون الصراع الكوني والمحلي الحارق - وهو على مانشهد ونعرف من أحوال - تحميله فوق مايطيق وتعريض وجوده في العالم الى محنة قد لاتكون هي «المحنة المباركة» التي قرن الله تعالى بها وعده للمؤمنين بالنصر والفلاح.

ثانياً : تجذر في الموقف «المجتمعي». فنحن نشهد على الدوام ظاهرة «القطيعة» والفصل الحادة عند قطاع كبير من أتباع «الصحوة الدينية» لكل مالا يندرج تحت تصورهم للدين والتدين، وظاهرة انكار «الايمان» على أى انسان غير مستجمع للصفات والأخلاق التي يحددونها للمسلم ظاهرة منتشرة الآن في المجتمعات الاسلامية انتشاراً مقلقاً، وهي تترجم عملياً بممارسة ضغوط تتخذ أشكالا مختلفة من أبرزها «الانفصال الاجتماعي»، بما يحمله من النفور والمخاصمة والكراهية والتضييق وأشياء «صغيرة» كثيرة أخرى لايتسع المقام للتفصيل فيها. وليس ذلك كله من الاسلام السلفي الذي تقررت صورته تاريخياً. فقد استقر رأى جميع اصحاب «عقائد السلف» على ان الايمان قول وعمل وأنه يزيد وينقص، وأن علينا ألا نشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمله ولا لكبيرة أتاها، ولا نخرجه من الاسلام بعمل، ولا نقول إن أحدا من أهل

القبلة في جنة أو في نار، ونعتبر أهل القبلة مسلمين مؤمنين ماداموا بما جاء به النبي (ﷺ) معترفين وله بكل ماقاله وأخبر مصدقين، والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن، ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو الله عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم ونخاف عليهم ولانقنطهم، ولا يخرج العبد من الايمان الا بجحود ما أدخله فيه. . . الخ. إن أسلوب «الفصل الاجتماعي» هو في حقيقة الأمر أسلوب حركات الغلو في الاسلام وليس هو أسلوب «السلف». وكذلك فإن بث اليأس في نفوس الناس و«تقنيطهم» ليس مما يندرج تحت «السلفية» التاريخية التي نعلمها. وهنا أيضاً ينبغي التنبيه الى أن المقصود ليس الدعوة الى التهاون في موضوع الايمان وتغليب قول بعض المرجئه القدامى انه لاتضر مع الايمان معصية، وانما المقصود هو أن السلفية التاريخية مذهب متفائل اجتماعياً وانسانياً لايضيق على الناس ولايقنطهم من رحمة الله فضلا عن «رحمة الجماعة»!

ثالثاً : ميل الى اختيار مبدء «الخروج»، اذ رضيت الصحوة، إجمالا، أن تكون السلطة هدفا رئيسا لها. وعبرت عن ذلك أحيانا، في صيغة معتدلة، بمطلب بناء المجتمع الاسلامي، وأحيانا أخرى في صيغة صدامية مع الأنظمة السياسية القائمة، بمطلب اقامة الدولة الاسلامية. صحيح أن إمكانات «الخروج» محدودة الى درجة كبيرة جدا لكن شعار «الثورة» أصبح واحدا من شعاراتها العالية. وذلك خلافا للسلفية التاريخية التي نعرفها، والتي استقرت تاريخيا منذ أمية بن عثمان الدمشقي (ت 225 هـ) حتى ابن أبي العز الحنفي (ت 792 هـ)، وبينهما أبو جعفر الطحاوي (ت 321هـ) وأبو الحسن الأشعري (ت 324هـ) وأبو بكر أحمد بن الحسيني البيهقي (ت 458 هـ) وأبو شامة المقدسي (ت 665هـ) وابن تيمية (ت 728هـ) وابن قيم الجوزية (ت 751هـ) وابن رجب الحنبلي (ت 795هـ)، وآخرون استنكروا جميعا، باسم السلف، مبدأ الخروج على الحاكم براً كان أو فاجراً، وذلك حفاظاً على وحدة الجماعة. وقد أجمع فقهاء السلفية التاريخية على القول: جور دهر خير من ساعة هرج. بطبيعة الحال لا وجه لدعوة «الصحوة» ورجالها الى مباركة الواقع على علاته لكن «الاسلام السلفي» يفرض بكل تأكيد الجنوح الى «السلم الاجتماعي» والى المهادنة السياسية. أما اذا كان ذلك مما لايطاق فإنه ينبغي تسويغ ذلك بقراءة غير سلفية للاسلام، فتخرج الصحوة عند ذاك عن إطارها المرجعي الذي حددته لنفسها.

إنني لا أعلم ان كانت صحوة السبعينات والثمانينات هي في تقدم مطرد فعلا. وكذلك أنا لا أعلم إن كانت هي في أفول. وأنا أقطع بأنه سيكون ثمة دوما «صحوة» تتقدم أو تأفل. بيد أن ماهو أجل من ذلك وأخطر أن نعلم أن كل صحوة تولد بالضرورة «صحوات». والصحوة السعيدة هي تلك التي تولد من الصحوات «الشاردة» عن مركزها عددا أقل من تلك «المنجذبة» الى مركزها. و «الصحوة» ليست هي الطرف الوحيد الذي ينبغي أن يطالب بالالتزام بمبادىء وأعراف عزيزة علينا، لكنها قد تكون مطالبة بذلك اكثر من غيرها لأنها تعمل باسم حقيقة متعالية كبرى هي الاسلام. غير ان التجارب قد علمتنا انه ما من حركة تاريخية انسانية يمكن أن تجسد هذه الحقيقة تجسيدا خالصا، أو أنه يحق لها ان تدعي ذلك. لذا فأنني أعتقد أن من واجبنا في كل

الأحوال الحيلولة دون اصابة مقتل من الاسلام نفسه باصابة الحركات التي تسوغ عملها باسم الاسلام. وذلك لايكون الا اذا نحن عززنا الاعتقاد بأن هذه الحركات ليست الا «قراءات» تاريخية للاسلام، لها ما لها وعليها ما عليها. وأول من يقع عليه واجب الاعتراف بهذه الحقيقة الحركات الاسلامية نفسها.

ومن وجه أخير تقتضي الروح الانسانية الحرة التي تلهم خطانا أن نوطن العزم على أن نجعل الحياة في مجتمعاتنا العربية ممكنة، وذلك بأن نجعل مبدأ «التواصل» واحدا من المبادىء الكبرى التي تقود فعلنا ونحن نتوجه نحو هذه النهايات الصعبة حقا من القرن العشرين.

Our Common Future
مستقبلنا المشــترك

The World Commission on
Environment and Development
الهيئة الدولية للبيئة والتنمية
نيويورك ، مطبعة جامعة اكسفورد 1987 ، 400 ص.

مراجعة : علي الطراح
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

إن هذا الكتاب (الوثيقة) هو من وجهة نظري من أهم وثائق العقد الحالي، فهو يعرض للأعمال المتميزة التي قامت بها الهيئة الدولية للبيئة والتنمية التي أنشأتها الأمم المتحدة كجهاز مستقل في عام 1983، وهي اللجنة التي تولى رئاستها هارلم برنتلاند رئيس وزراء النرويج.

مقدمة الكتاب (الوثيقة) كتبها رئيس الهيئة السيد برنتلاند. وقد حاول من خلالها شرح الهدف الرئيسي الذي يسعى اليه الكتاب. وقد حدد الهدف بأنه محاولة لإلقاء الضوء على العلاقة بين الفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة (ص 12) وأنه مسعى لايجاد «عهد جديد من النمو الاقتصادي الفعال الذي يمكن المحافظة عليه بيئياً واجتماعياً» (ص 12). وأكد في المقدمة نفسها على أنه لا يمكن الوصول الى هذا العهد الجديد من النمو الاقتصادي مالم يقم العالم باكتشاف الوسائل الفعالة للحد من تدهور الاحوال البيئية، نظراً لأن هذا التدهور يؤثر تأثيراً سلبياً على فرص النمو الاقتصادي. وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن الهيئة الدولية للبيئة والتنمية - وفقا لرئيسها - تتبنى الدفاع عن العلاقة الوثيقة ما بين الاقتصاد والبيئة والتنمية، وبين ضرورة التعاون المشترك على مستوى دول العالم ، وليس على مستوى الجهود الفردية للدول. وانسجاما مع هذا الطرح سوف يجد القارىء بين دفتي هذا الكتاب جرعة كبيرة من الحكمة الجماعية التي تم التوصل اليها عن طريق الحوار والنقاش المتبادل بين عدد كبير من المفكرين من انحاء مختلفة من العالم. ولعل هذه الحكمة الجماعية تنعكس أكثر ما تنعكس من خلال ذلك «التحليل وطرق العلاج والتوصيات العامة» التي يقدمها هذا الكتاب (الوثيقة) للوصل الى خطة للتنمية تتصف بالقدرة على الاستمرارية.

وتحليل خطة التنمية التي يتحدث عنها الكتاب تحتل ثلاثة أجزاء منه اضافة الى ملحقين يظهران في نهايته. وتحدد المقدمة التي كتبها رئيس الهيئة تحت عنوان «من أرض واحدة الى عالم واحد: النظرة العامة للهيئة حول البيئة والتنمية» تحديدا واضحا الموضوعات الرئيسية له والتي هي في الوقت نفسه المحور الرئيسي والأساسي للكتاب (الوثيقة). الجزء الأول الذي يحمل عنوان «الاهتمامات المشتركة» يتألف من ثلاثة فصول هي «مستقبل مهدد»، «في سبيل تنمية طويلة الأمد Sustainable» و«دور الاقتصاد الدولي». ويرسم الفصل الأول صورة للمستقبل المهدد، ليس بسبب التلوث البيئي وحسب، بل أيضا بسبب انعدام التعاون الدولي. ولعدم قدرة «أي دولة على التقدم بمعزل عن الدول الأخرى» (ص 40)، فهنالك حاجة ماسة الى ايجاد شكل ما من أشكال التعاون الدولي (وهو أحد أشكال التعاون المتعدد) لتأمين التقدم الانساني القابل للاستمرار في جميع أنحاء العالم. ويؤكد الفصلان الآخران من الجزء الأول من الكتاب على هذه الأطروحة بشكل واضح ومقنع. ان الطريق المؤدي الى تحقيق النمو الانساني الدائم محفوف بالمخاطر ويواجه تحديات مشتركة. والجزء الثاني من الكتاب الذي جاء تحت عنوان «تحديات مشتركة» يأتي ليلقي الضوء على هذا الموضوع (أي التحديات المشتركة) في ستة فصول، فالفصل الذي يقع تحت العنوان «الأمن الغذائي وامكانات الحفاظ عليه» ذو علاقة وأهمية خاصة في اطار العالم المعاصر الذي يعتمد الأمن الغذائي وليس على رفع الانتاج العالمي فيه وحسب (ص 128)، ولكنه يعتمد أيضا «على تأمين الغذاء لجميع الناس حتى أفقر الفقراء منهم» (ص 129)، أما الفصل الخاص «بالطاقة والخيارات المتعلقة بالبيئة والتنمية» فيتحدث عن الطاقة المستخرجة من مصادر مضمونة وآمنة وغير ملوثة للبيئة التي تعتبر ضرورة لازمة للتنمية المستقبلية (ص 168)، وأن «تخفيض استهلاك الطاقة يعتبر أفضل السبل للحفاظ على المستقبل» (ص 206).

واذا كان الجزءان الأول والثاني من الكتاب يقدمان تحليلا لعملية التنمية التي يمكن الحفاظ عليها بكل ما تنطوي عليه من تحدٍّ وتعقيد، فان الجزء الأخير من الكتاب الذي يحمل العنوان «جهود مشتركة» يقدم لنا بعض الحلول والتوصيات. ويختتم البحث بالتأكيد على موضوع الاعتماد المتبادل بين البيئة والاقتصاد (ص 261) الذي يشكل لبّ الدراسة الحالية، كما يقوم أيضا بتكرار ما سبقت الاشارة اليه مرة بعد مرة من أنه لا يمكن تحقيق التنمية القابلة للاستمرار الا عن طريق التعاون الدولي وتبني النظم المتفق عليها في المراقبة والتنمية والادارة بما يحقق الخير للجميع (ص 261). وفي الواقع ، فإن ادارة المصادر الطبيعية التي يشترك فيها الجميع كالبحار والفضاء والقارة غير المأهولة التي تقع حول القطب الجنوبي Antartica تعتبر محور الاهتمام الرئيسي المشترك للكتاب بشكل عام، فهي الخيط الذي يربط بين أجزائه وتستمر لتصبح في النهاية برنامجا للعمل المشترك «نحو عمل مشترك : مقترحات للتغيير المتعلق بالمؤسسات القانونية» (ص 308). أما الفصل الأخير فيأتي تتويجا لكل ما أورده الكتاب، اذ يقدم الاقتراحات للعمل المشترك الجاد لتحقيق الاهداف والتطلعات المشتركة التي أدت إلى إنشاء الهيئة الدولية للبيئة والتنمية في العام 1983.

الأفعال تتكلم بلغة أفصح من الأقوال، والدراسة التي بين أيدينا التي يقدمها كتاب «مستقبلنا المشترك» مفيدة حقا، فهي لاتكتفي بتقديم الكلمات، ولكنها أيضاً تقدم العديد من الأفعال. ومن هنا تأتي أهمية هذه (الوثيقة) التي هي نتاج العمل المشترك والجهود التعاونية، فالتعاون (لا النزاع) هو شعار المجتمع الدولي المعاصر والمتقدم، هذا التعاون الذي يتجلى في أجمل صوره في هذا التقرير الثمين. والكتاب، باعتباره تقريرا للهيئة الدولية للبيئة والتنمية، يحوي في الواقع الكثير من المعلومات المفيدة والارشادات المؤدية إلى إعادة بناء عالم مزقّتة الحروب. والمادة التي يحويها ترتبط ارتباطاً وثيقاً باعادة تعمير وبناء عالم سعيد مزدهر خالٍ من التلوث. وهي (الوثيقة) زاخرة بالبيانات والاحصاءات والحقائق الملموسة، وليس في ذلك مايسيء الى الكتاب أو يقلل من متعة قراءته لأن اسلوب تقديم وعرض المادة يتسم بالجاذبية والتشويق الكبيرين، ويندر أن يعثر القارىء على وثيقة عمل على هذه الدرجة من الجاذبية والمتعة والاثارة، وهو الانطباع الذي خرجت به من قراءة هذا الكتاب.

المدينة الاسلامية

محمد عبدالستار عثمان

عالم المعرفة، الكويت، 1988، 407 ص.

مراجعة: احسان صدقي العمد
قسم التاريخ ـ جامعة الكويت

صدر عن سلسلة «عالم المعرفة» الثقافية في اغسطس الماضي 1988 كتاب قيم حول «المدينة الاسلامية»، يرتبط بالدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، وبالاجتماع المدني بصفة خاصة. ويقع هذا الكتاب في (407) صفحات، حاول المؤلف من خلالها تقديم تصور عام للمدينة الاسلامية في معظم جوانبها، من حيث النشأة والتخطيط والتحصين والشوارع والطرق والمنشآت والمرافق العامة، بالاضافة الى الحياتين السياسية والاجتماعية.

المدخل التمهيدي : قدم المؤلف قبل بحثه هذه الجوانب، مدخلا تمهيديا حول «الفكر الاسلامي واستراتيجية العمران»، بهدف فهم طبيعة هيكل المدينة الاسلامية الداخلي ووظائفها، والنشاطات المختلفة التي كانت تمارس فيها. وتناول هذا المدخل اشتقاق اسم المدينة قبل ظهور الاسلام وبعده، ومفهومها لدى الفقهاء واللغويين والبلدانيين، والذي يمكن بلورته في ان المدينة مركز ضروري ومناسب لاجتماع الناس، يتوافر فيه الامن والعدل والمرافق والمنشآت التي تمكنهم

من القيام بواجباتهم ونشاطاتهم الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يتمشى مع قيمهم ومبادئهم.

اما استراتيجية العمران المديني فقد ارتبطت بهدفين رئيسين هما: دفع المضار وجلب المنافع. وفي ضوء هذين الهدفين تحددت استراتيجية العمران عند المسلمين من حيث اختيار الموقع المناسب، وتخطيط المدن، وسلامة المباني، ومراعاة العلاقة بين الاستخدام والانشاء، والحفاظ على مميزات العمارة الاسلامية، مما نتج عنه في النهاية اضفاء الصفة الاسلامية على التكوينات المعمارية للمدينة من جهة وعلى سلوك افراد مجتمعها من جهة اخرى، وهو نوع من التوافق أدّى الى الشعور «بجمالية المدينة الاسلامية»، وعكس التشابه بين مدن العالم الاسلامي في التخطيط والمعمار.

الفصل الاول: ويدور الفصل الاول من هذا الكتاب حول «نشأة المدينة الاسلامية وتطورها»، مركزا على نشأة المدينة المنورة، وما ادخله الرسول الكريم في هيكلها ومجتمعها من تغييرات مادية وروحية جديدة، هدفت الى ايجاد مجتمع اسلامي متماسك مرتبط بالارض والوطن. ومن بين هذه المستجدات، قيام سلطة سياسية وإدارية، وبناء المسجد الجامع الذي أقيمت حوله خطط خاصة بالمهاجرين، واقراره الخطط السابقة للانصار، على اساس تجمع كل قبيلة في خطة خاصة بها، لها مسجدها ومبانيها ومرافقها، بالاضافة الى ساحة تقام فيها صلاة العيد، وأخرى للسوق، واقامة الشوارع الرئيسية والطرق الفرعية التي تصل بين اطراف المدينة والمسجد الجامع، فضلا عن تحصينه المدينة، واقامة معسكرات لجنده في ظاهرها وانشاء مقار للتطبيب، ودور للضيافة واستقبال الوفود، واماكن لاحتجاز المخالفين، والحث على إماطة الأذى من الطرق، ومراقبة الاسواق، ومراعاة حرمة البيوت وعدم انكشافها للمارة، واقراره للوقف فيها. وتبرز اهمية اسس هذا التخطيط النبوي للمدينة المنورة، الى انها اصبحت النموذج الذي احتذاه المسلمون في انشاء مدنهم الجديدة بعد ذلك.

وتناول المؤلف بعد ذلك مراحل التطور والنضج التي وصل اليها تخطيط المدينة الاسلامية، والمؤثرات المختلفة التي أثرت فيه من فترة الى اخرى. ومن أهم هذه المؤثرات، ظهور الموالي من المسلمين الجدد غير العرب، وتأثيرهم في الاحداث السياسية التي وقعت في تلك المدن، الى جانب ماشهدته من تزايد سكاني وامتداد عمراني، ومنشآت وقفية، ومدارس، وخانقات، ورباطات، وزوايا، ومارستانات، وغير ذلك من المنشآت والمرافق التي شارك في اقامتها الحكام والناس.

الفصل الثاني: وعرض الفصل الثاني اسس تخطيط المدينة الاسلامية، التي تتمثل في حسن اختيار الموقع الذي يتوافر فيه الماء والغذاء، والمرعى والاحتطاب، والقرب من طرق التجارة، فضلا عن اعتدال المناخ، وجودة المكان بما يتمتع به من مميزات استراتيجية تساعد على دفع الاخطار التي قد تتعرض لها المدينة، وقد يصعب توافر هذه الشروط في موقع واحد، مما جعل توافر بعضها كفيلا بموافقته لنشأه المدينة، ويعتبر الدين أيضا عاملا مهما في نشأة المدن، وما أنشىء فيها من منشآت دينية لهذا الغرض، وقد تفوق الاسلام على غيره من الأديان في اهتمامه المتعادل والمتكامل بالجوانب الدينية والدنيوية للحياة في المدن، واضفى قدسية على بعضها. ويأتي بعد

اختيار الموقع تخطيط مكان المدينة، الذي يعتمد اساسا على ثلاثة محاور هي: المسجد الجامع، ودار الامارة، والخطة. وقد ساق ابن الربيع في كتابه «سلوك المالك في تدبير الممالك» منذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، ساق عدة شروط ينبغي مراعاتها في تخطيط المدينة الاسلامية أهمها: ان على الحاكم ان يسوق اليها الماء العذب، يقدر طرقها وشوارعها حتى تتناسب ولاتضيق، ويبني جامعا في وسطها للتعرف على جميع اهلها، ويقدر اسواقها لينال الناس حوائجهم عن قرب، ويميز بين قبائل ساكنيها، ولايجمع فيها اضداداً مبتاينة، ويسكن الحاكم افسح اطرافها، ويجعل خواصه محيطين به من سائر جهاته، وان يحيطها بسور خوف اغتيال الاعداء اياها، اذ هي بجملتها دار واحدة، ويقسم داخل المدينة الى دروب وسكك، تعزل ليلا حتى يمكن حفظ الامن فيها، وان ينقل الحاكم اليها اهل العلم والصنائع بقدر الحاجة. وهذه المحاور والاسس والقوانين التي تحكم تخطيط المدينة الاسلامية، تتبع من قيم الدين الاسلامي، وتفي بحاجات المجتمع المادية والروحية والفردية والجماعية مما يدخص بعض الدراسات الغربية التي أنكرت وجود اسس تخطيطية ثابتة للمدينة الاسلامية، وخلوها من اي وحدة تركيبية.

الفصل الثالث: ويتناول الفصل الثالث تحصين المدينة الاسلامية من منظور تاريخي وأثري، يبرز أثر التحصين على تخطيط المدينة، ويكشف عن نظام تأمين المدن والدفاع عنها، ويوضح جانبا من التاريخ الحربي لهذه المدن واثره المباشر في حياة مجتمعها. ويرتبط تحصين المدن بتوفير الامن والامان كأساس لنشأة المجتمع الحضري المستقر واستمراره، ومن اجل ذلك عني بناة المدن الاسلامية بمواقعها الاستراتيجية، وأحاطوها بالاسوار والقلاع والحصون والابراج والمناظر والخنادق والانفاق، وهي منشآت اعتبرت في عداد «البناء الواجب» للدفاع عن حرمات المسلمين. كما وضعت المواصفات والاسس التي تراعى في انشاء المدن لاداء وظائفها على اكمل وجه. وقدم المؤلف نماذج عن تحصينات تلك المدن مثل بغداد والقاهرة وقرطبة، واشار الى التطور الذي طرأ على هذه التحصينات بعد انتقال صنع المدافع والاسلحة النارية الى الدولة العثمانية. وقد هدفت جميع تحصينات المدن الاسلامية الى حماية حكام هذه المدن وسكانها من الاخطار الداخلية والخارجية على حد سواء، مما ساعد على نموها وازدهارها.

الفصل الرابع: وأفرد الفصل الرابع لدراسة الشوارع والطرق في المدينة الاسلامية وعلاقتها بتخطيط المباني المطلة عليها. كما القى هذاالفصل ضوءا على نظام الحياة في تلك الشوارع، في ظل القيم والمبادىء الاسلامية، مع ابراز الشارع كعنصر اتصال بين الخطط والاحياء المتعددة للمدينة. وقد تأثر تخطيط شوارع المدينة بنظام حمايتها والمنشآت والمرافق الاساسية فيها كالمساجد والاسواق، وتسهيل حركة المرور داخل المدينة. اما مقاييس الشوارع واتجاهاتها، فكانت تختلف بين مدينة واخرى، وان كان الاتساع يميز الشوارع الرئيسة، في حين كانت الشوارع الفرعية اقل اتساعا وتميل الى الضيق والتعرج بما يتلاءم ومتطلبات الامن وحركة المرور والمناخ. كما ان بعض الطرق الفرعية كان غير نافذ يخدم بيوتات معينة، مما يمكن ان ندعوه بالطرق الخاصة. ويلاحظ ان الشريعة الاسلامية اهتمت بالطريق وحقه اهتماما بارزا، ولعبت الشوارع والطرق

والميادين دورا هاما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمدينة، حيث كان يعرض فيها الجند، وتقام السباقات والمهرجانات، وتعقد الاسواق المؤقتة، وتؤدي صلاة العيد الجماعية.

ومع ذلك فقد حافظت المدينة الاسلامية على جمالية شوارعها، بحيث ظل الانسان فيها يشعر بكيانه في تلك الشوارع ولايتيه فيها كما هو الحال في المدن المعاصرة. وقد ادى تفرع الشوارع وانعطافاتها الى اعطاء الفرصة للتجول البصري والتأمل الهادىء وعدم الملل، وزادت جمالية واجهات العمائر والمباني المطلة على الشوارع والطرق من جمالها، وضمن نظام الحسبة نظافتها. بل ان بعض المدن الاسلامية عرف الشوارع المبلطة والارصفة الجانبية، وغرس الاشجار على الجوانب. واضفت المواكب والاستعراضات والاسواق والحوانيت على جوانب بعض الشوارع والطرق جمالا على جمالها، هذا الى جانب ما كان يتخلل بعض المدن الاخرى من قنوات وانهار وقناطر وجسور ربطت بين اجزائها وزادت من قيمتها الجمالية، كما كان الحال في القاهرة وقرطبة واصفهان.

وقدمت الاضاءة في المدن ليلا صورا جمالية رائعة، وبخاصة بالنسبة للحوانيت والشوارع والميادين والمآذن والمساجد، فضلا عن الفوانيس التى كان يحملها المارة، في الوقت الذي كان فيه الظلام الحالك يلف المدن والعواصم الاوروبية في ذلك الوقت، فيما شهدت شوارع المدن الاسلامية ايضا نشاطا اجتماعيا واقتصاديا ملحوظا دل على حيوية تلك المدن وتوافر الحياة الآمنة فيها. ويأتي المحتسبون والقضاة والفقهاء والشرطة والحكام في مقدمة المسئولين عن ضبط الامن والنظام فيها، والمحافظة على نظافتها ونفي المشاغبين واصحاب البدع والشحاذين والكلاب من شوارعها وطرقها. كما لعبت هذه الشوارع دورا هاما كوسائل اتصال جماهيرية سواء بين الحاكم والرعية، او بين الرعية نفسها. ويتضح ذلك الدور في المواكب الرسمية والاحتفالات الدينية والاجتماعية، وفي اذاعة الاعلانات والبيانات عن طريق الخطباء والمنادين، اضافة الى التشهير بالمذنبين بتجريسهم في الشوارع والميادين، او تعليق جثث المجرمين على ابواب المدن.

الفصل الخامس: وعني الفصل الخامس بدراسة المرافق والمنشآت العامة في المدن الاسلامية، كالمساجد والمدارس والحمامات والاسواق والبيمارستانات والاسبلة ومصادر المياه، وارتباط توزيع هذه المرافق بتخطيط المدينة العام ونظام الحياة فيها. ويعتبر المسجد الجامع اهم هذه المنشآت، لدوره الاساس في المجتمع، اذ كانت تبحث فيه الشئون الدينية والدنيوية، ويتخذ مقرا للقضاء، وكان اول مايخط في المدن الاسلامية. اما المدارس فقد نشأت في مشرق العالم الاسلامي منذ أواخر القرن الخامس الهجري، كمنشآت دينية هدفت الى تخريج اجيال من المتفقهين بمذهب السنة والجماعة، للحد من انتشار المذاهب الدينية الاخرى، وتزويد جهاز الدولة بحاجته من الاداريين. وقد ارست هذه المدارس نظما وتقاليد تأثرت بها الجامعات الاوروبية فيما بعد، وساعد نظام الوقف هذه المدارس، وغيرها من منشآت التصوف كالخانقات والربط، على الاستمرار في اداء وظائفها.

وحظيت الحمامات العامة في المدن الاسلامية باهتمام كبير، لارتباطها بالنظافة والتطهر عند المسلمين، وعدم قدرة العامة على تضمين منازلهم حمامات خاصة. وقد زودت بالمياه وقنوات الصرف، واستفادت من الاشكال المعمارية السابقة عليها، وأدت دورا اجتماعيا واضحا في الحياة الاجتماعية. وكانت تقام على مقربة من المساجد وبنسبة ١ : ٥ تقريبا، اى حمام واحد ازاء كل خمسة مساجد كما كان الحال في مدينة بغداد، كما حظيت البيمارستانات ايضا باهتمام الخلفاء والسلاطين والامراء منذ العصر الاموي، وخصصوا لها الاوقاف التي ساعدتها على الاستمرار في تقديم خدماتها الصحية للناس.

اما الاسواق فكانت من ملامح المدن الرئيسية، بما قامت به من دور تجاري واعلامي، حيث كان يتم فيها تبادل السلع والافكار وتناقل الشائعات، ومناقشة الامور الاقتصادية والسياسية وغيرها. وقد شهدت تطورا مستمرا ابتداء من عصر الرسالة مرورا بالعصر الاموي الذي ظهرت فيه الاسواق المغطاة، وانتهاء بالعصر العباسي الذي تبلور فيه تخطيط الاسواق وعمارتها. وقد خضعت هذه الاسواق لاشراف المحتسب ومعاونيه، كما تعاونت الدولة مع اصحاب حوانيت الاسواق في توفير الحماية اللازمة لها، وتدل كثرتها وتنوعها على الازدهار الاقتصادي للمدن الاسلامية، كما كان حال قرطبة التي ضمت اسواقها (30452) حانوتا.

واهتمت سلطات المدن الاسلامية دائما بتزويد السكان بالمياه العذبة، واستغلت من اجل ذلك الانهار والعيون، وشقت القنوات، واقامت الصهاريج والاحواض، وحفرت الآبار، وحدد الفقهاء نظم انشائها واستغلالها. كما عرفت بعض المدن الاسلامية، مثل دمشق وسامراء وفاس ومدريد، انظمة متقدمة لنقل المياه الى البيوت بواسطة القنوات او شبكات من الانابيب الخزفية. ويضم التراث العربي الاسلامي عدة مؤلفات حول طرق استنباط المياه والافادة منها.

الفصل السادس: واختص الفصل السادس بدراسة جوانب الحياة السياسية ونظمها في المدينة الاسلامية، من منظور مفهوم السياسة في العصور الوسطى الاسلامية، يربط بين تلك الحياة وتكوين المدينة ومؤسساتها. وقد تركز مفهوم السياسة لدى المسلمين في تلك العصور على فكرة الخلافة أو الأمامة، واختلفت اجتهاداتهم حول هذه الفكرة، وتطورت تلك الاختلافات احيانا الى وقوع ثورات وحروب عانت منها المدن كثيرا. وقد انعكست الحياة السياسية بصورها الايجابية والسلبية على المدينة الاسلامية، باعتبارها الوعاء الذي تجمعت فيه تلك الصور، كما كان لتوجهات سياسة الدولة أثر واضح في قيام عدد من المدن الاسلامية الجديدة، أو انتقال العواصم من مدينة الى اخرى، مما اثر فى ازدهار بعض المدن واضمحلال البعض الآخر، ومع ذلك ظلت ظاهرة التمدن الاسلامي مستمرة على توالي القرون.

وقد شجع الخلفاء والحكام المسلمون الناس من جميع الاصناف والمهن على اعمار المدن، وفق سياسات خاصة مثل واسط والرباط . وواجهت الخلافة بعد تحولها الى ملك تحقيق توازن دقيق بين حماية ممثلي السلطة داخل المدينة، والاحتفاظ بالفئات الفنية العاملة لتقديم الخدمات الضرورية لاهل المدينة والطبقة الحاكمة فيها. واثر ذلك في تخطيط المدن وتحصينها والتكوينات

المعمارية فيها مثل دار الامارة ودواوين الحكم والادارة والمسجد الجامع ودار ضرب العملة، اضافة الى المباني الاعلامية الضخمة التي ترمز الى قوة الدولة كالجامع الاموي وقصر الخلافة بدمشق والمسجد الاقصى وقبة الصخرة في القدس والقبة الخضراء في بغداد.

وامتد توظيف المنشآت المعمارية في المدن الاسلامية الى خدمة الاغراض السياسية، مثل اقامة المدارس والخانقات في عهد السلاجقة، وهو تقليد سار عليه الايوبيون والمماليك والعثمانيون. كذلك أدت سياسة الوقف دورا بارزا في انشاء المنشآت الدينية واستمرارها والحفاظ على المنشآت الموقوفة مما ساعد في اعمار المدن، كما شهد تاريخ المدينة الاسلامية عدة محاولات وتجارب لحل مشكلة التكيف الاجتماعي بين مختلف القبائل والفئات التي كانت تقيم داخل المدن.

الفصل السابع: وخصص الفصل السابع والأخير من هذا الكتاب لعرض جوانب للحياة الاجتماعية في المدينة الاسلامية، على اعتبار ان هيكل المدينة التخطيطي والعمراني ما هو الا استجابة للنشاطات الاجتماعية فيها. واشار هذا الفصل الى تأثير الحياة السياسية والدينية في الحياة الاجتماعية، اضافة الى الجانب السكاني بتكويناته المتعددة، بما فيها الاصول الاسلامية واهل الذمة والرقيق، وحياة الخاصة والعامة، وأنماط المباني العامة والمنازل وارتباطها بالقيم الاسلامية والكثافة السكانية. وتطرق هذا الفصل كذلك الى اهمية الحسبة في الشوارع والاسواق واكمالها الدور الاتصالي بين الناس، الذي قام به المسجد الجامع والحمامات العامة، وتأثير هذه النماذج الاتصالية في تشكيل السلوك الاجتماعي، وهو أمر يمكن التعرف على ملامحه وتفاصيله من خلال التاريخ السلمي لحياة المجتمعات الاسلامية، وما تخلل هذا التاريخ احيانا من حركات ثورية قامت في ظل تيارات فكرية ودينية مرتبطة باحداث العصر الذي نشأت فيه.

كما اوضح هذا الفصل نشأة الاصناف والحرف، وتطورها الى مايسمى «نقابات» في اطار اجتماعي مرتبط بالاسواق، بعيدا عن المقارنة بينها وبين النقابات في المدن الاوروبية، وفي اقصى مراحل تطور تلك النقابات اصبحت مجرد اداة من ادوات السلطة لحكم الفئات العاملة المنتظمة في هذه النقابات. واختتم المؤلف كتابه بالمقارنة بين نتائج دراسته للمدينة الاسلامية، وما انتهت اليه دراسات اخرى، عن اهمية تكثيف البحث في المدينة الاسلامية في اتجاه مغاير للاتجاهات التي بدأتها الدراسات المماثلة في مطلع هذا القرن، والدراسات الحديثة التى نهجت نهجها، حتى تتضح الرؤية الصحيحة للمدن الاسلامية، وتساعد هذه الرؤية في تطوير الدراسات حول المدينة الاسلامية وفقا للاتجاهات والنظريات الحديثة في دراسة المدن.

نقد الكتاب: ويمكن القول ان المؤلف وفق في دراسة المدينة الاسلامية من مختلف جوانبها التخطيطية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، باعتبارها المركز الرئيس الذي عمل على تجميع معظم فئات المجتمع الاسلامي، وتعزيز وحدة هذا المجتمع وتضامنه وتكافله وفقا للقيم والمبادىء الاسلامية، فجاءت دراسته خطوة في توضيح المنظور الصحيح للمدينة الاسلامية، واستعان من اجل ذلك بكم كبير من التراث الاسلامي، بالاضافة الى افادته من الكشوف الاثرية

والمراجع العربية والاجنبية التي الفت في هذا الحقل، واخضع ذلك كله للتحليل والاستقراء والاستنتاج، الذي ساعده في التوصل الى كثير من الصور والنتائج الجيدة. وكنا نتمنى لو عرض المؤلف عند حديثه عن نشأة المدينة الاسلامية وتخطيطها، الى نماذج للمدن العربية قبل الاسلام، واثر تلك النماذج في المدن الاسلامية اللاحقة. وهناك ناحية تتصل بالناشر، وأعني بها طريقة اخراج الصور المرفقة بالكتاب، والتي تعرض لقطات لبعض التكوينات المعمارية للمدينة الاسلامية. اذ حبذا لو اخرجت بشكل أفضل وأوضح، وكان يمكن اخراج بعضها ملونا حتى يبدو اكثر واقعية وتأثيرا في النفس، وتحقيقا للغرض من النشر. لكن الكتاب يبقى مع ذلك اسهاما جديدا وجيدا في الدراسات المتعلقة بالمدينة الاسلامية، ويحتل مكانا بارزا في الدراسات التي يقوم بها الآثاريون والجغرافيون والاجتماعيون والمؤرخون حول المدن بصفة عامة، والمدينة الاسلامية على وجه الخصوص.

Comparative Social Policy and the Third World

السياسة الاجتماعية المقارنة والعالم الثالث

Stewart MacPherson & James Midgley

ستيوارث ماكفرسون وجيمس ميدجلي

منشورات وتشيف ، ساسكس، 1987 ، 228 ص.

مراجعة : حسن رامز حمود

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويت

مع التوسع المطرد في المهام الحكومية للدول الغربية المصنعة خلال العقدين الماضيين والهادف الى ضمان الأمن الاجتماعي لمواطنيها وتوفير الرفاهية لمجتمعاتها، ظهرت الحاجة الى اعداد متخصصين في مجال الادارة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي. كما بدأ الاهتمام يتعاظم باجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات الاجتماعية الحكومية. وهكذا بدأت هذه الموضوعات تدرس في أقسام العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد والاجتماع والسياسة، كما قام العديد في الجامعات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بانشاء المعاهد والكليات لمواجهة احتياجات «دولة الرفاهية الاجتماعية» ومنظماتها، وظهر أيضاً الكثير من المؤلفات العلمية حول تلك الموضوعات. هذا وقد برزت مؤخراً الحاجة الى الدراسات المقارنة للسياسات الاجتماعية وذلك بغرض التوصل الى تعميمات نظرية وصياغات مجردة حول

تحديد طبيعتها ووظائفها في المجتمعات المعاصرة. الا أن هذه الجهود مازالت قاصرة على المقارنة بين تجارب مجموعة واحدة من الدول وهي الدول الغربية المصنعة دون غيرها، الأمر الذي أدى الى احداث فجوة كبيرة في الأدبيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية وذلك على الرغم من ظهور عدد لابأس به من المؤلفات يتناول هذه الموضوعات في اطار دول العالم الثالث.

ان الكتاب ـ موضع المراجعة ـ هو باكورة مجموعة جديدة من المنشورات التي تعنى بالسياسات الاجتماعية الدولية. وهو يعتبر محاولة جادة على طريق ردم الهوة في الأدبيات الخاصة بالسياسات الاجتماعية المقارنة. ويشتمل الكتاب بالاضافة الى المقدمة على ستة فصول يتقاسمها المؤلفان بينهما بالتساوي فيتناول «ميدجلي» في الفصل الأول موضوع الحاجة والحرمان في الدول النامية، كما يتطرق في الفصل الثالث الى دراسات السياسة الاجتماعية في العالم الثالث، أما الفصل الرابع فيخصصه لمناقشة التبعات النظرية الخاصة ببحوث السياسة الاجتماعية في الدول النامية. ويتناول «ماكفرسون» في الفصل الثاني من الكتاب موضوع ظهور المؤسسات الرعائية في دول العالم الثالث وخصائصها، كما يتطرق في الفصل الخامس الى قضية اعادة بناء السياسات الاجتماعية في دول العالم الثالث، ويخصص الفصل السادس لمناقشة مدى ملاءمة تلك السياسات لدول الغرب المصنعة. والمؤلفان من الرواد البارزين في مجال السياسة الاجتماعية في الغرب الذين تمكنوا من التخلص من عقدة «التمركز العنصري الحاد حول الذات الحضارية» وبالتالي اعطوا مجتمعات العالم الثالث حقها من الدراسة ليس فقط انطلاقا من بؤرة اهتمام تلك المجتمعات ولكن أيضاً انطلاقاً من خصوصياتها وربط قضاياها بمعضلة التنمية التي تواجهها.

في مقدمة الكتاب يعرض الكاتبان لأهمية البحوث المقارنة في السياسات الاجتماعية ودورها في تطوير صياغات نظرية تساهم في بناء نماذج تفسيرية عامة. الا أنه على الرغم من تزايد اهتمامات الباحثين بنظم الرعاية الاجتماعية للعديد من الدول، يلاحظ المؤلفان ان تلك الجهود مازالت قاصرة على دراسة أنظمة الدول الصناعية متجاهلة بذلك تجارب دول العالم الثالث التي تتمايز عن غيرها بمجموعة من الخصائص الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يجعلها بالتالي جديرة بالاهتمام في الدراسات المقارنة. ولا يرجع سبب هذا التجاهل، حسب رأي المؤلفين، الى ندرة بحوث السياسة الاجتماعية في العالم الثالث التي شهدت طفرة ملحوظة في الآونة الأخيرة، بقدر ما يرجع الى محدودية أفق الباحثين والأكاديميين في الدول الصناعية الغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الذين غالباً ما ينظرون الى مجتمعاتهم كمحور لدراسة السياسة الإجتماعية. وهكذا نشأت مجموعتان منفصلتان من الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات الاجتماعية التي حالت دون تطوير منظورات تحليلية عامة ترتكز على تجارب تينك المجموعتين من الدول. ومن أجل تحقيق ذلك يتبنى المؤلفان الدعوة الى منظور عالمي يستجيب ليس فقط لتطورات أوجه الرعاية في أجزاء العالم المختلفة بل يكون قادراً أيضاً على المساهمة في صياغة مفاهيم ونظريات تتجاوز القضايا الخاصة في أجزاء محدودة من العالم لتتناول بالتحليل الأبعاد العامة للسياسة الاجتماعية. ويقترح المؤلفان بلورة مثل هذا المنظور العالمي للسياسة الاجتماعية بالاستعانة بالاطار الفكري الخاص بمدرسة النسق العالمي لـ «سمير أمين»

و «أمانويل» و «وولرستين». ان مثل هذا المنظور لدراسة السياسة الاجتماعية لابد من أن يساهم في تعزيز المكانة العلمية لهذا الموضوع ويطور خلفيته النظرية ويشحذ قدراته المعيارية.

من هذا المنطلق يسعى المؤلفان في هذا الكتاب الى تعريف الباحثين المهتمين بالسياسة الاجتماعية بمشكلات الرعاية الاجتماعية الرئيسية التي تواجه مجتمعات العالم الثالث، كما يقومان بمراجعة ظهور السياسات الاجتماعية في تلك المجتمعات وتقويم ادائها الحالي (الفصلان الأول والثاني). ويهدف الكاتبان أيضا الى مراجعة مختلف المقاربات النظرية التي استعان بها الباحثون لدراسة السياسة الاجتماعية في اطار مجتمعات العالم الثالث ومحاولة تصنيفها وذلك من أجل التمهيد لتطوير صياغات نظرية أكثر ملاءمة لطبيعة ومشكلات تلك المجتمعات (الفصلان الثالث والرابع). أما الهدف الثالث للكاتبين فيتمثل في استعراض وتقصي الجوانب المعيارية لبحوث السياسات الاجتماعية في دول العالم الثالث التي يمكن لصنّاع القرار في المجتمعات الصناعية الاستعانة بها (الفصلان الخامس والسادس).

يعرض الفصل الأول لقضايا الحاجة والحرمان في الدول النامية، وذلك من خلال تعريفنا بالأوجه الكمية للحاجات المتمثلة بمستويات المعيشة المنخفضة في تلك الدول، والتوزيع غير العادل للموارد ومؤشرات المرض والتعليم وتدني مستويات الاسكان، خاصة في المدن، والمشكلات الاجتماعية المصاحبة لها. وعلى الرغم من أن بعض البيانات الاحصائية الواردة في هذا الفصل تعود الى ما يزيد على عقد من الزمن، الا ان الكاتب لم يفته ان يضع هذه المعلومات في اطارها الصحيح ويعرض علينا الظروف الاقتصادية والديمغرافية والسياسية السائدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط. الا أن مايؤخذ على الكاتب في هذا الفصل هو اهماله للنواحي التحليلية والتفسيرية لمشكلات الدول النامية واكتفاؤه بتوصيف هذه المشكلات. ان مثل هذا النقص يؤدي دون ريب الى التسليم بجدوى السياسات الاجتماعية في التعامل مع المشكلات في دول العالم الثالث ويحول دون تطوير وتعديل تلك السياسات بما يتناسب والطبيعة الجوهرية لتلك المشكلات.

أما الفصل الثاني فيستعرض فيه «ماكفرسون» القضايا والموضوعات المشتركة بين الدول النامية الخاصة بظهور وتطور المنظمات الرسمية للرعاية الاجتماعية. وأول هذه الموضوعات هو عدم وضوح الرؤية في كثير من هذه الدول حول مفهوم «الرعاية الاجتماعية»، والذي غالبا مايستخدم كرديف لمفهوم «التنمية الاجتماعية». ونادراً مايجد هذا المفهوم طريقه الى التنفيذ اذ يبقى في عداد التنميقات اللغوية التي تستخدم لصياغة الغايات العامة لبرامج وخطط الدول. وترتبط القضية الثانية بانماط التغير التي شهدتها الدول النامية واثرها في السياسات الاجتماعية وخاصة ما استتبعته قضايا التغير الاجتماعي ـ من امثال التغيرات التى حصلت في العلاقات الأسرية كنتيجة للهجرة الى المدن والبطالة المقنعة ونمو المجتمعات الهامشية وتدني مستويات المعيشة ـ من تبعات على أوجه التكافل الاجتماعي السائدة في المجتمعات القديمة، أما القضية الثالثة فتتلخص في ان التطور المعاصر لمنظمات الرعاية الاجتماعية مازال يعتمد على قوى

مناهضة للتنمية الحقيقية لتلك المجتمعات. ويمكن الخروج من هذا الفصل باستنتاجين مهمين يمكن ان يشكلا معا مدخلا للدراسات والبحوث الخاصة بقضايا الرفاهية الاجتماعية والتنمية في الدول النامية: الاستنتاج الأول الذي نقترحه يدور حول «الانفصام شبه التام» في أوجه الرعاية الاجتماعية السائدة في دول العالم الثالث عن الأنماط القديمة للرعاية الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك المجتمعات قبل ظهور ارهاصات التغير في مطلع القرن العشرين. اما الاستنتاج الثاني فيرتبط بقضية تطوير انظمة الرعاية الاجتماعية حسب متطلبات «التحديث» دون التنبه، وبالتالي دون اعطاء اهمية، لقضايا التنمية في أوجهها المتعددة. ولقد ساهم هذا الوضع، في العديد من دول العالم الثالث، في احداث فجوة مازالت تتسع بين أوجه الرعاية والتنمية الحقيقية أدت فيما أدت اليه الى «التعايش الزائف» لمؤشرات الرعاية الاجتماعية مع مشكلات التخلف المتأصلة في المجتمع.

ينتقل «ميدجلى» في الفصلين الثالث والرابع ليلقي نظرة تقويمية على الدراسة الاكاديمية للسياسات الاجتماعية في الدول النامية، فيستعرض الدراسات والبحوث التي أجريت حول هذا الموضوع ويقترح تصنيفا ثلاثيا لها مبنياً على أساس أهدافها مع تحديد مميزات وأوجه قصور كل منها. كما يستعرض لاحقا التبعات النظرية لبحوث السياسة الاجتماعية في تلك الدول ويستنتج أن المقاربات النظرية التي ظهرت في الدول الغربية المصنعة نادرا ماتلحظ خصوصيات مجتمعات دول العالم الثالث، وبالتالي فهي تعتبر غير ملائمة لفهم ظواهر الرعاية الاجتماعية في هذه المجتمعات. وعليه يقترح الكاتب ثلاث مقاربات نظرية بديلة استمدت مفاهيم بعضها من أدبيات العلوم الاجتماعية الغربية والبعض الآخر طور خصيصا ليتلاءم مع ظروف دول العالم الثالث ومع واقع التخلف تحديدا. وميزة هذه المقاربات الثلاث انها تعتبر بحق خطوات رائدة على طريق صياغة نظرية عامة تستطيع أن تستجيب في آن معا لخصوصيات دول العالم بأفرعه وتقسيماته المتعددة والمتمايزة. وبذلك استطاع «ميدجلى» أن يبتعد عن «العنصرية النظرية» ويساهم في ايجاد فهم متكامل للسياسة الاجتماعية قائم على أساس النظرية العالمية الشمولية للظواهر والمشكلات الاجتماعية.

ويعرض «ماكفرسون» في الفصل الخامس لبعض أوجه السياسة الاجتماعية في دول العالم الثالث ـ كالصحة ورعاية الأطفال والضمان الاجتماعي ـ ويبين كيفية تأثرها بالعوامل الخارجية التي أفرزت برامج وخدمات لاتتناسب والحاجات الفعلية لتلك المجتمعات. وحسب رأيه، فان عملية تطوير بدائل في ظل مقتضيات التنمية لابد أن تتطلب ابتكار سياسات تجعل التجربة الجديدة منبثقة من واقع المجتمع وظروفه ومنسجمة مع معطياته الاقتصادية والاجتماعية. ويقترح الكاتب في الفصل السادس والأخير ربط السياسات الاجتماعية في الدول الغربية المصنعة بالتجارب التنموية للدول النامية وذلك سعياً وراء تطوير «منظور عالمي» للسياسة الاجتماعية يكون قادراً على ردم الهوة المتسعة بين هاتين المجموعتين من الدول. ويمكن أن نسوق في هذا الصدد مأخذين على الكاتب يتلخص الأول في أنه عند اقتراحه لبدائل السياسات الاجتماعية في دول العالم الثالث ركز جهده على استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية التي تعتبر بحد ذاتها

استراتيجية «مضللة» ومعوقة للتنمية لأنها أساسا لاتتعامل مع الأسباب الحقيقية للتخلف بقدر ما تتعامل مع مؤشراته. اما المأخذ الثاني، فله علاقة بالأول اذ أن الكاتب يقترح على صناع القرار في الدول الغربية المصنعة ان يستفيدوا من التجارب التنموية الجديدة لدول العالم الثالث عند صياغة السياسات الاجتماعية الخاصة بمجتمعاتهم، وهو بذلك يقع في المحظور لأنه أعاد تصدير نفس الاستراتيجية التي طورها الغرب من أجل تعميق تبعية الدول النامية له، وهذا ما لايمكن ان يسمح به وذلك لأسباب عديدة لانشك بأنها تغيب عن ذهن القارىء المتبصر بهذه الأمور.

وفي الختام لابد لنا من الاشارة الى أهم الاضافات التي ساهم بها هذا الكتاب في مجال دراسة السياسات الاجتماعية المقارنة، فلقد اعتمد المؤلفان في سعيهما لتفسير السياسات الاجتماعية في دول العالم الثالث على مفاهيم وتعميمات نظرية مستمدة من واقع وظروف هذه الدول في علاقتها بدول الغرب المصنع وذلك سعيا وراء تطوير «منظور عالمي» للسياسة الاجتماعية. كما ان المؤلفين قد وفقا في ربط معالجتهما لقضايا وموضوعات السياسة الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية الماثلة في المحيط الذي ظهرت وتطورت فيه. وتتلخص الاضافة الثالثة لهذا الكتاب في أنه تناول قضايا ومشكلات السياسة الاجتماعية وعلاقتها بمعضلة التنمية في دول العالم الثالث وبذلك يكون قد تجاوز محدودية الكتابات التقليدية في هذا المجال. ويبقى ان نشير الى أن هذه المحاولة لتطوير منظور عالمي وشمولي للسياسة الاجتماعية لم تكتمل في هذا الكتاب، خاصة لأن انعكاساتها العملية وتوصياتها لايمكن لها ان ترى النور في ظل نظام اقتصادي عالمي يقوم على سيادة واستغلال فريق من الدول لفريق آخر.

Habits Of Heart : Individualism and Commitment in American Life.

عوائد القلب : ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي.

Robert N. Bellah and Others

روبرت بلاه وآخرون

مكتبة برينيال ، هاربر ورو، نيويورك 1986 ، 355 ص.

مراجعة : محمود الذوادي

جامعة لورنسيان ـ كندا

إن المقولة الرئيسية لكتاب «عوائد القلب» تتمثل في تحليل ظاهرة الفردية Individualism في المجتمع الأمريكي من ناحية ونقد صريح لمخاطر تصلب هذه الظاهرة على البنية الاجتماعية للمجتمع الأمريكي المعاصر من ناحية أخرى. فطبيعة الفردية الأمريكية كظاهرة نفسية اجتماعية

تتميز - في نظر المؤلفين - عن غيرها من أنماط الفرديات الأخرى بالمجتمعات الغربية المتقدمة. فالتصنيع والتحديث عمليتان مهمتان ساعدتا وتُساعدان على ظهور الفردية في هذه المجتمعات. ومن ثَمَّ فظاهرة الفردية الأمريكية قد تأثرت وتتأثر هي الأخرى بهذين العاملين. وهناك ما يدل في هذا الصدد على أن مجتمعات العالم الثالث السائرة في طريق التصنيع والتحديث قد بدأت تتجسم فيها ملامح عدة لظاهرة الفردية. وهكذا يُمكن القول أن هناك علاقة ارتباط Correlation قوية بين ظاهرتيْ التحديث والتصنيع [1] من جهة وظاهرة تصلب الفردية من جهة أخرى. فليس هناك اذن مايُميِّز - الى حدّ كبير - طبيعة ظاهرة الفردية الأمريكية على هذا المستوى.

لكن ما يُميز ظاهرة الفردية الأمريكية هو - في رأي أصحاب الكتاب - الظروف التاريخية الاجتماعية المُمَيِّزة لنشأة المجتمع الأمريكي التي سبقت بتأثيراتها على طبيعة الفردية كُلاًّ من عمليتي التصنيع والتحديث اللتين عرفهما هذا المجتمع في القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذا هو المستوى الثاني الذي بواسطته حلل الباحثون طبيعة وجذور ظاهرة الفردية ونجحوا في ابراز السمات الخاصة للفردية الأمريكية كما سوف نرى في هذه المُراجعة.

طبيعة الدراسة : إن كتاب «عوائد القلب» هو حصيلة بحث سوسيولوجي ميداني حول ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي الحديث وهو في الوقت نفسه نتيجة لمطالعات تاريخية وفلسفية اجتماعية قام بها المشاركون في هذه الدراسة. ويتصدر هذه المطالعات كتاب الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي De Tocqueville : الديمقراطية في أمريكا. وقد خطط ونفّذ هذه الدراسة الميدانية فريق بحث أمريكي يتكون من أربعة علماء اجتماع وفيلسوف وهم : Robert Bellah و Richard Madsen و Steven Tipton و Ann Swidler و William Sullivan. وقد شملت الدراسة عينةً بلغ عدد أفرادها مائتي شخص ينتمون الى الطبقة الوسطى البيضاء للمجتمع الأمريكي، وقد دامت مدة البحث خمس سنوات : أي من (1979) حتى (1984) ويعترف أصحاب هذا البحث أن منهجيتهم التي استعملوها في جمع المعطيات الميدانية حول ظاهرة الفردية ليس فيها ابتكار أو تجديد، وإنما هي في الحقيقة منهجية بحثية تُعَدُّ من أقدم مناهج ووسائل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. فقد اعتمد الباحثون أساسًا على الملاحظة المشاركة Participant Observation والمقابلة في دراسة عينة البحث. ويؤكدون أن توجُّه الدراسة الرئيسي ليس توجهاً ذا طابع نفسي أو اجتماعي (سوسيولوجي) وانما هو في الأساس توجهٌ ثقافي كُنّا نطمح الى معرفة الأسس التي يستند عليها الأمريكيون المحدثون ويجنون منها معنى لحياتهم ثُمَّ كيف ينظرون الى أنفسهم ومجتمعهم. . ولسبر ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي المُعاصر ركّز الباحثون من ناحية على دراسة الجانب الخاص لحياة أفراد العينة، ومن ناحية ثانية دراسة الجانب الاجتماعي لها. وهو منهج مقارن من نوع «وبضدها تتميّز الأشياء». فإلقاء الضوء على معنى الحب والزواج للفرد الأمريكي ينتمي الى دراسة الجانب الخاص Private Life كما حدده أصحاب البحث. أما دراسة مدى مشاركة الأمريكيين في الأنشطة المدنية الجماعية مثل الانتماء الى الجمعيات التطوعية والحركات السياسية فهي من نوع ماسماه المؤلفون بالحياة العامة Public Life للمواطن الأمريكي

الحديث. فانْ سُودلارْ قامت بمقابلة رجالٍ ونساءٍ من مدينة San José وضواحيها بولاية كاليفورنيا. وقد التقى سْتِيفِنْ تِبْتِنْ بعلماء نفس ومعالجين نفسيين Psychotherapists وأطباء نفسيين Psychiatrists من منطقة مدينة سان فرانسيسكو. كما أنه استجوب بعض المرضى النفسيين الذين تلقوا علاجات نفسية للتعرف على طبيعة تأثيرها عليهم من حيث فهمهم لأنفسهم، ومن حيث نظرتهم الى المشاركة في الحياة الاجتماعية، وعلاقاتهم الغرامية والمهنية. وفي كلا هاتين الحالتين فإن الباحثيْن يهدفان الى قياس ظاهرة الفردية عند المبحوثين.

أما قياس مدى اندماج الأمريكي الحديث في النسيج الاجتماعي الجماعي لمجتمعه فقد قام بدراسته كل من ريشار مدسن ووليم سلفن. فالأول اختار أفراد عينته قُرب كُل من مدينة بوسطن بشرق الولايات المتحدة ومدينة سان دياجو بغربها حيث ركّز مقابلاته على أعضاء جمعيات تطوعية مثل جمعية الشبان المسيحيين Y M C A، ونادي الرُّوتُري Rotary Club. أما الثاني فقد درس مؤسستين سياسيتين هما معهد دراسات القيم المدنية وحملة من أجل الديمقراطية الاقتصادية في كل من مدينة فيلادلفيا وسانت مُونيكا Santa Monica على التوالي. وبالنسبة لخامس فريق هذا البحث السوسيولوجي روبرت بِلاه فإنه لم يشارك أساسًا في الجانب الميداني وإنما أُنيطت بعهدته مسؤولية كتابة وتحرير المخطوطة النهائية للكتاب. كما أنه أُعْطِي فرصة أكبر في المساهمة في الجانب النظري لموضوع البحث كما يتضح ذلك بالخصوص في خاتمة الكتاب تحت عنوان : Social Science as Public Philosophy أي العلوم الاجتماعية كفلسفة تهم العامة لا الخاصة فقط.

البُعد التاريخي للفردية في المجتمع الأمريكي : يعترف المؤلفون بأن المعطيات الامبريقية على ظاهرة الفردية الأمريكية لاتكفي لفهم هذه الأخيرة فهمًا صحيحاً. فالخلفية التاريخية لابد منها في أي تَقَصٍّ ومحاولة جِديين لاستِيضاح طبيعة الظاهرة الاجتماعية. فأصحاب الكتاب اعتمدوا اعتماداً رئيسيا هنا على تصور الفيلسوف الفرنسي De Tocqueville لظاهرة الفردية الأمريكية يوم زار المجتمع الأمريكي وكتب كتابه المشهور بجزئيه : الديمقراطية في أمريكا Democracy in America بين 1835 و 1840. ومن المؤكد أن هذا المفكر الفرنسي قد لاحظ ظاهرة الفردية يومئذ في المجتمع الأمريكي، فوصف بعض ملامح الفردية عند الأمريكيين هكذا: «إنهم تعودوا على رؤية انفسهم في حالة انعزال متخيّلين أن كل مصيرهم رَهْنُ أيديهم. . وهم أُناس لاينسون أجدادهم فقط بل أيضا أولادهم كما أنهم يميلون الى عزلة أنفسهم عن معاصريهم. وهكذا كُتِب على كل فرد أن يتحمل مسؤوليته وحيداً. وفي هذا خطرٌ قد يقود الشخص الى سجن نفسه في عزلة قلبه».

ويبدو ممّا في ملاحظات دي تُكْفِيلْ حول ظاهرة الفردية أنّ هذه الأخيرة لم تكن متسعة الانتشار فحسب بل متجذرة أيضا في عُمق بنية الشخصية الأمريكية. ومن ثَمَّ أطلق عليها عبارة عوائد القلب الذي جعل منه فريق الباحثين العنوان الرئيسي لكتابهم. ولايخفى أن شبح الفردية قد أحدث قدراً كبيراً من القلق والتشاؤم عند صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا. ففي رأيه أن أفراد المجتمع، الذين لا تجمعهم روابطُ متبادلة (بل توجد بينهم شبه عداوة متبادلة) وبالتالي فهم منفصلون عن بعضهم البعض لا يستطيعون مقاومة النظام السلطوي القاهر الذي لايُستبعد

ظهوره في مثل تلك الظروف. ويرى المؤلفون أن نمط الفردية الذي يتحدث عنه دي تُكْفيلْ له خلفيته التاريخية في نشأة الأمة الأمريكية نفسها. يتضح ذلك في مواقف بعض الشخصيات والقيادات الأمريكية الأولى البارزة (1706 - 1790) Benjamin Franklin. أكد على أهمية تحسين الفرد لمكاسبه الشخصية. اذ أن ذلك يحسّن في نفس الوقت وضع المجتمع ككل. وهكذا وُلدت في نظر أصحاب الكتاب فكرة الفردية النفعيه Utilitarian Individualism في المجتمع الأمريكي النامي. وقد نادى كل من (1588 - 1642) John Winthrop, (1743 - 1826) Thomas Jefferson بالدور الكبير لاستقلالية الفرد في المجتمع الأمريكي الجديد. علماً بأن الأول يمثل ماسماه الباحثون بالتقليد الديني Biblical Tradition بينما يمثل الثاني التقليد الجمهوري Republican Tradition. وهكذا فنموذج الإنسان الصانع لنفسه Self - Made Man الذي نادى به فرانكلن هو بالتأكيد ـ في نظر الباحثين ـ أكثر تطرفًا في فرديته مما دعا اليه كل من جيفرسين ووَنْثْروب. فقيمة الفردية تمثل اذن رمزا ثقافيا رئيسيا للمجتمع الأمريكي منذ نشأته الأولى. وإن الظروف التي عرفها هذا المجتمع منذ القرن التاسع عشر لم تخفف من شوكة هذه الظاهرة بل زادت في تصلب عودها.

ملامح تصلب الفردية بالمجتمع الأمريكي الحديث : يُشير أصحاب الكتاب الى أن اتساع ظاهرات التصنيع والتنظيم والتحديث التي شهدها المجتمع الأمريكي في العصر الحديث عملت كلها على تعزيز قاعدة ظاهرة الفردية فيه. فنمط كُلٍّ من شخصية مايُسمى بالانجليزية The Entrepreneur (التاجر) و The Manager (رجل الأعمال) يُمثل في نظر المؤلفين نموذجينْ رئيسيْين لظاهرة الفردية بملامح حديثة نتيجة التحولات الخطيرة التي اكتسحت المجتمع الأمريكي خاصة في القرن العشرين. فهذا النوع من التجار يتسم بقدرة هائلة على التنظيم والإدارة وتجشم الأخطار بروح عالية في الأعمال التجارية. ومن ثَمَّ فقد أصبح نموذج الفرد الأمريكي الحديث الذي يستطيع أن يتسلق الهرم الاجتماعي بجهوده الخاصة في التجارة والاقتصاد.

أما رجل الأعمال فدوره حساس هو الآخر في تسيير المؤسسات والشركات التي تضخم عددها في المجتمع الأمريكي منذ الخمسينات على الخصوص. ونجاحه يعتمد أساساً على قدرته الذاتيه وكفاءته القياديه للشركة أو المؤسسة التي يعمل فيها. ويرى أصحاب هذه الدراسة أن فلسفة الخبير النفساني The Therapist أصبحت نموذجا آخر ذا تأثير واسع على تصلب ظاهرة الفردية عند الإنسان الأمريكي الحديث. فالعلاجات النفسية للفرد طالما تركز على أهمية استقلاليته كقاعدة لأي علاج نفساني يُرجى منه تخلص شخصية الفرد من الأعراض المرضية. «فالفرد لايمكن أن يُحب الآخرين قبل أن يُحب نفسه». وهي دعوة صريحة لتبني الفردية الأنانية[2]. ويُلاحظ المؤلفون أن بحثهم ليس هو أول دراسة اجتماعية (سوسيولوجية) ميدانية تتطرق الى ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي المعاصر. فدراستا Middletown (1929 و 1939) Robert and Helen Lynd أوضحتا أن القيم الدينية Biblical والجمهورية Republican أخذت في التقهقر أمام انتشار قيم الفردية النفْعية Utilitarian Individualism في طول وعرض المجتمع الأمريكي. وماتوضحه هذه الدراسة بما لايقبل أي ريب هو تجذر سمة الاتكال على النفس Self-Reliance بين عيّنة المبحوثين.

وعلى هذا الأساس فإن مغادرة الأمريكي الحديث لعائلته أو لكنيسته يُصبح أمرا طبيعيا عنده. كما أن العمل Work يمثل قيمة رئيسية للانسان الأمريكي اليوم. فالعمل يُعطي معنىً لذاتية الشخص ومعنىً للحياة لديه.

ونشأ عن هذا الوضع وضع ثقافي Cultural هو ماسماه الباحثون بالحيرة العقائدية على المستوى المجتمعي والفردي على السواء. فأهمية العلاقات العائلية أصبحت لاتعني الكثير عند الأمريكيين. وكذلك الشأن بالنسبة للمعنى التقليدي لمفهوم الصداقة. فهذا الأخير كان يعني ثلاثة أمور: (1) تمتع الفرد بصحبة الآخرين (2) الصداقة مفيدة لكل الأصدقاء (3) يجمع الأصدقاء التزام واحد. ويرى المؤلفون أنه مع سطوة تيار الفردية الأنانية في المجتمع الأمريكي الحديث لم يبق من الصداقة من معنى الا ماورد في رقم (1) أعلاه. ولعل أقل ما يفهمه أمريكيو اليوم من معاني الصداقة التقليدية هو ما جاء في رقم (3). ومما يؤخذ بهذا الصدد عن علوم العلاجات النفسية نظريا وعمليا هي عدم قدرتها على إنشاء علاقات ثابتة بين الأفراد أو على ربطهم بالتزامات جماعية.

تناقضات الوازع الفردي بالمجتمع الأمريكي الحديث : يؤكد المؤلفون أن من أكبر تناقضات الفردية الأنانية الحديثة أنها أعطت من جهة طموحات هائلة للفرد، ومن جهة أخرى أقحمته في أعقد المشاكل. وهو بُعْدٌ تتميّز به الفردية الحديثة عن كل من الفردية الجمهورية والفردية الدينية. فَهاتان الأخيرتان تدعوان، في نظر أصحاب الكتاب، الى التقيد بنوع من الاعتدال بين تحقيق فردية الانسان من ناحية والصالح العالم من ناحية أخرى. وان اكتساح موجة الفردية الانانية للمجتمع الأمريكي الحديث لم يبق ولم يذر فالحياة السياسية والحياة الدينية والحياة المجتمعيه تأثرت كلها بروح هذه الفردية. إن حركة القوة السوداء Black Power حركة سياسية ذات منافع شخصية فردية للأقلية السوداء لا غير. ومن ثَمَّ فإنها لم تَلْقَ الدعم الشعبي من كل فئات المجتمع الأمريكي مثل حركة تحرير العبيد أو الجلاء عن فيتنام.

وكذلك الشأن بالنسبة للحياة الدينية، فالأمريكي الحديث يعتبر أكثر فأكثر أن تدينه يتمثل في علاقته الشخصية بالله لافي انتسابه الى الكنيسة. فالكنائس أصبحت تُعرف نفسها كجمعيات تعتمد على العون الشخصي Churches in the U.S define themselves as communities of personal support وهو اتجاه يتماشى مع بعض دعوات الشخصيات الأمريكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر المنادية «بتفريد» Individualize الدين، أمثال Thomas Paine الذي كان يعتقد «أن عقله هو كنيسته My mind is my church».

معضلة الفردية في المجتمعات الغربية الحديثة : مما لاشك فيه أن المجتمعات الغربية الحديثة بدأت تضيق بالانعكاسات الخطيرة لظاهرة الفردية على التضامن الاجتماعي والنسيج الاجتماعي ككل. وبالتالي فهناك مناقشات أكثر فأكثر حول مشاكل الوحدة Solitude والانتحار خاصة بين الشباب وتزايد انخفاض السكان وتفشي الانحراف والجريمة والأمراض الجنسية وفي طليعتها

مرض الأَيْدزْ AIDS . . وكلها أطروحات تربط هذه القضايا وشبيهاتها بمعضلة الفردية من قريب أو بعيد. فكتاب «Habits of the Heart» يَصدر إذن في ظروف مواتية لطرح ومناقشة ظاهرة الفردية بملامحها الأنانية الحديثة. إن نقد المؤلفين لهذه الظاهرة لا يحتاج إلى إثبات. فيكفي أن نقرأ في آخر هذا الكتاب (ص 247 - 298) «يجب على الاشخاص الذين يرون أن الدين مسألة فردية (لاجماعية) أن يتعلموا أن العزلة (الانفراد) بدون الانتماء الى الجماعة هو بكل بساطة وحدة (3) : Religious individuals would have to learn that solitude without community is merely loneliness». فهم يرون أن التحولات التحديثية التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي منذ أوائل هذا القرن على الخصوص قد كان لها انعكاسات خطيرة على مستويين: (أ) مستوى البيئة الطبيعية الذي طالما نجده مُهدَّدا من طرف آثار عمليات التصنيع بأنواعها المختلفة. وتأتي الصناعة النووية كما اتضحت مخاطرها في كل من Three Mile Islands في الولايات المتحدة و Chernobyl في الاتحاد السوفياتي في طليعة مايهدد الايكولوجيا لاعلى مستوى محلي أو قومي فحسب بل على مستوى عالمي شامل. (ب) مستوى ماسماه المؤلفون بالأيكولوجيا الاجتماعية Social Ecology وتعني هذه العبارة أن النسيج الاجتماعي في المجتمع الأمريكي أصبح مُهدَّدا هو الآخر من جراء تفشي وتجذر ظاهرة الفردية الأنانية بين كل فئات المجتمع الأمريكي الحديث. وفي رأي هؤلاء العلماء الباحثين أن النسيج الاجتماعي الذي يعرفه المجتمع الأمريكي الحديث هو نسيج مُفتَتٌ . ومن ثَمَّ فليس هناك أَمَلٌ يرجى لمستقبل هذا المجتمع اذا هو لم يتدارك الأمر قبل فوات الأوان وذلك بتصحيح وترميم النسيج الاجتماعي. The need is for vital social ecology. Without it there may be very little future to think about at all (p. 286).

ويعترف مؤلفو الكتاب أن الوضع يحتاج الى تغيير جذري لقيم الشعب الأمريكي. ولكن تحقيق ذلك لايبدو سهل المنال. إذ أن مايتطلبه الأمر ليس أقلَّ من استئصال عوائد القلب ذاتها. وهذه مسألة عويصة كما يعرف ذلك كل متأمل ومحلل لطبيعة جذور ظاهرة الفردية. فالإنسان ـ في رأي كاتب هذه السطور ـ ليس اجتماعيا بالطبع فقط كما عبَّر عن ذلك الفلاسفة الاجتماعيون بمن فيهم ابن خلدون، وإنما هو أيضا فردي بالطبع. وبالتالي فإن مركب الفردية ـ الاجتماعية هو أحد الخطوط المزدوجة المتقابلة التي تتصف بها الشخصية البشرية. فالبيئة الاجتماعية التي تُنشأ فيها هذه الأخيرة هي إذن التي تُحدد في النهاية مدى سيطرة أحد الخطين على الآخر، أو مدى التوازن بينهما. وفي نظرنا أن ظاهرة الفردية الأمريكية هي افرازة طبيعية للبنية الثقافية (الأيديولوجية) الاجتماعية الاقتصادية التي عرفها المجتمع الأمريكي منذ نشأته الأولى. ومن ثَمَّ فإن المخرج من مأزق الفردية يتوقف على درجة مقدرة المجتمع الأمريكي الحديث على تغيير طبيعة معطيات بنيته الثقافية الاجتماعية الاقتصادية. ولايبدو لنا ذلك ممكن الحدوث في ظروف طبيعية. نحن نرى أن أمل التغيير يُصبح أكثر احتمالا في ظل وجود ما يمكن أن نسميه «بظروف قاهرة» تمس كل مستويات بنية المجتمع الأمريكي. وإن «عوائد القلب» للحياة الجنسية الإباحية التي عرفها المجتمع الأمريكي منذ الستينات على الخصوص لم يكن يُنتظر أن تَحُد من الحرية الفردية في ميدان

الجنس لولا تفشي الأمراض الجنسية وفي مقدمتها مرض الآيدز AIDS القاتل الذي يعتقد الدارسون أنه سوف يكون ذا ثقل في تغيير طبيعة الحياة الجنسية ما لم يعثر الطب على دواء شافٍ لهذا المرض.

ولعل تقلص السكان في المجتمعات الصناعية الغربية (ألمانيا الغربية ومقاطعة كويبك بكندا تأتيان في المقدمة) سوف يكون له تأثير على تقويم مفهوم الفردية بهذه المجتمعات. فالاحصائيات تُشير إلى أن انخفاض السكان في هذه الأقطار سوف يُصبح فعلا مُهدداً لِقَوام هذه الأمم على مستوى الإنتاج، وبالتالي الاقتصاد. وسوف تكون الانعكاسات جلية في بداية القرن الحادي والعشرين. يومئذ يجوز أن تُدرك هذه الشعوب ومسؤولوها مخاطر تدهور العامل الديمغرافي فتغير قيمها التي تركز الآن أكثر ما تركز على الحياة الزوجية وتُعطي مكانة شبه هامشية لظاهرة الأولاد، أو هي تُلغي تمامًا إمكانية الإنجاب من حسابها، أو هي تفضل العزوبية على الزواج. فهذا النمط الحياتي الفردي السائد في المجتمع الأمريكي الحديث وغيره من المجتمعات الصناعية الغربية يمكن أن يشهد تحولا إذا اتضح لها في القرن القادم أنها فعلا مهددة بالاندثار السلمي كما أننا نعتقد أن مجابهة هذه المجتمعات لأزمات اقتصادية [4] حادة سوف تكون عاملا آخر يشجع روح التضامن الجماعي وبالتالي يُخفف من تصلب عود ظاهرة الفردية.

ومع الأسف فإن مؤلفي الكتاب لا يتطرقون الى استراتيجية أو سيناريو ـ كما حاولنا أعلاه ـ للحديث عن احتمالات تغيير الفردية الأمريكية الشرسة الى فردية مدنية تعيش وتنمو في ظل الترابط الاجتماعي. كُلُّ مايقولونه في آخر الكتاب هو عبارة عن مواعظ أو تأملات فلسفية «لقد تخيلنا أنفسنا أننا خليقة خاصة على أديم الأرض، مختلفين عن بقية الشعوب الأخرى. لكن اتضح لنا في أواخر هذا القرن أن فقرنا فقر مدقع مثله مثل فقر أفقر الأمم» (ص 295). ولعل موقفهم هذا دليل على أن أملهم ضئيل بشأن استرجاع المجتمع الأمريكي الحديث، في الأمد القريب على الأقل، لروح التضامن الاجتماعي المجتمعي أو ماسموه بالإيكولوجيا الاجتماعية.

الهوامش

1) ان التحديث والتصنيع بمفهومهما الغربي أدّيا الى مايمكن أن نطلق عليه «بنية ثقافية (قيّمية) صناعية اقتصادية» شجعت على أهمية فردية واستقلالية الفرد من ناحية وقلّلت من جهة أخرى من أهمية دور التضامن الاجتماعي المباشر بين أفراد المجتمع الصناعي الحديث. وإن طبيعة هذه البنية في المجتمع الأمريكي تتميز عن غيرها في المجتمعات الغربية المعاصرة الأخرى كما يتضح في هذه المراجعة.

2) إن كاتب هذه السطور يرى أن ظاهرة التقبيل في المجتمع الأمريكي الحديث يمكن أن تكون عرضاً لتصلب الفردية فيه. فالتقبيل جائز في هذا المجتمع بين الجنسين فحسب. فلايجوز للذكر العادي أن يُقبل شبيهه، ولا للمرأة العادية أن تقبل شبيهتها (رغم وجود بعض المرونة بخصوص تقبيل الجنس اللطيف بعضه لبعض). وكذلك فظاهرة التصافح وتقبيل الأولاد ظاهرتان نادرتان. وبعبارة أخرى فإن

التقبيل في المجتمع الامريكي (والكندي أيضا) ظاهرة عمودية لا أفقية كما هو الشأن في معظم مجتمعات العالم الأخرى. فرسم حدود التقبيل بهذه الشدة لابد أن تكون له علاقة بطبيعة الفردية بشمال أمريكا التي وصفها أصحاب الكتاب بالتطرف والتصلب.

3) «حسرة العالم» M. Gauchet / Le Désenchantement du Monde (Gallimard, Paris 1985)
إن تهميش دور الدين في المجتمعات الحديثة الغربية أدى الى ماسماه الكاتب «بحسرة العالم».

4) هذه هي احدى مقولات عالم الاقتصاد الأمريكي رُوبرت هيلبرونر Robert Heilbroner من محاضرة له في إحدى الجامعات الكندية عام 1978.

أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة

محمد مخزوم

معهد الانماء العربي، بيروت، 1986، 200 ص.

مراجعة : تركي علي الربيعو
القامشلي - سوريا

يتألف الكتاب من اربعة فصول وبعض الملاحق التي تضمنت عرض نص بعض الدساتير والخط الهمايوني ومن مقدمة، في حدود الصفحتين. يشرح فيها المؤلف دوافع تأليف الكتاب إذ «ان رصد مواقف الشرائح الاجتماعية في العالم العربي، وتحديد مفهومها للسلطة السياسية في القرن التاسع عشر، أصبح الآن أكثر الحاحاً من أي زمن مضى، لا لحسم الجدل القائم فحسب، وإنما لرسم طريق مستقبل هذه الأمة التاريخي في ضوء الدلالات الأولية. ولذلك فإن صوابية السؤال المطروح عن هذه المسألة لاتقل أهمية عن أية استخلاصات أو استنتاجات ملحة من الزمن الحاضر» (ص 6).

الفصل الاول بعنوان ـ تحولات جذرية في مفهوم السلطة في الدولة العثمانية: وفيه يرى المؤلف أن نظام الحكم في الامبراطورية العثمانية هو في جوهره نظام عسكري، يستند ويقوم على ثلاثه أجهزة.

أولاً : الجهاز السياسي، ويقف على رأسه اسسطان، الممثل الوحيد لرعاياه ولمصالح المسلمين يحكم باسم الحق الإلهي. تسك النقود باسمه ويخطب له في المنابر. ولم يكن يتقيد بغير أحكام

الشريعة الاسلامية، ويضيف المؤلف ان الدولة من الناحية النظرية كانت ملكاً خاصاً به. ثم الصدر الاعظم الذي يقرر شؤون الدولة ومصالحها. ثم الولاة الذين يمثلون السلطان في ولاياتهم. ثم الدفتر دار الوكيل السلطاني للشؤون المالية، ونظام الديوان الذي يضم رؤساء القبائل للتشاور في السلم والحرب.

ثانياً : الجهاز الديني ويترأسه المفتي ـ شيخ الاسلام ـ الذي يعين القضاة ويرفع راية الجهاد، بتوجيه من السلطان، ويضم هذا الجهاز العلماء كالقضاة والمفتين وخطباء المساجد والوعاظ وأئمة الصلاة والأشراف الذين يتحدرون من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً : الجهاز العسكري : الخدمة العسكرية أساسها إقطاعي (تيمار)، فالاراضي المفتوحة وزعت على شكل اقطاعات مقابل الخدمة العسكرية، ومع اتساع الدولة برز الاعتماد على المرتزقة كبديل، ثم الانكشارية التي تتألف من غلمان النصارى. إلى جانب هذا كانت هناك القوة البحرية التي يتألف قوامها من اليونانيين والطليان، لذلك بقي الاسطول العثماني عاجزاً عن أية مجابهة مع أساطيل الدول الأوروبية. ومع بداية القرن السابع عشر بدا الانحطاط نتيجة لعوامل داخلية وخارجية (حركات التمرد بين صفوف الانكشارية، تصاعد المد القومي عند شعوب البلقان، حروب القرم، الفساد الاداري المستشري، بقاء الهيكل الاقتصادي على وضعه القديم بالمقارنة مع التقدم التجاري في الغرب وضعف أهمية البحر المتوسط الاقتصادية مع اكتشاف الطرق البحرية الجديدة، الحركات الانفصالية الوهابية والسنوسية والمهدية والمعنية، وحركة ظاهر العمر وأهمها محاولة محمد علي باشا، ثم الامتيازات الأجنبية التي منحها السلاطين لقناصل أوروبا والتي تعود في جذورها الى أيام السلطان سليمان القانوني سنة 1535). على أن المؤلف يرى أن الانهيار الحقيقي في الدولة العثمانية يعود بجذوره الى حرب القرم واحتلال جورجيا من قبل الروس وضمها عام 1800 والى حملة نابليون على مصر عام 1798 والتي تشكل ضربة قاصمة الى ظهر الامبراطورية.

وتحت تأثير هذين الأمرين يقول المؤلف: بدأ المسلمون بوعي حقيقتهم. فالاوروبيون الذين لم يكونوا سوى برابرة صدتهم الدولة العثمانية عن الديار المقدسة أصبحواهم الذين يمسكون بزمام الأمور ويرتادون آفاق التقدم. وعبر هذا حيث جهود الاصلاح التي تستهدف النهوض بالامبراطورية في ثلاثة اتجاهات..

أ ـ إصلاح النظام العسكري وذلك بالقضاء على الانكشارية وتحديث الجيش على أساس النظم العسكرية الاوروبية.

ب ـ إصلاح النظام الدستوري للدولة العثمانية في اطار الحركة الاصلاحية التي نشأت في الامبراطورية والتي مرت بثلاثة أدوار.

ـ الدور الاول: 1839 - 1876 اشتمل على ثلاثة خطوط :

أ ـ خط مكخانة 1839 الذي تضمن اصلاحات ادارية وقضائية ومالية وعسكرية والتأكيد على المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية والذي توج بما يعرف بالخط الهمايوني عام 1856.

ب ـ خط التنظيمات الخيرية الإصلاحية عام 1856، وهو بمثابة هدية، كما يقول المؤلف، قدمها السلطان لحلفائه من الانجليز والفرنسيين الذين ساعدوه في حرب القرم. والذي مهد الى مزيد من الامتيازات الأجنبية.

جـ ـ خط التنظيمات التي صدرت من 1856 - 1876 التي صدرت في عهد السلطان عبدالمجيد تحت وطأة الضغط الاوروبي وأهمها إصلاح عام 1874 والذي أكد حق جميع الرعايا في الانتخاب وأكد المساواة بينهم وفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

ـ الدور الثاني ـ ويشمل العهد الدستوري الأول 1876 - 1908 الذي ساهمت فيه مجموعة عوامل منها اتساع العلاقة مع الغرب، الجدل السياسي حول مفهوم السلطة السياسية الذي قاده المتنورون بالاضافة الى الجو العام الذي شجع الآراء الحرة ودعا الى إقامة نظام حكم ديمقراطي على غرار الغرب وقد جاء القانون الأساسي الذي وضعه مدحت باشا والذي اقتبسه من الاحكام الاوروبية تعبيراً وافيا عن هذا التوجه.

ـ الدور الثالث : العهد الدستورى الثاني 1908 - 1914 . إذ أن الاستبداد الحميدي الذي أدى الى ايقاف العمل بدستور 1876 ودفع جمعية الاتحاد والترقي الى تقييد حرية السلطان وإعطاء سلطات واسعة للصدر الاعظم. لكن انقلاب السلطان على ذلك دفع الى انقلاب مضاد بقيادة أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي حيث ادى الى خلع السلطان. ويشير المؤلف الى أن جمعية الاتحاد والترقي آلت الى ما انتهى اليه السلطان بتشديد القبضة على البلاد. وكان من جراء ذلك أن شهد مطلع القرن العشرين تطوراً واسعاً في تطور المفاهيم السياسية التي باتت بالنسبة الى النخبة العربية المثقفة، على الأقل، مطلباً حيوياً لابديل عنه.

الفصل الثاني : تطور النظام السياسي في مصر خلال القرن التاسع عشر: يرى المؤلف أن حملة نابليون على مصر مهدت الى ظهور دولة محمد على باشا التي أقامها على النمط الأوروبي الى حد بعيد (ص 51). فكانت الدواوين التي أقامها في مصر وبلاد والشام (ديوان الحربية والبحرية والتجارة والخارجية) على غرار الدواوين الأوروبية التي أقامها نابليون في مصر. وكان أهم هذه الدواوين وأكثرها تمثيلاً لطبقات الأمة على الأطلاق من وجهة نظر المؤلف هو ديوان المشورة الذي ألفه محمد على عام 1829 ورأسه ابنه ابراهيم باشا والذي ضم 156 عضواً من كبار العلماء والموظفين والاعيان. إلا ان المؤلف يقودنا الى عدة استنتاجات مهمة: الاولى «أن السلطة التي تمتع بها محمد علي كانت ترتكز على نظام الحكم المطلق» (ص 54). وثانيها «أن هذه المجالس كانت واجهة لاخفاء الشرعية على حكمة والامعان في زيادة إجراءاته الفردية» ص (55). ولذلك فإن المؤلف يرى أنه لايصح اعتبار تجربة محمد علي نواة لنظام الشوري الاسلامي أو النيابي بالمفهوم الغربي. فالتجربة بقيت اسيرة لطموحاته الشخصية ومصالحة السياسية داخل مصر وخارجها. لكن المؤلف يضيف قائلاً انها كانت بمثابة القاع الذي هيأ لهبوب الرياح الديمقراطية الوافدة من الغرب.

وفي ضوء تقويم المؤلف لتجربة ابراهيم باشا في سورية يرى أن التشكيلات الادارية التي احدثها ابراهيم باشا في بلاد الشام (ديوان للمشورة يتألف من 12 - 21 عضواً لكل مدينة عدد سكانها أكثر من عشرين ألفاً ينتخبون من الاعيان والتجار ويمثلون جميع المذاهب). كانت «أول تجربة من نوعها عرفتها المنطقة طوال حكم العثمانيين، وقد قدمت ولاشك فكرة العدالة المؤسسة على ضبط القوانين والمؤسسات وساهمت في القضاء على نفوذ الاقطاعيين الذين تحولوا الى جباة لصالح الدولة الجديدة» (ص 57).

وخلال عامين متتاليين توفي محمد علي وولده ابراهيم، وشهدت الفترة من حكم عباس باشا الى عهد اسماعيل مزيداً من التغلغل الاجنبي في مصر بحيث تحولت مصر، الى مستعمرة نتيجة لحفر قناة السويس، على حد تعبيرا لمؤلف، وقاعدة لشحن البضائع الانكليزية بعد الحصول على امتياز سكة الحديد، وقد تهافت باشوات مصر على كسب ود حلفائهم من الانكليز، ودخلت مصر في دوامة من الديون اضطرت اسماعيل باشا الى بيع اسهم قناة السويس التي قادت الى مزيد من التدخل الاجنبي وفرض الوصاية (تشكيل لجنة ثنائية فرنسية - انكليزية لمراقبة مالية مصر واستيفاء الديون).

الأهم من ذلك أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد صراعاً بين القديم (العرف والتقليد والشرع) وبين الحديث (النزعة الاصلاحية). ويرى المؤلف «أن افكار الحرية والدستورية والبرلمانية وجدت إنتشاراً لها بين الأنتلجنسيا، اذ كانت وفود البعثات التي ارسلها محمد علي الى الغرب للدراسة قد أخذت تقدم افكارها التنويرية التي بدأت تلاقي رواجاً لم تعهده هذه الافكار من قبل» (ص 61)».

ويلفت المؤلف نظرنا الى قضية مهمة جداً وهي (إنه مما ساعد على انطلاق هذه الأفكار في مصر، أن القوى الحاكمة فيها والمتحالفة مع الانكليز سراً وعلانية، وتمسكاً منها بزيادة نفوذها وسيطرتها التامة، أخذت تضع للبلاد وبتوجيه من القوى المتحالفة والمرتبطة مع الغرب، سلسلة من المؤسسات ذات الشكل الدستوري، موهمة بمشاريعها المتعددة المصلحين وأنصار التقدم بمواكبة العصرنة، حتى استطاعت ان تزيل من أمامها ثقل المواجهة الشعبية بعد عام 1882 عندما احتلت جيوش انكلترا مصر، (ص 61).

ويرى المؤلف ان عهد عباس وسعيد لم يشهد أي تطور في المجالين التمثيلي والدستوري. الا أن عهد اسماعيل باشا (1863 - 1879) شهد حركة دستورية جنينية باتت فيها بعد مطلباً أساسياً عند جماهير المصريين المثقفين وكبار الضباط من أبناء الطبقة الوسطى الذين أيدوا أحمد عرابي. لكن - وكالعادة فان المؤلف يتحفظ على دستورية اسماعيل. إذ سرعان ماتحول مجلس شورى النواب (75 نائبا) الى شاهد زور - والتعبير للمؤلف - لتأييد حكم اسماعيل باشا المطلق، الذي لم تتخل عنه أسره محمد علي طوال حكمها لمصر. أضف الى ذلك أن مجلس شورى النواب حصر حق الانتخاب بالمشائخ والاعيان والعمد القادرين على الدفع.

ولم تنفع الاجراءات الأخيرة في حل الأزمة المالية، إذ تخلفت الوزارة عن دفع رواتب الضباط لمدة عشرين شهراً وأحالت 2500 ضابط الى الاستيداع. وفي الطرف الآخر كان التدخل الثنائي الفرنسي الانكليزي سافراً وكذلك فان الافكار التنويرية التي قادها الافغاني ومحمد عبده ومدحت باشا قد لعبت دوراً كبيراً في التأكيد على الحرية والدستورية ووجوب الإصلاح، مما أدى إلى تأجيج الصراع من مجلس النواب والخديوي في اطار اللائحة الوطنية التي اصدرها المجلس في دستور عام 1879 والذي حصر الحكم بالوطنيين. عندها تدخلت الدول الكبرى لدى السلطان العثماني لعزل اسماعيل وتولية توفيق لإتاحة الفرصة لمزيد من التدخل الأجنبي ولاعادة لجنة المراقبة الثنائية الى العمل. وكان من نتائج ذلك اندلاع الثورة العرابية، لكن المؤلف يقودنا في النهاية إلى القول «بأن العمل النيابي في مصر بقي من عام 1883 الى عام 1912 صورة مشوهة خاضعة لسيطرة الخديوي المباشرة عليه.

الفصل الثالث الفكر السياسي عند المصلحين بين النظرية والواقع: يرى المؤلف أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تبايناً في الاتجاهات السياسية والاجتماعية في صفوف الحركة التنويرية يقسمها المؤلف الى ثلاثة اتجاهات، يسميها نزعات.

اولاً ـ النزعة التوفيقية : تقول هذه النزعة بوجوب تكييف الشريعة وفقاً لمتطلبات الحياة المدنية وفي ضوء المصلحة. فالتخلف من وجهة نظر رواد التوفيقية [جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا] لايكمن في الاسلام، بل في المسلمين الذين لم يفهموا دينهم. ولذلك فان رواد هذا الاتجاه حرصوا على التراث بقدر حرصهم على وجوب الانفتاح على الغرب واتجاهاته التجديدية. لان الاسلام بنظرهم يملك امكانية التكيف وفق مستجدات جديدة تلائم المجتمع الاسلامي. وأن لاتعارض بين شورى الاسلام وبرلمانية الغرب، فالاسلام كما يقول الشيخ محمد عبده هو «دين ديمقراطي»، ويقول المؤلف ان النزعة التوفيقية هي وليدة الاحساس بالخطر الاوروبي على العالم الاسلامي. لذلك فقد اتجه دعاتها الى محاربة النظريات المستوحاة من الغرب. والمؤلف يرى أن ذلك صحيح الى أبعد الحدود مع بعض الاستثناءات. وبالرغم من الانتقائية التي تحكم هذه النزعة، فقد بقيت هذه النزعة ـ كما يجسدها الافغاني ـ ملهماً لحركات التحرر التي وقفت في وجه الاحتلال الأجنبي في مطلع القرن العشرين. فقد كان الافغاني واضحا اكثر من محمد عبده في تحديد صفات الحاكم العادل ودوره في الدولة الاسلامية، وفي إنه لم يفرق بين السلطتين الروحية والزمنية بل اعترف بوجود تلازمهما. وهاجم الاستبداد والمستبدين ممثلين بشخصية اسماعيل باشا، داعياً الى سلطة للشعب. الا أنه ظل أسير واقعه السياسي، كما يقول المؤلف، بحيث لم يضع صيغة واضحة ومتكاملة وبديلة لأنظمة الحكم التي تناسب مجتمعه.

ثانيا ـ النزعة الدستورية: فقد اعتبر رواد هذا الاتجاه [الطهطاوي، خير الدين باشا التونسي، أديب اسحق، أحمد فارس الشدياق] ان لابديل عن التنظيمات والمؤسسات الغربية الدستورية لحل المشكلة المطروحه حول مسألة شكل الدولة المقترحة للمجتمع الاسلامي (ص 95). وذلك في اطار هجومهم على الاستبداد، معتبرين ان اقتباس الفكر الاوروبي ومؤسساته

منسجم تماماً مع روح الشريعة الاسلامية لأن أمور الدين تكون أكثر استقامة مع التنظيمات الدنيوية. ويعتبر خير الدين باشا من ابرز رواد هذا الاتجاه لأن الطهطاوي - وبالرغم من أنه أغنى الفكر العلماني الا أنه لم يسلم من انعكاس الفكر السلفي عليه، والتعبير للمؤلف. فقد تساءل خير الدين باشا في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» هل يتيسر لنا التقدم بدون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا والمؤسسة على العدل والحرية؟ ولذلك فقد دعا الى اقتباس هذه المؤسسات القائمة على العدل والمساواة كشرط للاصلاح والنهضة وذلك في اطار حربه على الاستبداد الذي يؤدي الى الظلم والخراب، داعياً الى مشاركة أهل الحل والعقد في كافة أمور السياسة لأنهم الضمان الوحيد لحسن سير الأمور. فشكل الدولة عنده يقوم على ثلاث ركائز (الملك، الوزير المباشر وأهل الحل والعقد).

ثالثاً - الاتجاه (النزعة القومية): يؤكد اصحاب هذا الاتجاه على أن أصالة الحضارة العربية - العمل على تأكيدها - وإمكانية الخروج من دائرة التخلف لايتم الا باستعادة مجد العرب، اما عن طريق بعث التراث او التكيف مع التقدم بما يلائم المجتمع العربي. وقد ساهم في هذه الصياغات بعض المسيحيين المتنورين (ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وابراهيم اليازجي صاحب القصيدة الشهيرة: «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» ونجيب عازوري الذي بشر بدولة قومية عربية مركزها الهلال الخصيب وتترعرع بعهدة فرنسا)، والذين درسوا التاريخ الاسلامي بعقلية عصرية كما يقول ساطع الحصري، وكانت دعوتهم بمثابة البذرة الاولى لفكرة القومية العربية التي تقوم على أسس علمانية خالصة ومتجردة من الاعتبارات الدينية. وقد جاء المؤتمر العربي الأول معبراً كما يقول المؤلف، «عن أماني البورجوازية العربية وتطلعاتها الى امكانية انتعاش اقتصادنا اذا ما أخذنا بنظم أوروبا وقوانينها الموضوعة وخير من يعبر عن هذا الاتجاه الكواكبي الذي هاجم الاستبداد في كتابه «طبائع الاستبداد» وعدد اشكاله والذي وجد تعبيره - كما كان يرى - في الدولة العثمانية- ولذلك فقد اقترح انشاء دولة دستورية بقيادة العرب. ويضيف المؤلف ملاحظة مهمة جداً: «أنه لم يستوعب العروبة خارج نطاق الاسلام» (ص 113).

الفصل الرابع - مفهوم السلطة السياسية في جبل لبنان في القرن التاسع عشر: يقول المؤلف ان خصوصية الجبل اللبناني تزيد على الخصوصيات الأخرى بفضل السياسة الأوروبية التي يشكل لبنان أحد أبوابها الواسعة للتغلغل في أراضي الدولة العثمانية. وعبر هذا المنظور يقوم المؤلف بعرض وتطور مفهوم السلطة السياسية في جبل لبنان. ففي 1590 - 1635 وصل الأمير فخر الدين المعني الى الحكم، وقد ارتكزت سياسته الى امرين اثنين: التسامح الديني والعمل على تثبيت دعائم حكمه في الداخل، في إطار سعيه للاستقلال عن الدولة العثمانية. التي وجهت إليه حملة عسكرية أجهزت عليه واتت بالشهابيين الى الحكم. وقد ارتكز مفهوم السلطة الشهابية للحكم على ثلاثة أمور، أولها اضعاف الأسر «المقاطعجية» (الإقطاعية) الدرزية العريقة (آل أرسلان مثلاً)، وثانيا تقوية بعض الأسر الدرزية الصغيرة لتلعب دوراً سياسياً بارزاً فيما بعد، وثالثها الاعتماد على بعض الأسر «المقاطعجية» المارونية وابرازها والذي مهد لتعاظم دورها مستقبلاً.

وبعد.. فهذا الكتاب تكمن قيمته في انه يضاف الى سلسله من الدراسات الكثيرة التي طالت النهضة العربية والتي استهدفت الكشف عن مقومات الخطاب النهضوي العربي والذي يظل محكوماً بالتناقض الوجداني على حد تعبير الجابري الذي يحكم علاقته بالواقع والماضي الاسلامي وكذلك الحاضر الاوروبي ومؤسساته. وعبر هذا فإن مجمل الدراسات حول النهضة العربية مثل دراسات ألبرت حوراني (الفكر العربي في عصر النهضة)، وهشام شرابي (المثقفون العرب والغرب)، وعزت قرني (العدالة والحرية في فجر النهضة العربية)، وكتابنا الذي بين أيدينا ـ وذلك على سبيل المثال لا الحصر ـ تظل مفيدة الى حد كبير وتدخل في إطار من النقد الذاتي لتجربة مهمة في تاريخ العرب. هذا النقد المطلوب تجذيره يوماً بعد يوم وباستمرار.

الاسلام والمشكلة الاقتصادية

محمد شوقي الفنجري

دار الوطن العربي للطباعة والنشر، الرياض، 1988، 196 ص.

مراجعة : محمد حافظ حجازي

معهد الادارة العامة بالدمام ـ السعودية

ثمة محاولات جرت ـ ومازالت ـ لإصلاح المسارات الاقتصادية في بعض الدول الاسلامية، ولكنها لم تؤت ثمارها، أو تحقق الغاية منها، سواء نَظَّر لها اقتصاديون وطنيون، أو أجانب، مثل التجربة التي قام بها د. «شاخت» في اندونيسيا وباءت بالفشل بالرغم من نجاحها في موطنه ـ ألمانيا. وتحولت المشكلة الاقتصادية في هذه البلدان التي أخضعت نفسها للتجريب الى اشكالية مجالها الذهني، حيث تتزاحم وتتداخل مجموعة كبيرة من المعطيات محاولة تكوين نظرية [1]، ومن ثم وضعها موضع التطبيق وانتظار النتائج. وهي معروفة سلفا مادامت تجتزىء من الشرق والغرب، ومادامت غير متسقة الاجزاء. وعبر هذه الصفحات نقدم مراجعة للكتاب في طبعته الجديدة المزيدة والمنقحة، وعليه، فهي منسجمة مع آخر التطورات التي انتابت العالم في هذه الفترة.

تضم صفحات الكتاب (196صفحة) في طبعته الجديدة والمنقحة تمهيدا يهيىء الالباب للتعامل مع الطرح الذي سيأتي في الفصول التالية، ثم الفصل الأول عن ماهية المشكلة الاقتصادية، فالفصل الثاني الذي يتناول الاسلام والعامل المادي، وثم الفصل الثالث ويعرض لتشخيص الاسلام للمشكلة الاقتصادية وموقفه منها، وأخيرا الخاتمة.

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب إن المشكلة الاقتصادية هي موضوع علم الاقتصاد كله، ممثلا في ضرورة كفاية الانتاج، وتكافؤ التبادل، وعدالة التوزيع، وترشيد الاستهلاك. ولقد دخلت عليها ظواهر أخرى فاعلة لم تكن معروفة من قبل مثل: الانفجار السكاني، وسباق التسلح، والفهم الاستهلاكي، وتلوث البيئة، وتفاقم مديونية العالم الثالث، واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويضيف أن تأثير المشكلة الاقتصادية ينسحب على الدولة ـ أي دولة ـ ولا تتمحور المشكلة حول ندرة الموارد كما يروق للكثرة، وانما في سوء التوزيع، والدليل على ذلك وجود ظاهرة الكساد التضخمي، وهي ظاهرة لم تعرف من قبل، ولم تفلسف. ليس هذا فحسب، بل ان العالم تمور جنباته الاقتصادية بسبب تشابك الايديولوجيات، وتهاوي الكثير من المبادىء والافكار والنظريات. وعليه، تتطلع البشرية اليوم الى الانقاذ من المهالك، اذن فهي في أمس الحاجة الى المذهبية الاسلامية.

الفصل الأول ـ ماهية المشكلة الاقتصادية: لا يسلم المؤلف بتصور بعض الاقتصاديين، للمشكلة الاقتصادية بأنها تكمن في قلة الموارد أو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات التوزيع. وانما يراها وفق المنظور الاسلامي: بأنها تتمركز في قصور أو فساد سلوك الانسان بالنسبة للموارد الطبيعية، بعدم استغلالها، وبالنسبة لسلوكه ـ الانسان ـ تجاه أخيه، ومن ثم يتضح سوء التوزيع، ويظهر الفقر كمظهر جلي للمشكلة الاقتصادية، وهو ظاهرة قديمة، الا ان وطأتها زادت وبلغت الذروة، في هذا العصر، بسبب زيادة سبل الاتصال، واتساع الفوارق، والنزعة الى التطلع للارقى، وبزوغ ظواهر مستحدثة عطشى لإشباعات جديدة. ولقد عبر فقهاء الاسلام عن عظمة الشريعة الغراء، عندما اطلقوا مصطلح حد الكفاية لكل مواطن، ويعد فقيرا من لا يتوفر له مثل هذا الحد، والذي عليه ان يوفره لنفسه بعمله وكده، فان لم يستطع لمرض أو عجز أو بطالة أو غيرها، تكفلت له الدولة بذلك، من مال الزكاة.

الفصل الثاني ـ الاسلام والعامل المادي: يكمن في الحاجة سر الحياة، حيث انها الباعث على الحركة والنشاط، وقد اخطأت كافة المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية، حين تصورت ان الانسان مادة فحسب، وان حاجاته ودوافعه مادية، متناسية ان له حاجات روحية تتمثل أساسا في التعبد والتزام الحق في معاملة الغير. واذا حاولنا ان نحلل مشاكل الانسانية وأزماتها، ومآسيها المستمرة، والمتجددة، والمتلاحقة، لوجدناها ترجع الى سبب رئيسي، الا وهو طغيان المادة، وليس من حل سوى العودة الى الدين، وابتغاء وجه الله تعالى باقرار الحق، ومن ثم توفير التوازن والاتساق بين البعدين: البعد المادي (الاقتصادي)، والبعد الروحي (الديني).

الفصل الثالث ـ تشخيص الاسلام للمشكلة الاقتصادية وموقفه منها: ان حضارة الاسلام الاولى ممثلة في حقيقة خلافة الانسان في الارض، قد بلغت القمة حينما التزم الانسان بشرطيها: العبودية لله وحده، والسيادة على الارض. وأفلت هذه الحضارة، وضاع المسلمون بقدر ما بعدت حضاراتهم عن هذين الشرطين. وليس خاف ان حضارة الغرب اليوم، وان حققت بمنهجها التجريبي، الذي أخذته عن الحضارة الاسلامية ببعد واحد فقط ـ المادي ـ تقدمها المادي،

والسيادة على الارض، الا انها ضلت وشقيت بانحرافها عن العبودية لله وتعاليمه. والقضية من الناحية الاسلامية، هي قضية الانسان الذي له احتياجات ومتطلبات، ويجب اشباعها في اطار يحافظ على آدميته وينميها سواء كان المجتمع متخلفا أو متقدما. وبعد ضمان حد الكفاية، لا مانع من ان تتفاوت الثروات والدخول لكل بحسب عمله وامكاناته. ولان الانسان هو خليفة الله في الارض، لابد ان تغلف التقوى نشاطاته، ويتمثل ذلك في تعمير الكون، وتنمية الحياة، وابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى بكل عمل نافع.

يؤكد المؤلف في خاتمة الكتاب ان الاسلام ربط البعد الاقتصادي بالبعد الديني، وذلك بحضه للانسان على كفاية الانتاج، وعدالة التوزيع، جاعلا ذلك عبادة وقربة الى الله سبحانه وتعالى، وجعل تعمير الدنيا وتنميتها، والتعاون على البر والتقوى هو غاية الخلق، وجوهر العبادة. ومدى التزام التقوى ومنهج الحق: هو سبب الرزق الوفير، كما حض على اتقان العمل ورفعه الى مرتبة العبادة مما يزيد الانتاج. والاسلام هو السبيل لانقاذ البشرية من أزماتها، حيث يعمل على ارساء حضارة الانسان بدلا من حضارة الاشياء، وهو رسالة للعالم أجمع بعد افلاس المناهج الوضعية الشرقية والغربية التي افضت الى: التفكك الاسري، وارتفاع نسبة الانتحار، وادمان المخدرات، وغير ذلك من المثالب رغم كل مظاهر التقدم البادية والواضحة والجلية.

وأخيرا نستطيع القول انه عندما يتعرض يراع متمكن من مادته، فانه يعطي الموضوع الاختصاصي ـ الاقتصاد ـ الجاف مسحة شائقة من العرض تقربه من عامة المتلقين، ولكنها لا تخرجه أبداً عن طبقة الاختصاصيين، وهذا ما ظهر جليا في هذا الكتاب. لم يرفع المؤلف شعارات، ولم يلق مواعظ، وانما قدم لاولئك المتجهين غرباً تارة، وشرقا تارة أخرى، في سعيهم لحل مشاكلهم الاقتصادية، استراتيجية اقتصادية اسلامية موثقة بآيات من كتاب الله، وأحاديث من سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام. واعتبر ان جوهر المشكلة الاقتصادية يكمن في الانفصام بين المبادىء والتطبيق، ممثلا فجوة بين الاعتقاد والسلوك، محدثا تناقضا بين القول والفعل.

وكان جميلا من المؤلف ان يضم البعد الروحي الى عناصر الانتاج المتعارف عليها، وذلك عندما أضاف عنصر التقوى المتمثل في الاتقان في العمل وحسن الاخلاق وصدق المعاملة (ص161)، أي انه الايمان المقرون بالعمل (ص162)، والاعتزاز بالقوة والحق (ص163). كما انه الاستعلاء بقوة الايمان بالله والثقة فيه على كافة النوائب، وتحدي كافة المعوقات، والتغلب على المشكلات (ص63). وبالتالي تكتمل الثنائية التي يعيش من خلالها الانسان، وتتشكل بواسطتها الحضارات: المادة والروح [2]

وبنظرة ملؤها المنطق يرى المؤلف ان أساس الحل يكون بمحو الأمية العقيدية والوظيفية، وتشجيع وتوفير التدريب الحرفي والفني والتقني لكافة القوى البشرية المعطلة، وتنمية كفايتها الانتاجية، وقدراتها، بجانب توفير القدوة الطيبة. وتحمل سطور المتن كثيرا من الثراء الفقهي، كما وجه الكاتب الدعوة للمهتمين بالتراث لاعادة التقويم المنهجي والتفسيري، لكثير مما اختلطت

مفاهيمه، وبالتالي انصرفت الى توجهات ليست لها، وقدم المؤلف الدليل حينها أورد مفهوما للتقوى، يخالف مفهوم الامام «الغزالي». (ص161). وهناك بعض الملاحظات التي يمكن ان ترد على هذا الكتاب، وعساها راجعة الى اختلاف وجهات النظر، ويمكن اجمالها في الآتي:

1) لم نر الاساليب والاجراءات التطبيقية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ لحل المشكلة الاقتصادية اسلاميا، وانما لم يتعد الكتاب مرحلة تقديم السياسات والاستراتيجيات، وهو في ذلك يكون قد اشترك مع الكثير من الطروحات التي سارت على الدرب ذاته.[3].

2) استبعد المؤلف عنصر ندرة الموارد من المشكلة الاقتصادية، ومن ثم فكل الموارد حرة متوفرة، وهذا لا يتسق مع الواقع. لان الموارد النادرة هي التي تجعل عملية انتاجها شاقة وممتعة في آن واحد، وعليه يشعر الانسان بقيمتها بعد ان يكد ويكدح من أجلها[4]، ومن ثم نستطيع ان نقرر انها ندرة أسباب، وليست ندرة مصادر . . . ولكن عامل الندرة متوفر.

3) قدم المؤلف بعض الحلول لمشاكل آنية في العالم الاسلامي، ولكنها لم تكن مقنعة، ليس هذا فحسب، بل تندرج تحت (اليوتوبيا)، ومثال ذلك علاج مشكلة الديون بين الدول الفقيرة، والدول الغنية (ص41).

4) يفضل الكاتب عدم الأخذ من معطيات الشرق أو الغرب، المتمثلة في الاطر والنظريات الاقتصادية. ومن ثم يكون التساؤل: كيف يمكن احداث هذا العزل المطلوب؟ ألم يتوافروا على مؤلفاتنا ابان نهضتنا؟ اذن لا مندوحة عن البحث والتنقيب لاكتشاف الصيغة المقبولة في ضوء الشريعة الغراء، ولا مانع في ذلك مطلقا من الاستفادة من التجارب السابقة سواء في الشرق أو في الغرب، ولنأخذ اليابان مثالا ـ كما اورد المؤلف ذاته ـ عندما استعانت بالصيغة الاسلامية السعودية(ص180).

5) أصدر المؤلف حكما قاطعا على مرحلة الزعيم جمال عبدالناصر التاريخية، رغم انها مازالت تحت التقويم، والذي يتوافر عليه المؤرخون، وباحثو التاريخ وفق المنهج العلمي في ضوء الادلة والمواثيق (ص47، ص48). ولم يصدر كل هؤلاء الاحكام على هذه المرحلة حتى الآن، فما بال المؤلف وقد أقطع؟.

يعتبر هذا الكتاب اضافة جديرة بالتقدير والاحترام، الى ما سبقه من كتب معنية بالاقتصاد الاسلامي، وحيث ان للمشكلة الاقتصادية انعكاسا على حياة الفرد والمجتمعات الانسانية، محدثة دوائر من الفوضى والاضطراب، بسبب التركيز على البعد المادي فقط، فمع هذا الكتاب سيجد الانسان ضالته عندما يعرف البعد الأخر والاهم، ألا وهو البعد الديني.

يقول المثل الفرنسي: «ان الابداع صعب، والنقد سهل» وقد يصدق هذا المثل الا مع هذا الكتاب، لان ابداعه كان سهلا، حيث انسابت كلماته الدقيقة كل كلمة في مكانها

بطريقة السهل الممتنع، ولا يحدث ذلك الا مع القلائل الذين تمكنوا من مادتهم، وعايشوها ردحا طويلا من الزمن، وبقدر سهولة الابداع كانت صعوبة النقد، لان الكاتب لم يترك للناقد شيئا ينفذ منه أو يقومه الا بشق الانفس.

الهوامش

1) الجابري، م، ع.
1408 هـ «اشكاليات التراث والمعاصرة» جريدة اليوم السعودية. العدد (5251) ـ (10 ربيع الاول) : 12.

2) محمود، م.
1985 الماركسية والاسلام. القاهرة: دار الاعتصام: 31. (بتصرف).

3) هناك الكثير من الطروحات التي تناولت ذات الموضوع بنفس الطريقة، نقدمها فيما يلي:
- بن نبي، م.
1979 المسلم في عالم الاقتصاد. دمشق: دار الفكر.
- الجمال، م.
1980 موسوعة الاقتصاد الاسلامي. القاهرة: دار الكتب الاسلامية ودار الكتاب المصري.
- الداموهي، ح.
1979 الاقتصاد في الاسلام. القاهرة: دار الانصار.
- الشاذلي، ح.
1979 الاقتصاد الاسلامي، القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة.
- العزباوي، ح.
1976 الموارد الاسلامية والضرائب المعاصرة. القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة.
- عفر، م.
1979 النظام الاقتصادي الاسلامي. القاهرة: بدون ناشر.
- القرضاوي، ي.
بدون تاريخ نشر، الحل الاسلامي. الدوحة ـ قطر: مؤسسة الرسالة.

4) صقر، م.
1980 الاقتصاد الاسلامي: مفاهيم ومرتكزات. جدة: المركز العلمي لابحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز: 30.

دراسات في الاعلام الحديث

محمد علي العويني

مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة،

1986 ، 132 ص.

مراجعة : بركات عبد العزيز محمد

كلية الاعلام - جامعة القاهرة

إن الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن العربي تلقي مسئولية كبيرة لأن تقوم وسائل الاعلام العربية بدورها للمشاركة في تحقيق أهداف تقدم المجتمع العربي، سواء كانت مجالات العمل لتحقيق هذه الأهداف داخل الوطن العربي أو خارجه. كما أن التفاوت في الإمكانيات الاعلامية بين الدول العربية يجعل من الأهمية بمكان أن تتعاون وسائل الاعلام في الوطن العربي، فيما بينها، لأن توسع وتدعم مجال عملها على المستوى القومي من حيث الاهتمام بالقضايا العربية المشتركة في مجالات السياسة والاجتماع والإقتصاد والثقافة وغيرها من المجالات، دون أن تهمل بطبيعة الحال مجالات العمل على المستوى القطري، خاصة في مجال التنمية الشاملة، وكذلك دون أن تهمل في مجالات العمل على المستوى الدولي والانساني. حينئذ تكون وسائل الاعلام في الوطن العربي قد حققت التزامها بالمسئولية تجاه المجتمع العربي في الداخل والخارج بالاشتراك مع غيرها من المؤسسات المتعددة في هذا المجتمع. ومن أحدث الكتب التي تناولت النظريات الاعلامية الحديثة مع تطبيقها على الواقع العربي كتاب «دراسات في الاعلام الحديث» موضوع هذه المراجعة.

أما حجم الكتاب فهو من القطع المتوسط، ولأول وهلة تتضح كثرة المراجع والدراسات التي يستند عليها المؤلف في تحليله للظاهرة محل الدراسة، ويضم الكتاب أربعة موضوعات أساسية هي : الاتصال الجماهيري والنظام السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية في الاطار العربي، الصورة النمطية والسياسة الخارجية العربية، الوظيفة الاتصالية لمجلس التعاون الخليجي، والمدارس العربية في علوم الاعلام: دراسة مقارنة.

وتعالج هذه الموضوعات جوانب اعلامية تحتل درجة متميزة في السياسة العربية داخليا وخارجيا في مجالات الاعلام السياسي والدولي. وفي البداية يناقش المؤلف مفهوم الاتصال الجماهيري وعلاقته بالنظام السياسي، وكيف أن العلاقة بين الاتصال الجماهيري والنظام السياسي هي علاقة وثيقة حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالنظام السياسي يؤثر في نظم

الملكية الخاصة بالاتصال الجماهيري، والمضمون الاعلامي، والقائمين بالاتصال، والتكنولوجيا المستخدمة. . الخ، وهذا يثير المحاولات السياسية التي تعمل على السيطرة على الاتصال الجماهيري. . كما أن الاتصال الجماهيري وسيط ناقل للرسالة بين المؤسسات السياسية والجمهور المتلقي.

هناك أساليب متعددة لتحليل النظام السياسي، ومن خلال الكتاب يتعرض المؤلف لعدد من هذه الأساليب بهدف بلورة وتحديد أوضح للعلاقة بين النظام السياسي والاتصال الجماهيري، حيث يتناول النظام السياسي في إطار المدخلات والمخرجات كما حددها David Eston، الذي حدد المدخلات بصفتها المطالب Demands مثل السلع والخدمات والمشاركة السياسية وغير ذلك، كما تتضمن المدخلات أيضا مايعرف بالتأييد Supports مثل الضرائب، والخدمة العسكرية، واحترام السلطات العامة. . الخ، على اعتبار أن ذلك يمثل أشكال التأييد الشعبي للحكومة بصرف النظر عن مدى الاجبار أو الاختيار في هذه الحالات. أما المخرجات فتستجيب بدرجات متفاوتة للمطالب وتتمشى إلى حد كبير مع التأييد، وتتمثل المخرجات في نهاية الأمر في عدد من الأمور مثل «توزيع» السلع والخدمات، الإجراءات التنظيمية للسلوك، تأكيد القيم والرموز السياسية. . الخ. ثم يتعرض الكتاب لنموذج آخر من نماذج تحليل النظام السياسي وهو نموذج G. Almond وهو يشابه نموذج إيستون إلى حد ما، أما تحليل النظام السياسي من زاوية الاتصال فيوضحه المؤلف من خلال رؤية الباحث Karl Deutsch، حيث تدرس السياسة كنظام اتصالي، إذ لا توجد سياسة خالية من الاتصال سواء بين الحكام والمحكومين أو العكس، وبالتالي فالسياسة تدرس كنظام اتصالي إذ أنها بمثابة نقل المعلومات بين الفاعلين السياسيين، سواء كانوا حكامًا أو محكومين. . ويلاحظ أن المؤلف يناقش هذا النموذج من حيث تشابهه مع نموذج الاتصال Communica-tion Model الذي يتكون من المرسل والمستقبل Audience والرسالة Message و الوسيلة Media وردود الفعل.

بعد استعراض عدد من نماذج تحليل النظام السياسي يتناول المؤلف الاتصال Communication في إطار النظام السياسي، حيث تعد الوظيفة الاتصالية من المعايير المفيدة في دراسة هذا النظام، وكيف تختلف هذه الوظيفة في إطار النظم السياسية المختلفة. ثم يتطرق إلى أشكال الاتصال المختلفة إلى أن يصل إلى الاتصال الجماهيري Mass Communication ويناقش دوره في النظام السياسي من خلال علاقة كل عنصر من عناصر العملية الاتصالية بالمؤسسات السياسية في المجتمع، ودور ومجالات الاتصال الجماهيري باختلاف النظم السياسية.

الاتصال الجماهيري والنظم السياسية العربية : وفي مناقشة هذه القضية يتعرض المؤلف لانتشار وسائل الاعلام في العالم العربي وكيف أنها تحتل دورًا كبيرًا في حياة ١٤٠ مليون انسان، ثم يتناول اختلاف النظم السياسية العربية، فهناك النظم الجمهورية، والنظم الملكية، وهناك تعدد الأحزاب، وهناك الحزب الواحد. أما عن علاقة النظم السياسية العربية بوسائل الاتصال الجماهيري فيركز المؤلف على ظاهرة التسييس Politicalization حيث تنتشر ظاهرة تسييس وسائل

الاتصال الجماهيري في الوطن العربي، أي استخدامها في خدمة النظم السياسية العربية، تلك النظم التي عملت على زيادة اشرافها على وسائل الاتصال منذ الحرب العالمية الثانية. ويقدم المؤلف ثلاثة نماذج لعلاقة الصحافة العربية بالنظم السياسية العربية:

النموذج الأول ـ صحافة التعبئة : وتندرج تحت هذا النموذج صحافة العراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومصر في عهد عبد الناصر، والسودان (قبل ثورة ابريل 1985) والنظم السياسية في تلك الدول تعتبر أن الصحافة أداة تعبئة للجماهير لتأييد سياستها، وهذه الصحافة لاتنتقد السياسات الأساسية للحكومات القائمة، ولكن يمكن لها ان تنتقد الخدمات الحكومية الضرورية، كما أن القضايا السياسية الهامة لاتعالج من زوايا متعددة ولكن تعالج من وجهة نظر واحدة هي وجهة النظر المقبولة لدى الحكومة. كما أن صحافة هذا النموذج لاتنتقد الشخصيات القيادية.

النموذج الثاني ـ صحافة الولاء : وتندرج تحت هذا النموذج صحافة الأردن وتونس والسعودية والبحرين وقطر والإمارات، وهذه الصحف تؤيد النظم السياسية القائمة والكثير منها مملوك ملكية خاصة، وللنظم السياسية هذه نفوذ كبير على وسائل الاتصال الجماهيري، والصحافة أكثر انتقادًا لخدمات الحكومة وإن كانت تتجنب القضايا الحرجة وتستجيب ببطء للأحداث.

النموذج الثالث ـ صحافة التعدد: وتنتشر هذه الصحف في لبنان والكويت والمغرب ومصر، وتتميز بأنها ذات حرية كبيرة في النقد مع تعدد المضامين والأنماط والاتجاه السياسي وتعكس وجهات نظر متعددة مما يوجد خيارات وبدائل مختلفة أمام الجماهير.

أما عن الصور النمطية والسياسة الخارجية العربية فيتناولها الكتاب في عدة موضوعات أساسية هي :

أ ـ مرتكزات الصور النمطية السلبية، وفيها يتناول المؤلف الصور والخصائص السلبية التي تروجها الدعاية الصهيونية عن العرب مؤيدًا ذلك بما نشرته هذه الدعاية في وسائل الاعلام الجماهيرية.

ب ـ ارتباط المضمون الدعائي بتكنيكات الاتصال والصور السلبية، وفي هذه النقطة يتناول المؤلف تكنيكات الاتصال التي تستخدمها الدعاية الاسرائيلية.

جـ ـ معوقات تحسين الصورة العربية، وهنا يجمل المؤلف هذه المعوقات في : ذكريات معاداة الاسلام والعرب، مواريث الحروب الصليبية، الميراث الاستعماري، الدعاية المضادة، والسلوك العربي.

د ـ كيفية تحسين الصورة النمطية العربية : وفي هذه النقطة يوضح المؤلف التعقيدات العسكرية والاقتصادية والدينية والعرقية والثقافية التي تحكم العلاقة بين العرب والغرب، وكيفية التعامل مع هذه التعقيدات من قبل الدول العربية فرادى، أو في إطار جامعة الدول العربية،

أو في إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أو في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وفي إطار الجامعات. ثم يتناول بالتحليل أساليب وكيفية تحسين الصورة النمطية العربية.

ويعتبر مجلس التعاون الخليجي أحد التجارب الناجحة في التعاون الاقليمي داخل الوطن العربي، وعندما يناقش المؤلف الوظيفة الاتصالية لمجلس التعاون الخليجي يتعرض أولا لنشأته، وأهدافه ونظامه.. الخ ثم يناقش الوظيفة الاتصالية لهذا المجلس من خلال الاتصال داخل المجلس بمستوياته المختلفة، ثم الاتصال بين الدول والمجلس ثم الاتصال في الإطار الخليجي أي بين دول الخليج، فالاتصال في الاطار العربي والاسلامي والدولي من خلال مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال هذه المستويات المختلفة للاتصال تتجسد القيمة الكبيرة لمجلس التعاون الخليجي، حيث تؤكد وظيفته الاتصالية أنه لا يتعامل ككيان منفصل عن الالتزامات الاقليمية والعربية والاسلامية والدولية، وإنما يتعامل بادراك الانتماء لكل الأبعاد ومايترتب على ذلك من التزامات ومسئوليات.

وفي الجزء الأخير من الكتاب يتناول المؤلف التدريس الأكاديمي في مجال الاعلام بالدول العربية، وكذلك في الدول الأجنبية موضحاً نظم وأسس التدريس المختلفة، ثم يتوصل من كل ذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات حول هذا الموضوع وأهم هذه الاستنتاجات:

- من الأهمية أن تستفيد المدارس الاعلامية العربية من بعضها البعض بل قد يكون أكثر أهمية أن توجد مدرسة تتبلور فيها المحصلة النهائية لهذه المدارس.
- من أهم مايؤدي الى الصراعات بين خريجي المدارس الاعلامية العربية هو أن بعض هذه المدارس يرتبط بالثقافة الغربية والآخر يرتبط بالثقافة الاسلامية والثالث بالثقافة العربية، وهذا ماينبغي العمل على حسمه للصالح العربي والاسلامي والانساني.
- الاستفادة من المدارس الأجنبية في المجال الاعلامي العربي مع التأكيد على خصوصية الدراسات الاعلامية العربية.
- عدم استخدام المدارس الاعلامية العربية في الصراعات السياسية.
- الاتجاه نحو التخصص العلمي في تدريس الاعلام بالوطن العربي.

نظرة تقييمية للكتاب: هذا الكتاب يتميز حقيقة بمجموعة من المميزات أهمها:

أولا: المزج بين مجالين حيويين في المجتمع العربي وهما الاعلام والسياسة مع مراعاة التوازن بينهما.

ثانياً: أن يتخذ المجتمع العربي كمجال للدراسة والتطبيق

ثالثاً: الحداثة النسبية للكتاب (1986).

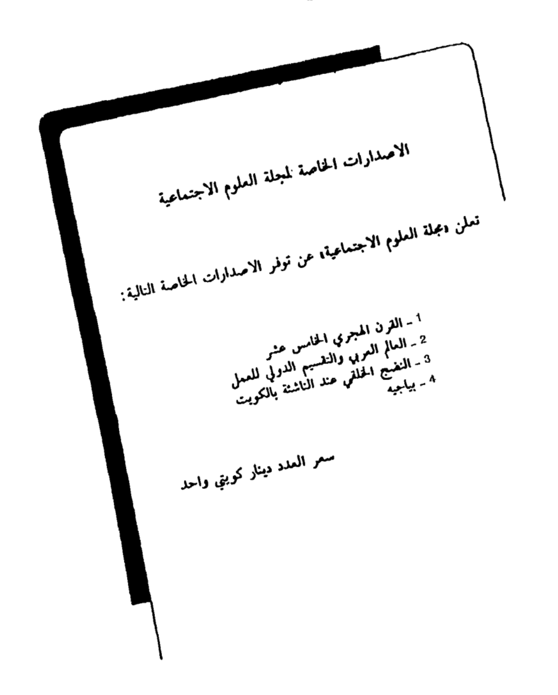
رابعاً: يبرز الكتاب التجارب الاقليمية للتعاون من خلال مجلس التعاون الخليجي كأحد التجارب الناجحة في الوطن العربي.

خامساً: عمق وعلمية التحليل للموضوعات التي يتضمنها.

سادساً : ارتباط موضوع الكتاب بالوضع الاعلامي والسياسي الراهن في الوطن العربي، أي أن التوافق الزمني يتوفر في موضوعه على ضوء الظروف والمتغيرات العربية والدولية الحالية.

سابعاً : منطقية التسلسل الفكري العام في الكتاب وتتضح هذه النقطة أكثر ـ مثلا ـ في مناقشة قضية علاقة ودور وسائل الاتصال الجماهيري في النظم السياسية المختلفة بصفة عامة ثم مناقشة القضية نفسها في النظم السياسية العربية.

ثامناً : حداثة الموضوع مع وفرة المراجع وحداثتها.



نـــدوة
حول توظيف العوائد
النفطية العربية في الثمانينات

القاهرة من 12-14 ابريل 1988

اسحق يعقوب القطب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويت

نظم معهد البحوث والدراسات العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة ندوة علمية بعنوان «توظيف العوائد النفطية العربية في الثمانينات» وذلك خلال الفترة من 12 - 14 ابريل 1988 بدار العلوم ـ جامعة القاهرة. وقد اشترك في الندوة حوالي 45 من الخبراء والمتخصصين في الشؤون الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية في مصر من أساتذة الجامعات ووزراء سابقين ورؤساء مجالس ادارة المؤسسات الاستثمارية. واستمرت الندوة ثلاثة أيام عقدت خلالها 6 جلسات عرض فيها 22 بحثا تناولت القضايا الرئيسية التي استهدفتها الندوة وهي: تحليل استخدامات الفوائض المالية العربية في السبعينات عندما بلغت الطفرة النفطية أوجها، والتعرف على أنماط استخدامها وقدرة الدول العربية على استيعابها، رصد المتغيرات التي أثرت على حجم العوائد في عقد الثمانينات وخاصة ما كان منها ناجما عن عوامل سياسية أو اقتصادية، محلية أو عالمية ومنها المتغيرات الاجتماعية والعسكرية، تحديد النتائج المترتبة على حجم العوائد النفطية العربية، واستشراف مستقبل الفوائض النفطية ووضع تصورات لتوظيفها قوميا لخدمة أهداف التنمية العربية. وفي نطاق معالجة القضايا المطروحة سوف نتناول خلاصة لأهم الاتجاهات التي تضمنتها البحوث للمناقشات التي دارت حول كل منها.

أولا ـ استخدام عوائد النفط في السبعينات: أدت العوائد النفطية الضخمة التي ابتدأت في اوائل السبعينات أثر تصاعد أسعار النفط الى تراكم فوائض نفطية من 3,7 بليون دولار عام 1970 الى 185 بليون دولار عام 1980. أما عن كيفية استثمار الدول العربية المنتجة للنفط لهذه الفوائض فقد تنوعت أوجه الانفاق بين تنويع القاعدة الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، والتوسع الاستهلاكي والاعتماد على الاستيراد من الخارج وخاصة من الدول الصناعية، وقد تجاوزت معدلات الاستيراد وزادت على كل من معدلات التصدير ومعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي في

الدول النفطية. وقد اهتمت بعض الدول النفطية باقامة مشروعات صناعية ذات الطبيعة التنافسية خليجيا خارجة عن الاطار التكاملي أو التنسيق الاقليمي.

ومن مميزات عقد السبعينات الافراط في الانفاق الحكومي وبناء وتطوير قاعدة واسعة من الخدمات المتصلة بالبنية الأساسية، وتزايد أنشطة القطاع الخاص في مجالي التشييد والمال، وحدوث تدفق ضخم للعمالة الوافدة (التي أصبحت تمثل في حالة دولة الامارات نحو 75٪ من جملة السكان)، وتوسع مفرط في القطاع المصرفي، وتزايد معدلات الاستثمار والاستهلاك في آن واحد، وهو بصورة عامة عقد أتسم بحرص أغلبية الدول العربية النفطية على استيراد أسباب التقدم بالجملة من أموال النفط وعلى ترجمة عوائده الى خطط وبرامج تنموية طموح.

وقد توجهت الفوائض النفطية نحو الاستثمار في الاسواق العالمية، وقد خصص جزء منها لمنح المساعدات والقروض للأقطار النامية من خلال المؤسسات التمويلية وصناديق التنمية الاقليمية والقومية. وقد نتج عن نمط أنفاق هذه العوائد خلال السبعينات تغيرات هيكلية في الاقتصادات النفطية متمثلة في ارتفاع نصيب الصناعات الاستخراجية والتعدين وقطاع التشييد وقطاع التجارة والمال في الناتج المحلي مع انخفاض نصيب كل من الزراعة والصناعات التحويلية، واتجاه تركز العمالة في القطاعات الخدمية. وبذلك تعاظم اعتماد هذه الدول على السوق الخارجية، لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية ولامتصاص انتاجها من النفط، مما عرضها لعدم الاستقرار الذي نجم عن تقلبات السوق الخارجية. وقد تأثرت الفوائض بتقلبات سعر صرف الدولار وانخفاض عائدات الاستثمارات في البورصة العالمية.

ثانياً ـ المتغيرات التي أثرت على حجم العوائد النفطية في الثمانينات والنتائج المترتبة عليها : وقد طرح 13 بحثا في نطاق هذا الموضوع منها ماتناول تطورات السوق العالمي للبترول وتراجع الفورة النفطية وتكيف الاقتصادات العربية وخصائص المديونية العربية، ومنها ما ناقش المتغيرات الاقتصادية المحددة لحجم العوائد النفطية العربية وآثارها العربية والتغيرات الهيكلية في السوق النفطية الدولية (الجلسة الأولى) أما أهم اتجاهات البحوث والمناقشات فيمكن تلخيصها في ما يلي :

- ان انخفاض قيمة الفوائض المتراكمة يتطلب تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الفوائض سواء في موطنها الأصلي أو في دول العجز العربية.
- لابد من الارتباط بين فكرة تكوين أنظمة عربية جماعية للاشراف على الاستثمارات العربية وجهود التنمية في القطاعات الانتاجية.
- محاولة بعد الدول النفطية العربية عن التبعية المالية والاقتصادية للعالم الغربي عن طريق تشجيع الدول العربية على تنويع قاعدتها الانتاجية وترشيد الانفاق العام والابتعاد عن مظاهر الانفاق الترفي والمظهري على مشروعات التنمية الاساسية.
- اذا كانت التوجهات الاستثمارية الخليجية تعطي في الوقت الحالي الأولوية للتنمية الاقليمية في

دول مجلس التعاون الخليجي، فلابد أن يكون في اطار أولوياتٍ اكثر شمولا بحيث تشكل في مجموعها استراتيجية للتنمية الاقليمية والعربية.

أما الجلسة الثانية فقد ناقشت موضوعات أساسية تناولت التحولات المستحدثة في تسعير النفط وأثرها على العوائد النفطية في عقد الثمانينات والتحول من التغيرات الهيكلية الى المترتبات الاجتماعية : نظرة تحليلية تأملية على الاقتصادات العربية، والتقلبات الاقتصادية واستخدام عائد الثروة النفطية - تطور القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي وأثر انخفاض أسعار النفط في حقبة الثمانينات على الانفاق العام في الدول العربية النفطية. ويمكن تلخيص أهم الآراء التي طرحت في البحوث والمناقشات في ما يلي :

- أن فورة النفط قد أتاحت للعديد من الاقتصادات العربية أن تعيش في مستوى أكبر كثيرًا مما تتيحه طاقتها الانتاجية الحقيقية. وقد دفع البعض الثمن ببيع الموارد (سواء أكان نفطا أم قوة عمل) ودفع البعض الآخر من الدول أن ترهن مواردها (من خلال الديون).
- ان أهم ماخلفته الحقبة النفطية كيان عربي يفتقد مقومات التوازن، اذ نلاحظ انفصام القوة الاقتصادية عن القوة العسكرية والثقافية والبشرية.
- ان استمرار عجز الموازنة العامة لمعظم الدول العربية النفطية سوف يضع هذه الدول أمام خيارين :
  أ) الالتجاء الى فرض الضرائب وتنمية الموارد الأخرى.
  ب) استنزاف المزيد من النفط لتمويل المستوى المرتفع من الانفاق العام.

أما الجلسة الثالثة، فقد خصصت لمناقشة المتغيرات الاجتماعية والعسكرية، وطرحت خلالها أربعة بحوث منها : العوائد النفطية والأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي، وأثر تغيّر أنماط استخدام العوائد النفطية على التنمية الاجتماعية في عقد الثمانينات والآثار الاجتماعية لتراجع العوائد النفطية ، والتغيرات في الانفاق العسكري. وأهم الأفكار التي تداولتها البحوث والمناقشات هي :

- بلغ عدد الدول التي تتاجر في السلاح 53 دولة حققت 400 مليار دولار، وقد مولت الصراعات الدائرة في المنطقة العربية والمناطق الأخرى.
- ان الانفاق العسكري يجب أن ينطلق من مفاهيم حماية الأمن القومي العربي والاتجاه نحو التصنيع الحربي لتحقيق عائد اقتصادي وتقليص التبعية للدول الكبرى.
- ضرورة دعم الانتاج الحربي العربي وتكامل التدريب وتبادل الخبراء والمعونة الفنية بين الدول العربية.
- ان أزمة التنمية العربية هي أزمة فكر تنموي تمثلت في الدور الذي لعبته النخب الحاكمة في تكريس علاقة هذا الفكر بمنظومة الاقتصاد العالمي الرأسمالي.
- ان التنمية لا تقاس بالعائد من الدخل القومي ومن ثم فهي ليست انشغالا اقتصاديا بحتا بقدر ماهي انشغالا شاملا.

- ان الوقوف عند مجرد اشباع الحاجات الأساسية وانجاز مظهر من مظاهر التحديث يدعم مفهوم التنمية كمظهر من مظاهر الهبة والعطيّة ويعزلها عن طبيعتها كواجب وحق.
- ان الواقع العربي بتغيراته العديدة يتناقض في توجهه مع طبيعة أزمة التخلف بداخله.
- ان ترشيد الانفاق لايعني بالضرورة التراجع الكمي أو النوعي في التنمية الاجتماعية، بل من الضروري اعادة صياغة الأولويات في أنماط الانفاق التنموي، واذا كانت الدول النفطية قد قطعت شوطا في استكمال البنى الهيكلية، فانه من الطبيعي أن تتركز الاستثمارات التنموية في تطوير الانسان المعاصر واعداد الكفاءات البشرية حتى تتمكن الدول العربية من المحافظة على هويتها وأصالتها والتحرر من التبعية الاقتصادية والفكرية.
- ان الحروب والقلاقل والاستعدادات لها قد أنهكت الموارد البشرية والمادية وزادت من حجم المديونية من ناحية، وكذلك تهددت الأصول المالية العربية المستثمرة في الخارج بسبب الظروف المفتعلة التي تستهدف استنزاف هذه الموارد من ناحية أخرى.

ثالثاً : توظيف الفوائض النفطية واستشراف المستقبل، وفي هذا المجال فقد عرضت 7 بحوث تناولت مدى اسهام الفوائض البترولية العربية في تنمية الاقتصاد المصري ما بين 1970 - 1987 ، ومدى امكانية استخدام الفوائض المالية العربية في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر، واشكالية المشروعات العربية المشتركة كاحدى صيغ التوظيف الأمثل للعوائد النفطية في المرحلة القادمة، ودور الاقتصاد السياسي لاستثمار الفوائض النفطية في التصنيع العربي وأخيراً تصورات لاستراتيجية مستقبلية لاستخدام عوائد النفط وادارة الموارد النفطية والمستجدات للاستثمارات العربية الخارجية. وأهم الأفكار التي توصلت اليها البحوث وَالمناقشات تتلخص في ما يلي :

- ان أفضل اسلوب لتوظيف الفوائض المالية هو في صورة مشروعات مشتركة عربية من أجل التنمية والنمو.
- اقامة هياكل انتاجية تتمكن من مواجهة التقلبات الخارجية والتركيز على الصناعات الغذائية ومستلزمات الانتاج الزراعي، والصناعات البتروكيماوية (خاصة في الدول النفطية).
- قيام مراكز مالية متطورة في المناطق النفطية ومراكز للمعلومات والأبحاث العلمية المتطورة.
- يتعين على دول العجز العربية أن توفر المناخ السياسي والاقتصادي المناسب، وتوفر الضمانات الكافية لرؤوس الأموال العربية.
- ترسيخ مبدأ التكامل الاقتصادي العربي بين الدول النفطية ذات الفائض المالي، ودول العجز العربي وانشاء شركات مساهمة بحيث تتكامل رؤوس الأموال مع العمالة البشرية والتقنية من أجل تعزيز الانتاج، توسيع قاعدة النمو الاقتصادي والاعتماد على الذات، حماية الفوائض النفطية العربية من مخاطر تواصل توظيفها في اصول سائلة في الغرب والعمل على توظيفها في اصول انتاجية ثابتة عربية ويتطلب ذلك الارادة السياسية ذات الرؤية العقلانية، التخطيط الاستراتيجية تتضمن الاحتمالات الثلاثة بالنسبة للعائدات النفطية ومنها: (أ) في حالة الاستمرار في الانخفاض في المداخيل المتوقعة من العائدات النفطية، (ب) في حالة الزيادة في

المداخيل، أو (جـ) في حالة بقائها في معدلاتها الحالية لفترة من الزمن. وبالنسبة للبدائل لابد من النظر في الاعتبارات التالية :

- التوجه نحو الاعتماد على الذات، ويتأتى ذلك من خلال انعاش المؤسسات الهيكلية المحلية والعربية وتطوير الطاقة البشرية اللازمة لتحقيق الاعتماد على الذات.
- تصحيح اتجاهات وأسس السياسات التنموية في ضوء كل احتمال من الاحتمالات المشار اليها.
- اعادة النظر في الأهداف والمفاهيم الخاصة بالتنمية والرفاهية والعدالة الاجتماعية وأنماط وأساليب الانتاج الصناعي والزراعي.
- تقييم الوسائل والمناهج والأساليب المتبعة في تنمية المصادر الطبيعية واستثمارها في العمليات الانتاجية في الوطن العربي خاصة ذات الكثافة الرأسمالية المعتدلة وذات الكثافة العمالية العالية.
- انشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والاستثمارية والسكانية والانجازات التي حققتها الدول العربية لتعزيز الانتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- جذب الكفاءات والعقول العربية المغتربة في الخارج للعمل في المشروعات الانمائية العربية.

وختاماً فان الندوة قد ساهمت في تسليط الأضواء على القضايا الحيوية التي تواجهها الدول العربية سواء النفطية منها أو ضمن دول المجموعة الثانية وعلى أهمية التخطيط لاستراتيجية التنمية في التسعينات في ضوء المتغيرات المتوقعة في العوائد النفطية.

نــدوة
حول الوحدة العربية : تجاربها وتوقعاتها

صنعاء من 4-8 سبتمبر 1988

أحمد سعيد نوفل
جنيف ـ سويسرا

في الوقت الذي قل فيه الحديث عن الوحدة العربية وحل التضامن والتعاون العربي محل الهدف الذي تسعى الجماهير العربية من المحيط الى الخليج الى تحقيقه الا وهو الوحدة العربية، عاد الحديث عن هذا الهدف مرة ثانية عند المفكرين العرب الذين عقدوا ندوة فكرية في صنعاء في الفترة مابين الرابع والثامن من شهر سبتمبر/ ايلول 88 للبحث في (الوحدة العربية. . تجاربها وتوقعاتها) وذلك بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة صنعاء. ولقد شارك في هذه الندوة اكثر من مائة مفكر وسياسي عربي من مختلف الاقطار العربية، جمعهم هاجس واحد هو

كيفية العمل من اجل تحقيق الوحدة العربية. وقسمت الندوة التي دارت في جو كامل من الحرية الفكرية الى ثلاثة محاور رئيسية وزع عليها ستة عشر بحثا علميا. المحور الاول كان عن (تقويم التجارب الوحدوية العربية) والمحور الثاني دار حول (معوقات الوحدة) والمحور الثالث عن كيفية تحقيق الوحدة العربية (في سبيل الوحدة العربية). المحور الأول قدمت فيه سبعة ابحاث، افتتح د. عبدالعزيز الدوري الندوة ببحثه عن (مسألة الوحدة العربية منذ ظهور الاسلام وحتى الحرب العالمية الأولى) عالج فيه الموضوع من الناحية التاريخية، حيث تحدث عن اوضاع العرب قبل ظهور الاسلام والعلاقة بين البدو والحضر في تلك الفترة، ثم التغييرات التي حصلت عندهم بعد ظهور الاسلام من الناحية السياسية والتنظيمية، وأثر القرآن الكريم الذي نزل باللغة العربية في توحيد القبائل العربية ومفهوم كلمة الامة الجماعة عند الاسلام حيث كانت الوحدة الكبرى هي وحدة الأمة الاسلامية. وأهمية الشورى والمساواة والعدالة في خلق مجتمع موحد عند الامويين والعباسيين. وبعد توسع حدود الدولة الاسلامية خف مركز الخلافة في توجيه شئون الدولة الاسلامية، كما تحدث الباحث عن أهمية التعليم في صياغة الوحدة خاصة دور المسجد والكتاب. وكان لتعريب الدواوين في العصر الأموي أهمية في نشر اللغة العربية في المناطق الاسلامية غير العربية. ويختتم د. الدوري بحثه بقوله ان الفتوحات الاسلامية أدت الى تكوين وحدة سياسية تمثلت بالخلافة، ومن الناحية الدينية الى انتشار الاسلام، ولغوياً الى انتشار العربية، واقتصادياً الى تكوين منطقة اقتصادية كبرى. وعقب كل من د. وجيه كوثراني ود. عبدالله النفيسي على البحث.

وقدم د. خليل أحمد خليل بحثاً عن (الحركة القومية العربية بين الحربين) عالج فيه البحث من الناحية الفلسفية والاجتماعية اكثر مما عالجه من الناحية السياسية والتاريخية حيث ركز على النقاط التالية: في الهوية العربية وبواعث الانتماء، وفي الاستقلال العربي والتكوين الدولي، والتحدي الصهيوني بين الاستكانة والمقاومة، ومقارنة بين الغرب والعرب، والتخوف من القومية العربية فكرا وسياسة، ويتساءل الباحث انه اذا كان لتخوف الغرب من العرب مايبرره، فما هي مبررات العرب لخوفهم الدائم من انفسهم وحدودهم وعاداتهم؟ ويختتم د. خليل بحثه بالتساؤل ايضاً عن المطالبين بالوحدة، ويجيب بأنها كانت مطلباً عاماً خلال الحربين، ثم أصبحت مطلباً للحركات والاحزاب القومية العربية، وعادت في السبعينات لكي تصبح مطلب النخبة المفكرة بدلا من بقائها جماهيرية، وعقب كل من د. مجدي حماد ود. رضوان السيد ود. عبدالمالك التميمي على البحث.

وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة بحث د. تركي الحمد عن عملية تكوين الدولة القطرية والمنظور الوحدوي، وبحث د. احمد يوسف احمد عن تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وفي البحث الاول عالج الباحث نشأة الدولة القطرية العربية وحركات التوحيد القطرية. وركز على ثلاث حالات في الوطن العربي، الاولى للحركة الوهابية في السعودية، والثانية للحركة المهدية في السودان والثالثة للحركة السنوسية في ليبيا، وشرح ظروف نشأة هذه الحركات الدينية وتأثيرها على

التوحد الذي تم في كل قطر، ويقال بأن الايديولوجيا والزعامة والتنظيم هي العوامل التي ساعدت على نجاح الحركات التوحيدية في هذه الاقطار. كما قال بأن هذه الحركات تمتاز بنزعتها نحو التوحيد والوحدة ونحو التمصير والتمدن والعقلنة. وفي ختام بحثه شرح د. الحمد ظروف انكفاء هذه الحركات وعدم انتشارها لبقية الاقطار المجاورة وذكر عوامل خارجية وظروف العصر التاريخية ومصالح النخب. وعقب كل من د. سامي عون ود. سعود ضاهر وطارق البشري ود. مصطفى التير على ورقة الباحث. والبحث الثاني كان للدكتور أحمد يوسف أحمد عن تجربة الجمهورية العربية المتحدة، ومع ان هذا الموضوع بحث بشكل مفصل من قبل العديد من الباحثين العرب والاجانب الا انه نظراً لأهميته فان التركيز عليه من قبل الباحث كان ضرورياً في الندوة. وعالج د. أحمد يوسف عوامل الوحدة بين مصر وسوريا ومقدماتها وانتقد الباحث الرأى الذي يقول بأن الوحدة تمت على عجل حيث استعرض تاريخ قيام الوحدة منذ عام 1955، والاتصالات التي تمت بين دمشق والقاهرة، ورغبة الزعيم الراحل عبدالناصر في التأني وعدم الاستعجال في قيامها حتى تحين الظروف الملائمة لها، وشرح الباحث قرار قيام الوحدة، والمؤسسات والانجازات التي تحققت خلالها، وختم البحث بشرح الدروس المستقاة من الانفصال، وتقويم نقدي للعوامل الداخلية والخارجية للانفصال، ودافع د. أحمد يوسف عن الاسلوب الذي عالج فيه الزعيم عبدالناصر عملية الانفصال. وعقب على البحث كل من الاستاذ عوني فرسخ ود. بدر الدين عرودكي.

البحث الخامس في هذا المحور كان عن محاولات التكامل الاقليمي العربي للاستاذ محسن عوض، حيث عالج الباحث خمس حالات هي وحدة وادى النيل وسوريا الكبرى والمغرب العربي الكبير والوحدة اليمنية ومجلس التعاون الخليجي، والمقومات والدوافع التي تظهر في كل تجربة، ثم تقويما شاملا لها، وشرح الباحث الجدلية القائمة بين القومي والاقليمي، ونظرة هذه التجمعات الى نفسها، فمثلا فان وثيقة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتحدث عن الأهداف السامية للامة العربية وتربط بين المجلس وبين الوحدة العربية. بينما مواثيق قيام تجمع وادي النيل تخلو من اي اشارة الى العلاقة مع المواثيق القومية العربية. كما استعرض الباحث الانتقادات التي توجه الى تلك المحاولات الوحدوية وردود الفعل عليها، خاصة الخشية من اقامة محاور في الوطن العربي، وعقب د. أحمد طربين ود. سعيد بنسعيد على البحث.

والبحث السادس كان للدكتور مجدي حماد عن المنظمات الاقليمية ومسألة الوحدة، شرح فيه تجربة جامعة الدول العربية منذ قيامها عام 1945 من خلال التركيز على أربع قضايا رئيسية: الأولى في الاصل كانت الوحدة والثانية: ازمة النصوص وازمة النفوس ومأزق الارادة السياسية عود على بدء، وتقويم الجامعة ـ الايجابيات والسلبيات، وفي القسم الأول عالج الباحث تطور مفهوم الدولة العربية الواحدة أو الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى والتغييرات التي تمت خلال الفترة الماضية على هذا المفهوم وعن القسم الثاني، قال د. حماد ان الأزمة في الجامعة العربية ليس في نصوصها بل في تنفيذ تلك النصوص، ووضع الباحث أربعة منطلقات اساسية كمدخل لتقويم دور مؤسسات النظام العربي وهي ثنائية القومية والقطرية والخلط بين الجامعة والامانة

العامة ودور الأمين العام للجامعة بين النص والواقع والطموح، وأخيراً المفارقة بين دوافع الوحدة وانجاز المؤسسات ومن ثم اعطى مثالين لأزمة النصوص والنفوس وتباين في القومية والقطرية وهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وعن مأزق الارادة السياسية العربية عدّد الباحث مظاهر غياب الارادة السياسية وآثاره وأسباب هذا الغياب، وفي الختام شرح سلبيات العمل العربي المشترك على المستويات الثلاثة: الفكرية والتنظيمية والحركية. وعقب على البحث الاستاذ جميل مطر ود. محي الدين صابر. وكان البحث السابع والاخير في هذا المحور هو للدكتور أحمد طربين عن (المشاريع الوحدوية العربية في النظام العربي المعاصر) واستعرض الباحث جميع المشاريع الوحدوية التي تمت في الوطن العربي منذ مطلع هذا القرن وركز على تلك التي تمت منذ الحرب العالمية الثانية خاصة الوحدة المصرية السورية والوحدة العراقية ـ الاردنية والوحدة المصرية السورية العراقية ـ والوحدة المصرية الليبية ـ السودانية وكذلك المشاريع الوحدوية في المغرب العربي. وذكر د. طربين اهم عوامل تصور المشروع الوحدوي العربي في تحقيق اهدافه بأنها تناقض مصالح النخب الحاكمة مع عملية التوحيد السياسي وتردي قيم الديمقراطية والحرية في النظام العربي، وعدم اكتراث الانظمة بها، وتباين الاقطار العربية في الثروة خاصة بعد عام 1973، وتناقض خطط التنمية مع هدف التكامل الاقتصادي الجماعي العربي، واستغلال القوي الخارجية مصالح الفئات الحاكمة السياسية والاقتصادية ومصالح الطبقة المرتبطة بها، وعقب د. فهمية شرف الدين على البحث.

وكان المحور الثاني عن معوقات الوحدة حيث قدم معن بشور بحثا قيما عن المعوقات الذاتية لدى الوحدويين تحدث فيه عن ثلاثة محاور رئيسية للمعوقات الذاتية، المحور الأول عن الجذور الفكرية والسياسية للمعوقات الذاتية لدى الوحدويين وقال بان الاستقلال القطري والتسوية النصفية وعقدة الانفصال والبلبلة الفكرية هي أهم هذه المعوقات. والمحور الثاني اطلق عليه الباحث اسم تجليات وتعابير المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب، وعدد فيها عشر عوامل هي انكسار الارادة الوحدوية والشعار الوحدوي والمشروع القطري والاداة الوحدوية والمعوقات التنظيمية والنضال الفلسطيني والخطاب القومي والاقليمية والسلطة وشخصية السلطة وعضوية التنظيم وغياب المشروع الحضاري العربي المتكامل والشمولية القومية والجزئيات الوطنية وتأثير التخلف على الممارسة الوحدوية، واخيراً ضعف التربية الوحدوية، وأما المحور الثالث فقد خصصه الباحث للحديث عن آفاق تجاوز هذه المعوقات، وعقّب على البحث كل من جميل مطر وضياء الفلكي.

وكان بحث د. غسان سلامة عن معوقات الواقع العربي القطري بمثابة النشاز الذي خرج من الندوة حيث كان بمثابة دفاع واضح عن القطرية وهجوم كبير على الفكر الوحدوي العربي والقومية العربية، وحاول أن يبرر قيام الكيانات القطرية في الوطن العربي مقابل الاستخفاف بكل من طرح الفكر القومي الوحدوي العربي. كما برر قيام الدول المصطنعة في العالم واعتبر أن استمرار تلك الدول يعطيها الشرعية في البقاء، وكأن جنوب افريقيا والكيان الصهيوني سيحصلان على

الشرعية مع استمرار وجودهما، واعتبر الباحث رفض الدول الكبرى للوحدة العربية سببا كافيا لعدم قيام هذه الوحدة في المستقبل. وهذا يعني ان الدول العربية بحاجة الى موافقة تلك الدول على اتحادها. كما انتقد د. سلامة مقومات الأمة العربية الواحدة واعتبار اللغة والعادات والثقافة والتاريخ المشترك عوامل مشتركة لقيام الأمة. وعقّب كل من د. أحمد الربعي ود. عبد الخالق عبد الله على البحث الذي انتقده معظم المناقشين في الندوة، ولكن عدم مشاركة الباحث شخصياً في عرض بحثه حرمه من الدفاع عن وجهة نظره.

وعرض د. موسى الكيلاني بحثاً عن المعوقات الخارجية للوحدة العربية، استعرض فيه موقف اسرائيل من الوحدة العربية وموقف القوتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وأظهر أنهما يشتركان معا في محاربة الوحدة العربية. كما تحدث عن ممارسات الكيان الصهيوني في السودان والجزائر ولبنان وتمرد الأكراد المعادي للوحدة العربية، وايضا موقف دول التخوم (ايران، تركيا، اثيوبيا) من الوحدة، وبين الباحث ان دول التخوم الثلاث اضافة للكيان الصهيوني والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعتبر من المعوقات الخارجية للوحدة العربية، وعقّب كل من د. وليد خدوري ود. أحمد سعيد نوفل على البحث.

وقدّمت د. دلال البزري ود. رضوان السيد بحثين عن المعوقات الفكرية والايديولوجية للوحدة العربية، وركزت الباحثة على فكر الاخوان المسلمين والوحدة من حسن البنا الى سيد قطب بينما عالج الباحث النقائض والبدائل في ايديولوجيات الوحدة العربية كما هاجم الفكر الانعزالي في لبنان من خلال التركيز على الفكر الاسلامي ودوره كعامل وحدة وليس تجزئة. وعقّب د. حسن حنفي وكمال عبد اللطيف ود. عزيز العظمة على البحثين.

وبعد ذلك بدأت الندوة بمناقشة أبحاث المحور الثالث (في سبيل الوحدة العربية) حيث قدم د. عبد المنعم سعيد بحثا عن دروس التجارب الوحدوية في العالم. استعرض فيه أهم التجارب الوحدوية في الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا واستنتج الباحث في النهاية ان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل قطر يجعله يفكر في إقامة نوع من التعاون الوحدوي مع الأقطار الأخرى. كما ان إقامة علاقات بين الأقطار العربية في جميع المجالات يساعد كذلك على خلق جو من التعاون الذي يخدم في النهاية تحقيق الوحدة، واذا لم يتم التعاون في المجال السياسي فمن الممكن التعاون في المجال الاقتصادي أو الثقافي، الى جانب ان قطع العلاقات أمر مرفوض لأنه يضر الوحدة. وعقب على البحث أحمد الجمال ود. مظهر السعيدي.

وقدم الدكتور احمد صدقي الدجاني بحثا عن مداخل تحقيق الوحدة العربية، عالج فيه أربعة أمور رئيسية اعتبرها بمثابة المداخل لتحقيق الوحدة، وهي ضرورة وجود القيادة أو القائد الرمز، ووجود الاقليم القاعدة وأهمية المدخل العسكري في تحقيق الوحدة وكذلك العامل الاقتصادي وتفرع عن هذه المداخل الاساسية مداخل اخرى كأهمية المدخل الفلسطيني والمدخل النضالي والمدخل الثقافي. ودعا الباحث الى ضرورة الجمع بين العمل من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة والعمل من أجل ايجاد الحقائق الوحدوية في الوطن العربي والى انضاج العوامل التي

ذكرها من أجل تحقيق الوحدة. وعقّب على البحث د. باسم الجسر وعوض البادي وحمدين صباحي.

وقدم د. محمد المجذوب ود. عصام نعمان بحثين مهمين عن مشروع نظام كونفدرالي بين الدول العربية، ومشروع دستور الاتحاد العربي، وبينّ الباحث الأول موقع الوحدة في الدساتير والمواثيق العربية. ومع أن د. المجذوب أظهر عدم اقتناعه بالاتحاد الكونفدرالي، وايمانه بالنظام الاتحادي الفدرالي الا انه قال بأن عدم امكانية تحقيق الوحدة يجعل من المهم تحقيق الاتحاد الكونفدرالي ومن ثم وضع مواد مشروع ميثاق التعاهد العربي. وكذلك الأمر في بحث د. نعمان الذي شرح اختصاصات الاتحاد وسلطاته والهيئات واللجان الاتحادية والمجالس القومية المتخصصة والحريات والحقوق التي يتمتع بها المواطنون في الاتحاد. ومع ان وضع دستور لاتحاد لم يقم بعد هو بمثابة بناء قصور على الرمال الا انه عند قيام الوحدة العربية المنشودة فان التمتع بالدساتير التي وضعها الباحثان يجعل المواطن العربي يستعجل الأمور باقامة الوحدة. وعقّب د. يحيى الجمل على البحثين.

وفي بحث د. جمال الشاعر عن آليات التوحيد العربي ارتكز الباحث الى بعض النقاط الرئيسية كمدخل لبحثه، مثل الوحدة الأردنية الفلسطينية والكيانات القطرية والعمل الحزبي ودور جمال عبد الناصر. وبعد ذلك بين د. الشاعر أهمية وجود الديمقراطية والاستفتاء الشعبي في تحقيق الوحدة العربية وأهمية المنظمات العربية الحكومية والشعبية والاتحادات النقابية والدور الذي من الممكن ان تلعبه في التمهيد لقيام الوحدة. وعقّب د. أحمد محمدالاصبحي ود. محمد المجذوب على البحث.

وكان البحث الأخير الذي قدم في الندوة للدكتور محجوب عمر الذي لم يستطع المشاركة في الندوة لأسباب خارجة عن ارادته، وقرىء بالنيابة عنه وهو بعنوان برنامج عملي وحدوي للسنوات الخمس المقبلة عالج فيه النقاط التالية : ثورة الاتصالات وأثرها في التوحيد والتفرقة، والعرب مسلمون، وحماية المؤسسات القائمة وتطويرها، وفلسطين ساحة العمل الوحدوي الأولى، حيث دعا الى تكوين لجان في الأقطار العربية تشبه اللجنة الوطنية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية على اعتبار ان جميع الأحزاب والحركات الوطنية العربية تؤيد القضية الفلسطينية والانتفاضة. ولهذا فمن الممكن ان تكون فلسطين ساحة لقاء لكل القوى العربية على مختلف اتجاهاتها.

كان النقاش الهادىء والمثمر يدور خلال أيام انعقاد الندوة حيث لوحظ توجه جديد في الخطاب السياسي العربي وابتعاده عن المزايدات والشعارات وتوجهه الى تحمل المسئولية في هذه الظروف التي تمر بها الأمة العربية، ولاشك أن وجود هذا الحشد الكبير من المفكرين العرب لهو دلالة واضحة على ان الوحدة العربية مازالت في وجدان كل عربي وانه لابد من تحقيقها مهما كانت العقبات، كما ان مركز دراسات الوحدة العربية يلعب دوراً رائداً في تذكير المثقفين العرب الدائم بضرورة العمل لتحقيق الحلم الذي تسعى اليه الجماهير العربية ألا وهو الوحدة العربية. وعندما

فتح النقاش على ما العمل، الوحدة وتحديات المستقبل، كانت معظم المشاريع الوحدوية العملية التي اقترحت من قبل الحضور متشابهة تلخصت بضرورة تحقيق الديمقراطية والحريات السياسية في الوطن العربي والابتعاد عن المزايدات اللفظية في الخطاب السياسي العربي. واذا كانت الوحدة العربية مطلباً جماهيرياً فهي ايضاً لمصلحة الأنظمة العربية، لأن الأحداث العالمية أثبتت بان العالم يتجه الى التكتلات الاقليمية، ولاتستطيع الدول القطرية ان تحافظ على استقلالها الوطني وأمنها القومي بمعزل عن الدول المحيطة بها.

المؤتمر السنوي السادس والتسعون لجمعية علم النفس الأميركية

اطلنتا جورجيا من 12-16 أغسطس 1988

أحمد محمد مبارك الكندري
كلية التربية الأساسية - الكويت

تقوم الجمعية الأمريكية لعلم النفس ضمن أنشطتها العديدة بعقد مؤتمر سنوي في النصف الأخير من شهر أغسطس من كل عام، ولقد وصل عدد المؤتمرات التي عقدتها الجمعية حتى الآن الى ستة وتسعين مؤتمرا، وقد عقد المؤتمر الأخير في الفترة من 12 - 16 أغسطس 1988 في مدينة أطلنتا بولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن القول أنه مثل مهرجانا علميا ضم عددا كبيرا من المشاركين بلغ أكثر من 16000 مشترك من المتخصصين في علم النفس في الجامعات المختلفة داخل أمريكا وخارجها ومن المنظمات والهيئات والجمعيات النفسية المحلية والعالمية. وكذلك ضم عددا كبيرا من المهتمين والمسئولين عن مجالات الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية والقادة الاداريين والسياسيين ورجال الفكر والطلاب والباحثين.

تنوعت أنشطة المؤتمر فلم تقتصر على مجرد عرض مجموعة من الدراسات والبحوث، بل شملت مجموعة كبيرة من «السمينارات» في مجالات علم النفس المختلفة والمحاضرات العامة وورش العمل، كذلك وفر المؤتمر كثيرا من الإمكانات العملية والتسهيلات وعرض فيه عدد كبير من الأفلام العلمية والصور والكتب والدوريات والدراسات التي أقامتها دور النشر المختلفة مما يمكن الباحثين من الاطلاع على أحدث ما كتب في مجال علم النفس. ويمكن لنظرة سريعة على أنشطة المؤتمر وبرنامجه أن تظهر مدى ضخامة الجهود التي بذلتها الهيئة المنظمة لانجاح المؤتمر وتهيئة الفرص والظروف المناسبة للاستفادة من الامكانات والتسهيلات المتاحة لهذا الجمع الغفير من

المهتمين والمتخصصين والمسئولين في مجالات علم النفس المتعددة. ويمكن تقسيم الجهد الرئيسي للمؤتمر الى أربعة مجالات أساسية هي :

أولا ـ محاضرات عامة : بلغت أكثر من ست الى ثماني محاضرات يوميا القاها اعضاء بارزون في جمعية علم النفس الأمريكية وبعض أعضاء جمعيات وهيئات ومنظمات علم النفس العالمية. وقد ألقت المحاضرات العامة الضوء على دور علم النفس في معالجة المشكلات الصحية والاجتماعية والاسهامات المتعددة لعلم النفس في المجالات التطبيقية المختلفة. ولعل نظرة سريعة على تلك المحاضرات توضح قدر الفائدة التي يمكن أن تعود على المجتمع من تطبيق النتائج النظرية للدراسات النفسية على مشكلات الواقع المعاش. ولقد دارت موضوعات تلك المحاضرات، على سبيل المثال لا الحصر، حول عوامل الدافعية في الصحة والمرض، وعلم النفس والعنف ضد المرأة، والابعاد السيكولوجية لمختلف التنظيمات الاجتماعية، وسيكولوجية الفئات المحرومة (مع التركيز على المرأة)، واسهامات علم النفس في التعليم والتدريب، بالاضافة الى العديد من المحاضرات الأخرى التي ركزت بصفة أساسية على كيفية نقل نظريات علم النفس كيما يستفيد منها الممارس والمعالج النفسي في الواقع العملي وتطبيقها على مشكلات واقعية صحية واجتماعية معاصرة. ومثل هذا التوجه الحديث يشير الى الاهتمام بالجمع بين النظرية والتطبيق لأن نظريات علم النفس لم تعد مجرد تصورات نظرية تميز دافعية أو تعبير عن تجربة شخصية فردية لكنها أصبحت مجالا علميا تطبيقيا يتوقف نجاحه وجودته على مدى مساهمته في حل مشكلات الواقع.

ثانياً ـ جلسات سمينار: وفّر المؤتمر فرصة المشاركة في مجموعة من السمينارات بلغت العشرة في مختلف مجالات علم النفس، وقد صممت هذه السيمنارات لمساعدة الباحثين على اجراء بحوثهم بطريقة أفضل ومساعدة المدرسين على تدريس علم النفس بشكل أكثر كفاءة، ومساعدة الممارسين والمعالجين على التمكن من اداء عملهم بطريقة أحسن، وقد شملت جلسات السمينار موضوعات مختلفة مثل علم النفس الرياضي، وسيكولوجية استخدام الكمبيوتر في التعليم، واستخدام الكمبيوتر في البحث النفسي، ونقد الأبحاث النفسية التي أجريت على مرضى الإيدز، والارشاد والتوجيه النفسي، وموضوعات أخرى تغطي نواحٍ متعددة من مجالات علم النفس على مدى عشرة سمينارات في أيام المؤتمر الخمسة.

ثالثاً ـ ورش العمل : صممت ورش العمل التي بلغ عددها أكثر من عشرين ورشة، لمساعدة الممارسين على اكتساب مهارات جديدة وأساليب حديثة ومعلومات معاصرة في مجال العمل النفسي والتدريب على استخدام العديد من اجراءات المقاييس النفسية بأشكالها المختلفة وتطبيق أدوات البحث بطريقة أكثر فعالية وكفاءة وقد شملت ورش العمل موضوعات مثل: العلاج النفسي للأطفال، والعلاج العاطفي العقلاني، ومعالجة السلوك العدواني، والعلاج الجمالي لمرضى الإيدز، والعلاج باللعب للأطفال المنحرفين، والارشاد النفسي العلاجي، وموضوعات أخرى كلها ترتبط بتطبيق نظريات ومقاييس علم النفس والدراسة الاكلينكية.

رابعا ـ الدراسات والبحوث : وتمثل الدراسات والبحوث التي نوقشت خلال أيام المؤتمر العبء الأساسي للعمل في المؤتمر حيث نوقش أكثر من ثلاثة آلاف بحث ودراسة على مدى خمسة أيام في جلسات كانت تبدأ الساعة الثامنة صباحا وتنتهي الساعة السادسة مساء وقد خصص لكل جلسة مايقرب من خمسين دقيقة للعرض والمناقشة، وسوف نوضح بعض مجالات الدراسات والبحوث التي عرضت في كل يوم من أيام المؤتمر على النحو التالي:

نوقش خلال اليوم الأول عدد كبير من الدراسات والبحوث كانت تدور حول موضوعات في المجالات المختلفة لعلم النفس مثل السلوك الانحرافي، وعلم النفس النمائي، وانفصام الشخصية، وعلم النفس البيئي، وعلم النفس المعرفي، وعلم النفس الاجتماعي والقياسي النفسي، والارشاد النفسي والتوجيه وعلم النفس الاكلينكي. وشملت جلسات اليوم الثاني العديد من الموضوعات التي تركز النقاش فيها حول المجالات التالية : تاريخ علم النفس، تاريخ الاختبارات النفسية وتطورها، الاطار الثقافي لتقيد التحليل النفسي، النماذج الرياضية والاحصائية للسلوك الانساني، القيم، الدافعية، علم النفس الاكلينكي، علم النفس التربوي، الاشباع الوظيفي وضغوط العمل، علم النفس والاقليات ، علم النفس والاعلام. وتناولت جلسات اليوم الثالث مناقشة موضوعات متعددة في مجالات مثل : علم النفس البيئي الاجتماعي والتربوي، المعالجة النفسية لمرضى الإيدز، علم النفس البيئي، صعوبات القراءة ، الارشاد والتوجيه النفسي، العلاج النفسي الجماعي، علاقة علم النفس بالسكان والبيئة والمشكلات الاجتماعية، تعاطي المخدرات، الانحراف النفسي. ودارت جلسات اليوم الرابع حول مجموعة من القضايا التي ترتبط بمجالات مثل علم النفس العلاجي والعلاج الاكلينكي والتوافق والقياس النفسي، وعلم النفس التربوي. أما في اليوم الخامس فقد دار النقاش حول سيكولوجية المرأة، علم النفس الرياضي، علم النفس والاخلاق، تدريس الرياضيات والبحوث النفسية وتطبيقاتها.

وبهذا العرض السريع لوقائع المؤتمر وبرنامجه يمكن لنا تصور الأثر الناجم عن جمع شمل جميع المتخصصين في مجالات علم النفس. ومن الملاحظات الواضحة على هذا المؤتمر أنه ركز بصفة أساسية على الجوانب التطبيقية لعلم النفس أكثر مما ركز على الجوانب النظرية، فقد اشتمل على تطبيقات واسعة لعلم النفس على المشكلات الصحية والاجتماعية والتربوية، وعلى الرغم من أهمية البحث النظري لسبر اغوار النفس البشرية ألا أنه يمكن القول بأن هذا المؤتمر قد أنزل علم النفس من عليائه الى أرض الواقع. وبصفة عامة كان هذا المؤتمر مجالا خصباً للاحتكاك العلمي بين الباحثين والمتخصصين والمهتمين في ميادين علم النفس من مختلف دول العالم.

حمدي شعبان، **دور العلاقات العامة في تغيير الصورة الذهنية المنطبعة عن قطاع الشرطة في مصر**، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 1986.

تقوم العلاقات العامة في أى منشأة جماهيرية بعدة وظائف تلعب دورها الحيوي في تحقيق أهدافها، أو ترويج أنتاجها، وبقدر نجاح جهاز العلاقات العامة في هذه الوظائف ـ وفقا لخططه العملية ـ يكون نجاح المنشأة في تحقيق رسالتها. كما تضطلع العلاقات العامة في أي منشأة أو منظمة بوظيفة مهمة ضمن وظائفها العديدة وهي تدعيم الصورة الذهنية الطيبة عن المنشأة لدى الجمهور الذي يتعامل معها، أو العمل على خلق صورة ممتازة عنها في سبيل تحقيق أهدافها.

واذا كانت العلاقات العامة وظيفة أساسية في أي منشأة وفقا للاتجاهات الادارية الحديثة، فهي وظيفة أكثر ضرورة في قطاع الشرطة في أى دولة من دول العالم، ذلك لأن الشرطة بحكم أنها القائمة على تنفيذ اللوائح والقوانين، التي تحد بطبيعتها من حرية الانسان حماية لحريات الآخرين، لابد أن تقابل بمقاومة هؤلاء الافراد الذين قيدت حرياتهم، ومن ثم ينشأ دائما في مواجهة أى جهاز شرطة، شعور عدائي، وانطباع دائم بأنها أداة قهر واضطهاد. ويضاف الى ذلك أن وظيفة رجل الشرطة الأساسية هي حماية المجتمع وتوفير الأمن والطمأنينة لكل فرد فيه، وهو من ناحية أخرى من قبل الدولة بوصفه أحد أعضاء السلطة التنفيذية فيها، يقوم بتنفيذ أوامرها، بيد أن هذا التنفيذ من شأنه تقييد حريات الأفراد في المجتمع، ، والسلطة التي تقيد حريات الأفراد في المجتمع ممقوتة دائما. وهكذا يمكن القول بأن العلاقة المتبادلة بين الشرطة والجماهير، ولاسيما في المجتمعات النامية، علاقة يكتنفها الكثير من التوتر ويتنازعها العديد من العوامل.

وفي مصر، فان العلاقة بين قطاع الشرطة وجماهيرها تعاني من كل هذه المؤثرات، التي أسهمت عبر سنوات طويلة من تاريخها في تكوين صورة ذهنية غير طيبة للشرطة في أذهان الجماهير، بما ينعكس على الأداء ومستوى الخدمة التي يمكن أن تؤدي بشكل أفضل لو نجحنا في تحسين، أو تغيير هذه الصورة الى الأفضل. ومن خلال التفاوت الكبير بين ما لاحظه الباحث من الأهمية الهائلة لهذا القطاع، وبين ماتعكسه صورته الذهنية في وجدان

الجماهير والرأى العام ظهرت فكرة دراسة هذه المشكلة، وعرض الحلول المناسبة لمعالجتها بصورة أفضل، وذلك من خلال جهود العلاقات العامة في تغيير الصورة الذهنية المنطبعة في أذهان الجماهير عن جهاز الشرطة في مصر، والعوامل المؤثرة في تكوينها، لاقتراح أنسب الحلول حيالها، الأمر الذي ينعكس في النهاية على حسن أداء الشرطة لواجباتها الأساسية لمصلحة الوطن والمواطنين.

وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث وصياغتها على النحو القائل ان نجاح وظيفة الشرطة في المجتمع يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية علاقاتها بالجماهير. وهي علاقة تحكم جذورها التاريخية بعض الشوائب التي أثرت ـ ولاشك ـ في صورة الشرطة في أذهان الجماهير. فادارات وأقسام ووحدات العلاقات العامة في أجهزة الشرطة تقع عليها المسئولية المباشرة في التأثير في هذه العلاقة تأثيراً ايجابياً لصالح الشرطة، سواء عن طريق تأثيرها في سلوك العاملين في الجهاز نفسه، أو عن طريق اتصالها بجماهيرها الخارجية من المواطنين والأجهزة المختلفة. وهي لاتستطيع ان تقوم بهذا الدور الا اذا كانت منظمة تنظيماً علمياً جيداً، وتعمل وفق تخطيط، وبرامج علمية محددة وهادفة.

وترتيباً على ماسبق، فان هذا البحث يتصدى لدراسة أهداف ووظائف العلاقات العامة في الشرطة، وأسلوب التخطيط فيها دراسة وصفية تحليلية بهدف التقييم الموضوعى لهذه الجوانب، ومدى تمشيها مع الأسس العلمية لممارسة العلاقات العامة. والتركيز على بيان دور أجهزة العلاقات العامة في قطاعات الشرطة المختلفة، في خلق وتدعيم الصورة الذهنية الطيبة للشرطة في أذهان جماهيرها.

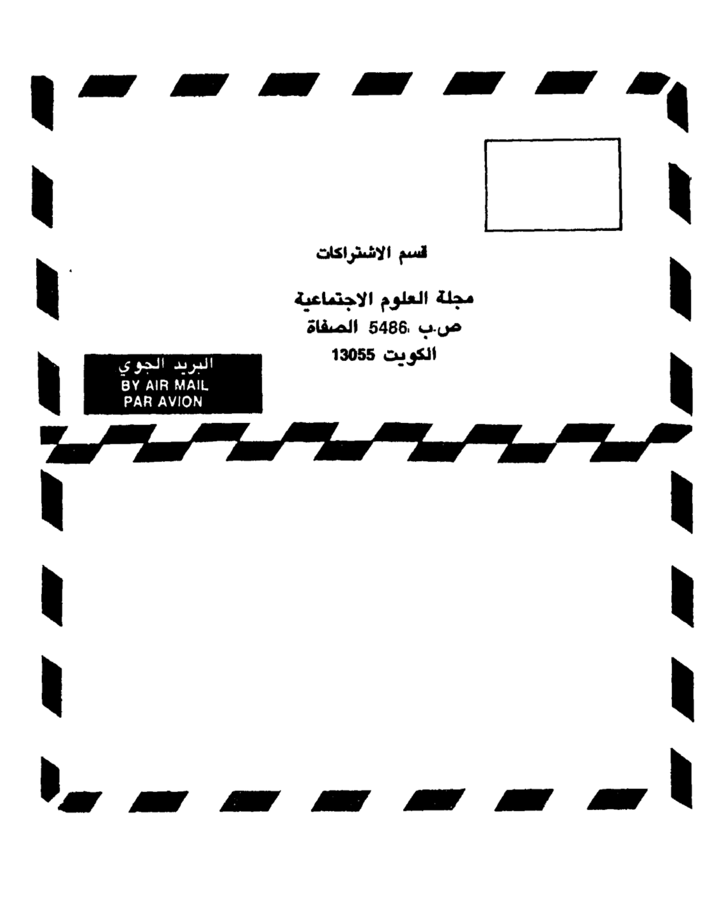
أهم نتائج الدراسة: أوضحت الدراسة غموض العلاقة بين رؤساء العلاقات العلامة في مديريات الأمن، وضباط العلاقات العامة في الأقسام والمراكز. ولذا يجب على ادارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية عقد اللقاءات وتوجيه الكتب الدورية التي تبين فيها حدود هذه العلاقة وأهميتها، وبيان أنها يجب أن تكون واضحة ومستمرة في الاشراف والتوجيه والمتابعة من رؤساء ادارة وأقسام العلاقات العامة في مديريات الأمن على ضباط العلاقات العامة بالأقسام والمراكز.

كما أظهرت الدراسة أيضاً، وجود خلط في أذهان رؤساء العلاقات العامة بمديريات الأمن بين أهداف ووظائف العلاقات العامة الأمر الذي يفرض ضرورة عقد دورات تنشيطية لهؤلاء الضباط لدراسة العلاقات العامة وأساليب ممارستها، ودورها في تغيير الصورة الذهنية. كما اظهرت غلبة الأنشطة الروتينية المكتبية على أداء العلاقات العامة في مديريات الأمن، والاهتمام بأعمال التشهيلات، على حساب المفاهيم العلمية الصحيحة والدور الأساسي للعلاقات العامة، والعمل بارتجال وعشوائية وبدون تخطيط علمي لعملية العلاقات العامة.

وأوضحت الدراسة القصور الشديد في المخصصات المالية للعلاقات العامة بهذه الجهات، فجملة المخصصات المحددة سنويا لكل دائرة أو قسم أو وحدة، تتراوح مابين 60 - 600 جنيه!! وقد أكدت الدراسة أن هذه المخصصات أقل من اللازم بنسبة 80٪ من أجمالي آراء رؤساء العلاقات العامة. وأشارت الدراسة أيضا الى أن صورة الشرطة في أذهان الجماهير حسنة بنسبة 70٪ من إجمالى آراء المبحوثين، عير أن نسبة 90٪ منهم أكدت أنها لاتقيس الصورة الذهنية بأى أسلوب علمي، الأمر الذي لانطمئن معه بوجود صورة ذهنية طيبة للشرطة في أذهان الجماهير. . والأمل في قيام دراسة تكميلية لقياس مدى الصورة لدى عينة من الجماهير أنفسهم.

ومن النتائج المهمة والمنطقية التي أوضحتها الدراسة التأكيد على أن الأداء الجيد لرجال الشرطة في حدود الشرعية واحترام حقوق الانسان على أساس أنها العامل الأول في تكوين صورة ذهنية طيبة للشرطة في أذهان الجماهير، وقد حقق نسبة 37,5٪ من اجمالي العوامل التي ذكرتها العينة بينما يأتي دور أجهزة الإعلام في المرتبة الثانية بنسبة 31,25٪ والعلاقات العامة في المرتبة الثالثة بنسبة 18,75٪. ولم يلحظ الباحث بالاتصال الشخصي مع المبحوثين، ومن نتائج الدراسة، اتجاه أي من ضباط العلاقات العامة بالأقسام نحو قياس الرأى العام السائد بين المواطنين بالأسلوب العلمي، أو عمل تصنيفات علمية لفئات جماهير القسم أو المركز. . وبالجملة عدم استخدام الأسلوب العلمي في التعامل مع المجتمع والجماهير، الأمر الذي يحتاج الي مداومة التأكد من هذا الاتجاه وتدريب الضباط وتوجيههم على نهج هذا الأسلوب.

أهم التوصيات: طرحت الدراسة عدة توصيات لمعالجة هذه المسأله المهمة والحيويه من بينها انشاء جهاز لبحوث الاتجاهات والرأي العام في الشرطة مع تزويده بالاساليب العلمية الحديثة في قياس الاتجاهات وتقويم الرأي العام، واعداد العاملين فيه اعداداً علمياً وعملياً حديثاً وفقاً لأحدث نظم قياس الرأى في العالم. كما أوصت الدراسة ان يشرف ضابط العلاقات العامة في كل قسم أو مركز شرطة على لجنة تسمى «لجنة علاقات المجتمع» تهدف الى دراسة المشكلات العامة والخاصة بجماهير القسم أو المركز واقتراح الحلول المناسبة لها. وتدعيم علاقة افراد الشرطة بالجماهير وبث الثقة والايمان برسالة الشرطة وغيرها من الأهداف التي عرضنا لها في متن الرسالة ويمكن أن تحققها مثل هذه اللجنة في مجال تعاون الشرطة والجماهير.


قسم الاشتراكات
مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب 5486، الصفاة
الكويت 13055
البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

- . — . — . — . — . — . — . — . — . — . —

الاسم : ....

المهنة/ الوظيفة : ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

The International News Flow: Conflicting Definitions and Conceptions

Mohamed N. el-Sarayrah

The dissemination of news among nations has triggered much discussion in recent years, and has become a potential crisis. The coverage of events by the Western media has often been criticized by the Eastern bloc and developing countries for the tendency to overrepresent the rich industrialized countries, to present events in personalized terms and to have a disproportional stress on negativism. On the other hand, Western governments believe that Eastern and Third World countries are too restrictive in the exchange of news among nations. This paper suggests that the problem of news flow is not one of imbalanced volumes of information, but rather a matter of incompatible approaches to conceptualizing and defining what is 'news' and 'newsworthy'. In the West, news is considered a commercial commodity and is defined in terms of interest, proximity, importance, size and novelty. In the communist countries, however, news events are considered as elements in a continuing social process which contribute to the perfection of a communist society. In the Third World, many journalists believe that news must include a cultural perception, and have introduced the concept of 'development news' to deal with issues facing these countries. These different definitions determine how each side views the criteria of news value in particular, and the content and presentation of the news in general.

Reform in the State Budget of Kuwait

Abdulaziz M. Rajab

This research critically examines the method to improve the budget of the State of Kuwait, as suggested by the Ministry of Finance in Circular No. 14, 1977. A historical survey of the state budget in Kuwait is presented, together with an explanation of the different reforms concerning classification of the governmental budget. Circular 14 and its required procedures are then examined. The first part of the suggested reform has been implemented, and the requirements for implementing the remainder are described in detail. The proposed budgetary reform is then evaluated, and the researcher proposes methods thought to be suitable for improving the budget based on different reforms of governmental budget and the experience of other countries.

Overstaffing in the Kuwait Public Sector

Abd el-Muti Assaf

This paper is concerned with the phenomenon of overstaffing in the public sector in Kuwait. The concept of overstaffing is discussed in relation to the productivity of every new employee and the profit resulting from this addition. Overstaffing is accordingly defined as any addition in staffing level that does not result in additional productivity or profit. There are several indicators of overstaffing in the public sector in Kuwait. They include: an increase in the ratio between number of employees and population size; the proportion of the public budget which is allocated to wages; the number of professional staff in relation to general staff; and the misuse of time. The causes of overstaffing in the public sector are discussed, and the paper concludes with recommendations to overcome this problem.

International Equilibrium and its Regional Applications

Mohammad al-Sayed Salim

The concept of international equilibrium is one of the most widely used and least defined concepts in the social sciences. This paper purports to define this concept, delineate its basic components, and to show its analytic and predictive utility. International equilibrium is seen as having three basic dimensions: those of structure, behavior and value. The structural dimension contains five components, which are concerned with the equilibrium of capabilities, structure, arms race, status, and external involvements. The behavioral dimension refers to the interdependence and elasticity of interactions among the basic actors, whereas the value dimension means inter-actor consensus on the adequacy of their interactions. The paper applies these dimensions to the Eastern Mediterranean area, and concludes that the concept of international equilibrium has some value in understanding international interactions. It was found that the Eastern Mediterranean area is characterized by a high degree of disequilibrium in favor of the western powers and Israel, and that this has certain serious consequences for the behavior of the actors and the stability of the area.

Psychological Profile of Some Iraqi University Students

Khalaf N. al-Heeti Amer A. Hosin

The present study investigates psychological problems and / or disorders among young university students in Iraq. The study employed the 30 item General Health Questionnaire (GHQ) which was originally designed by Goldberg and was translated into Arabic by the authors. The GHQ was administered to 991 students from three major universities in Iraq: Mosul University (295 students); al-Mustansiriyah University, Baghdad (386 students); and Basra University (310 students). Multiple regression analysis (forward selection) was carried out. The results showed that overall respondents had a low score (32.14) on the GHQ, regardless of their university. Women scored at a significantly higher rate (33.51) than men (32.19). Furthermore, subjects from large families tended to score at a lower level than did their counterparts from small families. Contrary to expectation, students from al-Mustansiriyah University scored at a higher level on the GHQ than the other groups.

The Role of Perception in Identifying Societal Problems

Bassem Serhan

The aim of this empirical study is firstly to test the validity of Merton's assumption that perception is an integral part of the definition of a societal problem. The second aim is to measure the perception of Kuwaiti university students toward societal problems facing their society during the first half of the eighties. In addition, some correlates of perception are measured. The study was carried out over a period of five years (1981-86), and involved written responses to questions from more than 1000 male and female students. The results revealed that the subjective aspects of the definition of a condition or situation as a societal problem were strongly affirmed. Factors mentioned by Merton as determining perception, such as closeness to a situation, the intensity of the problem, and the extent to which it affected personal interests, were supported by the findings. The study concluded that Kuwaiti university students focus more on family and ethico-behavioural problems than on macro-socioeconomic conditions.

Creative Thinking: Cross-Cultural Studies Between Saudis and Nigerians

Mohammed H. Ameer Khan

The purpose of the present study is to determine cultural differences in creative ability between Saudi and Nigerian secondary school students. It was hypothesized that there would be significant differences in the subscores of non-verbal creative thinking (fluency, flexibility, originality and elaboration) and subscores of verbal creative thinking (fluency, flexibility and originality). The sample consisted of 200 male Saudi students and 120 male and female Nigerian students, and the study used the Torrance Test of Creative Thinking for different cultures. Analysis of the data revealed that Saudi students performed significantly better than Nigerian students in subscores of nonverbal creative thinking (elaboration) and all subscores of verbal creative thinking (fluency, flexibility and originality). The overall findings were that there are significant differences between Saudi students and others.

Correlates Associated with Student Alienation: An Exploratory Study from Jordan University

Idris Azzam

This study investigates the problem of student youth alienation from Jordan University as an example of a specific social subsystem within the whole Jordanian society. It also examines the relationship between alienation and variables such as level of family income, pattern of authority within the family, and the absence of either or both parents. Data was derived from a randomly selected sample of 904 students of different backgrounds studying at Jordan University during 1987. The sample was divided into alienated and non-alienated groups according to various criteria. The study revealed that the alienation of male students is related to an urban background, a low level of family income, and large family size. In contrast, the alienation of female students is related to a rural background, an authoritarian pattern of control in the family, and large family size. The study concluded that some specific social conditions directly affecting youth are considered as a source of alienation from their own local society (Jordan University).

Towards a Theory of Islamic Consumer Behavior

Boualem Bendjilali Farid Bachir

This study constitutes one step toward the establishment of a systematic and rigorous analysis of the behavior of a Muslim consumer. It first establishes the main axioms that govern the behavior of a Muslim consumer. These are divided into two types: strong and weak axioms which are deduced directly from the teaching of the Quran and Sunnah. A utility map is then based on these axioms, and has as its domain the commodity set which is made up of goods allowed by the Sharia only. This map may take one of four distinct shapes according to the types of goods as classified by the Sharia. The study also introduces a new dimension in the utility function by introducing a new variable called thawab. This is built into the utility function of the Muslim consumer, and consequently distinguishes the Muslim utility map from the conventional one.

Exchange Rates in an Oil-Based Developing Economy: The Saudi Riyal Experience

Majid A. Moneef

The purpose of this paper is to analyze the economic and structural constraints affecting the choice of an exchange rate system for an open economy highly dependent on oil as the main export commodity. The advantages and disadvantages of pegging to a single currency or a basket of currencies are evaluated.

The experience of the Saudi Riyal since its peg to the SDRs in 1975 and the subsequent changes in the peg and the close association between the Riyal and the U.S. Dollar are discussed. The paper analyzes the applicability of the conventional theory on exchange rate changes to Saudi Riyal. It is argued that while the changes in the exchange rate of the Riyal vis-a-vis other currencies do not affect directly the international terms of trade and the external balance of the Kingdom, they have a direct effect on the government's budgetary revenues and the domestic terms of trade. Consequently, such changes would affect the development programmes and the course of diversification.

Contents

Vol. 17 No. 1 Spring 1989

Contents Vol. 17 No. 1 Spring 1989

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 17 - No. 1 Spring 1989

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 17 - No. 1 Spring 1989